بنـك أبـوظبـي الأول
FAB
First Abu Dhabi Bank

التقرير السنوي 2024

شبكة عالمية لدعم النمو المستدام

استخدم أزرار القائمة للتنقل عبر التقرير

01 نظرة عامة على بنك أبوظبي الأول

4 نظرة عامة على بنك أبوظبي الأول

6 2024: عام من النمو عبر شبكة البنك الدولية

8 البنك العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة

10 أبرز مؤشرات الأداء لعام 2024

12 سنوات متتالية من التوسع في حجم الأعمال وزيادة الأرباح

14 دعم أجندة الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

16 أهم محطات 2024

18 مسيرة حافلة بالإنجازات

02 نظرة على الاستراتيجية

20 نظرة على الاستراتيجية

22 بيان رئيس مجلس الإدارة

24 بيان الرئيس التنفيذي للمجموعة

26 بيان رئيس القطاع المالي للمجموعة عن النتائج المالية خلال 2024

30 نظرة عامة على السوق

36 نموذج الأعمال

40 الأولويات الاستراتيجية

42 إدارة مخاطر المجموعة

48 قسم الامتثال في المجموعة

03 الأداء التشغيلي

54 الأداء التشغيلي

56 قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار

66 الأسواق العالمية

70 قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية

80 قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

86 قطاع الخدمات المصرفية الخاصة

92 قطاع العمليات الدولية

96 التكنولوجيا في بنك أبوظبي الأول

04 تقرير الاستدامة

108 تقرير الاستدامة

110 نظرة عامة على 2024

114 نهجنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

115 الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون

116 مسيرتنا في مجال الاستدامة

122 تعزيز الاستفادة من مبادرات المسؤولية الاجتماعية

130 تطوير نموذج الحوكمة

05 الحوكمة المؤسسية

146 الحوكمة المؤسسية

148 رسالة رئيس مجلس الإدارة

150 الإطار العام لحوكمة الشركات في بنك أبوظبي الأول

156 الهيكل التنظيمي لبنك أبوظبي الأول

158 حوكمة مجلس الإدارة

169 اجتماعات مجلس الإدارة وجدول الأعمال

170 لجان مجلس الإدارة

172 المدققون الخارجيون

174 السير الذاتية لأعضاء الإدارة العليا

181 تفويض الصلاحيات

182 المكافآت

183 اللجان الإدارية

185 الشركات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية

187 معاملات الأطراف ذات الصلة

190 المسؤولية الاجتماعية للشركات

194 نهج بنك أبوظبي الأول في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

196 التوطين

198 علاقات المستثمرين

202 الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين

204 حوكمة الشريعة الإسلامية

06 البيانات المالية

210 البيانات المالية

نظرة عامة على بنك أبوظبي الأول

المحتوى

2024: عام من النمو عبر شبكة البنك الدولية	6
البنك العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة	8
أبرز مؤشرات الأداء لعام 2024	10
سنوات متتالية من التوسع في حجم الأعمال وزيادة الأرباح	12
دعم أجندة الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة	14
أهم محطات 2024	16
مسيرة حافلة بالإنجازات	18

2024: عام من النمو عبر شبكة البنك الدولية

أسهمت شبكة البنك الدولية الواسعة إلى جانب الخبرات التي يقدمها وقوته المالية في ترسيخ مكانته كلاعب رئيسي في دعم النمو الإقتصادي في المنطقة.

البنك الرائد في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقوة مالية إقليمية وأحد أقوى المؤسسات المالية على مستوى العالم

إجمالي الأصول	الحصة السوقية في دولة الإمارات العربية المتحدة من إجمالي الأصول في القطاع المصرفي الإماراتي	القيمة السوقية
1.21 تريليون درهم إماراتي (330 مليار دولار أمريكي)	**27%** المصدر: أحدث البيانات المتاحة والصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أكتوبر 2024	**152 مليار درهم إماراتي** (41.3 مليار دولار أمريكي)

جوائز مرموقة

يحتل البنك المرتبة الثالثة في قائمة فوربس الشرق الأوسط لأعلى 30 بنكًا من حيث القيمة السوقية **فوربس ميدل إيست** **2024**	أفضل بنك للاستثمار في الأسهم في الشرق الأوسط **جلوبال فاينانس** **2024**	أفضل بنك لقروض التحول نحو الاقتصاد الأخضر (الاستدامة) في الشرق الأوسط **جلوبال فاينانس** **2024**
أفضل بنك في المسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بالإمارات العربية المتحدة **يوروموني** **2024**	أفضل بنك استثماري في منطقة الشرق الأوسط **مجلة ذا بانكر** **2024**	أفضل بيت للصكوك **جوائز التمويل الإسلامي العالمية** **2024**

تعد استراتيجية البنك التي ترتكز على تنويع مصادر الدخل والتوسع عبر شبكته الدولية من المزايا التنافسية التي تساهم في تعزيز مكانته وقدراته على دعم خطط النمو لدولة الإمارات محليا وإقليميا ودوليا.

إيرادات المجموعة

وفقًا للمنطقة الجغرافية

إيرادات المجموعة

وفقًا لمصدر الإيرادات

عوائد مستدامة للمساهمين

إجمالي عوائد المساهمين (2021-2024)

27.2 مليار درهم إماراتي (7.4 مليار دولار أمريكي)

متوسط عوائد المساهمين (2021-2024)

47%

هيكل مساهمين متنوع

أعلى البنوك الإقليمية تصنيفًا

ضمن أكبر 15 شركة في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتم متابعتها في مؤشرات الأسواق الناشئة عالميًا	ضمن الشركات الثلاث الكبرى في مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية (FTSE ADX15)	حافظت الخدمات المصرفية للاستثمار على مكانتها البارزة في الجداول الدورية #2 ترتيب القروض بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الصفقات الناجحة)، #5 أسواق ترتيب وإصدار الدين بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، #1 التمويلات الخضراء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المصدر: بلومبرج)، #4 أسواق رأس المال للأسهم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المصدر: LSEG)

أحد أقوى البنوك والأكثرها أمانًا عالميًا

أقوى تصنيف ائتماني مجمع بين بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Aa3 / AA- / AA-

ستاندرد آند بورز/ فيتش/ موديز
مع توقعات مستقبلية مستقرة.

البنك العالمي لدولة الإمارات العربيّة المتحدة

يتواجد بنك أبوظبي الأول في 20 سوقًا حول العالم، وهو ما يساهم في تعزيز تدفقات السيولة والاستثمار، وتيسير حركة التجارة والمعاملات بين دولة الإمارات والشرق الأوسط ودول العالم.

تواجدنا الدولي

أوروبا والأمريكتان

الولايات المتحدة الأمريكية . البرازيل .
سويسرا . فرنسا . المملكة المتحدة

الشرق الأوسط وأفريقيا

الإمارات العربية المتحدة . السعودية .
الكويت . سلطنة عمان . البحرين .
العراق . مصر . ليبيا

آسيا والمحيط الهادي

الهند . الصين (شنغهاي) . الصين (هونغ كونغ) . كوريا الجنوبية . سنغافورة .
ماليزيا (لابوان) . إندونيسيا

7.2 مليار درهم إماراتي

نمو سنوي +32%

الإيرادات العالمية

23%

المساهمة في إيرادات المجموعة لعام 2024
(2023: 20%)

5	**20**	**7,500 <**	**4 < مليون**	
قارات	سوقًا	موظف من العمالة المباشرة من 95 جنسية مختلفة	إجمالي عدد العملاء (بما في ذلك مستخدمي بطاقة راتبي)	
63	**8**	**15**	**397**	
فرعًا تقليديًا في دولة الإمارات العربية المتحدة	فروع بنك أبوظبي الأول الإسلامي	فرعا رقميا في دولة الإمارات العربية المتحدة	ماكينة صراف آلي/ ماكينة إيداع نقدي في دولة الإمارات العربية المتحدة	

أبرز مؤشرات الأداء لعام 2024

تمكن بنك أبوظبي الأول من المحافظة على مركزه المالي القوي.

الإيرادات التشغيلية	31.6 مليار درهم إماراتي	(8.6 مليار دولار أمريكي) +15% نمو سنوي
الربح قبل خصم الضريبة	19.9 مليار درهم إماراتي	(5.4 مليار دولار أمريكي) +13% نمو سنوي
صافي الأرباح	17.1 مليار درهم إماراتي	(4.6 مليار دولار أمريكي) +4% نمو سنوي
الإيرادات غير مشتملة على فوائد	38%	كنسبة من الإيرادات التشغيلية (2023: 34%)
معدل النفقات إلى الإيرادات	24.6%	(2023: 25.9%)

توزيعات أرباح نقدية لكل سهم[1]	75 فلساً	71 فلساً خلال عام 2023
نسبة العائد على حقوق الملكية الملموسة	16.8%	متوافق مع أهداف المجموعة بالحفاظ على هذه النسبة عند أكثر من 16% على المدى المتوسط
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي (صافي)	529 مليار درهم إماراتي	(144 مليار دولار أمريكي) +9% نمو سنوي
حسابات العملاء والودائع الأخرى	782 مليار درهم إماراتي	(213 مليار دولار أمريكي) +3% نمو سنوي
نسبة تغطية السيولة	142%	145% خلال عام 2023
نسبة حقوق الملكية العادية الشق الأول	13.7%	13.8% خلال عام 2023

[1] يخضع مقترح توزيع الأرباح لاعتماد المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل في 11 مارس 2025.

سنوات متتالية من التوسع في حجم الأعمال وزيادة الأرباح

ساهم زخم الأعمال ومعدلات النمو الفائقة في النتائج المالية القوية التي حققها البنك خلال العام.

أداء قوي للمؤشرات المالية الرئيسية

إيرادات المجموعة

(بمعدل نمو سنوي مركب نسبته +13% - 2021-2024)

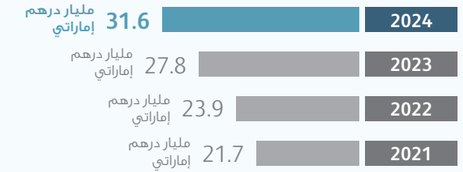

الربح قبل خصم الضريبة

(بمعدل نمو سنوي مركب نسبته +15% - 2021-2024)

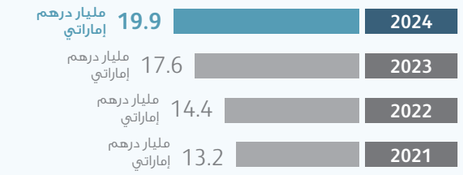

صافي الأرباح

(بمعدل نمو سنوي مركب نسبته +11% - 2021-2024)

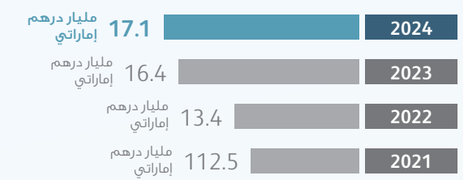

إجمالي الأصول

(بمعدل نمو سنوي مركب نسبته +7% - 2021-2024)

القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي (صافي)

(بمعدل نمو سنوي مركب نسبته +9% - 2021-2024)

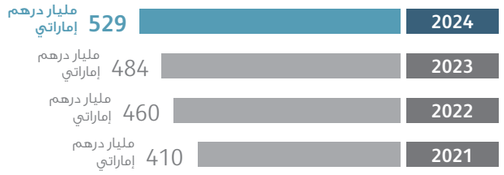

حجم ودائع العملاء

(بمعدل نمو سنوي مركب نسبته +8% - 2021-2024)

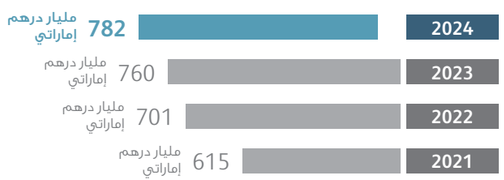

عوائد قوية ومستدامة بفضل جهود تعزيز الكفاءة التشغيلية

نسبة العائد على حقوق الملكية الملموسة

معدل النفقات إلى الإيرادات

معدلات قوية لجودة الأصول

نسبة القروض المتعثرة

تغطية المخصصات

معدلات قوية للسيولة ورأس المال

نسبة تغطية السيولة

نسبة حقوق ملكية الأسهم العادية بازل 3 من الشق الأول

دعم أجندة الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

يلتزم بنك أبوظبي الأول بتعزيز النمو المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال وضع أهداف طموحة لمواجهة التحديات العالمية الملحة.

أكبر التزام بالتمويل المستدام في الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

500 مليار درهم إماراتي

(136 مليار دولار أمريكي)

حجم التمويل المستدام في 2030 والذي تعهد به البنك في 2023

التقدم المُحرَز في سبيل تحقيق أهداف التمويل المستدام

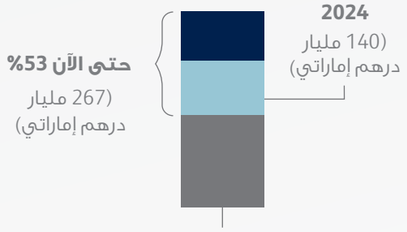

15 مليار درهم إماراتي

(4 مليار دولار أمريكي)

المشروعات الممولة بواسطة السندات والصكوك الخضراء

140 مليار درهم إماراتي

(38 مليار درهم إماراتي، 51% نمو سنوي)

تقديم تسهيلات مستدامة خلال عام 2024

البنك الرائد في مجال إصدار السندات الخضراء والسندات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إصدارات بقيمة **3.2** مليار درهم إماراتي (0.9 مليار دولار أمريكي)

للسندات الخضراء وسندات المسؤولية االجتماعية في 2024

مثال يحتذى للإستمرار في الصدارة

أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
يصدر تقريره المناخي وفق الإطار العام المتعلق بالإفصاحات المالية حول المناخ (TCFD)

أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
يصدر سندات خضراء

أول بنك في دول مجلس التعاون الخليجي
يدخل سوق تداول الكربون

أكبر
هدف للتمويل المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أول بنك في الإمارات
يعد خطة انتقالية ذات مصداقية للوصول إلى صافي انبعاثات صفري

أول بنك في الإمارات
يصدر سندات مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية

أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
ينضم إلى الشراكة العالمية للحسابات المالية من أجل الكربون (PCAF)

أول بنك في دول مجلس التعاون الخليجي
يلتزم بالوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050

أفضل الممارسات في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة
على مستوى منطقة الشرق الأوسط حسب مؤشرات Refinitiv

تقييم AA
مكانة مميزة في مجال الاستدامة وفقًا لمؤشرات MSCI ESG

حصل بنك أبوظبي الأول على لقب "المؤسسة الأكثر استدامة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا"
وتم ادراجه ضمن قائمة "أكثر 500 شركة مستدامة في العالم" من قبل مجلة تايم الأمريكية بالتعاون مع منصة ستاتيستا

أهم محطات 2024

يناير

- بنك أبوظبي الأول يحقق نتائج مالية قياسية، حيث بلغ صافي أرباح مجموعة بنك أبوظبي الأول 16.4 مليار درهم لعام 2023، مع مقترح لتوزيع أرباح نقدية بنسبة 50%/7.8 مليار درهم.
- بنك أبوظبي الأول يصدر تقرير آفاق الاستثمار العالمي لعام 2024 تحت عنوان: "تعزيز التأثير الإيجابي".
- بنك أبوظبي الأول يطلق منصة MENASSA (منصة خدمات الأوراق المالية لمديري الموجودات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وهي منصة جديدة لما بعد التداول لمديري الأصول في المنطقة.

فبراير

- بنك أبوظبي الأول يصدر أول صفقة صكوك على مستوى العالم خلال 2024 بقيمة 800 مليون دولار أمريكي، وبأجل 5 سنوات وبسعر 85 نقطة أساس.

مارس

- بنك أبوظبي الأول يعلن عن توسيع وتعزيز قدراته وقنواته للمنتجات الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

أبريل

- بنك أبوظبي الأول يتعاون مع مايكروسوفت في إطلاق مركز ابتكار الذكاء الاصطناعي لقطاع الخدمات المالية بهدف تعزيز سبل التعاون في المجالات الرئيسية للابتكار استنادًا إلى الذكاء الاصطناعي، ودفع عجلة النمو العالمي، وإعادة صياغة مستقبل نظم الأسواق المالية.

مايو

- بنك أبوظبي الأول يحقق صافي أرباح بقيمة 4.2 مليار درهم وإيرادات بقيمة 8.0 مليار درهم خلال الربع الأول من عام 2024، مما يؤكد مسار النمو الذي ينطلق فيه البنك.
- تعيين شركة أبوظبي الأول للأوراق المالية كأحدث مفوض معتمد لصندوق شيميرا الأساسي من قبل شركة "لونيت كابيتال ذ.م.م" لإدارة الاستثمارات.
- توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع البنك الصناعي والتجاري الصيني.

يونيو

- بنك أبوظبي الأول يحصل على لقب "المؤسسة الأكثر استدامة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا"، مع إدراجه ضمن قائمة أكثر 500 شركة مستدامة في العالم من قبل مجلة تايم الأمريكية بالتعاون مع منصة "ستاتيستا".
- بنك أبوظبي الأول يحقق نتائج قياسية للنصف الأول من عام 2024 بصافي أرباح 8.4 مليار درهم وإيرادات تبلغ 15.7 مليار درهم.

يوليو

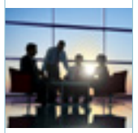

- بنك أبوظبي الأول يدخل في شراكة مع "فيزا" لتوسيع شبكة المدفوعات متعددة الجوانب لخدمة الدفع Visa B2B Connect في المنطقة.

أغسطس

- تعاون كل من بنك أبوظبي الأول وبنك ستاندرد تشارترد مع قطارات الاتحاد بهدف وضع إطار لسياسة التمويل المستدام.
- حصلت هناء الرستماني على أعلى تصنيف بين النساء، وجاءت في المرتبة رقم 11 بشكل عام في قائمة أقوى 100 رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط لعام 2024 الصادرة عن فوربس الشرق الأوسط.

سبتمبر

- بنك أبوظبي الأول يعلن عن تحقيق المجموعة لإيرادات تشغيلية بقيمة 23.9 مليار درهم، وصافي أرباح بقيمة 12.9 مليار درهم خلال الشهور التسعة الأولى من 2024.
- بنك أبوظبي الأول يجمع أصولًا خاضعة للإدارة بقيمة تقارب 200 مليون دولار أمريكي من خلال محفظة الاستحقاق الثابت الجديدة، محققاً مستويات اشتراك قياسية.
- بنك أبوظبي الأول يتعاون مع شركة التقنيات المالية جيلديد (Gilded) لإطلاق منتج مبتكر للاستثمار في الذهب المادي.

أكتوبر

- وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تؤكد تصنيف بنك أبوظبي الأول عند مستوى AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- نجاح بنك أبوظبي الأول وشركة بروكفيلد لإدارة الموجودات ومستثمرون مشاركون آخرون في إتمام عملية الاستحواذ على شركة نتورك انترناشونال المتخصصة في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني ومقرها دبي.
- بنك أبوظبي الأول يستكمل اختبار نظام المدفوعات الدَولي القائم على تكنولوجيا البلوكتشين عبر منصة أونيكس التابعة لبنك جي بي مورغان.
- بنك أبوظبي الأول يتعاون مع دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي بشأن رخصة دبي الموحدة لتسهيل مزاولة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

نوفمبر

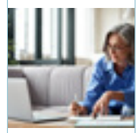

- بنك أبوظبي الأول يحصل على الموافقة المبدئية لتوفير خدمات صناديق بنك أبوظبي الأول لنظام الادخار الاختياري البديل عن مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في الشركات الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- بنك أبوظبي الأول يتعاون مع ليير كابيتال لتطوير نظام إقراض قائم على البلوكتشين من خلال توظيف ممثلات الأصول الحقيقية رقمياً (RWAs).
- البنك يختار شركة برودريدج للخدمات المالية، رائدة التكنولوجيا المالية عالميًا، لتطوير أعمال تمويل الأوراق المالية العالمية. وتمثل هذه الشراكة نقلة نوعية في توسيع نطاق تمويل الأوراق المالية داخل الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط.
- جلوبال فايننس تمنح بنك أبوظبي الأول أعلى تكريم في 4 فئات ضمن جوائز أفضل مقدمي خدمات تمويل التجارة على مستوى العالم لعام 2025.

ديسمبر

مسيرة حافلة بالإنجازات

1968

- **تأسيس بنك أبوظبي الوطني بمرسوم من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم إمارة أبوظبي في ذلك الوقت**

1975

- بنك أبوظبي الوطني يفتتح أول فرع له في القاهرة، مصر

1976

- بنك أبوظبي الوطني يفتتح فرعًا جديدًا في سلطنة عمان

1977

- بنك أبوظبي الوطني يفتتح فروعًا جديدة في كل من المملكة المتحدة والبحرين

1979

- بنك أبوظبي الوطني يفتتح فرعًا جديدًا في باريس
- تأسيس بنك الخليج الأول

1980

- افتتاح فرع جديد لبنك أبوظبي الوطني في العاصمة الأمريكية واشنطن

2000

- إدراج بنك أبوظبي الوطني في سوق أبوظبي للأوراق المالية

2007

- بنك أبوظبي الوطني يؤسس بنكًا خاصًا في جنيف في سويسرا
- افتتاح مكتب تمثيل لبنك الخليج الأول في سنغافورة

2008

- افتتاح فرع جديد لبنك الخليج الأول في ليبيا

2009

- افتتاح مكتبي تمثل لبنك الخليج الأول في كل من قطر والهند
- بنك أبوظبي الوطني يُصنف كأحد أكثر البنوك أمانًا في العالم من قِبل جلوبال فاينانس

2012

- بنك أبوظبي الوطني يتوسع في كل من ماليزيا وهونج كونج
- افتتاح مكتب تمثيل لبنك أبوظبي الوطني في الصين

2013

- إدراج كل من بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول في مؤشر FTSE (فايننشال تايمز للأوراق المالية)، ومؤشر MSCI للأسواق الناشئة

2014

- افتتاح مكتب تمثيل لبنك الخليج الأول في سيول عاصمة كوريا الجنوبية

2015

- بنك أبوظبي الوطني يصبح أول بنك إماراتي يوقع على مبادئ خط الاستواء
- افتتاح فرع جديد لبنك أبوظبي الوطني في الهند

2016

- توصيات من مجلسي إدارة بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول بدمج البنكين لإنشاء أكبر بنك في الإمارات العربية المتحدة

2017

- تأسيس بنك أبوظبي الأول (FAB) رسميًا ليصبح أكبر بنك في الإمارات العربية المتحدة
- بنك أبوظبي الأول يصبح البنك الأعلى تصنيفًا ضمن بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويحصل على تصنيف ائتماني AA- من قبل أكبر ثلاث وكالات تصنيف ائتماني عالمي
- بنك أبوظبي الأول يصبح أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقوم بإصدار سندات خضراء

2018

- نجاح عمليات الدمج مع تحقيق تآزر العمليات وكفاءة التكاليف التي تجاوزت قيمتها 2 مليار درهم إماراتي

2019

- بنك أبوظبي الأول يفتتح أول فروعه في المملكة العربية السعودية

2020

- **افتتاح مكتب تمثيل لبنك أبوظبي الأول في إندونيسيا**

2021

- **تعيين هناء الرستماني رئيسًا تنفيذيًا لبنك أبوظبي الأول، لتصبح أول سيدة تتولى هذا المنصب في البنك وكافة المؤسسات المدرجة في منطقة الخليج**
- بنك أبوظبي الأول يستكمل إنشاء ماغناتي، شركة المدفوعات التابعة والمملوكة له بالكامل
- بنك أبوظبي الأول يصبح أول بنوك الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج التي تنضم للتحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية (NZBA)، ليلتزم بالمساهمة في خفض الانبعاثات الكربونية للوصول إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050
- إجمالي أصول البنك تتجاوز تريليون درهم إماراتي

2022

- بنك أبوظبي الأول يفتتح فرعًا له في الصين
- البنك يبيع حصة نسبتها 60% من شركة المدفوعات ماغناتي إلى شركة بروكفيلد للأعمال وشركائها
- بنك أبوظبي الأول يصبح أول بنوك الإمارات ومنطقة الخليج التي تنضم إلى «الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون».
- بنك أبوظبي الأول يعلن تغيير علامته التجارية في مصر إلى FABMISR بعد إتمام عملية الدمج لأصول بنك عوده لبنك أبوظبي الأول مصر FAB Egypt
- افتتاح مكتب تمثيل للبنك في العراق

2023

- بنك أبوظبي الأول شريك استراتيجي في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ (كوب 28)
- بنك أبوظبي الأول يلتزم بزيادة قيمة التمويل المستدام المستهدفة لعام 2030 إلى 500 مليار درهم إماراتي (ما يعادل 136 مليار دولار امريكي.)
- بنك أبوظبي الأول يطرح أكبر إصدار لسندات الشق الثاني المقومة بالدولار الأمريكي على مستوى بنوك الإمارات بقيمة مليار دولار.
- بنك أبوظبي الأول وماغناتي يشكلان تحالفًا استراتيجيًا مع جيديا، شركة التكنولوجيا المالية الرائدة في المملكة العربية السعودية.
- بنك أبوظبي الأول يطلق مكتب للتصنيف الائتماني للكربون لتسريع سوق تداول الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

2024

- **بنك أبوظبي الأول يحصل على الموافقات التنظيمية لزيادة عروض خدماته ومنتجاته في المملكة العربية السعودية**
- **بنك أبوظبي الأول هو المؤسسة الوحيدة في الشرق الأوسط وأفريقيا التي يتم إدراجها ضمن قائمة مجلة Time لأكثر 500 شركة من حيث الاستدامة على مستوى العالم**
- **بنك أبوظبي الأول يتعاون مع مايكروسوفت في إطلاق "مركز ابتكار الذكاء الاصطناعي" المتخصص لقطاع الخدمات المالية**
- **بنك أبوظبي الأول يشارك بروكفيلد ومستثمرين آخرين في إتمام صفقة استثمارية للاستحواذ على نتورك انترناشيونال**

بنك أبوظبي الأول
FAB
First Abu Dhabi Bank

نظرة على الاستراتيجية

المحتوى

بيان رئيس مجلس الإدارة	22
بيان الرئيس التنفيذي للمجموعة	24
بيان رئيس القطاع المالي للمجموعة عن النتائج المالية خلال 2024	26
نظرة عامة على السوق	30
نموذج الأعمال	36
الأولويات الاستراتيجية	40
إدارة مخاطر المجموعة	42
قسم الامتثال في المجموعة	48

> بفضل المناخ الاقتصادي المحفّز، حقق **بنك أبوظبي الأول نتائج قوية العام الماضي**، مدعوماً بزيادة حجم الأعمال وتوسيع القطاعات وتوفير الخدمات المبتكرة.

بيان رئيس مجلس الإدارة

بنك أبوظبي الأول يواصل ترسيخ مكانته عالمياً

يأتي أداء بنك أبوظبي الأول في عام 2024 تتويجاً لمسيرة أعوام متتالية من النمو في حجم الأعمال وزيادة الربحية، وانعكاساً لنجاح استراتيجية المجموعة المتمثلة في ترسيخ مكانة البنك على الصعيد العالمي. كما تؤكد هذه النتائج التزامنا الثابت في مواصلة التركيز على توسيع القدرات ودفع النمو المستدام على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم.

ويتماشى الأداء القوي الذي حققه البنك مع متانة الاقتصاد الوطني، ومكانة الدولة كوجهة اقتصادية ومالية رئيسية، وذلك بفضل الرؤية السديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وتوجيهاته الدائمة لتوسيع آفاق الاقتصاد، وخلق شراكات استراتيجية مع مختلف دول العالم، وتنمية وتعزيز العلاقات مع كافة الأسواق الرئيسية، الأمر الذي عزز من فرص النمو والتطور في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وبفضل المناخ الاقتصادي المحفّز، حقق بنك أبوظبي الأول نتائج قوية العام الماضي، مدعوماً بزيادة حجم الأعمال وتوسيع القطاعات وتوفير الخدمات المبتكرة، مما ساهم في تعزيز مكانة الدولة كمركز رئيسي للمال والأعمال وجسّد في الوقت ذاته رؤية القيادة الرشيدة، والتي تهدف إلى إنشاء بيئة أعمال عالمية ومتكاملة.

إن مزايا بنك أبوظبي الأول التنافسية وقدرته على دعم خطط النمو والاستثمار، إضافة إلى شبكته الدولية التي تربط العملاء بمصادر واسعة من تدفقات التجارة في الدولة، عززت من حضوره وريادته وحولته من لاعب رئيسي في السوق المصرفية والاستثمارية المحلية إلى قوة مالية عالمية تسهم في دعم الاستثمار والتجارة على مستوى المنطقة والعالم.

كما يحظى بنك أبوظبي الأول بأقوى التصنيفات الائتمانية في العالم، ويقدم معدلات عوائد مرتفعة للمساهمين، وهو يعتبر منصة للخبرة في أسواق المال للعملاء والمستثمرين، وشريكاً مفضلاً للمجموعات الاقتصادية وللمؤسسات الراغبة في الاستثمار من جميع أنحاء العالم، وللباحثين عن فرص أوسع لتحقيق أعلى معدلات النمو في منطقة الشرق الأوسط.

وبالنظر إلى المستقبل، سيبقى البنك من المرتكزات الرئيسية الداعمة لتحقيق الرؤى الوطنية المستقبلية التي تركز على الابتكار، والنمو المستدام، وربط الاقتصادات المحلية والإقليمية والدولية ضمن منظومة مالية عالمية بامتياز. وفي هذا الإطار، سيعتمد البنك على التقنيات الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، لتعزيز قدرته على تحليل البيانات المالية بشكل استباقي وتقديم خدمات ذكية ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء بمختلف شرائحهم، بما يضمن زيادة الكفاءة التشغيلية ويرفع مستوى التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

يسرني أن أتقدم، أصالةً عن نفسي ونيابةً عن مجلس الإدارة، بخالص الشكر والتقدير إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حاكم أبوظبي "حفظه الله" على دعمه المستمر ورؤيته الطموحة. كما أتوجه بخالص الامتنان إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي "رعاه الله"، وإلى سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وإلى أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، وسمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، على دعمهم المتواصل.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع الجهات التي نتعامل معها، وعملائنا الكرام، والمساهمين، والشركاء، والجهات التنظيمية، ومؤسسات السياسات العامة، وكل من أسهم في نجاح المجموعة واستمرارها في تحقيق الإنجازات.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق لأعضاء المجلس، وأعضاء الإدارة، وجميع الموظفين على جهودهم الدؤوبة في تحقيق طموحات البنك وأهدافه الاستراتيجية.

سمو الشيخ
طحنون بن زايد آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة

كبنك عالمي في الدولة، نهدف من خلال استراتيجيتنا إلى دعم عملائنا لتحقيق أقصى استفادة من **فرص الأسواق المختلفة التي نزاول أنشطتنا فيها**. وسنواصل الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والابتكار لتحسين الكفاءة، وتقديم خدمات ذكية ومبتكرة، ورفع تنافسية البنك لتحقيق هذا الهدف.

بيان الرئيس التنفيذي للمجموعة

تعزيز مصادر الدخل وتنويع قطاع الأعمال ساهما في تحقيق النمو المستدام محليا وفي الأسواق العالمية

إجمالي الأصول	نسبة العائد على حقوق الملكية الملموسة	صافي أرباح المجموعة	توزيعات أرباح نقدية لكل سهم
1.21 مليار درهم إماراتي	16.8%	17.1 مليار درهم إماراتي	75 فلساً 71 فلساً خلال عام 2023

حققت مجموعة بنك أبوظبي الأول نتائج قوية خلال عام 2024، حيث ارتفع صافي أرباح المجموعة إلى 17.1 مليار درهم، وبلغت الإيرادات 31.6 مليار درهم بزيادة 15%، نتيجة مواصلتنا تقديم قيمة أفضل لعملائنا وتطبيقنا لاستراتيجيتنا الهادفة إلى ترسيخ مكانتنا كبنك عالمي لدولة الإمارات.

لقد أثمرت استراتيجية المجموعة نموا في الإيرادات في أسواق دولة الإمارات التي تشكّل قاعدة البنك الرئيسية ومحور نموّه، وعززت محفظة أعماله الدولية التي حققت زيادة بنسبة 32% في الإيرادات نتيجة تنويع قطاعات الأعمال، وتعزيز مصادر الدخل.

إن ميزانية البنك العمومية المتينة، وقاعدة رأسماله القوية، والموجودات عالية الجودة، وإدارة المخاطر الفعالة، تساهم كلها بترسيخ مكانة بنك أبوظبي الأول كمؤسسة مالية موثوق بها قادرة على تحقيق نمو مستدام يلبي تطلعات العملاء والمساهمين على السواء.

كما عزز البنك معدل نموه بتحقيق عائد على حقوق الملكية الملموسة بنسبة 16.8% وهو ما يتجاوز النسبة المعلنة 16% على المدى المتوسط. ويدعم هذا الأداء القوي توصية مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 75 فلساً للسهم ما يعادل 51% من صافي أرباح المجموعة المتاح للتوزيع.

وعلى مستوى قطاعات الأعمال، سجل بنك أبوظبي الأول زيادة سنوية في إيرادات الخدمات المصرفية الاستثمارية بنسبة 19% مقارنة مع العام الماضي، مع الحفاظ على أعلى التصنيفات في الجداول الدورية للخدمات المصرفية الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما واصل قطاع الأسواق العالمية التوسع مدعوماً بخدمات ومنتجات فريدة للعملاء، في حين ساهم قطاع الخدمات المصرفية التجارية في تنويع أعمال قطاعات المجموعة.

كما أدت زيادة نشاطنا مع عملائنا في قطاع الخدمات المصرفية للعملاء وإدارة الثروات، إلى تحقيق نتائج قوية مماثلة، حيث ارتفعت أرباح الخدمات المصرفية للأفراد، مدعومة بخدمات العملاء المميزة عبر القنوات الرئيسية كافة، وعززتها العروض المتميزة التي وفّرها البنك لعملائه. واستمر قطاع الخدمات المصرفية الخاصة بتحقيق نتائج جيّدة مدعوماً بأحدث التقنيات والتسهيلات التي توفرها شبكة البنك الدولية الواسعة.

إضافة إلى ذلك، واصلنا التقدم في جهودنا المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث قمنا بتوفير تسهيلات تمويلية لمشاريع مستدامة وانتقالية بقيمة 267 مليار درهم حتى اليوم وهو ما يمثل أكثر من نصف تعهد بنك أبوظبي الأول لعام 2030 والبالغ 500 مليار درهم. كما أحرزنا تقدما ملحوظا في تحقيق أهدافنا لخفض انبعاثات الكربون وأصبحنا أول بنك في المنطقة يقوم بنشر تقرير متسق مع معايير الإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة TNFD بهدف الدفع قدماً بعجلة التنمية المستدامة، لما فيه خير عملائنا ومجتمعاتنا ووطننا.

إن التزامنا المتواصل بالشراكات الاستراتيجية والابتكار وتنمية المواهب، عزز أداءنا خلال عام 2024، حيث شهدنا نمواً ملحوظاً في مستوى التفاعل الرقمي مع العملاء، خصوصا ضمن قطاعي الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى ذلك، قمنا بتوفير تمويل جديد بقيمة تزيد عن 4.3 مليار درهم لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تعزيزاً لطموحات ريادة الأعمال، ودعماً لاستراتيجية دولة الإمارات في هذا المجال.

ومع استمرار النمو والتوسع على مستوى المنطقة، فإننا نتطلع بتفاؤل إلى مواصلة النجاح والإنجازات. وكبنك عالمي في الدولة، نهدف من خلال استراتيجيتنا إلى دعم عملائنا لتحقيق أقصى استفادة من فرص الأسواق المختلفة التي نزاول أنشطتنا فيها. وسنواصل الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والابتكار لتحسين الكفاءة، وتقديم خدمات ذكية ومبتكرة، ورفع تنافسية البنك لتحقيق هذا الهدف. كما سنضاعف جهودنا لتحقيق نمو قوي ومستدام وضمان زيادة العائد على حقوق الملكية الملموسة بما يتماشى مع أهداف المجموعة.

هناء الرستماني
الرئيس التنفيذي للمجموعة

> حقق بنك أبوظبي الأول أداءً قوياً في عام 2024، مدفوعا بزخم مدفوعا بزخم الأعمال ، والنمو المستمر والمتنوع لمحفظة أعماله والتوسع الجغرافي والإدار ة الفعالة للمخاطر والتكاليف.

بيان رئيس القطاع المالي للمجموعة عن النتائج المالية خلال 2024

يستهل بنك أبوظبي الأول عام 2025 بميزانية عمومية قوية، وشبكة دولية موسعة، ومصادر دخل متنوعة تكرس مكانته كبنك عالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الإيرادات التشغيلية	الأرباح قبل خصم الضريبة	صافي الأرباح
+15% نمو سنوي (بمعدل نمو سنوي مركب نسبته +13%)	+13% نمو سنوي (بمعدل نمو سنوي مركب نسبته +15%)	+4% نمو سنوي (بمعدل نمو سنوي مركب نسبته +11%)
مليون درهم إماراتي	مليون درهم إماراتي	مليون درهم إماراتي
2024: 31,625	2024: 19,914	2024: 17,055
2023: 27,471	2023: 17,551	2023: 16,405
2022: 20,840	2022: 14,390	2022: 13,411
2021: 21,681	2021: 13,187	2021: 12,531

حقق بنك أبوظبي الأول أداءً قوياً في عام 2024، مدفوعاً بزخم الأعمال المستمر، والتركيز الثابت على التنويع، وإدارة المخاطر الفعالة وضبط التكاليف إضافة إلى استناده على قاعدة رأسمال قوية. لقد تمكن بنك أبوظبي الأول من تحقيق أداء تشغيلي استثنائي في 2024، مسجلاً زيادة في الربحية هذا العام مثل الأعوام الماضية. في الوقت نفسه واصلت المجموعة الاستفادة من مكانتها الفريدة كمؤسسة مالية عالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مع تعزيز فروعها ومكاتبها الدولية، مما ساهم في تنويع محفظة الأعمال. **وبفضل مسار النمو القوي، يواصل البنك التزامه بتحقيق عائد على حقوق الملكية الملموسة (RoTE) يتجاوز 16% على المدى المتوسط.**

تحقيق نمو مستدام وتنوع في قطاعات أعمال الفروع الدولية

في عام 2024، بلغت أرباح المجموعة قبل الضرائب 19.9 مليار درهم، محققة زيادة بنسبة 13% مقارنة بعام 2023، بينما ارتفع صافي الربح بعد الضرائب بنسبة 4% على أساس سنوي ليصل إلى 17.1 مليار درهم وذلك بعد استيعاب أثر ضريبة أرباح الشركات التي فرضتها حكومة الإمارات اعتبارًا من 1 يناير 2024، كما بلغ العائد على حقوق الملكية الملموسة (RoTE) نسبة 16.8%، بما يتوافق مع أهداف المجموعة بالحفاظ على هذه النسبة عند أكثر من 16% على المدى المتوسط.

كما سجلت الإيرادات التشغيلية نموًا بنسبة 15% على أساس سنوي لتصل إلى 31.6 مليار درهم، مدفوعة بحجم الأعمال القوي، وتحسن هوامش الربح، والنمو المستمر والمتنوع لقطاعات الأعمال، والتوسع الجغرافي، وتنوع مصادر الدخل.

- بلغ صافي إيرادات الفوائد 19.6 مليار درهم، بزيادة قدرها 8% على أساس سنوي، مدعوماً بحجم الأعمال القوي. وارتفع هامش صافي الفوائد (NIM) بمقدار 13 نقطة أساس ليصل إلى 1.93% مقارنة بـ 1.80% التي تم تسجيلها عام 2023. تعتبر زيادة هامش صافي الفوائد إنجازاً بارزاً خلال العام، مما يعكس مرونة قوية رغم تأثير متطلبات الاحتياطي النقدي المرتفعة وبداية دورة خفض أسعار الفائدة العالمية لاحقاً.
- حققت الإيرادات غير المشتملة على فوائد ارتفاعًا بنسبة 29% على أساس سنوي لتصل إلى 12.0 مليار درهم، مدفوعة بالنمو المستمر في المنتجات القائمة على الرسوم والنشاط القياسي للعملاء بالإضافة للأداء القوي للمبيعات والتداول في الأسواق العالمية. ساهمت الإيرادات غير المشتملة على فوائد بنسبة 38% من إجمالي إيرادات المجموعة مقارنة بـ 34% عام 2023، مما يعكس قدرة البنك على تنويع مصادر الدخل.

من ناحية أخرى بلغت المصروفات التشغيلية 7.8 مليار درهم بزيادة قدرها 9% على أساس سنوي نتيجة للاستثمار المستمر في تنمية المواهب والتكنولوجيا والمبادرات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، تحسن معدل التكلفة إلى الدخل ليصل إلى مستوى تاريخي منخفض عند 24.6%.

بلغت مخصصات انخفاض القيمة الصافية 3.9 مليار درهم، بزيادة نسبتها 27% على أساس سنوي لدعم المستويات القوية للمخصصات.

كما ارتفعت تكلفة المخاطر إلى 75 نقطة أساس مقارنة بـ 63 نقطة أساس في العام السابق.

كان الأداء المالي للمجموعة مدعوماً بالزخم المستمر عبر جميع قطاعات الأعمال الرئيسية للبنك خلال عام 2024:

- استمرار زخم الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. حققت إيرادات الخدمات المصرفية للاستثمار نموًا بنسبة 19% على أساس سنوي، بفضل التنفيذ الكفء للصفقات الرئيسية خلال العام، مما انعكس على تصنيف القطاع وشغله مراكز متقدمة ضمن جداول التصنيف الرئيسية للخدمات المصرفية للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في الوقت نفسه ارتفعت إيرادات الأسواق العالمية بنسبة 18%، بدعم من النشاط الاستثنائي للعملاء وتعزيز عمليات البيع المتقاطع. وشهدت الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية زيادة مستمرة في حجم القروض والودائع والإيرادات، مدعومة بعدد من الابتكارات التكنولوجية الرئيسية، بما في ذلك إطلاق "مسرّع خدمات الأعمال التجارية" الذي يتيح لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى الخدمات الأساسية للحسابات بشكل رقمي.
- الخدمات المصرفية للأفراد: تسارع نمو قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مع زيادة بنسبة 20% في العملاء الجدد للبنك، بينما نمت القروض والودائع بنسبة 15% و17% على التوالي، مع نمو كبير في أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA)، كما شهدت الخدمات المصرفية الخاصة تحسن مستمر في العروض المقدمة، مما أدى لنمو الأصول الخاضعة للإدارة بنسبة 75% على أساس سنوي. وارتفعت إيرادات الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة بنسبة 18% و15% على التوالي.

حققت العمليات المحلية والدولية نموًا في الإيرادات بنسبة 11% و32% على التوالي، مع استمرار البنك في تعزيز علاقاته مع العملاء وبناء شراكات جديدة عبر الممرات الاقتصادية الرئيسية، وهو ما ساعد العمليات الدولية على المساهمة بنسبة 23% من إجمالي إيرادات المجموعة في 2024، مقارنة مع 20% في عام 2023 و18% في عام 2021، وهو ما يبرز التقدم المحرز في تنويع الأنشطة، وتوسع البنك في الأسواق الرئيسية.

ميزانية عمومية متينة وقاعدة رأسمال قوية وموجودات عالية الجودة

خلال عام 2024، واصل بنك أبوظبي الأول تعزيز متانة ميزانيته العمومية مما وفر للمجموعة قاعدة صلبة تدعم مسيرتها في النمو وتحقيق عوائد مستدامة للمساهمين.

حقق إجمالي موجودات البنك نموًا بنسبة 4% على أساس سنوي، متجاوزا مستوى الـ 1.21 تريليون درهم (ما يعادل 330 مليار دولار أمريكي)، نتيجة النمو القوي في حجم الأعمال عبر القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة.

من ناحية أخرى، ارتفعت القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي بنسبة 9% على أساس سنوي لتصل إلى 529 مليار درهم، مما يعكس مكاسب مرتفعة في الحصة السوقية عبر القطاعات والمناطق الجغرافية الرئيسية. وشمل ذلك تحقيق البنك لتقدم ملموس في الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث حقق بنك أبوظبي الأول الإسلامي زيادة بنسبة 9% في التمويلات الإسلامية على أساس سنوي .

حافظت المجموعة أيضاً على معايير قوية لجودة الأصول مع تطبيق نهج حذر تجاه المخاطر. وبلغت القروض المتعثرة 18.5 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2024، بنسبة 3.4%، أعلى أو مقارنةً مع 3.9% التي تم تسجيلها في 2023، كما ظلت نسبة تغطية المخصصات ملائمة حيث بلغت 96%.

ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 3% مقارنةً مع العام الماضي لتصل إلى 782 مليار درهم، مدفوعة بالنمو المتنوع في الأسواق والقطاعات مع التركيز المتواصل على تنويع قاعدة الودائع. وارتفعت أرصدة حسابات التوفير والحسابات الجارية إلى 360 مليار درهم ما نسبته 46% من إجمالي ودائع العملاء.في حين ارتفعت الودائع الدولية بنسبة 15% مقارنة مع العام الماضي.

تواصل المجموعة امتلاك محفظة قوية ومتنوعة للسيولة حيث بلغت نسبة تغطية السيولة 142% في نهاية ديسمبر 2024، متجاوزة بدرجة كبيرة الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3 التنظيمية البالغة 100%.

يحظى بنك أبوظبي الأول بتصنيف ائتماني من بين أقوى التصنيفات الائتمانية المشتركة لأي بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام 2024 حافظ على هذه المكانة مع استمرار تصنيفه عند AA- ونظرة مستقبلية مستقرة.

حقق بنك أبوظبي الأول 14.5 مليار درهم (ما يعادل 4.0 مليار دولار أمريكي) من تمويلات الشركات بأسعار تنافسية في 2024، ومن بينها 3.2 مليار درهم (ما يعادل 822 مليون دولار أمريكي) في صورة سندات خضراء وسندات اجتماعية.

بلغ إجمالي حقوق الملكية للمساهمين 131 مليار درهم، بزيادة قدرها 4% مقارنةً مع العام الماضي، مدفوعةً بنمو الأرباح. ظلت نسبة حقوق الملكية العادية من الشق الأول بموجب بازل 3 قوية حيث بلغت 13.7% مقارنةً بنسبة 13.8% كما في ديسمبر 2023. بلغت نسبة كفاية رأس المال ونسبة الشق الثاني من رأس المال 17.5% و15.4% مقابل 17.4% و15.7% على التوالي كما في نهاية ديسمبر 2023. وقد ساهم إصدارسندات من المستوى الثاني بقيمة 750 مليون دولارفي يوليو الماضي تعزيز رأسمال البنك القوي.

> يحظى بنك أبوظبي الأول بتصنيف ائتماني من بين أقوى التصنيفات الائتمانية المشتركة لأي بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام 2024 حافظ على هذه المكانة مع استمرار تصنيفه عند AA- ونظرة مستقبلية مستقرة.

الأداء التشغيلي

بنود مختارة من بيان الأرباح والخسائر (مليون درهم)	السنة المالية 2024	السنة المالية 2023	التغير على أساس سنوي %
صافي إيرادات الفوائد	19,612	18,139	8
إيرادات غير مشتملة على فوائد	12,013	9,332	29
الإيرادات التشغيلية	**31,625**	**27,471**	**15**
ربح من بيع حصة في شركة تابعة	-	284	na
إجمالي الإيرادات	**31,625**	**27,755**	**14**
مصاريف تشغيلية	7,787-	7,125-	9
صافي مخصص الانخفاض في القيمة	3,924-	3,078-	27
الربح قبل الضريبة	**19,914**	**17,552**	**13**
حصص غير مسيطرة وضرائب	2,859-	1,146-	149
صافي الأرباح	**17,055**	**16,405**	**4**
ربحية السهم الأساسية (بالدرهم)	1.48	1.43	3

أسس قوية لتحقيق النمو خلال 2025

لا تزال النظرة المستقبلية للنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي تبدو أكثر تفاؤلًا، مدفوعة بنمو القطاعات غير النفطية، وهو ما ساهم في ترسيخ مكانتها الرائدة باعتبارها بوابة اقتصادية عالمية. ومن المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات ليصل إلى 5.6% في 2025، وهو أسرع معدل أن ينمو خلال ثلاث سنوات، مقارنة مع 4.5% في 2024. وتعد هذه العوامل بمثابة ركيزة أساسية في تعزيز ثقتنا في كفاءة البيئة التشغيلية لاقتصاديات هذه الدول.

نحن على ثقة أن نجاحنا في تنفيذ استراتيجيتنا، إضافة إلى ميزانية البنك العمومية المتينة، وقاعدة رأسماله القوية، والموجودات عالية الجودة، وإدارة المخاطر الفعالة، قادرة على تحقيق نمو مستدام يلبي تطلعات مساهمينا.

نحن أمام فرصة استثنائية لتعزيز نمونا في المستقبل كوننا البنك العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة ولاعب رئيسي في تدفق الإستثمارات التجارية من كل أسواق العالم إلى المنطقة.

إنّ الدور الفريد لبنك أبوظبي الأول باعتباره البنك العالمي لدولة الإمارات، والقوة المالية التي تتمتع بها المنطقة، وقوتنا في توسيع الممرات التجارية الدولية، ستساهم مجتمعه في دفع وتعزيز نمونا المستقبلي.

نظرة عامة على السوق

من المتوقع أن تواصل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي لإظهار مرونتها محققة نموا بارزا وأداء استثنائيا في العام المقبل.

أما الأنظمة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين، من المتوقع أن تواجه مجموعة متنوعة من التحديات النقدية والمالية خلال عام 2025 ، إلا أنه من المنتظر أن تشهد إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نموًا ملحوظاً ومرونة فائقة في مواجهة مختلف التحديات. وبناءً على ذلك، نتوقع تضاعف نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من 2.1% خلال عام 2024 إلى 4.2% خلال عام 2025.

ويستند هذا الانتعاش إلى عام آخر من جهود دول الخليج في التنويع الاقتصادي، والأنشطة الاقتصادية المرنة، والأداء المتصاعد للقطاعات غير النفطية على المستوى الاقتصادي.

وبعد أحدث أداء لمؤشرات مديري المشتريات (PMIs) في المنطقة من الأمور الدالة على إيجابية الأداء الاقتصادي المحلي والتفاؤل بعام آخر متميز خاصة في القطاعات غير النفطية. فمع اعتبار أن مستوى "50" على المؤشر يمثل نقطة التعادل بين الانكماش الاقتصادي (<50) والتوسع الاقتصادي (>50)، فإن معظم مؤشرات مديري المشتريات لدول مجلس التعاون الخليجي ظلت فوق مستوى 50 منذ أواخر عام 2020.

تعكس هذه المؤشرات الطبيعة القوية للنشاط الاقتصادي المحلي والاستهلاك والاستثمار الخاص، كما تُبرز مؤشرات مديري المشتريات نجاح وفعالية استراتيجيات التنويع الاقتصادي المستمرة في المنطقة، والتي تشمل قطاعات رئيسية مثل التكنولوجيا، والرعاية الصحية، والتعليم، والسياحة، والتمويل، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي.

سوق تنبض بالفرص

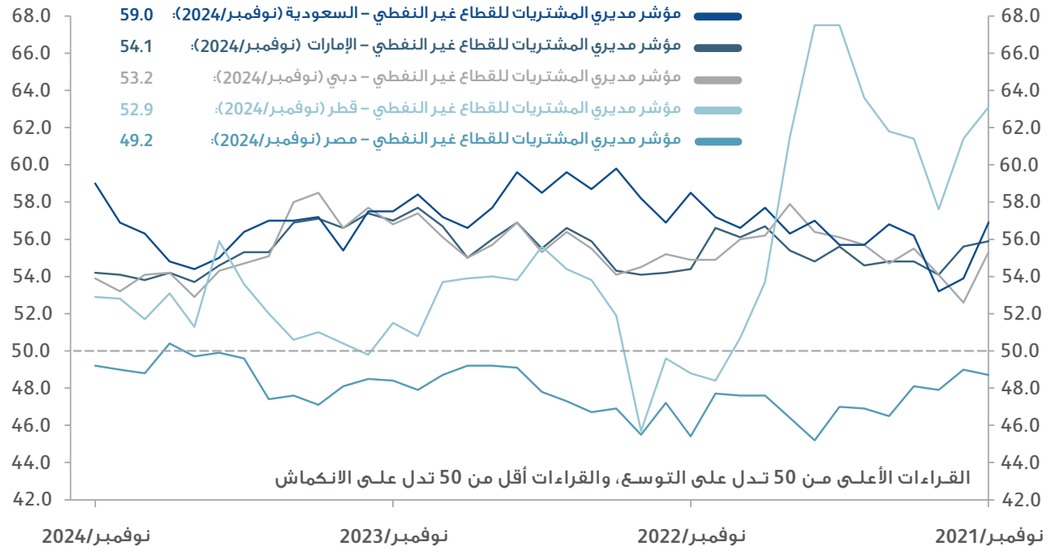

المصدر: بلومبرغ/بنك أبوظبي الأول

نظرة عامة على مؤشرات النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي

في نوفمبر 2024، قامت وكالة "موديز" برفع التصنيف الائتماني السيادي للمملكة العربية السعودية – والمؤسسات الاقتصادية المرتبطة بالحكومة – إلى Aa3 من A1. وفي الوقت نفسه، تم تعديل النظرة المستقبلية للتصنيف من إيجابية إلى مستقرة، مما يشير إلى المخاطر المتوازنة للتصنيف الأعلى الجديد. ووفقًا لوكالة "موديز"، تؤكد هذه الترقية في التصنيف على نجاح جهود المملكة في تنويع الاقتصاد وتقليل تأثرها بالتطورات الحاصلة في أسواق النفط، فضلًا عن تحولها طويل الأجل نحو تقليل الاعتماد على الكربون. علاوة على ذلك، استند التصنيف الجديد Aa3 إلى توقعات باستمرار سياسة التنويع الاقتصادي في المملكة خلال في المستقبل.

إن ما تتمتع به دول مجلس التعاون الخليجي من جاذبية نسبية يظهر جليًا عند مقارنتها بمؤشر مديري مشتريات القطاع الصناعي بمنطقة اليورو، والذي لا يزال أقل من مستوى 50. هذا التطور في القطاعات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب التوقعات بتخفيف قيود إنتاج النفط من قبل تحالف "أوبك+" خلال الأشهر المقبلة، يمكن أن يعزز النظرة الاقتصادية وإمكانات النمو الكبيرة التي تمتلكها المنطقة خلال العام المالي 2025.

أما بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فيتوقع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE) استمرار الأداء القوي لقطاع التجارة الخارجية خلال 2025، كما تشير التوقعات لتصاعد وتيرة النمو الاقتصادي بنسبة 5.6% خلال العام المقبل (2025)، مع تفاؤل المصرف المركزي بتحقيق نمو يصل إلى 6.2%.

أصبحت الإمارات العربية المتحدة من أسرع إقتصادات نموًا في العالم

معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي الصادر عن صندوق النقد الدولي (%)

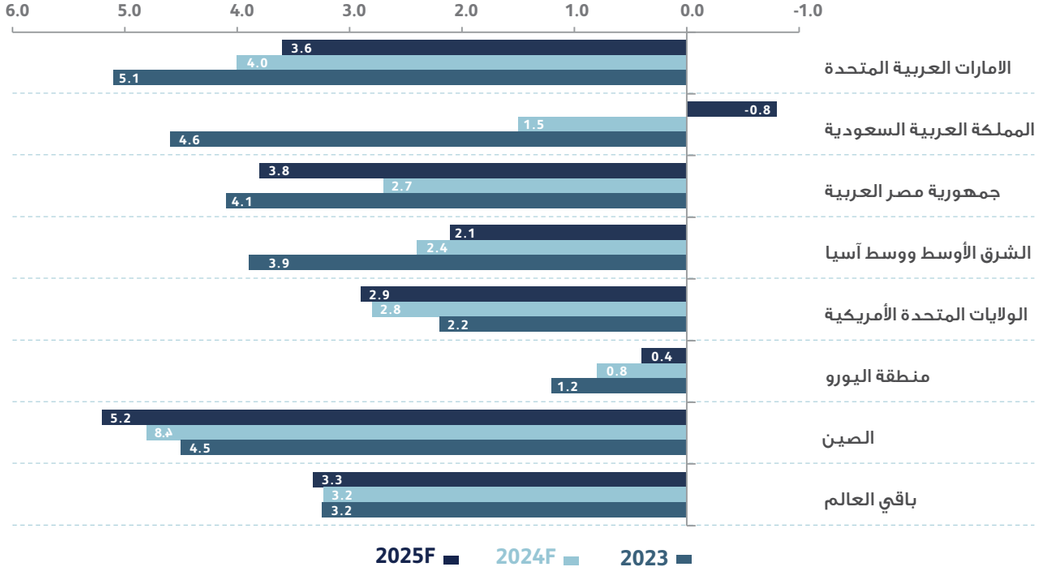

على مستوى أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، نتوقع أن تتجه أسعار الفائدة السيادية للانخفاض بما يتماشى مع أسعار الفائدة الأمريكية خلال الأرباع المقبلة. ويرجع ذلك بالطبع إلى ارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي، حيث لا نرى أي تهديد لهذا الارتباط في المستقبل المنظور. ومع توقع قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير حتى ربما مارس 2025، يلي ذلك تخفيف طفيف، فإننا نتوقع أن تتحرك أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي في اتجاه مشابه وبنفس الحجم تقريبًا هذا العام. وكما هو الحال مع بنك الاحتياطي الفيدرالي، فإن هذا يعني تخفيضًا إجماليًا لا يتجاوز 1.25% – أي خمس تخفيضات بمقدار 25 نقطة أساس – على مدار الـ 24 شهرًا المقبلة.

نظرة مستقبلية على أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)

القطاع المالي

يظل القطاع المالي أحد القطاعات الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع تركيزنا الأساسي على البنوك كبيرة الحجم أو التي لديها مزايا تنافسية فريدة تمكنها من النمو المستقبلي. ومع تطور القطاع المصرفي، فإننا نفضل المؤسسات التي تحافظ على مزيج متوازن من دخل الفوائد والرسوم، وتقدم توزيعات أرباح مستدامة، وتلتزم بالاستثمار في النمو المستقبلي والابتكار التكنولوجي.

القطاع العقاري

استفادت منطقة الخليج، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، من تعافي قطاع الضيافة وإطلاق برامج التأشيرات طويلة الأجل. كما شهد سوق العقارات في الإمارات انتعاشًا قويًا في الإيجارات وزيادة الطلب على الوحدات العقارية الجديدة، مدعومًا بوفرة السيولة وتحسن النظرة العامة للقطاع. إننا نفضل الشركات التي تتمتع بنسبة مرتفعة من الإيرادات المتكررة، وتشهد دورة من الانتعاش في أسواق العقارات الإماراتية. وفي الكويت، يوفر قطاع العقارات فرصة للنمو في حالة الموافقة على إصلاحات الرهن العقاري، بينما من المتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية طلبًا أكثر استدامة في القطاع بعد فترة من النمو السريع الناتج عن إصلاحات الرهن العقاري التي تمت في مرحلة سابقة.

القطاع الاستهلاكي وتجارة التجزئة الاختيارية

تتمتع الشركات التي تتكيف مع عادات التسوق المتغيرة، وتمنح الأولوية للاستدامة، بفرص جيدة للنمو، كما تلقى منصات التجارة الإلكترونية والعلامات التجارية التي تركز على الممارسات الأخلاقية والمستدامة، صدى واسعاً لدى قاعدة كبيرة من المستهلكين الذين يتمتعون بارتفاع الوعي، خاصةً الذين يعتمدون على استراتيجيات المبيعات الرقمية. لقد ساعد ارتفاع القوة الشرائية للمستهلكين وزيادة القوى العاملة الشابة عالميًا، على تعزيز الآفاق المستقبلية لنمو هذا القطاع.

التكنولوجيا

تمثل التكنولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي قطاعًا يتمتع بإمكانات هائلة، حيث يشهد قطاع التكنولوجيا نموًا سريعًا في الأرباح، مدفوعًا بمبادرات حكومية في مجالات التحول الرقمي، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، ومراكز البيانات، والأمن السيبراني، والحوسبة السحابية. وعلى الصعيد العالمي، يتم تداول أسهم شركات التكنولوجيا بمضاعفات أعلى بكثير بسبب آفاق النمو القوية، ونرى بعض التشابهات في شركات التكنولوجيا المدرجة حديثًا في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي بما يعكس هذا الاتجاه.

البتروكيماويات

سنظل ننظر بحذر لقطاع البتروكيماويات، حيث تظهر أسعار المنتجات بوادر استقرار مبكرة. ومع ذلك، لا يزال تعافي الطلب ضعيفًا – خاصةً في الصين – بسبب التحديات الاقتصادية المستمرة على المستوى الكلي، كما نتوقع ظهور مؤشرات أكثر وضوحًا للتعافي خلال النصف الثاني من 2025.

القطاعات الأخرى

يظل تعاملنا للقطاعات الأخرى متوقفًا على اختيار الأسهم بعناية، مع التركيز على الشركات التي تمتلك قوة تسعير مرتفعة أو تلك التي تحقق مكاسب في الحصة السوقية من خلال التجارة الإلكترونية أو صفقات الاندماج. في الوقت نفسه نرى إمكانيات كبيرة لقطاعي التأمين والرعاية الصحية في السعودية، مدفوعين بنمو الأرباح المستمرة نتيجة الإصلاحات المتواصلة، وزيادة السياحة، وخصخصة قطاع التأمين الطبي.

العوائد المتوقعة والتوقعات لعام 2025

خلال عام 2025، نتوقع تحقيق عوائد تتراوح بين 12% إلى 13% من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، مدعومة بتعافي القطاعات الرئيسية مثل البتروكيماويات، إلى جانب زيادة الاستقرار المالي والجيوسياسي. وبناءً على توقعاتنا لنمو الأرباح بنسبة 11.1% في عام 2025، ومع افتراض مضاعف ربحية (P/E) يبلغ حوالي 15.18x، بالإضافة لتوقعات بإعادة التصنيف بنسبة تتراوح بين 1% إلى 2%، نتوقع تحقيق عوائد مزدوجة الرقم تصل لحوالي 12% - 13% في 2025 بما في ذلك توزيعات الأرباح. ومع اقتراب موسم توزيعات الأرباح في الربع الأول من 2025، تقدم العديد من الأسهم عوائد جذابة، خاصةً في ظل مناخ اقتصادي يتسم بانخفاض أسعار الفائدة.

> من المتوقع أن تتيح أسواق دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة كبيرة من فرص الاستثمار الفريدة على مدار الأشهر المقبلة، مدفوعة بالتنوع الاقتصادي، والأطر التنظيمية القوية، ومقومات النمو الجذابة.

الوزن النسبي لدول الخليج على مؤشر MSCI للأسواق الناشئة

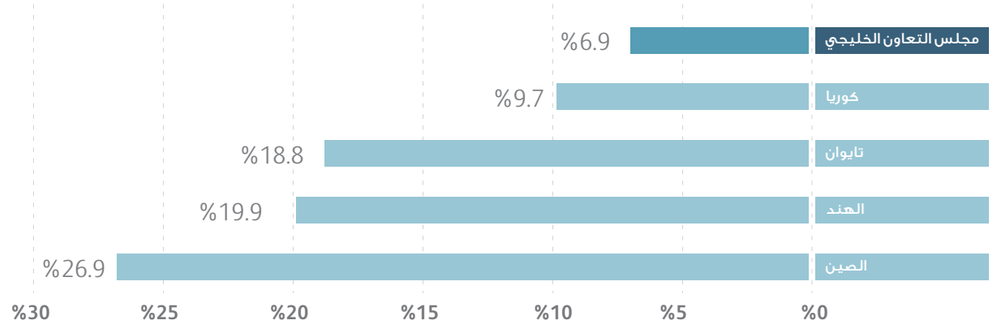

ورقة الحقائق الصادرة عن صناديق *MSCI EM ETF SPDR* الاستثمارية (ديسمبر *2024*)

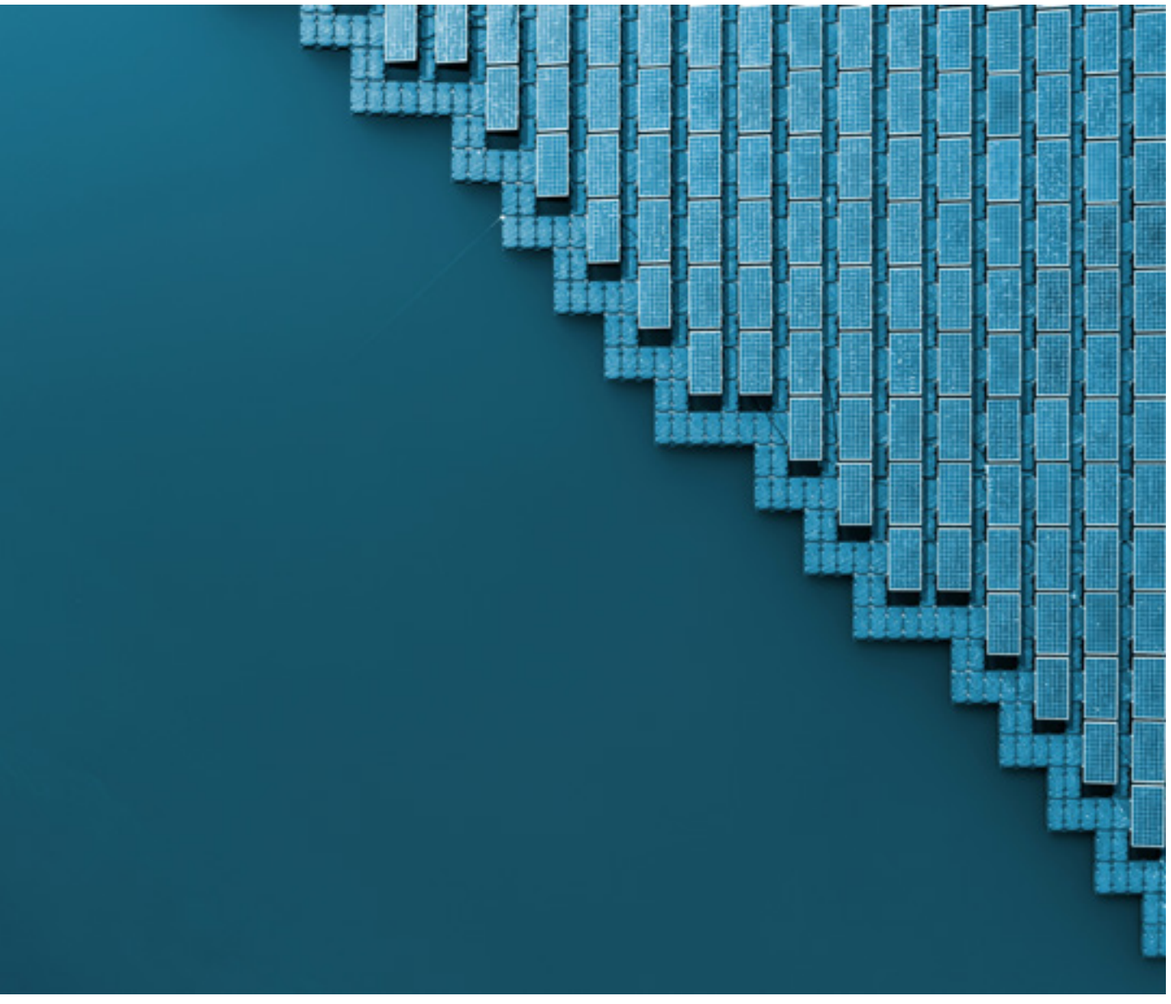

نظرة على قطاع إدارة الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أهمية تنويع اقتصاداتها وتعزيز قطاعاتها المالية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقطاع إدارة الأصول. وبالنظر للمستقبل، ستستمر العديد من الاتجاهات والعوامل الرئيسية في تحديد شكل التطور المستقبلي لهذا القطاع على المستويين الإقليمي والعالمي.

نمو القطاع

تتوقع شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PwC) إن يصل إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة محليًا (AUM) في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 500 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2026، مقارنة مع 400 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، واستمرار النمو خلال 2024. وتلعب شركات الاستثمار المحلية وصناديق الثروة السيادية دورًا محوريًا في تشكيل نمو هذا القطاع، حيث تجذب الفرص الاستثمارية قاعدة متزايدة من المستثمرين في السوق ممن يبحثون عن بدائل استثمارية تتجاوز العروض التقليدية للبنوك.

وعلى مدار السنوات الماضية، سيطرت مجموعة محدودة من الشركات على قطاع إدارة الأصول في دول الخليج. ومع ذلك، فإن النمو المتزايد للثروة في المنطقة جذب اهتمامًا متزايدًا من مديري الأصول المحليين والدوليين الذين يسعون للاستفادة من هذا السوق الواعد. وفي المقابل، اعتمدت الجهات التنظيمية نهجًا استباقيًا لتسهيل الوصول إلى الأسواق الإقليمية، كما تعمل هيئات تنظيمية مثل هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) في الإمارات وهيئة السوق المالية (CMA) في السعودية على تحسين ظروف السوق لجذب مديري الأصول المحليين والأجانب وخلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية ونشاطًا.

500 مليار دولار أمريكي

إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول نهاية عام 2026

برنامج مكافآت نهاية الخدمة في الإمارات

بدأت وزارة الموارد البشرية والتوطين (MoHRE) وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) في الإمارات تنفيذ برنامج بديل لمكافآت نهاية الخدمة لموظفي القطاع الخاص. يتيح هذا البرنامج الاختياري للموظفين فرصة لزيادة مكافآت نهاية الخدمة من خلال استثمار مساهماتهم في صناديق استثمارية تتمتع بسجل أدائها القوي. وتمثل برامج مكافآت نهاية الخدمة العديد من الفرص لمديري الأصول المعتمدين في الإمارات.

نمو وتوسع المراكز المالية في الإمارات

يتم تنفيذ العديد من المشاريع للمساهمة في تطوير المراكز المالية في الإمارات مثل سوق أبوظبي العالمي (ADGM) الذي أعلن عن خفض رسوم التراخيص التجارية بنسبة 50% في 2025، كما يخطط سوق أبوظبي العالمي للتوسع إلى جزيرة الريم، مع تقديم دعم للشركات الراغبة في الانتقال. من جهة أخرى، أضاف مركز دبي المالي العالمي (DIFC) ما يقرب من 1.5 مليون متر مربع من المساحات التجارية خلال السنوات الثلاث الماضية. ويعكس هذا التوسع أهداف النمو الطموحة والتزام المركز بتقديم خدمات مالية شاملة. يتميز مركز دبي المالي العالمي بتقديم خدمات استشارية مالية ومصرفية وإدارة الثروات، بينما يركز سوق أبوظبي العالمي على أن يكون مركزًا ماليًا لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية والتمويل المستدام. وقد ارتفعت الأصول الخاضعة للإدارة (AUM) في مركز دبي المالي العالمي بنسبة 58% من 444 مليار دولار أمريكي إلى 700 مليار دولار أمريكي، بينما سجل سوق أبوظبي العالمي زيادة بنسبة 215%

قامت أيضًا كبرى شركات إدارة الأصول العالمية بتأسيس مركز قوي لها في الإمارات وهي حاليًا في مرحلة التوسع، بما في ذلك بلاك روك (BlackRock) بأصول مدارة تبلغ 11.5 تريليون دولار أمريكي، PGIM بأصول مدارة تصل إلى 1.33 تريليون دولار أمريكي، وNuveen بأصول مدارة تبلغ 1.2 تريليون دولار أمريكي.

التكامل العالمي والمنافسة

شهدنا في السنوات الأخيرة تأثير التوترات الجيوسياسية وتقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي وثقة المستثمرين. ونتيجة لذلك، تواصل المنطقة جهودها لزيادة وتعزيز التنويع الاقتصادي، بما يتماشى مع الرؤى الوطنية مثل رؤية الإمارات 2031 ورؤية السعودية 2030. وتهدف هذه المبادرات لتقليل الاعتماد على العائدات النفطية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة والرعاية الصحية. وتوفر هذه القطاعات فرصًا غير مسبوقة لمديري الأصول لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي متطلبات السوق.

ومن المتوقع أن تلعب التكنولوجيا دورًا كبيرًا في تشكيل قطاع إدارة الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ستساهم ابتكارات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك المنصات الرقمية، والمستشارين الآليين (Robo-Advisors)، وحلول الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، في إحداث ثورة حقيقية في منظومة الاستثمار بالمنطقة. وبفضل هذه التطورات، سيزداد عدد المستثمرين الأفراد الذين سيكون لديهم بدائل استثمارية أوسع، مما يشير إلى تغير منظومة الاستثمار في المنطقة لتصبح منظومة ديمقراطية. كما نتوقع أن تعتمد شركات إدارة الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي على هذه التطورات التكنولوجية لتحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتعزيز تجربة العملاء.

> تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بالميزات التي تؤهلها لأن تصبح لاعباً كبيرًا في مجال إدارة الأصول عالميًا.

تغير تفضيلات المستثمرين

مع انتقال الثروات إلى جيل الألفية والجيل Z، أصبح على قطاع إدارة الأصول أن يتكيف مع تفضيلات المستثمرين المتغيرة، مثل التركيز على الاستثمار الأخلاقي والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وفي عام 2025، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الاستثمارات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يؤكد أهمية دمج استراتيجيات الاستثمار المسؤول ضمن ممارسات إدارة الأصول. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم تعزيز الثقافة المالية وزيادة الوعي بالمنتجات الاستثمارية في تمكين المستثمرين الشباب من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وسليمة.

نظرة عامة على السوق هي جزء من تقرير توقعات الاستثمار العالمي لعام 2025 الصادر عن بنك أبوظبي الأول.

نموذج الأعمال

يركز بنك أبوظبي الأول على تسريع وتيرة النمو وتنويع محفظة أعماله وزيادة معدلات الربحية عبر تطوير وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية فائقة الجودة. وتعكف قطاعات الأعمال الخمسة التابعة لبنك أبوظبي الأول على تقديم الخدمات المالية والاستشارية المميزة في جميع أنحاء المنطقة محققة عوائد قوية ومستدامة.

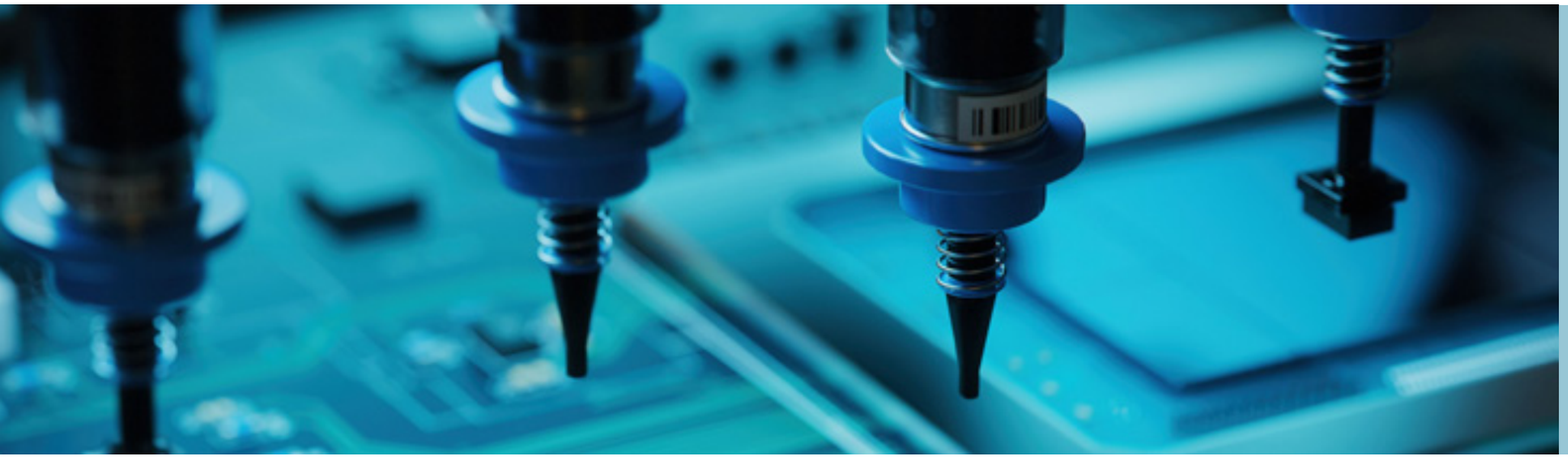

تعزيز القيمة المضافة

قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار

- يقدم القطاع مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات المؤسسات والجهات الحكومية، وصناديق الثروة السيادية، والمؤسسات المالية، وكبرى الشركة ينفرد القطاع بمكانة رائدة في القطاع المصرفي في أبوظبي، باعتباره البنك الرئيسي للحكومة والجهات ذات الصلة.
- يمتلك القطاع شبكة عالمية ويتمتع بتواجد دولي قوي، حيث يعمل كحلقة وصل للتدفقات الواردة إلى والصادرة من الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- يحظى القطاع بميزة تنافسية في تقديم منتجات مصرفية فائقة الجودة نظرًا لدرايته العميقة بمقومات قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار.
- يركز القطاع على أسواق رأس المال في الإمارات مع التوسع بنطاق الخدمات الاستشارية الخاصة بصفقات الدمج والاستحواذ.
- يتمتع القطاع بميزة تنافسية متمثلة في توزيع الأصول من خلال التمويل الآمن و/ أو وفق منهج إنشاء القروض وتوزيع المخاطر لتمويل الشركات العالمية.
- يقدم القطاع خدمات استشارية لإتمام صفقات الاستحواذ والتمويل العقاري لأبرز العملاء في الإمارات وجميع أنحاء العالم.
- نجح القطاع في التوسع بنطاق إدارة الصناديق في المملكة العربية السعودية.

قطاع الأسواق العالمية

- يحظى القطاع بمكانة رائد في أسواق المال الإقليمية.
- يوفر القطاع خدمات صرف العملات الأجنبية ومعدلات أسعار الصرف في دول مجموعة العشرين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا.
- يقدم القطاع المنتجات المهيكلة وحلول التمويل والاستثمار.
- يوفر القطاع منتجات التحوط، والتمويل المرتبط بالسلع والاستثمار السلعي.
- يقدم القطاع خدمات التعامل على المكشوف والاستثمارات بما في ذلك سندات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأسيا، والصكوك التقليدية، ومقايضة العائد الكلّي الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأسواق العالمية.
- يقدم القطاع خدمات صرف العملات الإلكتروني وتشمل أسعار البث المباشر لصرف العملات الأجنبية الفوري، العقود الآجلة، وعقود المقايضة، والمعادن النفيسة.
- يقدم القطاع خدمات تمويل الأوراق المالية الدولية بما في ذلك، معاملات إعادة الشراء والإقراض المهيكل.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية

- يحظى القطاع بقاعدة عملاء واسعة في جميع أنحاء الإمارات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وكبرى المؤسسات.
- يقدم القطاع لعملائه باقات قوية من المنتجات المصرفية الأساسية والابتكارية.
- يعد القطاع شريك استراتيجي للجهات الحكومية فيما يتعلق بدعم مبادرات الدولة لتطوير قطاع الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- يحظى القطاع بتواجد جغرافي متزايد في الأسواق الدولية المستهدفة، بما في ذلك مصر والمملكة العربية السعودية.
- ينفرد القطاع بتقديم حلول مصرفية رائدة فيما يخص خدمات التمويل، التجارة وإدارة النقد.

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

- القطاع الرائد في توفير الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية للأفراد في دولة الإمارات، بفضل باقة منتجاته الفريدة التي تلبي احتياجات جميع شرائح العملاء من الأفراد.
- يقدم القطاع باقة منوعة من الخدمات الرقمية لقاعدة عملائه الكبيرة عبر قنواته الإلكترونية.
- يركز البنك على توفير تجربة مصرفية مميزة للعملاء مدعومة بأحدث أدوات الذكاء الاصطناعي وحلول التكنولوجيا المالية.
- يعد تطبيق الهاتف المحمول للخدمات المصرفية التابع لبنك أبوظبي الأول نقطة تواصل أساسية مع العملاء.
- يمتلك البنك شبكة واسعة من الفروع التقليدية والرقمية وماكينات الصراف الآلي وماكينات الإيداع النقدي ومكاتب الصرافة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يحرص القطاع على تعزيز القيمة المقدمة لعملائه من خلال إطلاق بطاقات الاسترداد النقدي والولاء التقليدية والإسلامية الجديدة.

قطاع الخدمات المصرفية الخاصة

- يقدم القطاع مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات الاستثمارية لأصحاب الثروات والملاءة المالية الكبيرة في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى مناطق مختارة في آسيا وأوروبا.
- يعد القطاع شريكاً دولياً للعملاء من أصحاب الثروات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- يقدم القطاع خدماته في مراكز المال والأعمال الدولية الرئيسية في كل من الإمارات وسويسرا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة وفرنسا.
- يوفر القطاع مجموعة متكاملة من حلول الاستثمار المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات الفريدة لعملائه.
- يضم فريق العمل أكفأ الخبراء بما في ذلك مستشاري الاستثمار ومديري الصناديق لمساعدة العملاء في اتخاذ القرارات الاستثمارية السديدة.
- يعزز القطاع باقة الخدمات والمنتجات التي يقدمها عن طريق منصة مفتوحة وشاملة تتضمن العديد من مقدمي خدمات الطرف الثالث والذين يقدمون حلولاً استثمارية متميزة طبقًا لأفضل المعايير العالمية.

أبرز مقومات وقدرات بنك أبوظبي الأول

مركز مالي قوي

أكبر بنك في الإمارات العربية المتحدة وثاني أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث إجمالي قيمة الموجودات، وأقوى تصنيف ائتماني مجمع على مستوى البنوك الإقليمية عند AA- أو ما يعادله، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

نموذج أعمال متنوع

خدمات متنوعة عبر الشركات والمنتجات ومصادر التمويل ومصادر الدخل والمناطق الجغرافية.

أسس راسخة

يمتلك البنك محفظة تمويل كبيرة وسيولة عالية، بالإضافة إلى جودة موجودات، ورأسمال قوي، مما يمكنه من التعامل مع التغيّرات في أسعار الفائدة.

علاقات طويلة الأجل

يعد بنك أبوظبي الأول البنك الرئيسي لحكومة أبوظبي والجهات التابعة وذات الصلة بالحكومة، إلى جانب علاقاته المتينة والممتدة مع كبرى المؤسسات السيادية.

مساهمون متميزون

37.9% من أسهم بنك أبوظبي الأول تمتلكها حكومة أبوظبي عبر شركة مبادلة للاستثمار المملوكة للحكومة بالكامل.

شبكة استراتيجية من العلاقات الدولية

تعمل هذه الشبكة على تسهيل التدفقات التجارية والاستثمارات من وإلى الإمارات العربية المتحدة بفضل التواجد القوي الذي يتمتع به بنك أبوظبي الأول في أكثر من 20 سوقًا عبر 5 قارات.

مواهب وكوادر كفؤة

يتمتع البنك بمجموعة من أكفأ المواهب والكوادر المصرفية الأكثر خبرة في السوق، ويضم أكثر من 7,500 موظف من العمالة المباشرة يعملون وفقًا لثقافتنا المؤسسية وقيمنا المشتركة.

الريادة في ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة (ESG)

يمثل بنك أبوظبي الأول نموذجًا يحتذى به في ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة على الصعيد الإقليمي، علاوة على مساهماته في تعزيز أجندة الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تأثيرنا على الأطراف المعنية

عملاؤنا

نضع عملاءنا في مقدمة اهتماماتنا باعتبارهم الطرف الرئيسي لعملياتنا المصرفية، ونستخدم جميع مواردنا لتزويدهم بأفضل الخدمات المصرفية.

موظفونا

نقوم بخلق بيئة عمل تتيح للموظفين القدرة على الاستفادة من إمكانياتهم بأفضل الطرق الممكنة، والوصول للتميز في الأداء.

شركاؤنا

يعتمد نمو ونجاح البنك ومكانته السوقية على قوة الشراكات ونموذج الدعم الخارجي.

مساهمونا

نقدم لمساهمينا عائدات مالية متميزة ومستدامة.

مجتمعاتنا

نعمل على تمكين المجتمعات التي يزاول فيها البنك أنشطته.

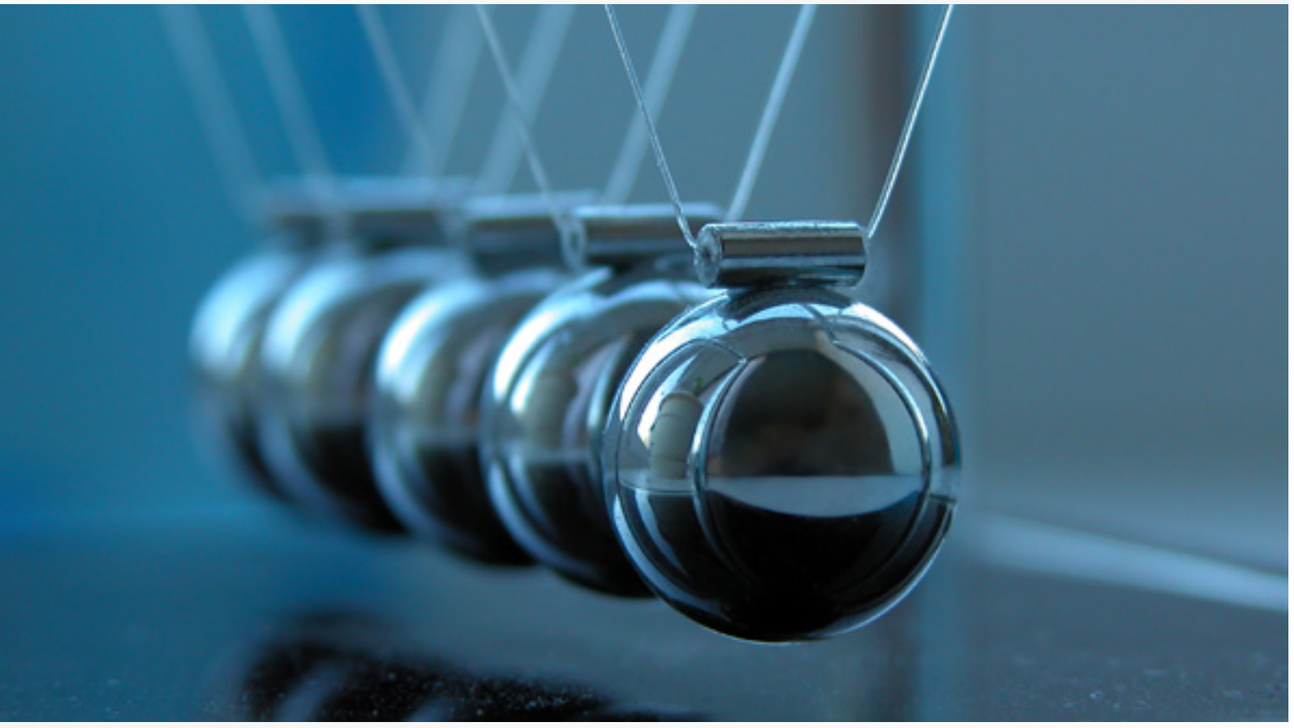

أبرز الشركات التابعة والشريكة

FAB SECURITIES أبوظبي الأول للأوراق المالية

FABMISR بنك أبوظبي الأول مصر

FAB PRIVATE BANKING بنك أبوظبي الأول First Abu Dhabi Bank

الأولويات الاستراتيجية

يتطلع بنك أبوظبي الأول إلى الاستفادة من مكانته العالمية وتبني أولويات بالغة الأهمية تتماشى مع أهداف الدولة الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

النمو والتنوع

يعمل بنك أبوظبي الأول على تسريع وتيرة النمو وتنويع قطاعاته الرئيسية، وذلك بهدف إيجاد مصادر إضافية للدخل واستكشاف آفاق جديدة للنمو في المستقبل.

تمكن بنك أبوظبي الأول من تحقيق نمو كبير في ميزانيته، والمحافظة على جودة موجوداته خلال العام المالي 2024

بنك أبوظبي الأول هو البنك الوحيد في منطقة الخليج الحاصل على تصنيف AA- مع عائد على حقوق الملكية الملموسة (RoTE)

>16%

بنك أبوظبي الأول هو ثاني أكبر البنوك الخليجية تواجدًا على الساحة الدولية، وهو البنك الرئيسي الوحيد بين البنوك الخليجية المتواجد في الأميركتين

التحول الرقمي لتعزيز تجربة العملاء

يضع البنك على رأس أولوياته، خلق قيم جديدة للعملاء من خلال تقديم باقة متكاملة من أفضل الحلول والخدمات المالية لهم عبر المنصات الرقمية المبتكرة، بالإضافة إلى تمكينهم من التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات ونشر حلول التشغيل الآلي والخدمة الذاتية في كافة مراحل تجربتهم مع البنك، مستفيدًا من الخبرات والمكانة الإقليمية التي يتمتع بها لتعزيز عملية التواصل مع العملاء.

تم إطلاق حزم للمنتجات الرقمية، وعروض النخبة المصرفية، وخدمات التحول الرقمي للبطاقات

96%

من جميع المعاملات المصرفية تم إجراؤها رقمياً

حصد البنك جوائز "أفضل تصميم لتجربة المستخدم" (تطبيق FAB على الهاتف المحمول)، و"أفضل بنك في التحول الرقمي"، و"أفضل بنك في الابتكار" (دردشة FAB) ضمن جوائز جلوبال فاينانس لعام 2024

تعزيز التواصل

عن طريق تسريع حركة تدفقات التجارة والاستثمار من وإلى دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفضل التواجد الاستراتيجي القوي لبنك أبوظبي الأول في أكثر من 20 سوقًا عبر 5 قارات، وهو ما أتاح للبنك تعزيز التواصل مع العملاء، ودفع مسيرة النمو الاقتصادي على الساحة الإقليمية والتعاون متعدد الأطراف.

ارتفعت حصة الإيرادات الدولية لتشكل

23%

من إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك.

حققت الإيرادات الدولية نموًا بنسبة

32% على أساس سنوي

نجح بنك أبوظبي الأول في الحصول على حصة مرتفعة من تدفقات التجارة والاستثمار والسيولة من عملائه عبر شبكته الدولية.

ارتفعت إيرادات الممر للاستثمار المصرفي بنسبة

+40% على أساس سنوي

الريادة في مجال الاستدامة

يعتبر بنك أبوظبي الأول نموذجاً يُحتذي في دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة (ESG) في ثقافته المؤسسية، واستراتيجيات أعماله، وسياسات الحوكمة، وإطار إدارته للمخاطر.

إدارة مخاطر المجموعة

تتلخص رؤية المجموعة للمخاطر في وضع إطار عمل مؤسسي عالي الجودة لإدارة المخاطر على مستوى البنك بأكمله، بما يدعم تنفيذ استراتيجية النمو وتقديم قيم مضافة ومستدامة لأصحاب المصلحة. إنّ مستوى تقبل المخاطر المعتمد من مجلس إدارة البنك، والذي يتضمن إدارة فعالة للمخاطر، وتطبيق نموذج خطوط الدفاع الثلاثية (3LOD)، يؤكد ثقافتنا المؤسسية للمخاطر وقدرتنا على إدخال تحسينات مستمرة على أساليب إدارة المخاطر، بما يضمن تحقيق بنك أبوظبي الأول للنجاح على المدى الطويل، من خلال خلق نوع من التوازن بين الجوانب البيئية والاجتماعية والمالية، من أجل حماية مصالح كافة الأطراف المعنية.

وتتمثل الركائز الأساسية لاستراتيجية المخاطر في المجموعة بالعناصر التالية:

- **إطار قوي للحوكمة** يتضمن مشاركة مجلس الإدارة واللجان التابعة لمجلس الإدارة ولجان الإدارة العليا في الاشراف على استراتيجية مخاطر المجموعة ومستوى تقييم المخاطر
- **إطار متكامل لمستوى تقبل المخاطر** بحيث يكون هذا الإطار جزءا لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي للبنك بالكامل
- **أسس سليمة** لإدارة مخاطر رأس المال والسيولة والائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية
- **تحليل متقدم للمخاطر** اعتمادًا على نظم ونماذج تحليلية متطورة
- **تقارير متكاملة للمخاطر مع وجود مؤشرات تحذيرية رئيسية مبكرة**
- **مرونة تشغيلية** تتضمن إطار عمل قوي **لاستمرارية الأعمال وخططاً تمويلية طارئة وخطط التعافي من المخاطر**
- **إجراء تقييم استباقي لكفاية رأس المال الداخلي،** مع تطبيق اختبارات مرنة للضغط
- **الترويج لثقافة مؤسسية قوية للمخاطر، مع ضرورة الإشراف المستمر** على المخاطر بالتعاون مع قطاعات الأعمال
- **تنظيم برامج متواصلة للتوعية بالمخاطر**

حوكمة شاملة للمخاطر ترتكز على نموذج خطوط الدفاع الثلاثية

يعتبر جميع موظفي بنك أبوظبي الأول مسؤولون عن إدارة المخاطر، بينما يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الرسمية للمخاطر بشكل رئيسي، بالإضافة للجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة (BRESGC). في الوقت نفسه، تتولى لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية وضع واعتماد استراتيجيات إدارة المخاطر والحوكمة الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات للمجموعة والإشراف عليها، إضافة إلى اعتمادها مستوى تقبل المخاطر وسياسات العمل ومتابعة معايير تخفيف آثار المخاطر. وتساعد لجنة إدارة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة في أداء مسؤولياتها، لجان الإدارة العليا التالية: لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال للمجموعة، ولجنة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات للمجموعة، ولجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة، بالإضافة لعدد من اللجان الفرعية مثل اللجنة التوجيهية للمجموعة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) ولجنة إدارة مخاطر النماذج المالية، ولجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتمويل المستدام ، والتي يتولى كل منها مسؤولية إدارة المخاطر طبقًا لنطاق سلطاته وطبيعة عمله. يتبنى بنك أبوظبي الأول نموذج خطوط الدفاع الثلاثية، وهو نموذج يتولى مسؤوليات تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها ومراقبتها والحد منها، وتشجيع التعاون والتنسيق بين أنشطة المخاطر والرقابة. في الوقت نفسه، تعتبر وظيفة إدارة مخاطر المجموعة التي يرأسها رئيس قطاع المخاطر للمجموعة، بمثابة خط دفاع ثان مستقل يتولى الإشراف وتنفيذ أطر العمل والسياسات وتقديم الاستشارات في مجال المخاطر.

إطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية للمجموعة

نموذج قوي للحوكمة المؤسسية وحوكمة المخاطر

أهم المخاطر الحالية والناشئة

1 المخاطر المرتبطة بالتحديات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية

وصف المخاطر وعوامل الحد من آثارها

واصل الاقتصاد العالمي مرونته إلى حد كبير خلال عام 2024، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة 3.2% في 2025 على الرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المختلفة (المصدر: تقارير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2024). لقد بدأت كبرى البنوك المركزية حول العالم في تخفيف سياساتها النقدية. وتشمل المخاطر الرئيسية التي يجب الاستمرار في مراقبتها: الصراعات الجيوسياسية المستمرة في كل من أوكرانيا والشرق الأوسط، تأثير سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة، والتوترات الطارئة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتباطؤ الاقتصادي في الصين، وتزايد عبء الديون العالمية.

من ناحية أخرى، أظهرت إقتصادات الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي مرونتها في مواجهة هذه التحديات العالمية بفضل الإصلاحات ومبادرات التنويع الاقتصادي. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بنسبة 5.6% في عام 2024 و6.2% في عام 2025. وبسبب المخاطر الجيوسياسية المستمرة وخفض إنتاج أوبك+، من المتوقع أن يكون سعر خام برنت قريباً من مستواه الحالي في عام 2025، بمتوسط 74 دولاراً للبرميل خلال العام، حيث ستكون أسواق النفط متوازنة نسبياً على أساس سنوي (المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، التوقعات قصيرة الأجل، 10 ديسمبر 2024).

وعلى مستوى المجموعة، فقد طوّر بنك أبوظبي الأول إطاراً لتقبل المخاطر المتعلقة بالمخاطر السيادية ولديه حد أدنى من التعرض للدول المشاركة في النزاعات العالمية والإقليمية، كما يتابع البنك تطورات المخاطر الناشئة لفهم نقاط ضعف المحفظة الاستثمارية، مع إجرائه تحليلات للسيناريوهات المختلفة.

2 مخاطر إدارة الموجودات والالتزامات خلال تقلبات دورة أسعار الفائدة

وصف المخاطر وعوامل الحد من آثارها

على الرغم من وجود شعور إيجابي مرتبط بتوقعات نمو الاقتصاد العالمي، وتلاشي المخاوف المتعلقة بالركود خاصة في الاقتصادات المتقدمة، إلا أن وجود احتمالات لفرض تعريفات تجارية جديدة، وتغير سياسات الهجرة، واستمرار التوترات الجيوسياسية، تزيد من احتمالية حدوث مخاطر تضخمية وتراجع السياسات النقدية الميسرة.

من جانبه يواصل بنك أبوظبي الأول الحفاظ على سيولة قوية، من خلال تقديم تسهيلات تمويلية مستقرة ومتنوعة في إطار ميزانيته العمومية وفي ظل كافة الظروف التي تشهدها الأسواق، مع ضمان البنك لمستوى مقبول من مخاطر أسعار الفائدة لمحافظه المصرفية من خلال تنفيذ استراتيجيات تحوط مناسبة. وتشرف على استراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفائدة والسيولة عدد من اللجان هي: لجنة الموجودات والالتزامات للمجموعة (G-ALCO)، ولجنة المخاطر للمجموعة (GRC) ولجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة (BRESGC).

3 جودة الموجودات

وصف المخاطر وعوامل الحد من آثارها

من المتوقع أن يساهم تخفيف السياسات النقدية في إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي. ومع ذلك، فإن أي تفاقم في الأوضاع الجيوسياسية أو حدوث اضطرابات في طرق وخطوط سلاسل التوريد قد يؤثر سلبًا على الدورة الائتمانية.

ويدير بنك أبوظبي الأول محفظة القروض ونسب جودة الموجودات من خلال إطار عمل لمستوى تقبل المخاطر، ويعتمد على الاكتتاب الحذر، والمراقبة الاستباقية للمحفظة باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر، واختبارات الضغط، وتوفير مخصصات كافية، والتواصل المستمر مع العملاء. ولذلك تتضمن الميزانية العمومية للبنك مزيجاً محافظاً من الأصول، مدعومًا بالمكانة المتميزة لبنك أبوظبي الأول باعتباره بنك المعاملات المصرفية لحكومة أبوظبي.

4 المخاطر السوقية

وصف المخاطر وعوامل الحد من آثارها

شهدت الأسواق المالية هدوءا نسبيا عام في 2024، باستثناء بعض فترات التقلب القصيرة. أما في عام 2025، قد تشكل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى التداعيات المرتبطة بالسياسات الجديدة للإدارة الأمريكية، بعض التحديات أمام نمو الاقتصاد العالمي، خاصة في الأسواق الناشئة. فقد تؤدي السياسات الجديدة للإدارة الأمريكية إلى حدوث تضخم، مما يؤدي إلى تصاعد الأداء القوي للدولار الأمريكي واستمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة طويلة، كما قد تواجه المستويات المحدودة الحالية لهوامش الائتمان ضغوطاً خاصة في الأسواق الناشئة.

لذلك يطبق بنك أبوظبي الأول نهجاً حذراً تجاه المخاطر السوقية، ويعمل ضمن إطار عمل مفصل لمستوى تقبل المخاطر، لضمان استقرار الأرباح ومرونة رأس المال. وتشرف لجنة إدارة الاستثمارات (IMCO)، بتفويض من لجنة المخاطر للمجموعة (GRC)، على أنشطة التداول والاستثمار.

5 المرونة التشغيلية والسيبرانية

وصف المخاطر وعوامل الحد من آثارها

تتسم المخاطر السيبرانية الناشئة بالتعقيد والتطور المستمر. وقد أدت النزاعات الجيوسياسية الحالية إلى زيادة هجمات التصيد الاحتيالي، والهجمات على سلاسل التوريد، وهجمات حجب الخدمة الموزعة (DDoS)، وهجمات الحوسبة السحابية، وهجمات الفدية. ومع الاستخدام المتزايد لأنظمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، كان لابد من تعزيز أطر المخاطر لضمان الاستخدام الآمن لهذه التطبيقات المتقدمة.

ويركز بنك أبوظبي الأول بشكل كبير على تعزيز إطار عمل المرونة التشغيلية بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية. ولتحقيق ذلك يعتمد البنك على إطار عمل متعدد الطبقات للأمن السيبراني يتم تقييمه باستمرار، ويتمتع دائمًا بأعلى التصنيفات للأمن السيبراني. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البنك ضوابط قوية لضمان أمن البيانات. وفي عام 2024، طور البنك إطار حوكمة خاص بمخاطر الذكاء الاصطناعي يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. كما عزز البنك إطار العمل الخاص بالاستعانة بمصادر خارجية وأطر الخدمات ذات الأهمية التجارية.

6 منظومة مخاطر الاحتيال

وصف المخاطر وعوامل الحد من آثارها

لقد أصبحت مخاطر الاحتيال أكثر تعقيداً وتطورًا، نتيجة التطورات التكنولوجية السريعة وأساليب المحتالين المتطورة باستمرار، كما تصاعدت هجمات ومحاولات الاحتيال الرقمي وعمليات الاحتيال القائمة على الهندسة الاجتماعية. ولذلك يقوم بنك أبوظبي الأول بتحسين أطر إدارة مخاطر الاحتيال باستمرار لمواجهة هذه التهديدات الناشئة، حيث يعتمد على حلول تكنولوجية متقدمة للمصادقة ومراقبة الاحتيال للكشف عن العمليات الاحتيالية ومنعها. كما استثمر البنك في برمجيات رقمية متطورة تعتمد على تقنيات التعرف على الوجه والقياسات الحيوية، بالإضافة إلى تنفيذ مبادرات توعية منتظمة للموظفين والعملاء حول العمليات الاحتيالية.

7 مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

وصف المخاطر وعوامل الحد من آثارها

يشهد العالم تأثيرات متواصلة لظاهرة الاحتباس الحراري، حيث يؤدي تغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة لزيادة عدد الحوادث المرتبطة بالمخاطر المادية عالمياً. وتفرض اللوائح العالمية المتطورة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بالإضافة إلى توقعات أصحاب المصلحة على الشركات ضرورة تعزيز خطط التحول وأطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وعمليات الإفصاح ذات الصلة بهذه الممارسات.

ويعتبر بنك أبوظبي الأول من البنوك الرائدة إقليمياً في مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ففي عام 2024، تم انتخاب البنك رئيسًا جديدًا لمجموعة التوجيه الخاصة بالتحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية (Net-Zero Banking Alliance)، كما شارك البنك بنشاط في مؤتمر الأطراف COP29 الذي أقيم في نوفمبر 2024. في الوقت نفسه، يتمتع البنك بأعلى التصنيفات في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، فضلًا عن التزامه بالتمويل المستدام والوصول لصافي الانبعاثات الصفري. وفي سبيل ذلك، يدعم البنك عملاءه من الشركات في مسار الانتقال لصافي الانبعاثات الصفري بالتوازي مع خططه الخاصة لتحقيق ذلك. كما يلتزم البنك بإطار قوي في إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والإفصاح عنها، وهو الإطار الذي تم إدخال تحسينات جديدة عليه في 2024. وبالنسبة لإدارة المخاطر المادية، يطبق البنك خططًا قوية للمرونة التشغيلية وضمان استمرارية الأعمال.

8 مخاطر نموذج الأعمال

وصف المخاطر وعوامل الحد من آثارها

مع الاعتماد المتزايد للبنوك على نماذج الأعمال في مختلف التخصصات، أصبحت مخاطر نماذج الأعمال تحدياً متزايداً يتطلب إدارته بمهارة من خلال أطر عمل شاملة. وتعد عمليات التحقق الدقيقة والإشراف على دورة حياة النماذج أمراً بالغ الأهمية لإدارة المخاطر الناشئة والحفاظ على صلاحيتها. وقد قام بنك أبوظبي الأول بتطبيق معايير مطورة لإدارة مخاطر نماذج الأعمال، مع الإشراف الكامل والمستمر من لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة BRESGC ولجنة إدارة مخاطر النماذج (MRMC).

قسم الامتثال في المجموعة

يضمن قسم الامتثال للمجموعة مراقبة وإدارة المخاطر التنظيمية والإشرافية والمخاطر المرتبطة بالسمعة بشكل مستمر. ويتولى هذا القسم تنفيذ عمليات الحوكمة والإشراف على الأطر والأنظمة والضوابط لضمان الامتثال للقوانين واللوائح وأفضل الممارسات والمبادئ عبر الشبكة العالمية لبنك أبوظبي الأول.

يرفع قسم الامتثال للمجموعة تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة مباشرة، ورئيس لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (BAC)، ويعقد قسم الامتثال اجتماعات منتظمة مع الجهات التنظيمية المحلية والدولية. فعلى المستوى المحلي، تتيح لنا عضويتنا في لجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات (UBF) المساهمة بشكل فعّال في تطوير القطاع المصرفي واللوائح المرتبطة به. إن إقامة علاقات بناءة تتسم بالشفافية مع الجهات التنظيمية المحلية، بما في ذلك مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE) وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وسلطة تنظيم الخدمات المالية (FSRA) وجهاز أبوظبي للمحاسبة (ADAA)، تمثل أهمية خاصة لنا، حيث يتم على أساسها وضع سياسات وإجراءات مراقبة العلاقات التنظيمية عبر مجموعة بنك أبوظبي الأول.

ويعمل النموذج التشغيلي للامتثال في بنك أبوظبي الأول كخط دفاع ثانٍ مستقل ومركزي، ويتألف من فرق امتثال قوية تدعم كل قطاعات أعمال البنك داخل الإمارات وفي الأسواق الدولية التي يعمل فيها. بالإضافة إلى ذلك، يضم البنك فريقًا مركزيًا لدعم ممارسات الامتثال يتألف من مجموعة من الخبراء في مجالات الامتثال التنظيمي وامتثال مكافحة الجرائم المالية ووحدات متابعة ومراقبة الامتثال في البنك.

الثقافة الممتدة للامتثال التي تبناها بنك أبوظبي الأول عبر الأعمال تضمن أن تحديد مخاطر الامتثال وإدارتها والإبلاغ عنها بشفافية هي جزء أساسي من الأنشطة اليومية للبنك. تعتبر مبادرات التدريب والتوعية جزءًا لا يتجزأ لضمان أن جميع الموظفين على دراية كاملة بالتزاماتهم التنظيمية. إكمال التدريب السنوي على الامتثال إلزامي لجميع الموظفين، بالإضافة إلى تدريبات مخصصة لمجالات محددة مثل التداول والمبيعات وإدارة العلاقات. كما يتلقى مجلس الإدارة تحديثات سنوية حول تدريب الامتثال.

لقد نجح بنك أبوظبي الأول في ترسيخ ثقافة الامتثال على مستوى المجموعة بأكملها، من خلال وضع نهج واضح ومحدد لتحديد وإدارة المخاطر والإبلاغ عنها بكل شفافية، باعتبار ذلك جزءًا من الأعمال اليومية المعتادة للبنك. وفي الوقت نفسه، يحرص البنك على تبني مبادرات تدريب وتثقيف فعالة لضمان استيعاب الموظفين وفهمهم الكامل لواجباتهم التنظيمية، مع الالتزام بتلقي واستكمال برنامج تدريبي سنوي حول أهم الموضوعات والتخصصات المتعلقة بالامتثال، بالإضافة إلى دورات تدريبية متخصصة في مجالات محددة مثل التداول والمبيعات وإدارة العلاقات. ويتم تقديم تقرير سنوي لمجلس إدارة المجموعة حول آخر مستجدات التدريب السنوي للموظفين على الامتثال.

وتخضع كافة قطاعات العمل وفروع البنك لعمليات تقييم سنوية لقياس مستوى مخاطر وضوابط الامتثال، حيث تغطي هذه التقييمات جميع أنواع مخاطر الامتثال المتعارف عليها في القطاع المصرفي. بعد ذلك يتم الحصول على اعتماد لجنة التدقيق ولجنة إدارة الامتثال للمجموعة على الخطط والإجراءات الفعالة للتخفيف من مستوى المخاطر.

الحوكمة والاشراف على الامتثال

تمثل ممارسات الحوكمة والإشراف على الامتثال أساسًا قويًا لتعزيز جهود الامتثال في المجموعة، فضلًا عن مشاركة مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة بشكل مباشر في متابعة وتقييم كافة الموضوعات والشؤون المتعلقة بالامتثال.

ويقوم مجلس إدارة المجموعة بتحديد مستوى الامتثال المطلوب، ويعمل على تعزيز ثقافة الامتثال وإرساء قيم النزاهة والمصداقية والسلوك الأخلاقي، كما يتولى المجلس مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال وتأسيس وظيفة امتثال مستقلة في المجموعة، وتعيين مسؤول قسم الامتثال في المجموعة، والذي يتمتع بسلطة وموارد كافية ومكانة مرموقة واستقلالية تامة تتيح التواصل بسهولة مع مجلس الإدارة ومناقشة كافة الممارسات المتعلقة بالامتثال.

امتثال المجموعة هو قسم مستقل في خط الدفاع الثاني ضمن هيكل حوكمة المخاطر للخطوط الثلاثة للدفاع في المجموعة. وهو يضمن نظرة شاملة على مستوى المؤسسة لمخاطر الامتثال، حيث تجمع فرق الامتثال المتخصصة تحت هيكل إبلاغ موحد.

تم تأسيس لجنة التدقيق التابعة للمجلس من قبل المجلس لدعم مسؤولياته الإشرافية، خاصة في ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

تعمل لجنة الامتثال للمجموعة بموجب سلطة مفوضة من اللجنة التنفيذية للمجموعة. وهي تساعد لجنة التدقيق التابعة للمجلس في تحقيق أهدافها المتمثلة في الإشراف على المسؤوليات التنظيمية للبنك، وكذلك ضمان امتثال البنك للقوانين واللوائح المعمول بها الصادرة عن السلطات التنظيمية المحلية والدولية.

ساهمت عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية المنتظمة في التحسين المستمر لإطار الامتثال للمجموعة، مما يضمن الالتزام بأفضل الممارسات وتعزيز الضوابط الحالية.

يعمل قسم الامتثال في المجموعة باستقلالية باعتباره أحد وظائف خط الدفاع الثاني ضمن هيكل الحوكمة وإدارة المخاطر المعتمد والذي يتألف من ثلاثة خطوط دفاعية. وتتمثل مهام قسم الامتثال في توفير رؤية شاملة ودقيقة لتحديد وإدارة مخاطر الامتثال على مستوى المجموعة، من خلال جمع كافة متخصصي الامتثال تحت هيكل تنظيمي موحد لإعداد ورفع التقارير للجهات المعنية.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة التدقيق التابعة له، لدعم المجلس في أداء مسؤولياته الرقابية، بما في ذلك الامتثال للقوانين واللوائح المعتمدة.

وتعمل لجنة الامتثال للمجموعة بسلطات مفوضة لها من اللجنة التنفيذية للمجموعة، وتساعد لجنة التدقيق التابعة للمجموعة لجنة الامتثال في تحقيق أهدفها في الإشراف على المسؤوليات التنظيمية للبنك، وضمان امتثال البنك للقوانين واللوائح المعتمدة والصادرة عن السلطات التنظيمية المحلية والدولية.

وساهمت عمليات التدقيق والمراجعة الداخلية المنتظمة في تحسين الإطار العام للامتثال في المجموعة، مع ضمان التزامها بتطبيق أفضل ممارسات الامتثال وتطوير الضوابط القائمة.

أبرز الإنجازات في 2024

تعزيز والمحافظة على إدارة استباقية للعلاقات التنظيمية على المستويين المحلي والدولي.

إدارة التغييرات التنظيمية بفعالية من خلال تحليل وتنفيذ اللوائح الجديدة أو التي تم تحديثها عبر شبكة مجموعة بنك أبوظبي الأول.

توزيع معلومات شهرية حول الامتثال وأساليب مكافحة الجرائم المالية على كل وحدة أعمال، وعرضها في منتديات حوكمة الأعمال واجتماعات الإدارة العليا، حيث تقدم هذه المعلومات نظرة عامة على المخاطر الرئيسية المتعلقة بالامتثال والجرائم المالية التي تم تحديدها عبر البرنامج الشامل للامتثال.

تنفيذ جلسات تدريب وتوعية مكثفة للموظفين حول الموضوعات المرتبطة بمخاطر الامتثال، واستعراض أحدث الاتجاهات الناشئة، والتطورات التنظيمية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية.

إجراء مراجعات شاملة للرقابة والاختبارات المتعلقة بالامتثال في الإمارات العربية المتحدة والولايات القضائية الدولية ضمن الشبكة العالمية لبنك أبوظبي الأول.

الامتثال التنظيمي

يمكن تعريف مخاطر الامتثال بأنها المخاطر المرتبطة بالعقوبات القانونية، أو التنظيمية، أو الخسائر المالية الكبيرة، أو فقدان البنك لسمعته وثقة عملائه، في حالة عدم الامتثال للقوانين والقواعد التنظيمية والتعليمات والمعايير ذات الصلة، وقواعد السلوك الأخلاقي التي يتعين تطبيقها في ممارسة الأنشطة المصرفية.

لقد تزايدت أهمية المخاطر التنظيمية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، نظرًا للمتطلبات التنظيمية والقانونية المشددة التي يتعين على البنوك والمؤسسات تطبيقها. ولذا يحرص قسم الامتثال التنظيمي على توطيد علاقات البنك المباشرة مع الجهات التنظيمية المختلفة، مع ضمان التواصل والتفاعل معها بصفة منتظمة وبأعلى مستويات الشفافية. كما يقوم قسم الامتثال للمجموعة بإدارة علاقات البنك مع الجهات التنظيمية المحلية من خلال وظيفة الشؤون التنظيمية، بالإضافة إلى الإشراف على العلاقات مع الجهات التنظيمية الدولية من خلال وظيفة الامتثال الدولي.

ويقوم فريق الامتثال التنظيمي بتلقي ومتابعة ونشر آخر التحديثات التنظيمية، لكي تطلع عليها كافة الأطراف المعنية على جميع المستويات التنظيمية وقطاعات المجموعة. من ناحية أخرى، يقوم الفريق بتنسيق الجهود مع وظائف خط الدفاع الأول والوحدة المعنية بالإشراف على امتثال الأعمال، بهدف تقييم تأثير القواعد التنظيمية الجديدة والمحدثة على السياسات والإجراءات والأنشطة الحالية للبنك. ويتضمن ذلك إعادة صياغة خطط الأعمال لضمان امتثال البنك للتغييرات التنظيمية ومواءمة برامج المنتجات والعمليات التشغيلية ومقترحات القيمة مع المتطلبات التنظيمية الجديدة.

غرفة التحكم التابعة لوظيفة الامتثال

تطلب الجهات التنظيمية من البنوك تحديد وإدارة تضارب المصالح بشكل كاف لتجنب مخاطر الإضرار بمصالح البنك أو عملائه أو السوق. تشمل الأمثلة، على سبيل المثال لا الحصر، فقدان العملاء، والدعاوى القضائية المرفوعة من العملاء ضد البنك، وعقوبات الجهات التنظيمية، والإجراءات التأديبية أو الفصل المحتمل، والإجراءات الجنائية ضد أي إساءة للسوق مثل التداول من شخص يعمل في البنك بناءً على معلومات داخلية.

وانطلاقًا من مكانته كمؤسسة مالية رائدة، ينظر بنك أبوظبي الأول بكل جدية لإدارة تضارب المصالح ومنع التلاعب في الأسواق. ولذلك، قامت المجموعة بتطبيق سياسات وإجراءات وأنظمة متنوعة لمنع التلاعب في الأسواق وإدارة تضارب المصالح المتعلقة بالموظفين والمعاملات عند حدوثها. ويتم إدارة هذه الضوابط بشكل رئيسي ضمن وظيفة غرفة التحكم التابعة لإدارة الامتثال للمجموعة. وتضمن غرفة التحكم امتثال البنك للالتزامات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحفاظ على نزاهة الأعمال والسوق والعملاء.

وتنقسم المسؤوليات الأساسية لغرفة التحكم إلى مجالين رئيسيين: إدارة تضارب المعاملات، وامتثال موظفي البنك.

وتتعامل إدارة تضارب المعاملات مع تضارب المصالح المتعلق بالصفقات وتدفق المعلومات السرية والسيطرة عليها، بما في ذلك المعلومات غير العامة المادية (MNPI)، من خلال تطبيق موانع للحصول على هذا النوع من المعلومات. وتقوم غرفة التحكم بإنشاء آلية مركزية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالصفقات وتسجيلها، والتي تنشأ من وحدات الأعمال والوظائف المحددة، مما يتيح لبنك أبوظبي الأول إدارة تضارب المصالح بشكل كاف.

ويتعلق المجال الثاني لغرفة التحكم بإدارة تضارب المصالح المتعلقة بالتعامل مع الحسابات الشخصية، والهدايا والضيافة، والمصالح والأنشطة التجارية الخارجية (OBA)، وتصريحات الأقارب.

مكافحة الجرائم المالية

اتخذ بنك أبوظبي الأول مجموعة من الخطوات والمعايير والإجراءات الهامة من أجل تحسين الاستراتيجيات وأطر العمل والنظم والضوابط التي يعتمدها في مكافحة الجرائم المالية، هذا بالإضافة إلى الاستعانة بفريق من الخبراء في هذه المجالات لاعتماد وتطوير الضوابط العامة للوقاية من الجرائم المالية، وكشف مختلف أنواع الأنشطة الإجرامية بما في ذلك غسيل الأموال والرشوة والفساد وتمويل الأعمال الإرهابية وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، مع تلبية متطلبات العقوبات الدولية.

ويقوم البنك بمراجعة وتحديث سيناريوهات وأنماط غسيل الأموال المحتملة بصورة دورية، لضمان توافقها مع المنتجات والخدمات التي يقدمها، بالإضافة إلى تحديث قائمة السلوكيات الإجرامية وفقًا للتغييرات التي تكشف عنها التحقيقات الجنائية وكذلك أبرز المستجدات في الأسواق.

كما يقوم البنك بمراجعة وتحديث كافة السياسات والإجراءات بصورة دورية، لدمج أي متطلبات تنظيمية جديدة أو محدثة والتأكد من توافقها مع حدود تقبل المخاطر المعتمدة في البنك. يوزع البنك أيضًا نشرة دورية على العاملين تتضمن آخر تحديثات الجرائم المالية المتعارف عليها حول العالم، بالإضافة إلى إطلاق برامج تدريبية وتثقيفية تستهدف فئات معينة من الموظفين، لضمان استيعابهم والتزامهم بالمتطلبات التنظيمية الحالية.

مكافحة الرشاوى والفساد

يؤكد بنك أبوظبي الأول دائمًا على ضرورة الامتثال للقوانين المطبقة في مجال مكافحة الرشوة والفساد في جميع الأسواق والمناطق التي يعمل فيها. ولهذا وضع البنك سياسة خاصة لمكافحة الفساد والرشوة على مستوى المجموعة، والتي تشمل مجموعة من الإرشادات والتوجيهات العملية لضمان امتثال البنك للمبادئ والقوانين والبنود التنظيمية، بما يؤكد التزامه بتطبيق قواعد السلوك الأخلاقي في كافة التعاملات.

الامتثال للعقوبات الاقتصادية الإلزامية

يلتزم بنك أبوظبي الأول بضمان الامتثال الكامل لإجراءات العقوبات والتدابير التقييدية، والتي يصدرها كل من مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على اعتبار أن هذه العقوبات تمثل التزامًا تنظيميًا على البنك. كما تلتزم مجموعة بنك أبوظبي الأول بمتابعة الإجراءات التقييدية التي تصدرها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى العقوبات المحلية الصادرة عن الجهات القضائية المختصة في الدول التي يعمل فيها البنك.

ويقوم البنك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية لتنفيذ إجراءات فحص التقصي، سواء عند بدء التعامل مع العملاء أو على مدار تجربة العميل بأكملها. كما يضع البنك مجموعة متنوعة من الأنظمة والضوابط لتسهيل الكشف عن أي انتهاكات للعقوبات يتم تحديدها أو الاشتباه بها، والإبلاغ عنها للجهات والسلطات المختصة.

مراقبة قسم الامتثال

وضع البنك خطة شاملة لمراجعة إجراءات ومخاطر الامتثال، والتي تركز على تحليل المخاطر ومراجعة ضوابط خطي الدفاع الأول والثاني لمجموعة بنك أبوظبي الأول، وتمكن البنك من استكمال مراجعات دقيقة لمراقبة وضمان جودة الممارسات خلال عام 2024 في مختلف الدول والولايات القضائية التي يعمل فيها حول العالم.

علاوة على ذلك، وضع البنك مجموعة من الأدوات والبرامج القائمة على تحليل المخاطر والتي تركز على مراقبة ورصد عدد من مخاطر الامتثال المحددة مثل التلاعب في الأسواق والجرائم المالية. كما وضع البنك سلسلة من أنظمة وضوابط المراقبة والمتابعة في المواقع المحلية والدولية التي يعمل فيها، والتي تساهم في الحفاظ على الممارسات العادلة والقانونية في الأسواق.

الإبلاغ عن المخالفات

يلتزم البنك بأداء أعماله بشكل مسؤول وأخلاقي، مع التركيز على خدمة العميل كركيزة أساسية ضمن كافة ممارسات وأنشطة البنك. في الوقت نفسه يعتبر بنك أبوظبي الأول القوانين بمثابة الحد الأدنى للالتزام بالسلوكيات المهنية القويمة، بالإضافة إلى وضع آليات محددة لتشجيع الموظفين وجميع الأطراف ذات العلاقة على الإبلاغ الفوري عند ملاحظتهم لأي ممارسات غير قانونية أو سلوك غير أخلاقي. كما يتيح البنك قنوات متعددة لتسهيل عملية الإبلاغ، بما يعزز ثقافة الإبلاغ عن المخالفات في البنك، مع ضمان عدم تعرض أي من المبلغين لأي ضرر او أذى محتمل نتيجة الإبلاغ عن شكوكهم أو قلقهم تجاه سلوكيات أو انتهاكات معينة. كما تم وضع سلسلة من السياسات والإجراءات والأنظمة المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات لحماية هوية المبلغين عن الفساد وضمان عدم التعرض لهم.

تدريب الموظفين

يضع بنك أبوظبي الأول على رأس أولوياته تدريب الموظفين، بما في ذلك التدريب الإلزامي على إدارة المخاطر التنظيمية وتحقيق الامتثال للجرائم المالية. وفي هذا السياق، يقوم البنك بتنظيم عدد من الدورات التدريبية المتخصصة سنويًا، والتي تغطي موضوعات مختلفة وبمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية ومجلس إدارة البنك، كما يلعب التدريب دورًا حيويًا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية والتشريعية، فضلًا عن تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لأداء مهامهم بفعالية وكفاءة عالية.

التوجهات المستقبلية للامتثال لعام 2025 وما بعده

بالنظر إلى عام 2025، ستواصل مخاطر الامتثال تطورها بسبب التطورات الجيوسياسية، والتحولات الاجتماعية والتكنولوجية، إلى جانب المتطلبات التنظيمية الجديدة والمحدثة.

وفي ظل تزايد التحديات المرتبطة بالمخاطر، سيواصل قسم الامتثال للمجموعة تعزيز برامج الامتثال لمكافحة الجرائم المالية والامتثال التنظيمي، بما يساهم في تعزيز قدرة البنك على تخفيف آثار المخاطر، وكذلك دعم نمو أعمال البنك بطريقة آمنة ومستدامة.

التكيف مع المتطلبات التنظيمية الجديدة

الاطلاع على التغييرات التنظيمية المستقبلية وتقييم تأثيرها المحتمل على أعمال وإجراءات المجموعة.

الاستعداد لتطبيق معايير ومتطلبات الامتثال الجديدة التي قد تؤثر على عمليات المجموعة.

تحسين التدريب والتوعية

تطوير برامج تدريبية موجهة لتوسيع دراية الموظفين بممارسات الامتثال على جميع المستويات الإدارية داخل المجموعة، مع التركيز على القواعد والتشريعات التنظيمية وأفضل الممارسات المتعلقة بالقطاع المصرفي.

تعزيز ثقافة الامتثال من خلال التواصل المنتظم، وتنظيم ورش العمل، وجلسات التعلم التفاعلية.

دمج التكنولوجيا

دراسة إمكانية استخدام برمجيات وأدوات متطورة في إدارة الامتثال لتبسيط عمليات المراقبة والإبلاغ وتحليل البيانات.

توظيف التكنولوجيا لتتبع ممارسات الامتثال وتقييم المخاطر والضوابط الداخلية بعمليات المجموعة.

تطوير أنظمة وضوابط الامتثال

تعزيز الاستفادة من حلول التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف استراتيجية الامتثال.

تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية ومقاييس تقييم كفاءة فعالية الامتثال.

الأداء التشغيلي

المحتوى

قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار	56
الأسواق العالمية	66
قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية	70
قطاع الخدمات المصرفية للأفراد	80
قطاع الخدمات المصرفية الخاصة	86
قطاع العمليات الدولية	92
التكنولوجيا في بنك أبوظبي الأول	96

قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار

يدمج قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار في بنك أبوظبي الأول بين الخبرة المحلية الواسعة والقدرة على الوصول للأسواق الدولية، وهو ما يساعده على تقديم خدمات متميزة نالت جوائز عالمية مرموقة في مجالات إنشاء الصفقات، وهيكلة التمويل والتوزيع.

يقدم قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار في بنك أبوظبي الأول باقة من الحلول المصرفية والتمويلية المتطورة لعملائه من كبرى المؤسسات في مختلف القطاعات.

وقد نجح القطاع في تعزيز القيمة طويلة الأجل للعملاء، مستفيدًا من الخبرات الفريدة التي يتمتع بها والتزامه المتجدد بتبني أفضل الحلول الابتكارية، فضلًا عن إدارته الرشيدة للمخاطر، ومكانته الرائدة في السوق، حيث ساهمت الحلول المصرفية المتطورة التي يقدمها البنك لعملائه في تنفيذ الأهداف الخاصة بتنمية أعمالهم، ومساعدتهم على مواصلة عملياتهم التشغيلية في ظل الأوضاع والظروف الاقتصادية الصعبة.

القطاعات

- الجهات الحكومية، والمؤسسات السيادية، وشركات القطاع العام
- صناديق الثروة السيادية، والرعاة الماليين
- الشركات العاملة في قطاع الطاقة والموارد الطبيعية
- المؤسسات الصناعية
- المؤسسات المالية

المنتجات والخدمات

- التمويل المؤسسي العالمي
- الخدمات المصرفية للمعاملات العالمية
- الأسواق المالية

لقد تمكن قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار من الحفاظ على مكانته الريادية في جداول التصنيف الدورية للخدمات المصرفية للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

#2 ترتيب القروض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(الصفقات الناجحة)

#5 أسواق ترتيب وإصدار الدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

#1 التمويلات الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(المصدر: بلومبرج)

#4 أسواق رأس المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
(المصدر: LSEG)

الأداء المالي للقطاع

حقق قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار نموًا قويًا في الإيرادات خلال عام 2024، مدفوعًا بقدراته التنفيذية الكبيرة، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الصفقات الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة.

ونجح قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار في دعم عملائه الرئيسيين عبر تنفيذ خطط النمو في السوق المحلية فضلًا عن التوسع في الأسواق الدولية، من خلال تركيزه على توطيد العلاقات مع العملاء وتوسيع النطاق الجغرافي لأعماله. وقد انعكس ذلك في نمو الإيرادات بمعدل سنوي **19%** لتصل إلى **10.9** مليار درهم إماراتي، وذلك على خلفية تنفيذ العديد من الصفقات القوية التي شملت منتجات متنوعة وقطاعات استراتيجية مختلفة.

كما نجح القطاع في الاستفادة من زيادة أسعار الفائدة، فضلًا عن التركيز على خدمة العملاء الجدد والترويج لمختلف المنتجات المصرفية، مما أدى إلى زيادة إيرادات الرسوم، وبالتالي تنويع مصادر الدخل. ومن ناحية أخرى، شهدت القروض والودائع نمواً بمعدل سنوي نسبته **15%** و **0.2%** على التوالي، وهو ما يعكس السيولة القوية التي يتمتع بها البنك ومركزه المالي المتميز.

كما حققت إيرادات قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار نموًا بنسبة 15% على أساس سنوي في الإمارات العربية المتحدة و35% عبر الشبكة الدولية لبنك أبوظبي الأول. وتعود زيادة إيرادات القطاع داخليًا وخارجيًا للمكانة المتميزة التي يتمتع بها بنك أبوظبي الأول باعتباره البنك العالمي للإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن قدرة القطاع على ربط سوقه المحلية في الإمارات بالشبكة الدولية للبنك، والمنتشرة في 20 سوقا حول العالم تشكل معًا أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن أهم العوامل التشغيلية التي ساهمت في نمو إيرادات القطاع على مدار العام، النمو القوي في الأعمال المساعدة (الدخل غير التمويلي) والذي ارتفع بنسبة 214% على أساس سنوي.

كما تمكن القطاع من تعزيز الاستفادة من الفرص التي يزخر بها قطاع التمويل العقاري وصفقات الاستحواذ وذلك بالتعاون مع مجموعة من كبار العملاء في الإمارات العربية المتحدة وحول العالم.

أبرز مؤشرات الأداء لعام 2024

الإيرادات

10.9 **مليار درهم إماراتي**

بنمو سنوي +19%

35%

التوسع في إيرادات قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار عبر الشبكة الدولية لبنك أبوظبي الأول

القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي (صافي)

252 **مليار درهم إماراتي**

بنمو سنوي +15%

ودائع العملاء

382 **مليار درهم إماراتي**

بنمو سنوي +0.2%

أعمال القطاع

تمكّن قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار من تحقيق هذه النتائج المتميزة من خلال تضافر مساهمات مختلف القطاعات التابعة له، حيث ارتفعت الخدمات المصرفية للمعاملات العالمية بنسبة 23% على أساس سنوي، مدعومة بنمو في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA) ورفع أسعار الفائدة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت إيرادات التمويل المؤسسي العالمي ومعاملات الأسواق العالمية بمعدل نمو سنوي 15% نتيجة لإتمام صفقات جديدة، وزيادة رسوم عمليات الاكتتاب، وسندات مقايضة العائد الكلي TRS ورسوم أسعار صرف العملات الأجنبية.

التغطية المصرفية العالمية

واصل بنك أبوظبي الأول تعزيز علاقاته مع عملائه الرئيسيين على المستوى الدولي، وترسيخ مكانته في مجال التمويل وصفقات الاستحواذ ليصبح الشريك المفضل للعملاء الذين يرغبون في تنويع استثماراتهم في مناطق جغرافية مختلفة حول العالم. وقد تمكن البنك من زيادة حصته السوقية مع العملاء الأساسيين من خلال دعم احتياجاتهم التمويلية خارج حدود العمليات المحلية. كما قامت التغطية المصرفية العالمية ببناء علاقات جديدة ساهمت في اتمام العديد من الصفقات الناجحة والتي تعد "الأولى من نوعها"، بما في ذلك عدة معاملات شملت قطاعات ومناطق جغرافية جديدة.

التمويل المؤسسي العالمي

شهد أداء قطاع التمويل المؤسسي العالمي دفعة كبيرة في 2024 مدعومًا بالنمو الاقتصادي القوي في المنطقة واستقرار أسعار الفائدة مع احتمال خفضها في المستقبل القريب. وقد تمكن قطاع التمويل المؤسسي العالمي من تلبية الطلب المتزايد على الاكتتاب في حلول التمويل المهيكل، فضلًا عن اقبال العملاء على المنتجات المالية المركبة وحلول التمويل المستدام. وقد ساهم الأداء القوي لسوق السندات في الإمارات في زيادة إقبال على إصدار السندات/الصكوك.

ساهم قطاع التمويل المؤسسي العالمي في مساعدة العملاء على جمع 25 مليار درهم إماراتي (7 مليار دولار أمريكي) عبر أسواق رأس المال، وأكثر من 250 مليار درهم إماراتي (68 مليار دولار أمريكي) من خلال صفقات أسواق الدين خلال عام 2024. وعلى مدار العام، قدم فريق الخدمات المصرفية للاستثمار خدماته الاستشارية لعدد من أبرز الصفقات وعمليات إدراج الأسهم الرئيسية، بما في ذلك إصدار صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) لصكوك بقيمة 1.5 مليار دولار لمدة 3 سنوات وسندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار، وإصدار سندات أدنوك مربان متعددة الشرائح بدون ضمان بقيمة 4 مليار دولار، وتمويل مشروع شعاع للطاقة 4 بقيمة مليار دولار لشركة أبوظبي لطاقة المستقبل (شعاع طاقة 4 - ديوا VI)، بالإضافة لتمويل بقيمة 10 مليار دولار لشركة أرامكو السعودية توتال للتكرير والبتروكيماويات لتوسعة مشروع أميرال، وغيرها.

أبرز إنجازات التغطية المصرفية العالمية في 2024

استحواذ مبادلة كابيتال على باغابو

قام بنك أبوظبي الأول (FAB) ومجموعة من البنوك الدولية بترتيب حزمة تمويلية لصفقة استحواذ شركة مبادلة كابيتال على حصة الأغلبية في شركة "باغابو" (Bugaboo)، وهي علامة تجارية عالمية رائدة في مجال عربات الأطفال ومنتجات الأطفال الفاخرة، من شركة "باين كابيتال".

الاستحواذ على نتورك إنترناشيونال

حصل تحالف يضم بنك أبوظبي الأول (FAB)، وبروكفيلد (Brookfield)، وعدداً من الجهات المرتبطة بحكومة أبوظبي على الموافقات التنظيمية للاستحواذ على 100% من شركة "نتورك إنترناشيونال"، وهي شركة متخصصة في تقديم حلول الدفع في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومدرجة في بورصة لندن. وقد قدم بنك أبوظبي الأول ومجموعة من البنوك حزمة تمويلية بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي لهذه الصفقة. كما قام بنك أبوظبي الأول بدور البنك المسؤول عن الحسابات ومنسق التحوط.

أهم عمليات الإدراج التي نفذها بنك أبوظبي الأول في 2024

- مدير رئيسي للطرح العام الأولي **لشركة NMDC اينيرجي بقيمة 3.2 مليار درهم** في سوق أبوظبي للأوراق المالية.
- مدير اكتتاب مشارك وبنك مستلم ومدير رئيسي مشارك لإدراج أسهم **شركة باركن في سوق دبي المالي بقيمة 429 مليون دولار**.
- مدير اكتتاب مشارك وبنك مستلم رئيسي مشارك للطرح العام الأولي **لشركة لولو للتجزئة بقيمة 1.72 مليار دولار** في سوق أبوظبي للأوراق المالية.
- مستشار مالي ومستشار إدراج مشارك **للإدراج المباشر لشركة أجيليتي جلوبال بي إل سي** في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

منتجات وخدمات جديدة

أطلق بنك أبوظبي الأول عام 2024 منصة MENASSA (منصة خدمات الأوراق المالية لمديري الموجودات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، والتي تعتبر أول منصة شاملة لخدمات ما بعد التداول مصممة لدعم القطاع المتنامي لإدارة الموجودات والثروات في الإمارات والسعودية. وقد تمكنت المنصة خلال أشهرها الأولى من تسجيل موجودات قيد الإدارة بقيمة مليار دولار.

قامت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة بتكليف قسم خدمات الإصدار في بنك أبوظبي الأول بدور وكيل الدفع الوحيد للأرباح غير المستلمة، مما يعكس قوة خدمات القسم التي تمتد لعقود في مجال وكيل الدفع.

وقد لاقت المنتجات الجديدة مثل حقوق الدفع المتنوعة استحسان عملاء بنك أبوظبي، كما ساهمت في زيادة العوائد. ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال توقيع مذكرتي تفاهم استراتيجيتين، الأولى مع بنك الصين الصناعي والتجاري (ICBC) في مايو 2024، والثانية مع بنك التنمية السنغافوري (DBS) في أكتوبر 2024. وقد أدى هذا الإطار المنظم للتعاون إلى زيادة تدفقات الأعمال ونمو الإيرادات خلال عام 2024. كما عمل القسم أيضًا على توسيع نطاق خدمات إدارة الصناديق ليشمل المملكة العربية السعودية.

تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والتمويل المستدام

قام بنك أبوظبي الأول بتقديم تسهيلات للتمويل المستدام بقيمة تجاوزت 38.2 مليار دولار في عام 2024، حيث جاء في المركز الأول في جداول التصنيف الدورية للتمويل المستدام في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا (EMEA)، وجداول تصنيف بلومبرج للتمويل الأخضر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). كان بنك أبوظبي الأول منسق الاستدامة في 29 صفقة كبرى خلال 2024، بزيادة نسبتها 141% مقارنة مع العام 2023 الذي بلغ فيه عدد هذه الصفقات 12 صفقة.

140.4 مليار درهم إماراتي

تسهيلات التمويل المستدام الممنوحة في 2024
+51% مقارنة مع العام الماضي

أبرز صفقات بنك أبوظبي الأول في التمويل المستدام خلال 2024

3.2 مليار دولار
قرض مرتبط بالاستدامة متعدد العملات لمجموعة جيمس للتعليم

3.2 مليار دولار
تسهيل ائتماني دوار مرتبط بالاستدامة لشركة ترافيغورا

0.9 مليار يورو
تسهيل ائتماني دوار مرتبط بالاستدامة لمجموعة إيجيس

1.2 مليار دولار
تمويل مشروع أخضر لمشروع أمالا

نظرة مستقبلية لعام 2025

سيواصل قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار في 2025 تعزيز مكانته في الأسواق المستهدفة مع التركيز على توسيع نطاق أعماله محليًا ودوليًا. ولذلك سيتطلب النمو الجديد زيادة معدلات كفاءة ومرونة القطاع من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، والتركيز بشكل رئيسي على الذكاء الاصطناعي. ويخطط القطاع للمشاركة في تمويل المشاريع خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة لتمويل مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) على المستوى الإقليمي وتمويل الطائرات، حيث توجد فرص للاستفادة من الصفقات المقبلة لتسليم الطائرات.

في الوقت نفسه سيواصل القطاع تنويع مصادر دخله، وزيادة البيع العرضي ورفع حصة العملاء في محفظة الأعمال. كما يخطط القطاع لتطوير هياكل للتمويل العقاري وتوسيع عروض تمويل الصناديق، وتمويل صافي قيمة الأصول (NAV Financing)، وتمويل صفقات الاستحواذ. للقطاع أيضًا خطط لتقوية شراكته الحالية مع شركة State Street لإدارة الأصول وتطوير قدرات التمويل والتوزيع في أوروبا، مع تنويع قاعدة المنتجات لتشمل العملاء الحاليين والجدد، والتوسع في الأسواق الحالية والجديدة بما في ذلك دول آسيا الوسطى ورابطة الدول المستقلة (CIS) وأفريقيا.

الأولويات الاستراتيجية

- منهج التركيز على تلبية احتياجات العملاء وتعزيز تجربتهم
- التخصص القطاعي
- تنويع مزيج المنتجات
- توسيع التواجد الدولي ليشمل أسواقاً جديدة

المعاملات المهمة خلال العام 2024

شركة حفيت للقطارات

3.7 مليار درهم إماراتي

97.7 مليون ريال عماني

تمويل بضمانات إضافية

المرتب الرئيسي المكلف ومدير الاكتتاب والوكيل العالمي والبنك المتواجد بالإمارات وبنك التحوط

التاريخ: سبتمبر 2024

شركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)

1 مليار دولار أمريكي

سندات/أوراق مالية خضراء من دون ضمانات إضافية

المدير الرئيسي ومدير الاكتتاب المشترك

التاريخ: يوليو 2024

مشروع أمالا

1.1 مليار دولار أمريكي

قروض خضراء من دون ضمانات إضافية

المنسق الأخضر ومدير الاكتتاب والمرتب الرئيسي المكلف ووكيل التمويل ووكيل الضمان

التاريخ: سبتمبر 2024

صندوق الاستثمارات العامة السعودي

2 مليار دولار أمريكي

قرض لأجل من دون ضمانات إضافية

المدير الرئيسي ومدير الاكتتاب المشترك

التاريخ: سبتمبر 2024

شركة بترول أبوظبي الوطنية

4 مليار دولار أمريكي

قرض لأجل من دون ضمانات إضافية

المدير الرئيسي ومدير الاكتتاب المشترك

التاريخ: سبتمبر 2024

موانئ أبوظبي

10.1 مليار درهم إماراتي

تمويل متعدد الشرائح

المنسقون والمرتبون الرئيسيون المكلفون ومديرو الاكتتاب

التاريخ: سبتمبر 2024

أرامكو السعودية للتكرير والبتروكيماويات

6.8 مليار دولار أمريكي

قرض لأجل بضمانات إضافية

مدير الاكتتاب والمرتب الرئيسي المكلف والوكيل العالمي للتمويل التجاري بالدولار الأمريكي

التاريخ: يوليو 2024

شركة بريق للطاقة المتجددة، شركة مويا للطاقة المتجددة، شركة نبع للطاقة المتجددة

2.5 مليار دولار أمريكي

قرض لأجل بضمانات إضافية

المرتب الرئيسي المكلف والمنسق الأخضر

التاريخ: سبتمبر 2024

شركة NMDC اينيرجي

3.2 مليار درهم إماراتي

طرح عام أولي

المدير الرئيسي والبنك الرئيسي لتلقي حصيلة الاكتتاب

التاريخ: سبتمبر 2024

ألف للتعليم

1.9 مليار درهم إماراتي

طرح عام أولي

المنسق العالمي المشترك والمدير المشترك للصفقة والمدير الرئيسي ومستشار الاكتتاب العام والبنك الرئيسي لتلقي حصيلة الاكتتاب

التاريخ: يونيو 2024

شركة باركن ش.م.ع (باركن)

1.6 مليار درهم إماراتي

طرح عام أولي

المدير المشترك للصفقة والمدير الرئيسي والبنك الرئيسي لتلقي حصيلة الاكتتاب

التاريخ: مارس 2024

مشروع لندن سكوير

175 مليون جنيه إسترليني

إعادة تمويل الدين

المَرتب والمُقرض والمنسق الأخضر

التاريخ: أبريل 2024

شركة ايكويت للبتروكيماويات

750 مليون دولار أمريكي

صكوك بدون ضمانات إضافية

المنسق العالمي المشترك والمدير الرئيسي والمدير المشترك للصفقة

التاريخ: سبتمبر 2024

نوفا ألكسندر III

164 مليون يورو

تسهيل ائتماني مرن لإعادة تمويل عملية استحواذ بالاستدانة سابقة مع CDOQ

المرتب الرئيسي المكلف ومدير الاكتتاب

التاريخ: أبريل 2024

جوائز قطاع الخدمات المصرفية للاستثمار لعام 2024

جوائز ذا بنكر للخدمات المصرفية للاستثمار

أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط

جوائز يورومني

أفضل بنك للتمويل العقاري في الشرق الأوسط

أفضل بنك للأوراق المالية في الإمارات

أفضل بنك في الشرق الأوسط

أفضل بنك استثماري محلي في الإمارات

أفضل بنك في ممارسات المسؤولية المؤسسية (ESG) في الإمارات

جوائز BLS الشرق الأوسط

أفضل بنك للقروض السكنية

أفضل بنك للخدمات المصرفية للاستثمار في الشرق الأوسط

أفضل بنك للقروض المستدامة

أفضل بنك للتمويل المعزز

أفضل بنك لمنتجات التمويل المهيكل

أفضل بنك للأسهم المحلية

جوائز جلوبال فاينانس

أفضل بنك للحفظ الفرعي في الشرق الأوسط

أفضل بنك للأسهم في الشرق الأوسط

أفضل بنك للسندات المرتبطة بالمسؤولية الإجتماعية في الشرق الأوسط

أفضل بنك للقروض المرتبطة بالاستدامة والقروض الانتقالية في الشرق الأوسط

أفضل بنك للتمويل المستدام في الإمارات

جوائز IJ Global ESG لعام 2024

أفضل بنك للإقراض المستدام في الشرق الأوسط

جوائز MEED للتميز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أفضل بنك مستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

جوائز تمويل قطاع الطيران

أفضل مبادرة تمويل مستدام لقطاع الطيران (تمويل قطاع الطيران)

جوائز غلوبال كابيتال للقروض المشتركة

أفضل بنك في ترتيب القروض في الشرق الأوسط

الأسواق العالمية

شريك إقليمي موثوق متخصص في تقديم باقة من الحلول التي تتوافق مع المعايير العالمية مثل التحوط وإدارة المخاطر وإدارة السيولة النقدية والحلول التمويلية المبتكرة لعملائه حول العالم.

يلعب قطاع الأسواق العالمية في بنك أبوظبي الأول دورًا رئيسيًا في مسيرة نجاح المجموعة، ويتميز عن الأقسام والقطاعات المنافسة له إقليميًا، بمساهمته في زيادة إيرادات البنك وأرباحه بشكل ملحوظ، بفضل ما يقدمه من منتجات متميزة وما يتمتع به من خبرات تعزز أداءه وتمكنه من التوسع وزيادة حصته السوقية.

في عام 2024، حقق قطاع الأسواق العالمية نمواً كبيراً في حجم تداول منتجات الدخل الثابت والعملات وحلول التمويل على المستويين الإقليمي والدولي، وتمكن من بناء سمعة مرموقة والاستحواذ على حصة سوقية كبيرة على مستوى العملات الإقليمية في المنطقة. كما ساهم القطاع في توسيع الشبكة الدولية لأعمال بنك أبوظبي الأول واستفاد منها لتنمية إيراداته بمعدل الضعف من الأعمال الدولية مقارنة بأعماله المحلية.

يتواجد البنك حاليًا في 20 سوقاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمحيط الهادي وأوروبا والأمريكتين، وهو ما ساهم بصورة رئيسية في تعزيز وتوسيع نطاق أعمال قطاع الأسواق العالمية وأتاح له تقديم حلول التحوط والتمويل والاستثمار لقاعدة واسعة من العملاء.

وعلى مدار العام، واصل قطاع الأسواق العالمية تحقيق العديد من الإنجازات نتيجة زيادة معدلات التبادل التجاري مع العملاء الذين يتعاملون مع بنك أبوظبي الأول للحصول على حلول وخدمات التمويل المؤسسي والمعاملات المصرفية، حيث يقدم لهم خدمات التحوط للعملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتحوط السلعي، وهي خدمات شهدت رواجًا كبيرًا في السنوات الأخيرة.

> في عام 2024، توسع قطاع الأسواق العالمية وقام بتطوير منتجاته لتتصدى للمخاطر التي تواجه قاعدة العملاء المتنوعة في دولة الإمارات وحول العالم.

الأداء المالي

حقق قطاع الأسواق العالمية نمواً قوياً في الإيرادات بزيادة سنوية قدرها **18%**. جاء هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي بتوسع أعمال القطاع، وتحسن عمليات التبادل التجاري لمنتجات قسم الأسواق العالمية المقدمة لعملاء الخدمات المصرفية للاستثمار والخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية واللذين ساهما معًا في تحقيق نمو كبير لإيرادات القطاع مقارنة مع العام الماضي.

كما حقق قطاع التجارة والاستثمار نموًا مزدوج الرقم في الإيرادات، مستفيداً من التدفقات النقدية لأرصدة العملاء وتحركات السوق ومناخ الاستثمار في أبوظبي، مدعوماً باستراتيجيتنا الرشيدة لتوجيه وتنفيذ الاستثمارات في الأصول.

بالإضافة إلى ذلك، سجلت منتجات سعر صرف العملات الأجنبية ومعدلات أسعار الصرف نموًا ملحوظًا في الإيرادات، مدفوعة بزيادة حجم أعمال القطاع وتحسن الدخل المحقق من التدفقات المالية للعملاء بفضل حلول التمويل التجاري المهيكل التي يقدمها لعملائه، مدفوعة بزيادة الطلب على حلول التمويل المتطورة في الأسواق الدولية.

كما شهدت الأسواق العالمية نمواً مطرداً في الإيرادات والحصة السوقية على مدار السنوات الثلاث الماضية، وجاءت الزيادة في الإيرادات نتيجة العمل وفق منهج منضبط في إدارة التكاليف ورأس المال، وهو ما يتضح من العائد على حقوق الملكية المعدلة حسب المخاطر (RoRAE) الذي تجاوز **30%**، فضلًا عن النسبة المنخفضة للتكلفة مقابل الدخل والتي بلغت **13%**.

أبرز مؤشرات الأداء المالي لعام 2024

الإيرادات

7.4 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +18%

حجم التداول بالعملات الأجنبية

2.7 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +56%

العائد على حقوق الملكية المعدلة حسب المخاطر

30%<

ودائع العملاء

269 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +3%

منهج يضع العملاء في صميم الأولويات

لقد تمكن قطاع الأسواق العالمية من توسيع وتعزيز قاعدة عملائه، وذلك بفضل تعاونه الوثيق مع قطاعات الأعمال المختلفة في المجموعة.

ومن المتوقع أن يواصل القطاع ترسيخ مكانته الرائدة في السوق في الإمارات عن طريق تعزيز تواصله وتقوية علاقاته مع العملاء وتوسيع حصته في الأسواق الخارجية. كما يسعى القطاع لزيادة التبادل التجاري بين العملاء الحاليين للخدمات المصرفية للاستثمار والخدمات المصرفية للشركات والأعمال.

محفظة منتجات قطاع الأسواق العالمية

- المنتجات الخطية للفوركس (FX)، أسواق المال، وأدوات الفائدة في دول مجموعة العشرين (G20)، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، وأفريقيا جنوب الصحراء
- المنتجات المهيكلة وحلول العملاء عبر معدلات الفائدة غير الخطية، خيارات الفوركس، التداول المهيكل، والمشتقات المالية للأسهم.
- تحوط السلع وحلول التمويل والاستثمار
- أدوات تداول الائتمان بما في ذلك سندات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وآسيا، والصكوك التقليدية، ومقايضات التخلف عن السداد الائتماني (CDS) في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) والأسواق الدولية
- أسعار البث لصرف العملات الأجنبية الفوري، تبادل العملات الأجنبية والعقود المقدمة للعملات الأجنبية والمعادن النفيسة
- التمويل العالمي للأوراق المالية، وتوفير اتفاقيات إعادة الشراء والإقراض المهيكل

نظرة مستقبلية لعام 2025

سيواصل قطاع الأسواق العالمية التزامه بالاستثمار في أولوياته الاستراتيجية وتوسيع نطاق امتياز العلامة التجارية لبنك أبوظبي الأول وتسريع النمو من خلال تنويع الأعمال عبر المنتجات وقاعدة العملاء والأسواق. وتتضمن تلك الخطط تعزيز باقة المنتجات وتنويع مصادر الإيرادات حسب العملاء والمناطق الجغرافية التي يعمل فيها.

إنّ إقامة علاقات جديدة مع عملاء لم يسبق لهم التعامل مع البنوك أو لم يقوموا من قبل بشراء المنتجات التي يسوّقها القسم، يعتبر منهجًا أساسياً لاكتساب عملاء جدد وتسريع معدلات التبادل التجاري وزيادة حصة محفظة المنتجات. ولذلك يخطط قسم الأسواق العالمية لدعم وتوسيع تواجده الدولي من خلال الاستفادة من شبكة علاقات وقدرات وخبرات وشراكات بنك أبوظبي الأول في مناطق مختلفة من العالم خصوصا في جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا والهند وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

سيواصل قطاع الأسواق العالمية تبني ودمج التقنيات المتقدمة والحلول المبتكرة لتعزيز كفاءته التشغيلية، بالإضافة إلى تطوير مهارات كوادره، واجتذاب مواهب وكفاءات عالمية تساعده على إنجاز طموحاته في تحقيق النمو.

الأولويات الاستراتيجية

تنويع المنتجات وقاعدة العملاء والأسواق

بناء علاقات جديدة مع عملاء لم يسبق لهم شراء منتجات القطاع أو التعامل مع البنوك

تبني أحدث التقنيات والحلول المتطورة لتنفيذ العمليات التشغيلية للقطاع

قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية

الشريك والوجهة المفضلة لكبرى المؤسسات والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة.

واصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية تحقيق نتائج استثنائية خلال عام 2024، بفضل ما يتمتع به من شبكة واسعة من الفروع وقدرات تنفيذية متميزة، مما ساهم في تعزيز مكانته كشريك مصرفي رائد ومفضل للشركات الكبيرة والمتوسطة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يضم قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية فريقًا من المتخصصين الذين يتمتعون بخبرات طويلة، ويقدمون مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية والخدمات الرائدة للتمويل التجاري وإدارة النقد لقاعدة عريضة من عملاء القطاع في الإمارات العربية المتحدة ودول المنطقة.

ويركز قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية على تسريع معدلات نموه، من خلال دمج العملاء ضمن شبكة بنك أبوظبي الأول، وهو ما ساعد القطاع على تحسين شبكة عملائه خارج الإمارات وتحقيق إيرادات متميزة واكتساب عملاء جدد. ويشكل التوسع العالمي أيضًا أحد أهم أولوية القطاع الذي قدم تسهيلات ائتمانية جديدة للعملاء الدوليين بأكثر من **2.7 مليار درهم إماراتي** في العام المالي 2024، منها 11% لعملاء جدد للقطاع في كل من الهند والمملكة العربية السعودية والكويت وعُمان.

> يركز قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية على تسريع معدلات نموه، من خلال دمج العملاء ضمن شبكة بنك أبوظبي الأول، **وهو ما ساعد القطاع على تحسين شبكة عملائه خارج الإمارات وتحقيق إيرادات متميزة واكتساب عملاء جدد.**

الأداء المالي للقطاع

خلال عام 2024، تمكّن قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجاريّة من تنمية إيراداته بمعدل نمو سنوي 5% لتصل إلى 7.2 مليار درهم إماراتي، مدعومًا بتحسن هوامش الربح بفضل زيادة معدلات الفائدة، بالإضافة لنمو أنشطة العملاء على مدار العام.

من ناحية أخرى، انخفض صافي إيرادات الفوائد بمعدل سنوي 2%، بينما ارتفع الدخل من مصادر أخرى غير الفائدة بنسبة 32%، كما شهد القطاع العديد من المؤشرات الإيجابية على مستوى قروض وودائع العملاء، والتي ارتفعت بمعدل 3% مقارنة مع العام الماضي، وذلك بعد نجاح القطاع في جذب المزيد من العملاء الجدد، وزيادة حصة تمويل المشاريع الإقليمية، والتركيز على زيادة أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير من خلال النظم الجديدة لإدارة السيولة النقدية.

وعلى مدار العام، تمكن قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية من زيادة الدعم المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة، وهو ما انعكس على نمو حجم التمويلات الممنوحة لهذه الشركات والتي تجاوزت 4.3 مليار درهم في شكل قروض جديدة بمعدل نمو بلغ 30%.

نجح القطاع أيضًا في تعزيز الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية، والتي ساهمت في تحفيز النمو والابتكار في عدة مجالات بما فيها المدفوعات المالية الدولية، وتمويل سلاسل الإمداد والتوريد، وإدارة السيولة النقدية.

خلق قيم جديدة

انطلاقًا من التزامنا بمهمتنا الرئيسية بأن نكون البنك الرئيسي والرائد لعملاء الخدمات المصرفية للشركات على المستوى الوطني، واصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية تقديم مجموعة من المنتجات المتطورة والتي تقدم لعملائه قيما مضافة جديدة، وتحسن تجربتهم وتلبي احتياجاتهم دائمة التطور في كافة المناطق التي نعمل فيها.

أبرز مؤشرات الأداء لعام 2024

الإيرادات

7.2 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +5%

تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

4.3 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +30%

القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

161 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +3%

ودائع العملاء

162 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +3%

التميز الاستراتيجي والتركيز على تلبية احتياجات العميل

يتميز قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية عن منافسيه بالعديد من الخصائص، من بينها رأس المال المرتفع والميزانية العمومية القوية وقدراته الاستثنائية على تقديم تجربة عملاء فريدة من نوعها. تضم شبكة فروع قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية 20 سوقًا موزعة في أهم المواقع الجغرافية حول العالم. ويضع القطاع على رأس أولوياته سرعة تنفيذ المعاملات، والابتكار الرقمي، وتقديم خدمة استثنائية للعملاء، وهو ما ساهم في حصوله على رصيد مرتفع على مؤشر صافي نقاط الترويج (NPS).

التركيز المتوازن على الأعمال التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يستثمر قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية في تطوير قدراته الرقمية التي تم تصميمها خصيصًا لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة تواصل العملاء مع البنك، وهو ما يتوافق مع التزام بنك أبوظبي الأول بدعم المشروعات الريادية وتعزيز النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، تؤكد شراكات البنك مع المنظمات الحكومية وشركات تكنولوجيا الخدمات المالية الناشئة، على التزامه الثابت بدعم نمو وازدهار المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير منظومتها الاقتصادية.

> بنك أبوظبي الأول هو الاختيار المفضل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدم قروضًا جديدة تجاوزت قيمتها **4.3 مليار درهم إماراتي** شملت العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال **2024**

الخدمات المصرفية للمعاملات العالمية	معاملات الأسواق العالمية	التمويل المؤسسي العالمي
زيادة ملحوظة في الإيرادات بفضل جهود التحول الرقمي والعديد من المبادرات، مثل مبادرة إدارة السيولة النقدية، وتمويل سلاسل التوريد، والتمويلات المستحقة، وإيداع الشيكات عن بعد، واستشارات الخزانة، وإدارة الضمان.	نجحت في تحقيق نمو قوي وبصفة خاصة في مجال التحوط والمشتقات المالية.	نجح القطاع في تحقيق نمو قياسي من خلال التركيز بشكل خاص على تمويل عمليات الاستحواذ، وتمويل المشاريع، والتمويل بضمان الأصول.

التحول الرقمي

واصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية ضخ استثماراته لتعزيز القدرات الرقمية مستهدفًا تحسين خدمة العملاء عبر جميع الشرائح. تمت أتمتة عملية تقديم طلبات قروض تمويل الأعمال عبر نقاط البيع (POS) والقروض المضمونة بالرهن العقاري بالكامل، مع معالجة 100% من الطلبات حاليًا من خلال نظام PRISM الرقمي. وشهد الإطلاق التجريبي الناجح لمنصة بنك أبوظبي الأول للشركات انضمام أكثر من 150 عميلاً رقمياً لها على مدار العام.

منصة بنك أبوظبي الأول الرقمية للشركات

التجربة الرقمية لانضمام العملاء إلى البنك	أتمتة الفحص المسبق	تمويل نقاط البيع	الانضمام الفوري إلى قنوات البنك
‹50%	تقليل أوقات التنفيذ إلى	تقليل أوقات التنفيذ إلى	1,500+
عميل انضم رقميًا إلى البنك	‹ 1 دقيقة	153 ثانية	مستخدم مُسجّل ذاتيًا

طلبات الخدمات الفورية

التحول من إرسال الطلبات يدويًا عبر الفروع لتتم بشكل رقمي وفي الوقت الفعلي حتى يتم إصدار الخطابات فوريًا، مما يثمر عن تحسين تجربة العميل.

نظرة مستقبلية لعام 2025

بالنظر للأداء المتميز لقطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية خلال عام 2024، يتمتع القطاع بمكانة متميزة ستتيح له مواصلة الأداء القوي وتحقيق نمو كبير العام المقبل. ومن المتوقع أن يشهد القطاع نمواً ملحوظاً في مؤشرات الأداء المالي وخاصة الإيرادات ومستويات الربحية، مدعوماً بكفاءة إدارة التكاليف والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وهو ما سيساهم في تعزيز المكانة السوقية للقطاع، وتوسيع مجموعة المنتجات وتحسين الخدمات التي يقدمها.

يخطط قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية لتوسيع نطاق أعماله داخل الإمارات، مع استكشاف فرص جديدة في الأسواق الإقليمية لدعم الشركات الكبيرة والمتوسطة، وكذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

من ناحية أخرى، ستلعب استثمارات القطاع لتعزيز التحول الرقمي دورًا محوريًا في استراتيجية القطاع خلال الفترة المقبلة، من أجل دعم قدراته في مجالات تمويل التجارة وإدارة النقد والحلول التمويلية المتطورة. وسيواصل القطاع التركيز على تقديم تجارب استثنائية للعملاء وخدمات مخصصة لهم من خلال فريق متخصص يتمتع بخبرات وكفاءات عالية.

وتماشياً مع المكانة الرائدة لبنك أبوظبي الأول في مجال الاستدامة، سيركز قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية على تعزيز ممارسات الاستدامة المصرفية، مع التأكد من توافق نمو القطاع مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، لخلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

الأولويات الاستراتيجية

- تعزيز التواصل الدولي (التواصل قائم مع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر).
- زيادة الحصة السوقية للقطاع في الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي والإمارات الشمالية)
- تطوير القدرات الرقمية (المعاملات المصرفية للشركات والمعاملات المصرفية العالمية)
- تجربة العملاء (تحسين العمليات الداخلية)
- تنمية المهارات وتطويرها

دراسة حالة

تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج خدمات أكسليريتر Service Accelerator

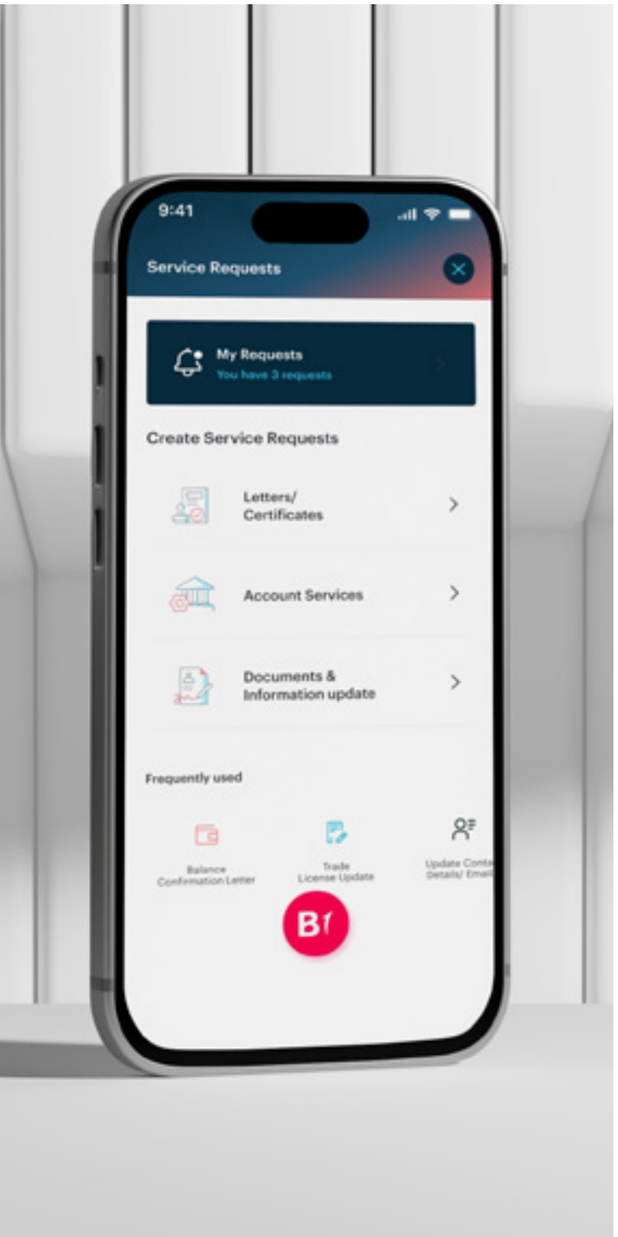

يتيح برنامج خدمات أكسليريتر Service Accelerator الجديد لعملاء بنك أبوظبي الأول من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوصول لـ 17 خدمة مصرفية أساسية رقميًا، من خلال بوابة بنك أبوظبي الأول للشركات، وتطبيق الهاتف المحمول الخاص بالبنك، وهو ما يعني عدم الحاجة لزيارة فروع البنك أو مراكز الخدمة.

وتمثل خدمات Service Accelerator المبادرة الأولى من نوعها في الإمارات، والتي تم تصميمها خصيصًا لتقديم تجربة مصرفية استثنائية وسلسة تركز على تلبية احتياجات عملاء البنك من الشركات عبر هذه المنصة المتطورة التي تتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة طلب ومتابعة مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية رقميًا وبشكل فوري، وهو ما يضع تعريفًا جديدًا لطريقة حصول العملاء على الخدمات المصرفية وإدارتها بكل كفاءة واحترافية.

الخدمات المصرفية الرئيسية بين يديك

يمكن لعملاء بنك أبوظبي الأول تنفيذ وإدارة الخدمات التالية عبر الإنترنت بكل سهولة ويسر:

- الخطابات والشهادات
- خدمات الحسابات
- تحديث المستندات والمعلومات

يؤكد تبني بنك أبوظبي الأول لهذه الاستراتيجية الرقمية، ريادته في ابتكار وتقديم الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يضع معياراً جديداً للخدمات التي تركز على تلبية احتياجات العملاء في الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال خدمات Service Accelerator، يواصل بنك أبوظبي الأول دوره في تمكين الشركات من تحقيق أهدافها بسهولة وكفاءة وثقة.

دراسة حالة

الخدمات المصرفية كخدمة

احتاج بنك NeoBank الذي تم تأسيسه حديثًا في دولة الإمارات العربية المتحدة لدعم يتعلق بتسهيل الخدمات المصرفية كخدمة (BaaS) بما يتيح له تقديم خدمات مصرفية يومية لعملائه من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما دعا البنك للتواصل مع بنك أبوظبي الأول.

ويمكن تعريف الخدمات المصرفية كخدمة (BaaS) بأنها نموذج خدمات شامل يتيح للبنوك الرقمية أو الناشئة وغيرها من شركات الطرف الثالث، إمكانية الاتصال مباشرة بأنظمة البنوك عبر واجهات برمجة التطبيقات (API)، بحيث يمكن لهذه البنوك تصميم عروضهم المصرفية عبر البنية التحتية لمقدمي الخدمة. ويتيح هذا النوع من الخدمات إمكانية استغلال الفرص المصرفية المتاحة لإعادة تشكيل منظومة الخدمات المالية العالمية.

ومن خلال شراكته مع بنك أبوظبي الأول، تمكن NeoBank من تقديم خدمات الإيداع النقدي والشيكات وسحب الأموال اعتمادًا على البنية التحتية المالية لبنك أبوظبي الأول من خلال شبكة ماكينات الإيداع النقدي (CDM) لعملائها.

المزايا

- استخدام بنية تحتية آمنة وقانونية لمؤسسة مالية مرخصة وذات سمعة ممتازة، مدعومة بمنصات حديثة تعتمد على واجهات برمجة التطبيقات (API)
- التواجد المباشر من خلال سهولة الوصول إلى 195 ماكينة إيداع نقدي لبنك أبوظبي الأول
- تحديثات شبه فورية للمعاملات وإرسالها على مستوى العملاء
- إثراء البيانات (Rich Narration) وتجربة العميل بدون استخدام بطاقات
- خفض وقت الوصول للسوق من خلال أول حل من نوعه (الخدمات المصرفية كخدمة BaaS)

دراسة حالة

حلول الدفع والتحصيل وإدارة السيولة

كانت احدى أكبر شركات الطيران الوطنية، والتي تشغّل رحلات لأكثر من 400 وجهة حول العالم، تبحث عن بنك يوفر لها خدمات شاملة لإدارة النقد، بما يتيح لها متابعة عملياتها العالمية عبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحيث يكون شريكها المصرفي قادرًا على دعم انتشار هذه الشركة على نطاق عالمي واسع.

وبالفعل أصبح بنك أبوظبي الأول هو الشريك المصرفي الرئيسي لهذه الشركة التي قدم لها حلولا فعالة وعملية لإدارة النقد وتبسيط عمليات الدفع، بما في ذلك الرواتب، والتحصيل النقدي، وإدارة السيولة، والتحول لمركزية إدارة النقد على المستوى العالمي، وهو ما أتاح للشركة تطوير وتحسين أداء النظام المالي لديها بصور كاملة.

وفي هذا الإطار، نظم بنك أبوظبي الأول ورش عمل موسعة مع العميل لفهم احتياجاته واستكشاف حلول مختلفة لتلبية هذه الاحتياجات، وتضمنت الحلول التي قدمها البنك مايلي:

المزايا

- ترشيد الحسابات من خلال الاعتماد على إدارة الحسابات الافتراضية
- الحفاظ على سرية البيانات
- فتح حسابات بنكية للأسواق الجديدة
- متابعة جميع الحسابات والتحكم فيها على مستوى المجموعة

أهم الجوائز التي حصل عليها البنك في مجال الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية لعام 2024

جلوبال فاينانس

أفضل بنك لخدمات المعاملات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط

أفضل بنك لإدارة السيولة طويلة الأجل في منطقة الشرق الأوسط

أفضل بنك لإدارة النقد في الإمارات العربية المتحدة

أفضل بنك في تقديم حلول الحسابات الافتراضية للشركات على مستوى العالم

أفضل بنك لخدمات تمويل التجارة في منطقة الشرق الأوسط

أفضل خدمات الخزانة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط

أفضل تجربة مستخدم عبر الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة

أفضل منصة متكاملة للخدمات المصرفية للشركات في الإمارات العربية المتحدة

أفضل تطبيق مصرفي للهاتف المحمول في الإمارات العربية المتحدة

أفضل بنك في الابتكار في الإمارات العربية المتحدة

أفضل واجهات برمجة للتطبيقات المصرفية المفتوحة في الإمارات العربية المتحدة

أفضل باقة متكاملة من خدمات الخزانة – إدارة الخزانة بنظام العلامة البيضاء White Label TMS

أفضل بنك مستدام في تمويل سلاسل الإمداد والتوريد

جوائز ذا جلوبال تريد ريفيو

أفضل بنك في تمويل التجارة في الإمارات العربية المتحدة

جوائز ذا بانكر

جائزة أفضل بنك في تمويل سلاسل التوريد على مستوى العالم

جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا (MEA) فاينانس

أفضل بنك للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

أفضل بنك في إدارة النقد

أفضل بنك في خدمات إدارة الخزانة

أفضل بنك للخدمات الداخلية لإدارة الخزانة للشركات

أفضل بنك للخدمات المصرفية عبر الإنترنت

جوائز BCR للنشر

أفضل بنك في تمويل المستحقات الآجلة على مستوى العالم

جوائز ذا ديجيتال بانكر

أفضل بنك لخدمات المعاملات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط

أفضل بنك لخدمات المعاملات المصرفية في الإمارات العربية المتحدة

أفضل بنك لإدارة النقد في الإمارات العربية المتحدة

أفضل بنك للمدفوعات والتحصيل في الإمارات العربية المتحد

أفضل بنك لتمويل سلاسل الإمداد والتوريد في الإمارات العربية المتحدة

أفضل بنك لتمويل التجارة في الإمارات العربية المتحدة

أفضل مبادرة لمنصة متخصصة في تمويل سلاسل الإمداد

أفضل استخدام للتكنولوجيا من قبل بنك للمعاملات المصرفية

MEED

أفضل بنك في استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك أبوظبي الأول هو الشريك المصرفي المفضل والرائد في تلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية في دولة الإمارات.

يقدم القطاع مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية للعملاء الأفراد والشرائح المميزة من خلال شبكة قوية من الفروع في دولة الإمارات والمنصات الرقمية المرموقة.

كما يقدم القطاع خدمات ومنتجات مصممة خصيصًا وفقًا لاحتياجات كل عميل عبر أفضل التطبيقات والقنوات الرقمية في الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يهدف القطاع إلى ترسيخ مكانته الرائدة عبر جذب المزيد من عملاء حسابات الرواتب، و وتعزيز الاستفادة من البيانات لفهم وتلبية احتياجات العملاء دائمة التغير، وتوطيد العلاقات معهم.

بالإضافة إلى ذلك، يتيح القطاع للعملاء تجربة مصرفية رقمية سهلة الاستخدام للتعرف على باقات متعددة من المنتجات واختيار ما يناسبهم منها، وتشمل، الحسابات الجارية والتوفير والبطاقات الائتمانية والقروض وحسابات تحويل الرواتب وغيرها. كما قام القطاع بتخصيص فريق المبيعات والتوزيع لمساعدة العملاء خلال تجربتهم المصرفية لضمان حصولهم على منتجات ملائمة وفقًا لأهدافهم المالية.

الأداء المالي

شهد قطاع الخدمات المصرفية للأفراد نموًا قويًا في عام 2024 حيث بلغت الإيرادات 4.5 مليار درهم إماراتي، مدعومة بالتوسع الكبير في الميزانية العمومية وزيادة الدخل من الرسوم والعمولات، وكذلك زيادة إقبال العملاء على الخدمات والمنتجات المقدمة، ولا سيما باقات تحويل الرواتب. بالإضافة إلى ذلك، عززت جهود البنك هذا النمو بفضل التركيز على توطيد العلاقات مع العملاء، وتبني استراتيجيات متنوعة للمبيعات فيما يتعلق بالتوزيع والمبيعات الرقمية والخارجية.

ودائع العملاء: سجلت ودائع العملاء نموًا سنويًا بواقع 17% لتصل إلى 90 مليار درهم إماراتي، وذلك بفضل باقة المنتجات المميزة التي يقدمها البنك للعملاء الأفراد. علاوة على ذلك، ارتفعت أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير بمقدار 9 مليار درهم إماراتي، فيما وصلت الودائع الثابتة إلى 24 مليار درهم إماراتي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 17%.

قروض الأفراد: ارتفعت مبيعات القروض بنسبة سنوية 15% بفضل التطوير الاستراتيجي لخصائص ومزايا المنتجات الائتمانية وعقد شراكات جديدة. حقق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد نموًا قوياً في محفظة الإقراض، حيث ارتفعت القروض الشخصية بمعدل سنوي 14% ، بينما شهدت مبيعات التمويل العقاري قفزة بنسبة 30%، وارتفعت القروض الإسلامية بنسبة 21%، مما يعكس الطلب القوي والتزامنا بتلبية احتياجات العملاء.

وفيما يتعلق بالبطاقات المصرفية المقدمة للأفراد، فقد شهدت نموًا مزدوج الرقم خلال 2024 مدعومة باستراتيجية تنويع قنوات البيع، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المتطورة وتطوير العمليات الرقمية. كما ارتفع إجمالي الإنفاق بالبطاقات مدفوعًا بالعروض المقدمة من شبكة التجار المتعاقدة مع البنك، والحملات الترويجية المستهدفة وتحسين إدارة دورة حياة المنتجات.

وفي ضوء جهود القطاع لتسريع وتيرة نمو مبيعات البطاقات وإجمالي الإنفاق، قام القطاع بتعزيز باقة المنتجات والخدمات التي يقدمها عبر إطلاق بطاقات كاش باك التقليدية والإسلامية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، قام القطاع بتحديث بطاقة GEMS Education مع إطلاق بطاقة FAB Rewards Indulge الجديدة علاوة على بطاقتي إماراتي الائتمانية وإيليت. كما نجح القطاع في وضع استراتيجية ابتكارية طويلة الأمد لمدفوعات البطاقات بالشراكة مع ماستركارد، تركيزًا على الحلول المدعومة بأدوات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجية المالية (Fintech).

أبرز مؤشرات الأداء المالي لعام 2024

الإيرادات

4.5 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +18%

74%

نسبة أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير من ودائع العملاء

قروض العملاء

65 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +15%

ودائع العملاء

90 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +17%

رقمنة الخدمات

يفخر القطاع بتوفير خدمات مصرفية رقمية شاملة لعملائه عبر تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالبنك، والذي يعد بمثابة نقطة تواصل أساسية مع العملاء، لمساعدتهم على إنجاز معاملاتهم اليومية في أي وقت بسهولة دون الحاجة لزيارة الفروع، حيث تم تخصيص الفروع للتركيز على تعزيز علاقات العملاء.

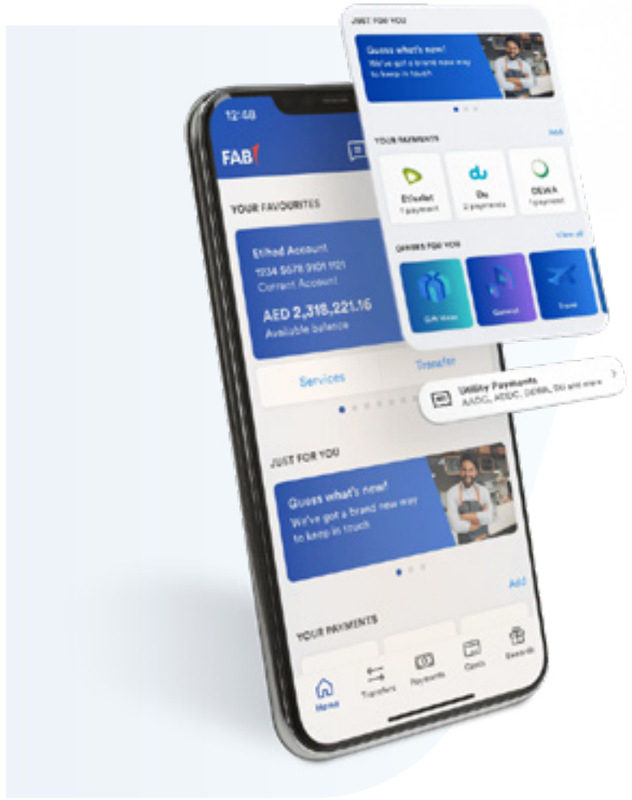

إنجازات الابتكار والتحول الرقمي لعام 2024:

- نمو قوي في عدد العملاء المسجلين في القنوات الرقمية، وهو ما انعكس في ارتفاع عدد الطلبات التي يتم إتمامها من خلال تلك القنوات بنسبة 96%، بالإضافة إلى نمو عدد المعاملات الرقمية بمعدل سنوي 46%.
- تتيح منصات خدمة الإنترنت البنكي وتطبيق الهاتف المحمول تجربة مصرفية لا مثيل لها من خلال أكثر من 150 خدمة مصرفية، حيث يمكن للعملاء تقديم أكثر من 100 طلب في لحظات، دون الحاجة للذهاب إلى الفروع أو الاتصال بخدمة العملاء. وقد نجح البنك في تقديم تجربة مصرفية أكثر راحة في أي وقت ومن أي مكان، مستفيدًا من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمنتجات والخدمات التي صممت خصيصًا لتلبية احتياجات كل عميل.
- إطلاق باقات متنوعة من المنتجات المصرفية الرقمية مصممة لعملاء الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية. لتكون بذلك أول باقة من نوعها في الإمارات العربية المتحدة.
- توفير حسابات فورية بالعملة الأجنبية، وهو ما يتيح للعملاء الحاليين إمكانية فتح حسابات الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني واليورو من خلال تطبيق بنك أبوظبي الأول للمعاملات المصرفية عبر الهاتف.
- توفير خدمة رقمية لطلب زيادة القروض الشخصية، والتي يستغرق تنفيذها أقل من 10 دقائق، بدلًا من تنفيذها داخل الفروع، حيث يستغرق إتمام المعاملة ما بين 5 و6 أيام عمل.
- تحسين محفظة الخدمات بما في ذلك إتاحة طلب البطاقات الائتمانية عبر الإنترنت، وتوفير تجربة رقمية مصممة خصيصًا لموظفي البنك لتقديم الطلبات على البطاقات الائتمانية، وطلب الحصول على كشوفات الحساب المختومة رقميًا، وخدمة مشاركة المستندات الآمنة بين مديري علاقات شرائح إيليت.
- إطلاق خاصية جديدة على تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالبنك لتمكين العملاء من فتح حسابات للتداول في شركة أبوظبي الأول للأوراق المالية.
- إعادة تعبئة محفظة e& Money وهو ما يتيح للعملاء إمكانية إعادة تعبئة محفظة e& الالكترونية من خلال تطبيق FAB Mobile بشكل فوري.
- إطلاق مركز ابتكاري للذكاء الاصطناعي، والذي يركز على تسريع عملية التكيف مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي.
- عقد شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات المتخصصة في توفير تطبيقات الخدمات المصرفية، مثل G42، وPresight، وMicrosoft، وAleria.
- ضخ استثمارات مباشرة في قطاع تكنولوجيا الخدمات المالية، ومنصات المدفوعات الرقمية، ومن بينها WIO، وMagnati، وNetwork International.
- أظهر مؤشر صافي نقاط الترويج (NPS) في بنك أبوظبي الأول تحسنًا مستمرًا بمختلف القنوات الرئيسية.

96%	27%	4.6
المعاملات المنفذة رقميًا	زيادة عدد المستخدمين المسجلين رقميًا	تقييم تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالبنك على آبل وجوجل بلاي

تطوير الفروع

خلال عام 2024، ركز قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على تطوير الدور الذي تلعبه فروع البنك، حيث تضافرت جهود فريق العمل لتحويل الفروع إلى مراكز خدمات استشارية لشرائح العملاء المستهدفة، فضلًا عن إجراء المعاملات الكبيرة والمعقدة بدلًا من إجراء الخدمات الروتينية البسيطة والمعاملات المالية صغيرة الحجم. كما يتم استخدام شبكة فروع بنك أبوظبي الأول لاستقبال وتنفيذ معاملات عملاء إيليت.

”

هناك 15 فرعًا رقميًا من بين فروع البنك البالغ عددها 71 فرعًا

“

الالتزام بممارسات الاستدامة

واصلت مجموعة بنك أبوظبي الأول التزامها الراسخ بتطبيق ممارسات الاستدامة خلال عام 2024. وقد تم تتويج تلك الجهود عبر منح جائزة الولاء البيئي، وهي جائزة دولية مرموقة، لبطاقة مكافآت بنك أبوظبي الأول "ايليت"، والتي تم إطلاقها ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة والعشرون في العام الماضي. وتعمل هذه البطاقة على نشر الوعي البيئي وتعزيز عناصر الطبيعة من خلال التعهد بزراعة شجرة بعد عملية الشراء الأولى من البطاقة وكذلك زراعة شجرة أخرى مع كل عملية مشتريات قيمتها 50 ألف درهم إماراتي بعد ذلك. جدير بالذكر أن 100% من البطاقات الائتمانية الجديدة التي يتم إصدارها تم تصنيعها من كلوريد البولي فينيل المعاد تدويره.

كما أطلق القطاع مبادرة "التمويل العقاري الأخضر" بالتعاون مع 3 من أبرز المطورين في الإمارات، وقام بالترويج للتمويل الشخصي عبر تكريم أحد العملاء المميزين الذي اشترى أول سيارة كهربائية مصنوعة في الإمارات، وهي سيارة ريدان وان.

بالإضافة إلى ذلك، دعم بنك أبوظبي الأول المجتمع المحلي في أعقاب الأضرار الناجمة عن هطول الأمطار وذلك عبر تأجيل أقساط القروض لدعم إعادة البناء، وتطويع سياسته لتوفير منتجات الإقراض للمزيد من العملاء، فضلًا عن قبول طلبات الدعم المقدمة من عملاء التمويل العقاري المتضررين من الأمطار.

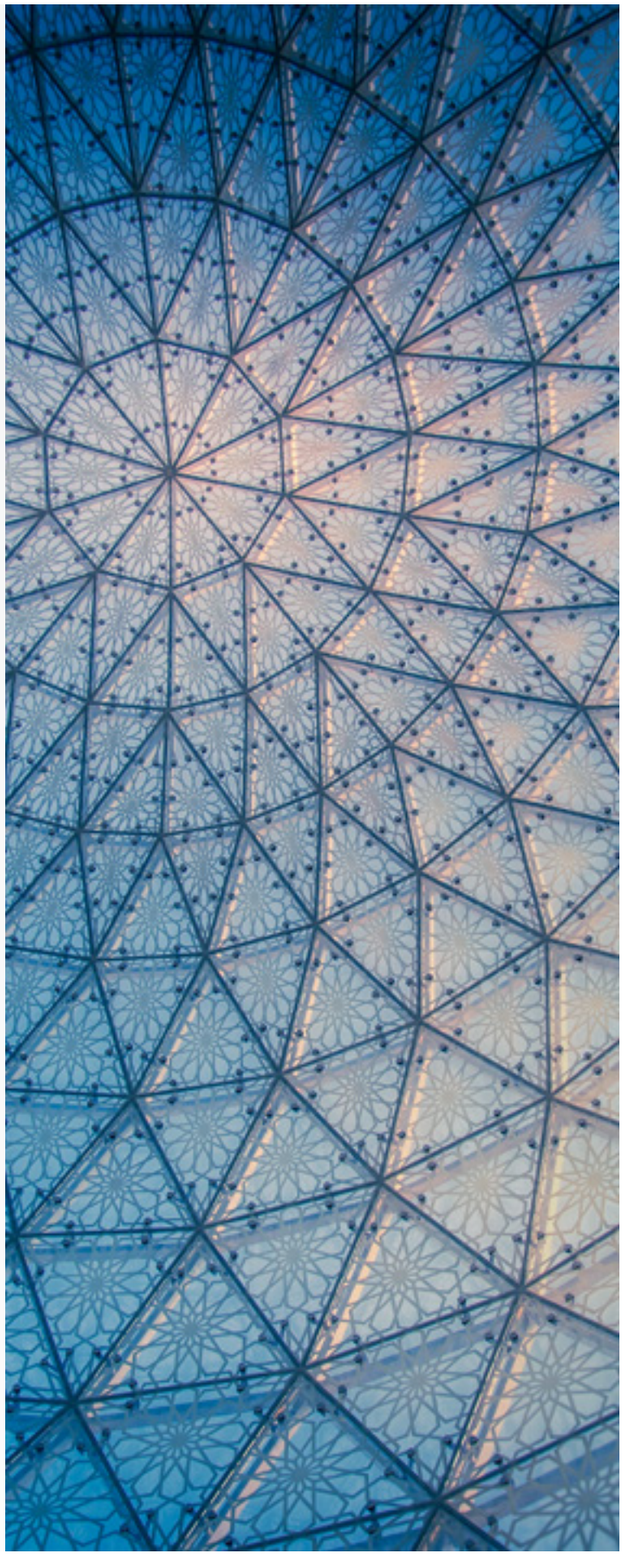

الجوائز التقديرية خلال عام 2024

جوائز مجلة جلوبال فاينانس لعام 2024

أفضل بنك رقمي للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة

أفضل تحول للمبادرات الجديدة: سوق التأمين، تقنية الألعاب التحفيزية

أفضل تصميم لتجربة المستخدم في الإمارات لتطبيق الهاتف المحمول للخدمات المصرفية

أفضل ابتكار لمنصة (FAB Chat)

مؤتمر انشورتك الشرق الأوسط

أفضل ابتكار لتطبيق الهاتف المحمول للخدمات المصرفية (فريق التأمين)

جوائز التسويق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جائزة مؤشر "**SMARTIES**" للحملة الإعلانية للبنك "What's in the box" على منصة أمازون

قطاع الخدمات المصرفية الخاصة

يقدم قطاع الخدمات المصرفية الخاصة ببنك أبوظبي الأول خدمات مالية مصممة خصيصًا لأصحاب الثروات والملاءة المالية الكبيرة في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة مختارة من الأسواق في آسيا وأوروبا.

ويتمتع القطاع بمسيرة نجاح مستدامة فيما يتعلق بتقديم أحدث الحلول المصرفية لإدارة الثروات والمحافظ الاستثمارية والخدمات الاستشارية وخدمات أمانة الحفظ في جميع أنحاء المنطقة، مما ساهم في ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مالية استراتيجية وموثوقة تلبي الاحتياجات والطموحات دائمة التغير لأجيال من العملاء. كما نجح القطاع في الوصول إلى العالمية لمواكبة أحدث الاتجاهات المصرفية وتوطيد علاقته بعملائه. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر القطاع الشريك المفضل لأصحاب الثروات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يحظى بتواجد جغرافي في سويسرا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة وفرنسا لتمكين العملاء من الاستفادة من العروض والخدمات الاستثنائية التي يقدمها لهم أينما كانوا من مقر البنك في الإمارات.

علاوة على ذلك، يحرص القطاع على وضع معايير جديدة لتعزيز مستوى الابتكار وتجربة العملاء عبر توفير باقة متكاملة من أفضل منتجات الاستثمار وإدارة المحافظ والخدمات الاستشارية، إلى جانب مجموعة مختارة من صناديق الاستثمار. كما يعكف القطاع على تعزيز باقة الخدمات والمنتجات التي يقدمها عن طريق منصة مفتوحة وشاملة تتضمن العديد من مقدمي خدمات الطرف الثالث والذين يقدمون حلولاً استثمارية متميزة طبقًا لأفضل المعايير العالمية.

الأداء المالي

نجح القطاع في تحقيق نتائج مالية استثنائية خلال عام 2024، حيث سجلت إيراداته التشغيلية زيادة بنسبة سنوية بلغت **15%** وذلك بالتوازي مع النمو الملحوظ للميزانية. ويرجع هذا الأداء القوي بشكل أساسي إلى ارتفاع وتيرة جذب العملاء الجدد ومواصلة نمو الأصول الاستثمارية المدارة، والتي ساهمت في زيادة الدخل من الاستثمارات.

كما شهدت الأصول الخاضعة للإدارة بواسطة القطاع زيادة بنسبة سنوية **75%** بفضل نمو التفويضات المؤسسية، وإطلاق حساب بالعملة الأجنبية لغير المقيمين في سنغافورة والزيادة الإيجابية والسريعة لأصول القطاع في كل من مقراته في الإمارات وسويسرا. وقد سجل أيضًا القطاع ارتفاعًا ملحوظًا في حجم الودائع، وبالأخص الودائع الثابتة، نظرًا لزيادة إقبال العملاء الجدد على هذه المنتجات مما أثمر عن نمو الودائع بالعملات الأجنبية بمعدل سنوي 5%. ورغم انخفاض مستويات الدين على خلفية زيادة أسعار الفائدة المستمرة، تمكن القطاع من زيادة حجم محفظة القروض الدولية، وخاصة في المملكة العربية السعودية وفرنسا والمملكة المتحدة.

أبرز مؤشرات الأداء المالي لعام 2024

الإيرادات

1.3 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +15%

الأصول المدارة

75%+

نمو سنوي

قروض العملاء

27 مليار درهم إماراتي

تراجع سنوي -7%

ودائع العملاء

33 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +5%

ركائز النمو لعام 2024

ينفرد القطاع بتقديم ميزة تنافسية قوية متمثلة في توفير المنتجات الابتكارية وخدمة عملاء فائقة الجودة تسهم في تنمية أعماله. كما قام القطاع بتعزيز حلول إدارة الثروات المصممة خصيصًا وفقًا لاحتياجات كل عميل عبر التوسع بباقة المنتجات والخدمات المقدمة لهم، بما في ذلك، التخطيط لإدارة الثروات، والاستثمار في الأسواق الخاصة وغيرها من الحلول البديلة الأخرى. كما واصل القطاع تحسين تجربة العملاء عبر تسهيل إجراء المعاملات، ولا سيما المعاملات الاستثمارية والخدمات الخاصة بالحسابات.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم التوسع الجغرافي للبنك في تعزيز خطط النمو خلال العام، وهو ما انعكس في زيادة إقبال العملاء على خدمات ومنتجات القطاع في المملكة العربية السعودية وأوروبا. كما قام القطاع بالترويج لمنتجاته وخدماته لمجموعة أكبر من العملاء المحتملين من خلال قمة الشركات العائلية التي تم تنظيمها في القرم.

جدير بالذكر أن بنك أبوظبي الأول هو البنك الوحيد في الإمارات الذي يقوم بتوفير مجموعة كبيرة من المراكز المصرفية خارج البلاد في فرنسا وسنغافورة وسويسرا والمملكة المتحدة لتمكين العملاء من تنفيذ معاملاتهم من أي مكان. واعتبارًا من نهاية عام 2024، بلغت إيرادات هذه المراكز **40%** من الإيرادات المجمعة.

علاوة على ذلك، قام البنك بتوفير غالبية القروض الممنوحة من خلال هذه المراكز المصرفية الدولية، حيث جاء أكبر حصة من المملكة المتحدة.

منتجات استثمارية جديدة

نجح القطاع في التوسع بباقة منتجاته خلال عام 2024 عبر إطلاق محفظة أسواق المال الجديدة، وحلول الأسواق الخاصة بالإضافة إلى قيام القطاع بتوقيع اتفاقية تعاون مع شركة iCapital لتوفير باقة من أحدث الحلول التكنولوجية الرائدة والاستثمارية البديلة، إلى جانب التعاون مع شركة HALO لإطلاق منصة للمنتجات الاستثمارية المهيكلة في سويسرا وتقديم التسهيلات الائتمانية الإسلامية في المملكة المتحدة.

كما قام القطاع بالتعاون مع شركة جيلديد لإطلاق منتج مبتكر للاستثمار في معدن الذهب، وهو يتيح للعملاء شراء وامتلاك الذهب عالي الجودة بكل سهولة وأمان.

كما تمكن قطاع إدراة الأصول في بنك أبوظبي الأول من جمع ما يقرب من 200 مليون دولار أمريكي من الأصول الخاضعة للإدارة من خلال محفظة جديدة ذات استحقاق ثابت، مسجلًا مستويات قياسية من الاكتتاب. وتتضمن المحفظة السلسلة الثانية من محفظة بنك أبوظبي الأول ذات الاستحقاق الثابت التقليدية، إضافة إلى أول محفظة متوافقة مع الشريعة الإسلامية للبنك، مما يتيح للعملاء إمكانية الحصول على عائدات مرتفعة في ظل التحديات التي يشهدها السوق.

بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار قطاع إدارة الأصول في بنك أبوظبي الأول من بين خمس جهات لإدارة الأصول، وذلك من قبل وزارة الموارد البشرية والتوطين وهيئة الأوراق المالية والسلع، كشريك استراتيجي لتنفيذ برنامج النظام الاختياري البديل لمكافأة نهاية الخدمة.

علاوة على ذلك، أطلقت شركة بنك أبوظبي الأول للأوراق المالية تطبيق على الهاتف المحمول لفتح حسابات للتداول الرقمي في أسواق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي. كما تم تطوير تجربة المستخدم في تطبيقات الهاتف المحمول، لإطلاق بوابة جديدة للبحوث.

يقدم قطاع الخدمات المصرفية الخاصة في بنك أبوظبي الأول باقة شاملة من أفضل المنتجات والخدمات عبر شبكته الدولية

حلول إدارة الثروات

- إدارة المحافظ الاستثمارية
- خدمات الاستشارات الاستثمارية
- خدمات التداول بالأسهم والسندات وخدمات الحفظ الأمين
- حلول التمويل
- تخطيط الثروات وإدارة الأمانات
- خدمات مخصصة لمديري الأصول الخارجيين وإدارة الثروات العائلية
- الخدمات المصرفية الشخصية
- البحوث

منتجات الاستثمار

- صناديق بنك أبوظبي الأول الاستثمارية
- صفقات الطرح العام الأولي
- منتجات التأمين
- الاستثمارات في الأسواق الخاصة
- المنتجات الاستثمارية المهيكلة
- صناديق استثمار الأسواق العامة
- التأمين المصرفي

نظرة مستقبلية

خلال عام 2025 ، يتطلع قطاع الخدمات المصرفية الخاصة في بنك أبوظبي الأول إلى تحقيق أولوياته الاستراتيجية بالتوسع في الأسواق المختلفة المنتشرة في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، علاوة على التطوير المستمر لباقة العروض والمنتجات المتنوعة، مع التركيز على تحقيق الدخل غير المالي ونمو الأصول، وتوقيع المزيد من اتفاقيات التعاون مع أبرز الشركاء.

الألويات الاستراتيجية

- الحفاظ على ريادته وزيادة حصته السوقية في الإمارات
- التوسع بنطاق تواجده الجغرافي في المملكة العربية السعودية
- جذب المزيد من العملاء من خلال مقدمي الأعمال ومديري الأصول الخارجيين
- الترويج لخدمات ومنتجات القطاع بين أصحاب الثروات وذوي الملاءة المالية الوافدين إلى الإمارات
- تعزيز مبيعات الخدمات الاستشارية وإدارة المحافظ الاستثمارية

الجوائز التقديرية خلال عام 2024

مؤسسة ويلث بريفينج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

جائزة أفضل منصة لإدارة الاستثمارات عن فئة الخدمات المصرفية الخاصة

جائزة أفضل بنك خاص في مجال الخدمات المصرفية وإدارة الثروات بالمملكة العربية السعودية

الخدمات المصرفية الخاصة

جائزة أفضل بنك خاص في الإمارات العربية المتحدة

جائزة أفضل بنك خاص في الخدمات المصرفية الإسلامية (جائزة جلوبال)

مؤسسة انترناشيونال جلوبال ويلث

جائزة أفضل بنك خاص في الخدمات المصرفية الإسلامية

مؤسسة MEA فاينانس

جائزة أفضل مؤسسة لإدارة ثروات ذوي الملاءة المالية

قطاع العمليات الدولية

إنّ تمكين عملائنا من التفاعل المباشر مع أهم مناطق وممرات الأعمال حول العالم ساهم في تعزيز مكانة بنك أبوظبي الأول باعتباره البنك العالمي للإمارات العربية المتحد.

يتمتع قطاع العمليات الدولية في بنك أبوظبي الأول بتواجد استراتيجي قوي في 20 سوقًا حول العالم، وقد تمكن القطاع من تطوير منهج مبتكر يركز من خلاله على تلبية احتياجات العملاء، مما ساهم في تقوية علاقات القطاع مع قاعدة عملائه المتنامية خلال عام 2024. لقد اعتمد قطاع العمليات الدولية على التواجد القوي والواسع لبنك أبوظبي الأول في منطقة الخليج، وقام بدمج هذه الميزة مع رؤى محلية جديدة للاستفادة من فرص إقليمية جديدة تتيح له توسيع قاعدة عملائه، كما واصل القطاع دعمه لمكانة بنك أبوظبي الأول باعتباره البنك العالمي للإمارات العربية المتحدة، عن طريق فهم الاحتياجات الخاصة بكل عميل وتقديم حلول مصممة خصيصًا لتلبية هذه الاحتياجات، وتمكين العملاء من التفاعل المباشر مع أهم مناطق وممرات الأعمال حول العالم.

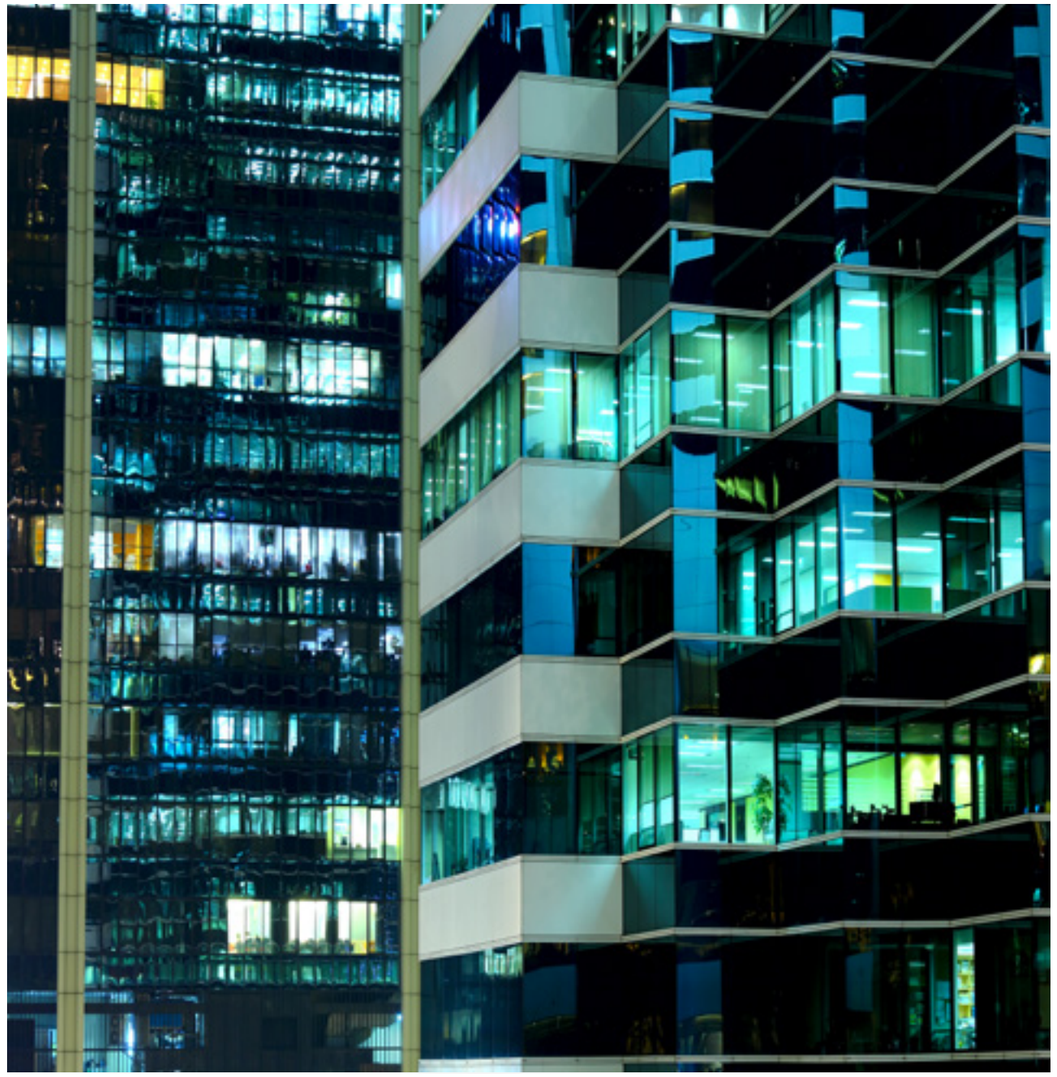

الأداء المالي

تمكن قطاع العمليات الدولية من تحقيق أداء مالي قوي خلال العام المالي 2024، كما تمكن من تقوية علاقات عملائه مع شبكة مجموعة بنك أبوظبي الأول حول العالم. وقد ساهم هذا الأداء القوي والمستدام لأعمال القطاع في نمو الإيرادات التشغيلية بمعدل سنوي **32%** مع مساهمة منطقة الشرق الاوسط وأفريقيا بنسبة **71%** من مجموع إيرادات القطاع. وجاء هذا النمو مدعوما بإقبال عدد كبير من العملاء الجدد وتنوع الخدمات المقدمة وتوسع البنك في أسواق جديدة.

تمكن قطاع العمليات الدولية من تحقيق نمو في كافة الأسواق التي يزاول العمل فيها، في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا والأمريكتين. وقد ساهم التنوع الجغرافي للإيرادات، والتركيز على الأسواق ذات الأولوية، في وصول مساهمة القطاع في الإيرادات التشغيلية للمجموعة إلى **23%**.

وواصل القطاع تحكمه في التكاليف، والاستثمار في خطط النمو المستقبلي، وبلغت نسبة التكاليف التشغيلية للدخل 28%. من ناحية أخرى، حققت مجموعة الخدمات المصرفية للاستثمار، والتي تساهم بنسبة 19% من الإيرادات الدولية لبنك أبوظبي الأول، نموًا بنسبة 3% على أساس سنوي.

وعلى صعيد القروض، قفزت قروض قطاع العمليات الدولية بنسبة 14% على أساس سنوي نتيجة زيادة حجم العمليات التجارية في الأسواق، كما نمت ودائع القطاع بنسبة 15% على أساس سنوي. وستواصل العمليات الدولية دورها كمساهم رئيسي في تعزيز سيولة المجموعة، حيث تمثل القروض والودائع الدولية 21% و22% من إجمالي حجم قروض وودائع المجموعة بالكامل.

وارتفع صافي ربح القطاع بمعدل سنوي 84%، مما يعكس قدرة قطاع العمليات الدولية وفعاليته في تلبية احتياجات العملاء عبر شبكة المجموعة، كما حقق القطاع نموًا في الإيرادات على أساس سنوي في جميع مجموعات المنتجات الرئيسية، بما في ذلك التمويل المؤسسي العالمي، والخدمات المصرفية العالمية للمعاملات، ومبيعات الأسواق العالمية.

أبرز مؤشرات الأداء المالي لعام 2024

الإيرادات

7.2 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +32%

23%

نسبة المساهمة في الإيرادات التشغيلية للمجموعة

القروض الدولية

110 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +14%

الودائع الدولية

172 مليار درهم إماراتي

بنمو سنوي +15%

البنك العالمي للإمارات العربية المتحدة

تمكن قطاع العمليات الدولية من إبرام العديد من الصفقات البارزة في مواقع مختلفة من العالم خلال 2024. وتضمنت هذه الصفقات كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، والمملكة المتحدة، وسلطنة عُمان، وسنغافورة، بالإضافة لعدد من الصفقات في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في الهند، وصفقات للشركات المتوسطة في الكويت والبحرين وعُمان.

وقد تمكن قطاع العمليات الدولية من تحسين جودة منتجاته من خلال إطلاق مبادرات رئيسية مثل حساب الروبية الخاص بغير المقيمين (SNRR) في الهند، والإطلاق التجريبي الناجح للخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات في الهند.

يتواصل أيضًا قطاع العمليات الدولية بشكل استباقي مع العملاء الحكوميين وعملاء القطاع الخاص حول العالم. ففي عام 2024، نظم القطاع القمة الافتتاحية لبنك أبوظبي الأول لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا في سنغافورة، كما شارك في دورة الألعاب الأولمبية الصيفية 2024 في فرنسا، حيث قام كبار المسؤولين التنفيذيين في البنك بمقابلة عدد من كبار العملاء، والاجتماع مع سفراء عدد من الدول المشاركة في الدورة.

منهج متكامل يركز على تلبية احتياجات العملاء

إنّ التواجد الدولي الواسع والقوي لبنك أبوظبي الأول يمثل ميزة تنافسية هامة للمجموعة، كما يواصل قطاع العمليات الدولية تركيزه على ربط العملاء بشبكته العالمية من خلال نموذج العلاقات العالمية، بهدف تقديم حلول مصممة خصيصًا لعملائنا وتمكين العملاء الجدد والحاليين من تحقيق اقصى استفادة من قدراتهم التجارية في جميع أنحاء العالم.

واصل القطاع أيضًا تفاعله النشط مع العملاء، من خلال الزيارات المنتظمة لأعضاء الإدارة العليا، سواءً من المقر الرئيسي للمجموعة أو من قطاع العمليات الدولية، لكل من السعودية، البحرين، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، سويسرا، الهند، سنغافورة والصين (البر الرئيسي وهونغ كونغ). وقد ساهمت هذه الزيارات في إثراء تجربة العملاء وتقوية علاقاتنا معهم خلال 2024.

رؤيتنا لعام 2025

خلال العام المقبل، وبعد دمج قطاع العمليات الدولية ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للاستثمار (IBG)، ستبرز المزيد من الفرص، وزيادة القدرة على تحسين خدمة العملاء عبر شبكة الفروع الدولية للمجموعة في 20 سوقًا.

في الوقت نفسه سيواصل بنك أبوظبي الأول تعزيز تواجده الدولي للوصول لعملاء جدد عبر توسيع نطاق تواجده الجغرافي وافتتاح مكاتب تمثيل جديدة وفروع وشركات تابعة محلية.

الأولويات الاستراتيجية

- استقطاب عملاء جدد للبنك عبر قطاعات الأعمال
- التوسع على الصعيد الدولي من خلال شراكات استراتيجية بهدف زيادة التفاعل مع العملاء دوليًا
- التحول الرقمي وتنويع مزيج المنتجات ليصبح أكثر استدامة، فضلًا عن تنويع مصادر الدخل القائمة على الرسوم
- تعزيز الخبرات الدولية لبنك أبوظبي الأول، من خلال فريق من المهنيين ذوي الخبرات المتميزة
- تطوير ممرات أعمال استراتيجية جديدة بهدف تطبيق ممارسات إدارة المخاطر وتطويرها بشكل مستمر

التكنولوجيا في بنك أبوظبي الأول

يتصدر بنك أبوظبي الأول المؤسسات المصرفية في دولة الإمارات في مجال الابتكار الرقمي نظرًا لجهوده المتواصلة لتوفير أفضل حلول التكنولوجيا المالية لعملائه.

ويلتزم البنك بتعزيز مسيرة التحول التكنولوجي، بهدف تلبية احتياجات العملاء، وتعزيز القيمة المقدمة لهم ولجميع الأطراف المعنية، بالإضافة إلى تعزيز وصول المنتجات والخدمات للسوق بما يضمن دعم قدرات البنك التنافسية ومواصلة الابتكار والاستجابة لمتطلبات السوق دائمة التطور.

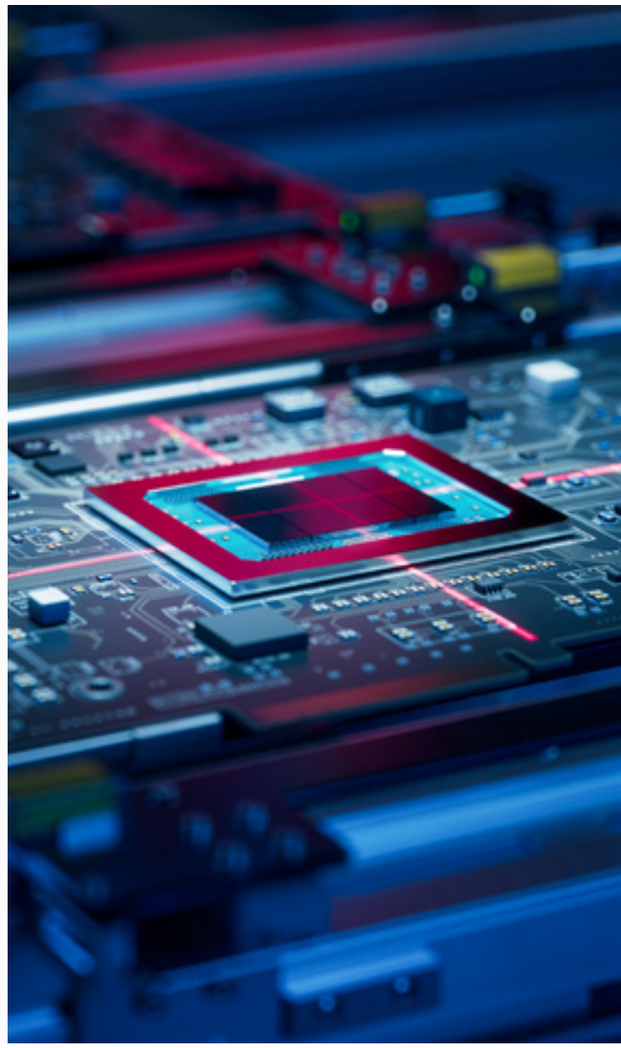

وترتكز استراتيجية البنك للتحول الرقمي على 5 محاور رئيسية:

- تعزيز الكفاءة المالية
- تحديث العمليات وتحسين الخدمة
- تعزيز مشاركة الموظفين ودعم أكفأ المواهب
- معالجة المخاطر والامتثال للوائح التنظيمية
- عقد الشراكات في مجال تكنولوجيا المعلومات للأعمال المصرفية

ويباشر حاليًا بنك أبوظبي الأول مسيرة التحديث الشاملة للبنية الأساسية والتطبيقات، حيث يتمثل الهدف الأساسي للبنك في توحيد موارده التكنولوجية والتركيز على التطوير الشامل عبر تعزيز البنية الأساسية الرقمية وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا الحوسبة السحابية. وتستند هذه الرؤية الطموحة إلى استراتيجية مدروسة بعناية مدتها 5 سنوات، لضمان مواءمة أولويات الأعمال مع خطط التكنولوجيا الرقمية.

الإنجازات الرقمية الرئيسية لعام 2024

تطبيق FABeAccess لعملاء الخدمات المصرفية للشركات

تم إطلاق تطبيق FABeAccess لتلبية جميع احتياجات الشركات من الخدمات والمنتجات المصرفية، بما في ذلك، الخدمات الشاملة للحسابات والمدفوعات والتحصيلات وحلول التجارة. وحتى الآن، تحول نحو 60% من عملائنا إلى استخدام FABeAccess بدلًا من المنصة القديمة، فيما يجري حاليًا استكمال انتقال النسبة المتبقية ضمن خطة شاملة تستهدف إتمام هذا التحول بحلول الربع الثالث من عام 2025 .

التحول الرقمي للخدمات المصرفية التجارية

يركز البنك على التحول الرقمي للخدمات المصرفية التجارية، بما في ذلك، إجراءات التسجيل للحصول على الخدمات، وذلك مع **إطلاق منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة**، لتزويدهم بخدمات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم. وتشمل التطورات الرقمية الرئيسية ما يلي:

- تطوير خاصية أعرف عميلك
- إطلاق منصة رقمية مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة
- تعزيز المزايا الرقمية للبوابة الإلكترونية للخدمات المصرفية التجارية

المسيرة الرقمية للموقع الإلكتروني

قام البنك بإطلاق بطاقة ائتمانية على SharePoint، وهي مصممة لتقديم تجربة مصرفية سلسة عبر مختلف الأجهزة. وتتضمن البطاقة المزايا الرئيسية التالية:

- دعم متعدد القنوات، مما يتيح للعملاء إمكانية الوصول إلى الموقع الإلكتروني بسلاسة على أجهزة الكمبيوتر واللابتوب والهواتف الذكية
- الإصدار السريع لبطاقات الائتمان ذات العلامة التجارية المشتركة، مما يعزز الترويج السلس والسريع للمنتجات التي يتم إطلاقها في إطار الشراكات
- متابعة الحملات الترويجية وتحليل سلوك العملاء، لتمكين البنك من فهم احتياجات العملاء وتعزيز جهود فريق التسويق

نظام إدارة المستندات

خلال عام 2024، قام البنك بتجديد نظام إدارة المستندات بالكامل لتعزيز خطط النمو في المستقبل. وتتضمن التطويرات الرئيسية ما يلي:

- تطوير بوابة واجهة برمجة التطبيقات (API) ونقل الواجهة
- الحصول على تراخيص جديدة لأرشفة المستندات
- استخدام واجهة برمجة تطبيقات Captiva للتعرف الضوئي على الحروف (OCR) في جميع عمليات البنك
- تحويل نظام التخزين باستخدام نظام الملفات المرن (EFS) إلى خدمة التخزين البسيط (S3)

مشروعات التكنولوجيا المالية

تم تنفيذ **أكثر من 60%** من مشروعات التكنولوجيا المالية أو في مرحلة "**إثبات المفهوم**" **(POC)**، وقد تم إطلاق العديد منها أو في مرحلة الإنتاج.

تطوير البنية التكنولوجية لقطاع الموارد البشرية

يتم تطوير أنشطة قطاع الموارد البشرية تركيزًا على فهم وتلبية احتياجات الموظفين من خلال تزويدهم **بحلول الخدمة الذاتية السلسة** للقيام بمهامهم على أكمل وجه في أي وقت ومن أي مكان.

يتضمن التشغيل الآلي لعمليات القطاع **تمكين الموظفين والمدراء بحلول الخدمة الذاتية المتقدمة** بما يضمن الامتثال للضوابط وتحقيق التوازن بين العمليات. وقد تم تبني الحلول المتقدمة لنظام (Oracle Fusion HCM)، وهي حلول سحابية كاملة تربط كل عملية من عمليات الموارد البشرية لزيادة إنتاجية المؤسسة والارتقاء بكافة موظفيها. كما ستسهم هذه الحلول في تقليل الوقت المستغرق في الخدمات الإدارية، مما سيمكن فريق الموارد البشرية من التركيز بشكل أكبر على الخدمات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة.

خارطة الطريق الاستراتيجية

تعزيز البنية الأساسية

يركز البنك حاليًا على تعزيز البنية الأساسية القائمة باعتبارها أحد الركائز الأساسية لرؤيته المستقبلية، وذلك من خلال تطوير الأصول التكنولوجية بما يدعم الكفاءة التشغيلية، بالإضافة إلى إغلاق مراكز البيانات القديمة، ونقل العمليات إلى منصات أكثر تقدمًا، فضلًا عن تبني حلول تخزين ابتكارية.

التحديث الشامل

يعكف البنك على التحديث الشامل لجميع أنظمته التكنولوجية بما يتماشى مع رؤيته الاستراتيجية، والتي تضمن التطوير المتكامل لتكنولوجيا المعلومات، بداية من البنية الأساسية وصولًا إلى تطبيقات إدارة العمليات. ويهدف هذا التطوير إلى تحسين كفاءة تكنولوجيا المعلومات لتصبح أكثر مرونة وسرعة واستجابة لدعم أهداف البنك الاستراتيجية على المدى البعيد.

تطوير البنية الأساسية الرقمية

يحرص بنك أبوظبي الأول على تطوير البنية الأساسية الرقمية للحفاظ على قدرته التنافسية في قطاع الخدمات المصرفية الرقمية دائم التغير. ويخطط البنك إلى ضخ استثماراته في التقنيات المتطورة التي من شأنها أن تعزز قدراته الرقمية، ويشمل ذلك تعزيز البنية الأساسية لتكنولوجيا الحوسبة السحابية، والتي ستتيح للبنك القدرة على التوسع بأنظمة تكنولوجيا المعلومات والمرونة اللازمة للتكيف مع التحديات القائمة واقتناص الفرص المستقبلية الواعدة.

تبني تكنولوجيا الحوسبة السحابية

يعد تبني تكنولوجيا الحوسبة السحابية أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية التحديث الخاصة بالبنك. ويخطط البنك إلى الاستفادة من تقنيات الحوسبة السحابية، لتحقيق كفاءة أكبر وخفض التكاليف وتحسين الأداء العام لأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة به. كما يهدف البنك إلى نقل معظم العمليات إلى المنصات السحابية، مما يتيح له الاستفادة الكاملة من المزايا العديدة التي تقدمها أنظمة الحوسبة السحابية.

توحيد عمليات البنية الأساسية

تعزيز البنية الأساسية والتحول الرقمي

خلال عام 2024، قام البنك بإيقاف تشغيل مركزي البيانات في خبيرة وخليفة ونقل جميع تطبيقات العمليات بنجاح، ومن المقرر إغلاق كلا المركزين في يناير 2025. وبحلول عام 2026، سيتم إغلاق مركز بيانات القرم أيضًا، مع التخطط لتشغيل مركزين فقط للبيانات، كيزاد ومركز التجارة بحلول عام 2027 لإدارة البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في المجموعة.

كما تم نقل وحدة التخزين إلى نموذج النفقات التشغيلية (OPEX) لتقليل الحاجة إلى تحديث تكنولوجيا الأجهزة المكلفة كل 5 سنوات. وحاليًا يتم تقييم أجهزة الشبكة والأمان مع البائعين المحتملين. ومن المتوقع نقل البنية الأساسية بالكامل إلى نموذج النفقات التشغيلية بحلول منتصف عام 2025.

تحسين الكفاءة التشغيلية

خلال عام 2024، قام البنك باستخدام نظام OSTTRA للتنفيذ المباشر للمعاملات، وبرنامج GoldenSource، كجزء من استراتيجية البنك لهندسة البرمجيات المفتوحة، والتي تستهدف تعزيز البنية الأساسية بحلول شاملة ومتطورة لتسوية المعاملات بعد التداول على منصات التداول الخارجية والاستفادة من بيانات السوق. وقد أثمر التشغيل الآلي لمعاملات التسوية بشكل كبير في تعزيز الكفاءة التشغيلية عبر تقليل المعاملات اليدوية واستخدام الضوابط النظامية كمعيار أساسي للمعاملات.

وقد تم الاعتماد على هذه البرامج بشكل خاص في عمليات الرقابة على إدارة مخاطر السوق في البنك، لتقليل الوقت المستغرق للتسوية اليدوية للمعاملات بين منصات التداول وموريكس، والتحقق من صحة نقل بيانات السوق في نهاية اليوم لإعادة التقييم.

علاوة على ذلك، أثمرت هذه التطورات التكنولوجية في تقليل التحديات التشغيلية الناتجة عن التأخير في تحديد أوجه التباين في معاملات التداول، مع تعزيز جودة البيانات بشكل كبير وموثوقية مصادرها من الجهات الخارجية، مما أسهم في زيادة ثقة البنك لاستكشاف المزيد من الشراكات وتحقيق التكامل مع منصات التداول الحديثة، واقتناص الفرص لزيادة الإيرادات.

التحديث الشامل

الذكاء الاصطناعي والتركيز على تلبية احتياجات العملاء

تعزيز التدابير الأمنية:

لقد قام بنك أبوظبي الأول بتطبيق بروتوكولات متقدمة لضمان سلامة وسرية البيانات المتبادلة عبر واجهات برمجة التطبيقات الخاصة بالبنك. ويشمل ذلك تبني معايير واجهة برمجة التطبيقات المالية وبرتوكولات تشفير قوية.

زيادة قابلية التوسع وتعزيز كفاءة الأداء:

تم تحديث البنية الأساسية لواجهة برمجة التطبيقات الخاصة ببنك أبوظبي الأول لإدارة أحجام أكبر من الطلبات وتحسين وقت الاستجابة. وتعزز تلك التطويرات دمج البيانات بسلاسة وكفاءة عبر المنصات المختلفة.

تحديث واجهات برمجة التطبيقات:

قام بنك أبوظبي الأول بتحديث واجهات برمجة التطبيقات الخاص به لتوفير مجموعة أكبر من الخدمات والخصائص. ويشمل ذلك تقديم واجهات برمجة تطبيقات جديدة للمعاملات المالية، ولإدارة بيانات العملاء و ومعالجة وتحليل البيانات في الوقت الفعلي.

تحسين تجربة المطور:

قام بنك أبوظبي الأول بتوفير بوابة شاملة للمطورين تقدم لهم وثائق مفصلة ونماذج من التعليمات البرمجية وأدوات تفاعلية. تم تصميم هذه البوابة لتسهيل التكامل والنشر السريع لواجهات برمجة التطبيقات الخاصة بالبنك.

تحقيق التكامل مع التقنيات الناشئة:

تدعم البنية الأساسية لواجهة برمجة التطبيقات الخاصة بالبنك حاليًا التكامل مع التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وقواعد البيانات المتسلسلة، مما يسهم في إتاحة حلولاً مبتكرة ويعزز القدرات الإجمالية لخدمات البنك.

المزايا	الداخلية	الخارجية
	■ **الكفاءة التشغيلية:** يتم تحسين كفاءة العمليات الداخلية بالاستفادة من البنية الأساسية المحدثة لواجهة برمجة التطبيقات، مما يقلل الحاجة إلى التدخل اليدوي ويخفض تكاليف التشغيل. ■ **الابتكار:** يعكف فريق العمل على تطوير حلول ابتكارية تلبي احتياجات الأعمال دائمة التطور عبر الاستفادة من واجهة برمجة التطبيقات المتطورة والتكامل مع التقنيات الناشئة. ■ **اتخاذ القرار وفقًا للبيانات:** يتمكن فريق العمل من اتخاذ قرارات سديدة بسرعة ودقة فائقة بفضل البيانات المتاحة في الوقت الفعلي من معالجتها عبر واجهات برمجة التطبيقات.	■ **التمويل المفتوح في الإمارات:** ساهمت جهود البنك المتواصلة لتحسين منصاته الرقمية في تعزيز مبادرات التمويل المفتوح في سوق الإمارات. ■ **تحسين تجربة العملاء:** يتمتع العملاء حاليًا بتجربة مصرفية أسرع وأكثر أمان، مما أثمر عن زيادة رضا وولاء العملاء. كما تتيح واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة للعملاء تجارب متعددة القنوات، تمكنهم من بدء معاملة على جهاز واحد واستكمالها على جهاز آخر. على سبيل المثال، قد يقوم العميل بتقديم طلب للحصول على قرض من خلال هاتفه المحمول ويستكمل المعاملة باستخدام اللابتوب. ■ **التكامل السلس:** تعزيز التكامل بين عمليات الشركاء ومطوري الطرف الثالث وأنظمة البنك، للحصول على نظام متكامل ومتضافر. ■ **تعزيز الأمن:** يقوم البنك بتنفيذ تدابير أمنية متقدمة لحماية بيانات العملاء، مما يعزز ثقتهم في الخدمات التي يقدمها.

تعزيز البنية الأساسية بما يتماشى مع أنشطة الأعمال

على مدار العامين الماضيين، قام البنك بربط جميع البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال من خلال البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات. وتضمن ذلك تحديد تصميم بنائي عام متوافق مع أنشطة الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات والتجارية، والخدمات المصرفية للاستثمار، وخدمات الأسواق العالمية، ومنصات الشركات، وأنشطة التمكين والتحكم. وتسهم تلك الرؤية الواضحة للتصميم البنائي للنظام المؤسسي للبنك، مع ربط التطبيقات والمشروعات بأنشطة الأعمال، في اتخاذ قرارات سديدة بشأن الاستثمار في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات.

وفي إطار هذه الجهود، تم تحديد الفرص الناتجة عن تقليل التشغيل اليدوي بنسبة 25%، من خلال أنشطة الدمج وإيقاف التشغيل. وفي عام 2024، نجحت هيئة المراجعة بتقييم المشروعات لمواءمة أكثر من 80% منها مع أهداف البنك المتعلقة بتعزيز البنية الأساسية الرقمية، وكذلك مع بقية الاستثمارات المتبقية لتلبية المتطلبات التنظيمية والحد من المخاطر.

وبالمضي قدمًا في مسيرة التحديث، سيتمكن البنك من تقديم المزيد من الخدمات الرقمية للعملاء بسرعة وتكلفة أقل. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير البنية الأساسية لتسهيل الدمج القائم على واجهة برمجة التطبيقات مع الشركاء والعملاء (ولا سيما عملاء الخدمات المصرفية للشركات). علاوة على ذلك، يقوم البنك بضخ استثماراته في دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطبيقات متعددة، بدءًا بالتطبيقات التي يستخدمها موظفي البنك.

مركز البحوث والابتكار في بنك أبوظبي الأول

يلعب مركز البحوث والابتكار ببنك أبوظبي الأول دورًا محوريًا داخل المؤسسة لتعزيز الابتكار والاستجابة السريعة للتطورات التكنولوجية وتلبية احتياجات العملاء دائمة التغير.

أبرز مؤشرات 2024:

- **تطبيق الهاتف المحمول للخدمات المصرفية:** تم إعادة تصميم تطبيق الهاتف المحمول للخدمات المصرفية، استنادًا إلى بحث شامل عن المستخدمين، واختبار بعض النماذج الأولية، لتحسين تجربة العملاء، مع إتاحة التقييم المستمر للتطبيق في الإصدارات المستقبلية.
- **استكشاف تقنية البلوك تشين والعملات المشفرة:** قام البنك بتوقيع اتفاقية تعاون مع Hub 71 (منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي) لتقييم حالات استخدام تقنية البلوك تشين والعملات المشفرة في الإمارات. وقد أثمرت هذه الشراكة عن اقتراح رؤى قابلة للتنفيذ، مما مكن البنك من استكشاف تطبيقات تقنية البلوك تشين والعملات المشفرة المحتملة، مع التركيز على الاختبار التجريبي والدمج.
- **تكنولوجيا الخدمات المالية:** قام البنك بتعزيز مكانته في قطاع التكنولوجيا المالية، عبر التواصل مع الأطراف المعنية داخل البلاد وحضور كبرى الفعاليات في القطاع مثل منتدى سنغافورة ومنتدى التكنولوجيا المالية العالمي. وقد أثمرت هذه الجهود إلى إتاحة المزيد من الفرص الجديدة للتعاون، والتي سيتم إضفاء الطابع الرسمي عليها في صورة شراكات استراتيجية.
- **الخدمات المصرفية:** استكشاف فرص النمو من خلال تقييم العروض الواعدة والشركاء المحتملين. وقد تم تحديد 3 فرص ملائمة والتي سيتم اقتناصها عبر توقيع اتفاقيات تعاون استراتيجية جديدة.
- **الخدمات المصرفية للعملاء:** بفضل تضافر جهود فرق العمل، سيقوم البنك بنقل 3 تجارب رئيسية للعملاء للمنصات الرقمية خلال عام 2025، وذلك بناءً على التحليل المنظم للتجارب الحالية ونقاط الضعف.

التوسع بالبنية الأساسية الرقمية

تلبية احتياجات العملاء دائمة التطور

لقد أثمر تبني ممارسات التشغيل الآلي لعمليات دمج تغيير التعليمات البرمجية وتطوير البرمجيات عن تعزيز قدرة البنك في تقديم خدمات رقمية فائقة الجودة بما يتماشى مع الاحتياجات دائمة التطور للعملاء، وتعزيز سرعة ودقة عمليات مسح التعليمات البرمجية، وكذلك مسح والتحقق من الرموز، مما ساعد البنك في تسهيل تحديد وحل المشكلات المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بتعزيز هذه الممارسات باستخدام أداة لتمكين الحوكمة (TransparenSee) للحصول على رؤى واضحة حول أنشطة الامتثال، التي تتطابق مع معايير المكتب الأمني للمجموعة، لضمان تلبية متطلبات معايير الأمان والأداء بشكل فوري.

وقد تضمنت جهود تطوير البرمجيات استخدام تطبيقات رئيسية مثل Murex و Temenos T24، مع مواصلة دمج تطبيقات جديدة، على سبيل المثال لا الحصر، تطبيق الهاتف المحمول للخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، وخدمات الإنترنت البنكية. كما يقوم البنك بتعزيز الاستفادة من دورة التطوير والاختبار الكامل في إطار تبني ممارسات التشغيل الآلي لعمليات دمج تغيير التعليمات البرمجية وتطوير البرمجيات، مما يسهم في تسهيل الإصدار الأسبوعي للمنتجات في الأسواق بشكل أسرع وبجودة فائقة لتعزيز ثقة العملاء. كما تسهم المرونة والدقة التي توفرها تلك الممارسات في تلبية توقعات العملاء باستمرار، مما يعزز مكانة البنك الرائدة في السوق. جدير بالذكر أن مواصلة إجراء التحديثات اللازمة والمصممة لتلبية احتياجات العملاء، ستساعد البنك في الحفاظ على ريادته ليظل في صدارة المؤسسات المصرفية.

تبني تكنولوجيا الحوسبة السحابية

نظرة مستقبلية لعام 2025

خلال عام 2025 وما بعده، سيعكف بنك أبوظبي الأول على تسريع وتيرة تبني الأنظمة القائمة على تكنولوجيا الحوسبة السحابية، مما يتيح له إمكانية التوسع بنطاق الحلول الرقمية بما يتماشى مع متطلبات العملاء، ويضمن تلبية احتياجاتهم وخفض التكاليف. وفي إطار هذه الجهود، سيقوم البنك بإطلاق منصة رقمية تدعم لوائح البنك المركزي الإماراتي فيما يخص التمويل المفتوح الذي يتطلب قابلية للتوسع غير محددة. كما سيقوم البنك بالاعتماد على تكنولوجيا الحوسبة السحابية لتوفير حلول واسعة النطاق بتكاليف معقولة، بالإضافة إلى إطلاق خدمات جديدة قائمة على الذكاء الاصطناعي التوليدي، مثل بوابة الخدمات الاستشارية الخاصة بمديري العلاقات المختصين بخدمة عملاء الخدمات المصرفية الخاصة.

كما سيقوم البنك بالاعتماد على تكنولوجيا الحوسبة السحابية لإجراء تجارب سريعة عند التعاقد مع شركائه في مجال التكنولوجيا المالية، مما سيثمر عن تقليل الوقت المستغرق في إجراء اختبارات إثبات المفهوم.

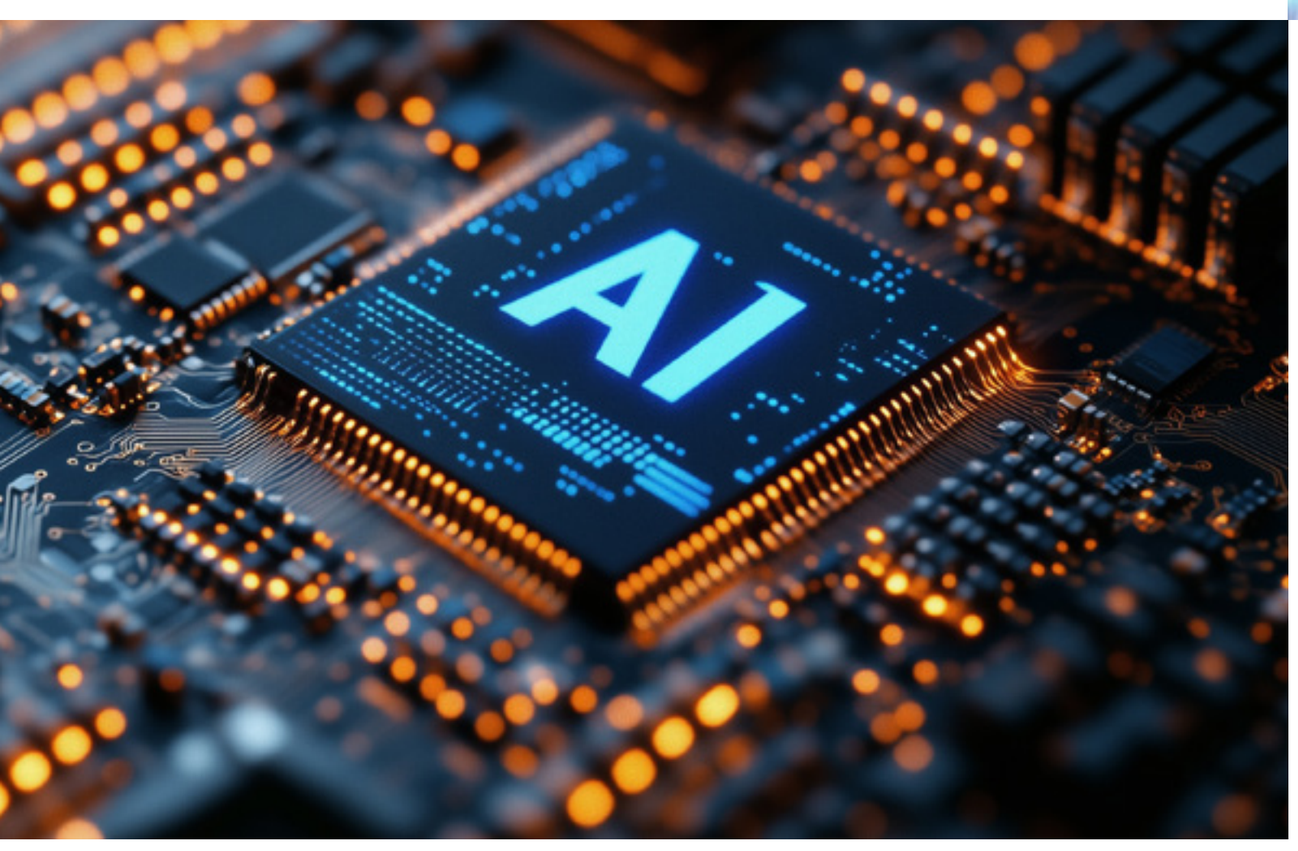

دراسة حالة

برنامج خدمات إدارة البنية التحتية

- ضمان تقديم خدمات فائقة الجودة مع تقليل المخاطر وتعزيز الامتثال
- دمج خدمات التكنولوجيا بسلاسة مع العمليات، وتعزيز السرعة والمرونة من خلال التشغيل الآلي
- وضع أطر للخدمات مرنة وقابلة للتطوير
- عقد شراكات تركز على تطوير التكنولوجيا المالية وتعزيز عمليات اتخاذ القرار المعنية بالأعمال والمساءلة ضمن أنشطة فريق قيادة التكنولوجيا بالبنك
- تحقيق كفاءة وإنتاجية أعلى

خدمة إدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

الأهداف والنتائج

النتائج التشغيلية الأساسية

60%<	**60%<**	**80%<**
خفض عدم الامتثال لمراجعة البنية الأساسية	تراجع انقطاع الخدمة غير المقرر	تقليل وقت تجهيز البنية الأساسية
60%<	**99%~**	**20%<**
التشغيل الآلي للعمليات اليدوية	الامتثال للتصحيح	تعزيز مستويات رضا العملاء

تقرير الاستدامة

المحتوى

نظرة عامة على 2024	110
نهجنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	114
الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون	115
مسيرتنا في مجال الاستدامة	116
تعزيز الاستفادة من مبادرات المسؤولية الاجتماعية	122
تطوير نموذج الحوكمة	130

نظرة عامة على 2024

يُعد بنك أبوظبي الأول أحد أكبر المؤسسات المالية في العالم، ويتمتع بمكانة ريادية في مجال الإستدامة نظراً لدوره القيادي في صياغة مستقبل مستدام لدولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة والعالم.

وبالتوافق مع رؤية دولة الإمارات لزيادة النمو الاقتصادي المستدام، يدرك بنك أبوظبي الأول الدور الحيوي الذي يمارسه القطاع المصرفي في تمكين الانتقال إلى اقتصاد عادل ومنخفض الكربون.

وفي عام 2024، أحرز بنك أبوظبي الأول تقدمًا كبيرًا في تحقيق هدفه المتمثل في تقديم تسهيلات الإقراض والاستثمار والتمويل للمشاريع المستدامة بقيمة 500 مليار درهم إماراتي (136 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2030، حيث تمكن البنك من تحقيق 53% من هذا الهدف بنهاية 2024.

في الوقت نفسه يمثل بنك أبوظبي الأول نموذجًا يُحتذى في دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ضمن ثقافته المؤسسية وعملياته التشغيلية وأطره الخاصة بإدارة المخاطر. وفي إطار التزامنا بأفضل الممارسات العالمية، قام البنك بتعزيز أجندة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خلال عام 2024 من خلال وضع سياسة متكاملة لإدارة المخاطر المناخية، وإطار عمل لإدارة المخاطر المناخية على مستوى المجموعة، كما أطلقنا إطارًا لتقييم المخاطر المناخية واختبار الضغط المناخي، إلى جانب سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة.

إنّ جدارتنا في مجال الاستدامة تمتد لما هو أبعد من مجرد الالتزامات المالية، حيث نتعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء في تنفيذ سلسلة من الفعاليات والمبادرات الهادفة لتحقيق تغيير إيجابي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموظفين والعملاء، والشركات الكبرى، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمجتمعات التي نعمل فيها بشكل عام. وفي هذا الإطار شاركنا في تنظيم "يوم الشركات الصغيرة والمتوسطة" ضمن القمة العالمية لطاقة المستقبل التي تمثل منصة عالمية تجمع بين الابتكار والرؤى في مجال الطاقة. كما امتدت مشاركة البنك لتشمل دعمه لبرنامج COP28 ومركز الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة تغير المناخ. كما نجح في تقديم تسهيلات تمويلية جديدة بقيمة 4.3 مليار درهم إماراتي للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2024، بزيادة سنوية 30%.

نظم بنك أبوظبي الأول كذلك قمة التطوير العقاري والإنشاءات، وهي مبادرة رائدة تهدف لإشراك العملاء ذوي الأولوية ودعمهم في تحقيق صافي الانبعاثات الصفري.

وفي إطار دعمنا للمجتمعات التي نعيش ونعمل فيها، ساهم موظفو بنك أبوظبي الأول وأفراد أسرهم بإجمالي 25,177 ساعة عمل تطوعية في عام 2024 شاركوا خلالها في مجموعة واسعة من البرامج الاجتماعية والبيئية. شجعنا أيضًا الطلبة الذين يمثلون القوى العاملة في المستقبل، على المشاركة في تعزيز الاستدامة، من خلال مبادرة قادة أعمال المستقبل لبنك أبوظبي الأول، وهي مسابقة مخصصة لطلبة الجامعات، كما ساهم موظفونا في زيادة التنوع البيولوجي عبر استعادة النظم البيئية للشعاب المرجانية في أبوظبي.

وقد تمكن بنك أبوظبي الأول من ترسيخ مكانته الإقليمية الرائدة في مجال الاستدامة خلال 2024، حيث تم انتخاب البنك رئيسًا للجنة التوجيه التابعة لتحالف صافي الانبعاثات الصفري، كما تم اختيار البنك رئيسًا مشاركًا لفرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) الخاص بمبادرة الشراكة للحسابات المالية من أجل الكربون (PCAF)، كما حصد البنك لقب أكثر شركة مستدامة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتم إدراجه ضمن أكثر 500 شركة مستدامة على مستوى العالم لعام 2024 من قبل مجلة TIME بالشراكة مع مؤسسة ستاتيسا Statista.

وتأكيدًا على ريادتنا في مجال الاستدامة، تم تكريم جهودنا والتزاماتنا بمنحنا عدد من الجوائز التقديرية، مثل جائزة التميز في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في القطاع المصرفي والمالي ضمن جوائز الإنجاز للأعمال لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2024، وجائزة أفضل تقرير للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة في الشرق الأوسط (فئة الشركات الكبرى) من جوائز MEIRA IR.

وتتضمن أبرز إنجازات البنك على صعيد الممارسات البيئية والاجتماعية وإطار الحوكمة حصوله على تصنيف AA من مؤسسة MSCI. كما تم تصنيف البنك كأفضل بنك في الشرق الأوسط بناءً على تقييم مؤشر LSEG ESG، ليصبح من بين أعلى 5% من البنوك أداءً في القطاع المصرفي العالمي.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، يواصل بنك أبوظبي الأول التزامه بدعم جهود التحول نحو مستقبل أكثر استدامة وتنوعاً وعدالة للجميع، اعتمادًا على تواجدنا الإقليمي والعالمي القوي.

وخلال الصفحات التالية، يسلط هذا التقرير الضوء على إنجازاتنا وما تمكنا من أحرازه من تقدم نحو تحقيق أهدافنا والتزاماتنا الرئيسية في مجال الاستدامة، مما يعكس جهودنا المستمرة لدعم تحول الإمارات نحو اقتصاد مرن وتحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفري.

أبرز الإنجازات في 2024

الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون	الاستفادة من مسؤوليتنا الاجتماعية	تطوير الإطار الداخلي للحوكمة في البنك
التمويل المستدام والأخضر	**الشمول المالي**	**مخاطر وتصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات**
تمويل مستدام بقيمة **267 مليار درهم إماراتي** تراكميًا وهو ما يمثل 53% من التمويل المستدام المستهدف بقيمة 500 مليار درهم إماراتي لعام 2030	دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بقروض جديدة بقيمة **4.3 مليار درهم إماراتي** خلال العام المالي 2024، بنسبة زيادة 30% مقارنة مع العام 2023	**أعلى تصنيف من Refinitiv في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن أفضل 5%** على مستوى العالم
تمويل مستدام بقيمة **140 مليار درهم إماراتي** (38 مليار دولار أمريكي) من التمويل المستدام لعام 2024	المشاركة في تنظيم "يوم الشركات الصغيرة والمتوسطة" ضمن القمة العالمية لطاقة المستقبل، كما كنا الراعي الذهبي لمبادرة "اصْنع في الإمارات"	أحد أعلى البنوك تصنيفًا في الحوكمة البيئية والاجتماعية من قبل MSCI في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع تصنيف AA ESG، وهو ما يضع بنك أبوظبي الأول ضمن فئة المؤسسات الرائدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المنطقة.
إجمالي السندات الخضراء المستحقة بقيمة **13.4 مليار درهم إماراتي** إجمالي الصكوك الخضراء المستحقة بقيمة **1.3 مليار درهم إماراتي**	بنك أبوظبي الأول أصدر ثلاث سندات مرتبطة بالمسؤولية الإجتماعية بقيمة إجمالية **301 مليون درهم إماراتي**	انضم البنك إلى مؤشر FTSE4Good
إطلاق تمويلات عقارية خضراء مستحقة بقيمة **57 مليون درهم إماراتي** تمويلات مستحقة		

جهود العمل المناخي والانتقال للاقتصاد منخفض الكربون	التنوع والشمول في مكان العمل	التدريب وبناء القدرات
اختيار البنك رئيسًا مشاركًا لفرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مبادرة الشراكة للحسابات المالية من أجل الكربون (PCAF).	ارتفاع نسبة التوطين إلى **47%** ومواصلة التقدم نحو تحقيق الهدف الرامي إلى رفع هذه النسبة إلى 50% بحلول عام 2026.	وضع إطار عمل مخاطر المناخ وسياسات تغير المناخ حيز التنفيذ
نظم بنك أبوظبي الأول قمة قطاع العقارات والإنشاءات، وهي مبادرة جديدة بمشاركة عملاء البنك من الشركات التي تستهدف تحقيق صافي الانبعاثات الصفري.		
قام البنك بتقييم درجة النضج الانتقالي لأكثر 50 عميلاً من حيث حجم الانبعاثات لوضع إطار عمل والتواصل معهم للانتقال لصافي الانبعاثات الصفري.	**16%** نسبة السيدات في المناصب الإدارية العليا في بنك أبوظبي الأول بعد أن كانت النسبة 9% خلال عام 2021.	

الطبيعة	جهود المسؤولية الاجتماعية	التقديرات العالمية
تعاون بنك أبوظبي الأول مع ARCHIREEF لدعم جهود استعادة وترميم بيئات الشعاب المرجانية في مياه أبوظبي. وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من نشر الشعاب المرجانية في أكتوبر 2024 من خلال نشر 227 وحدة بلاط للشعاب المرجانية في المواقع التي حددتها هيئة البيئة في أبوظبي.	تقليل عدد ساعات العمل الأسبوعية من 40 ساعة إلى **32 ساعة**	تم انتخاب البنك رئيسًا لتحالف صافي الانبعاثات الصفري للقطاع المصرفي
مشاركة البنك في مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الرياض(COP16)، وإطلاق ورقة بيضاء حول المياه بعنوان 'مسارات إيجابية للطبيعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز استدامة المياه والمرونة.	وصل عدد ساعات العمل التطوعي لموظفي البنك **25,177 ساعة**	حصل بنك أبوظبي الأول على لقب "المؤسسة الأكثر استدامة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا" من قبل مجلة تايم الأمريكية بالتعاون مع منصة ستاتيستا.
	بنك أبوظبي الأول يوقع على مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة.	

نهجنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تمهيد الطريق لبناء اقتصاد مستدام ومرن وشامل

في إطار رؤية الإمارات العربية المتحدة للترويج للتنمية الاقتصادية المستدامة، يواصل بنك أبوظبي الأول التزامه بتطبيق استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتحقيق تقدم ملموس في تعاونه مع العملاء وأصحاب المصلحة في سبيل إنجاز تلك الاستراتيجية.

ترتكز استراتيجية بنك أبوظبي الأول للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على ثلاثة محاور رئيسية

قمنا بوضع سلسلة من مؤشرات الأداء الرئيسية في كل محور من المحاور الثلاثة لتحقيق طموحاتنا في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون

أن نصبح قدوة في الاستدامة على مستوى المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

التعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتسريع التحول إلى مجتمع خالٍ من الانبعاثات الكربونية.

يحدد هذا المحور نهج بنك أبوظبي الأول في التحول إلى الانبعاثات الكربونية الصفري، والمرونة في مواجهة التغير المناخي، والاقتصاد الدائري:

- البنك الإماراتي الرائد في مجال التمويل المستدام على مستوى المنطقة
- دمج ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استقطاب الموردين
- الحد من كثافة الانبعاثات الكربونية
- استخدام مزيج من الطاقة يتضمن المصادر المتجددة

تعظيم الاستفادة من مبادرات المسؤولية الاجتماعية

تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بما يشمل كافة فئات المجتمع بما في ذلك الفئات التي لا تحصل على خدمات مصرفية مناسبة.

أن نصبح مؤسسة مالية قائمة على مبادئ التنوع والشمول والعدالة.

يحدد هذا المحور نهج بنك أبوظبي الأول للمسؤولية الاجتماعية بما يشمل التنوع وتمكين المرأة والتعليم والشمول المالي:

- التنوع والمساواة والشمول في كافة أقسام البنك
- ترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين
- التركيز على التوطين
- التركيز الاستراتيجي على الشمول المالي
- تعزيز جهود المسؤولية الاجتماعية

تطوير نموذج الحوكمة

نلتزم بأعلى معايير المساءلة والشفافية وإدارة المخاطر في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

يحدد هذا المحور نهج بنك أبوظبي الأول لنموذج الحوكمة بما يشمل تحديد الحوافز المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستخدام المسؤول للبيانات:

- مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وإفصاحات الأداء
- الحوافز المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- سياسات وإجراءات الإبلاغ
- هياكل الحوكمة المرتكزة على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- دمج إطار عمل مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون

نفذ بنك أبوظبي الأول مجموعة من المبادرات والالتزامات الرئيسية لتحقيق طموحاته في التخلص من الانبعاثات الكربونية، بما في ذلك دعم مشاريع الطاقة المتجددة ورفع كفاءة الطاقة وتنفيذه لعدد من المشاريع الأخرى التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية.

ولضمان تعزيز المساءلة، قام البنك بوضع ونشر أهداف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري لعملياته التشغيلية ومحفظة أعماله، مع متابعة التقدم في تحقيق هذه الأهداف بشكل مستمر.

وبصفتنا أحد البنوك الموقعة على التحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية (NZBA) ومبادرة الشراكة للحسابات المالية من أجل الكربون (PCAF)، يلتزم بنك أبوظبي الأول بالتعاون في مجال التخلص من الانبعاثات الكربونية على مستوى القطاع المصرفي بأكمله. ولدعم مسيرتنا الانتقالية، نتواصل باستمرار مع عملائنا ونستخلص منهم الرؤى ووجهات النظر الناتجة لاستخدامها في تحفيز انتقالنا لمستقبل منخفض الكربون، فضلًا عن تنفيذ إرشادات ومعايير كل من تحالف غلاسكو المالي من أجل صافي الانبعاثات الكربونية الصفري (GFANZ)، والتحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية (NZBA)، وإطار العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية لتعزيز خطة الانتقال المناخي على مستوى البنك. في الوقت نفسه تتوافق أعمالنا والتزاماتنا بشكل كامل مع استراتيجية الإمارات للحياد المناخي2050 واتفاقية باريس.

بالإضافة إلى ذلك، نتعاون مع أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين لتعزيز أجندة خفض الكربون، ونلعب دورًا نشطًا في المبادرات التي تروج للتمويل المستدام، مثل مبادئ الأمم المتحدة للصيرفة المسؤولة.

وأخيراً، قمنا بتوسيع طموحاتنا بحيث لا تقتصر فقط على التعامل مع مخاطر وفرص المناخ، ولكننا نساعد عملائنا أيضًا على الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون للحفاظ على البيئة. نتناول هذه الالتزامات بالتفصيل في التقرير الأول لبنك أبوظبي الأول حول الطبيعة، والذي يتوافق مع توصيات إطار العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD).

مسيرتنا في مجال الاستدامة

يوضح الرسم التالي التقدم الذي أحرزناه حتى الآن في تعزيز الانتقال المرن نحو المزيد من الاستدامة، مسلطًا الضوء على الإنجازات والمحطات الرئيسية خلال هذه المسيرة.

2010

بنك أبوظبي الأول (بنك أبوظبي الوطني وقتها) **يصدر أول تقاريره عن الاستدامة**

2015

بنك أبوظبي الأول يصبح البنك الأول والوحيد في دولة الإمارات الذي يوقع على **اتفاقية خط الاستواء**

2016

الالتزام بإقراض واستثمار وتقديم تسهيلات تمويلية بقيمة **36.7 مليار درهم إماراتي (10 مليار دولار) للأنشطة المستدامة بحلول عام 2026**

2017

أول بنك يصدر صكوكًا خضراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

2019

الالتزام بتطبيق توصيات إطار العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية (TCFD)

بنك أبوظبي الأول **يوقع على إعلان أبوظبي للتمويل المستدام**

2020

تقديم تمويل مستدام بقيمة 128.5 مليار درهم إماراتي بين عامي 2015 و2020

2021

استكمال إعداد استراتيجية **الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات** للمجموعة

التوقيع على التحالف المصرفي لخفض **صافي الانبعاثات الكربونية (NZBA)**

وضع أهداف لإقراض واستثمار وتقديم تسهيلات تمويلية بقيمة **275 مليار درهم إماراتي (75 مليار دولار) بحلول عام 2030**

تقديم تمويلات بقيمة **41.7 مليار درهم إماراتي (11.4 مليار دولار) للمشاريع المستدامة**

2022

تحديد خط الأساس للانبعاثات الممولة لمسار الحياد الكربوني

تقديم تسهيلات تمويلية مستدامة بقيمة 33.4 مليار درهم إماراتي

التوقيع على مبادرة الشراكة للحسابات المالية من أجل الكربون (PCAF)

2023

تطبيق توصيات إطار العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية وإصدار أول تقرير

تطبيق أهداف خفض الانبعاثات الكربونية ضمن **8 قطاعات ذات انبعاثات مرتفعة ضمن محفظة القروض** (تشكل هذه القطاعات 90% من حجم الانبعاثات الممولة)

وقف تمويل عمليات **التعدين بالفحم وتوليد الطاقة بالفحم**

نشر خطة انتقال البنك **لصافي الانبعاثات الصفري**

شريك استراتيجي لمؤتمر الأطراف COP28

وضع هدف جديد لإقراض واستثمار وتمويل المشاريع المستدامة والانتقالية: **136 مليار دولار (500 مليار درهم إماراتي) بحلول عام 2030**

2024

تقديم تسهيلات بقيمة 267 مليار درهم إماراتي لمشروعات التمويل المستدام، وهو ما **يمثل 53% من التمويلات المستهدفة بقيمة 500 مليار درهم إماراتي لعام 2030**

إصدار أول سندات مرتبطة بالمسؤولية الإجتماعية

البنك أصبح رئيسًا مشاركًا لفرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بمبادرة الشراكة للحسابات المالية من أجل الكربون (PCAF)

تم انتخاب البنك **رئيسًا للجنة التوجيه التابعة لتحالف صافي الانبعاثات الصفري**

2030

الحد من كثافة الكربون في القطاعات ذات المخاطر العالية في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تسهيل/تقديم تمويلات بقيمة 500 مليار درهم إماراتي للمشاريع المستدامة والانتقالية

الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري من **عمليات البنك** (ضمن النطاقين 1 و2)

2050

الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050

تمويل الانتقال لاقتصاد منخفض الكربون

تماشيًا مع طموح دولة الإمارات لتحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050، يلتزم بنك أبوظبي الأول بقيادة التحول المستدام للقطاع المالي، انطلاقًا من إدراكه للدور الحيوي الذي يلعبه التمويل المستدام كأداة أساسية لتعزيز التغيير الإيجابي وفتح آفاق جديدة للأعمال، وتطوير منتجات مبتكرة، وبناء علاقات قوية مع العملاء.

ولتسريع وتيرة التخلص من الكربون، تعهد بنك أبوظبي الأول بتقديم قروض واستثمارات وتسهيلات للتمويل المستدام بقيمة 500 مليار درهم إماراتي (136 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2030. وبالفعل تمكن البنك في نهاية 2024 من تحقيق 53% من هذا التمويل المستهدف.

رحلة الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرى: التركيز على الانبعاثات الممولة والتخطيط الانتقالي

في مارس 2023، أعلن بنك أبوظبي الأول عن أهداف خفض الانبعاثات الكربونية في القطاعات التي تسجل مستويات مرتفعة من الانبعاثات ضمن محفظة تمويلاته. وسيتم نشر تحديثات تفصيلية حول التقدم المحرز مقارنة بالأهداف المرحلية على مستوى كل قطاع في تقرير الاستدامة لعام 2024.

وفي إطار جهود بنك أبوظبي الأول للوصول إلى هدفه الخاص بخفض الانبعاثات الكربونية لعام 2030، نقوم بتطوير استراتيجية انتقالية تركز على دعم عملائنا في خفض الانبعاثات الكربونية. ويمثل تفاعل العملاء معنا لتحقيق هذا الهدف عنصرًا أساسيًا في هذه الاستراتيجية، بما يتيح لنا تقييم مدى تقدمهم واستعدادهم للقيام بذلك. وفي عام 2024، أجرينا مراجعة شاملة للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة والالتزامات العامة بخفض الانبعاثات الكربونية لعملائنا الذين يشكلون 90% من الانبعاثات الممولة عبر القطاعات الثمانية ذات الأولوية لدى البنك.

وتتيح لنا هذه التقييمات بناء نهج مخصص للتفاعل مع كل عميل حسب حجم انبعاثاته، بما يضمن مواكبة حلولنا الاستشارية والتمويلية مع معدل نضج كل عميل وقدرته على خفض الانبعاثات الكربونية، وآليات القطاع الذي يعمل به، لمساعدتنا على تسريع انتقال محفظتنا للحياد الكربوني.

سيتم توفير مزيد من التفاصيل حول كثافة الانبعاثات الممولة لدينا لعام 2023 في تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام 2024.

أبرز الإنجازات في مجال التمويل المستدام

أصدر بنك أبوظبي الأول سندات مرتبطة بالمسؤولية الإجتماعية لأول مرة، بالإضافة إلى سندين آخرين تم إصدارهما خلال عام 2024، ليصل إجمالي المبلغ المستحق إلى 301 مليون درهم إماراتي.

تحقيق الريادة في سوق السندات والصكوك الخضراء مع رصيد مستحق بلغ **15 مليار درهم إماراتي (4 مليار دولار أمريكي)** موزعة على 14 إصدارًا من السندات الخضراء وصك أخضر واحد بـ6 عملات مختلفة.

إطلاق منتجات مبتكرة مثل التمويلات العقارية الخضراء.

إصدار سندات فورموزا الخضراء بقيمة **800 مليون دولار أمريكي** عام 2024.

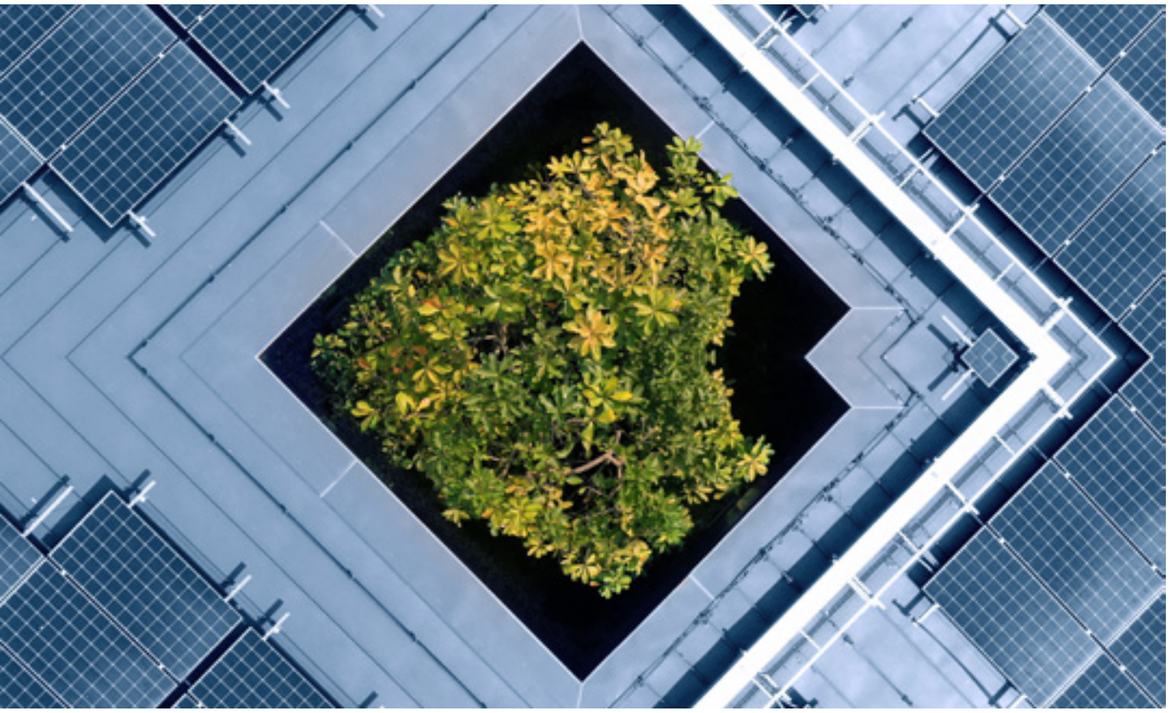

رحلتنا نحو الوصول لصافي الانبعاثات الصفري: العمليات التشغيلية لبنك أبوظبي الأول

إنّ خارطة طريق بنك أبوظبي الأول للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري، والمذكورة تفصيلًا في تقرير إطار العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية (TCFD) لعام 2023، تمثل مسارًا واضحًا لانتقال البنك إلى مستقبل منخفض الكربون. ويحدد هذا التقرير أربعة محاور رئيسية ستوجه جهودنا لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2030.

خارطة الطريق نحو الانبعاثات الكربونية الصفرية

كفاءة الطاقة	اعتماد حلول فعالة لأنظمة التبريد في مراكز البيانات كعامل رئيسي لتقليل انبعاثات غازات التبريد.
الطاقة المتجددة	نعتزم الحصول على موارد الكهرباء المتجددة من خلال شهادات الطاقة النظيفة بحسب توفرها في أسواق عملياتنا الرئيسية (دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر). وفي مواقعنا في دولة الإمارت العربية المتحدة، نستهدف استخدام الموارد المتجددة للكهرباء بنسبة 100% بحلول عام 2030
أسطول المركبات الكهربائية	نخطط لإطلاق مبادرة تحول المركبات للعمل بالطاقة الكهربائية، وتحويل ما يصل إلى 100% من السيارات المستأجرة والمملوكة لنا في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر إلى سيارات كهربائية.
تعويض الكربون	بالنسبة للانبعاثات التي لا يمكن تجنبها، نخطط للحصول على أرصدة الكربون من منظمات موثوقة تدعم المشاريع المستدامة التي تتسم بأعلى معايير النزاهة.

لكي نتمكن من خفض انبعاثاتنا التشغيلية، نقوم بقياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) عبر النطاقات 1 و2 و3، مع تتبع مدى تقدمنا في تحقيق صافي انبعاثات صفرية للبنك بحلول عام 2030.

نراقب أيضًا عن كثب تطور الإرشادات الدولية وأساليب احتساب الانبعاثات، مع تحسين عمليات جمع البيانات وممارسات محاسبة غازات الاحتباس الحراري باستمرار لتحسين دقة عوامل الانبعاثات وحدود البيانات التشغيلية والتنظيمية.

وفي عام 2024، لم تتغير منهجيتنا، لكننا قمنا بتحديث عملية احتساب وجمع قيم الانبعاثات كلما توفرت بيانات إضافية. هذا التحديث ساعدنا على التوافق بشكل أفضل مع بروتوكول غازات الاحتباس الحراري ودعم قياس الأداء بشكل أكثر دقة.

الانبعاثات عبر العمليات التشغيلية

ملخص حول مجمل الانبعاثات

خلال عام 2024، قمنا بتنفيذ سلسلة من المبادرات عبر عملياتنا التشغيلية في الإمارات ومصر لتقليل أثرنا البيئي. وتضمنت هذه المبادرات استبدال أنظمة التبريد الحالية، والسعي للحصول على شهادات LEED وISO14001، وتحسين كفاءة أنظمة التدفئة والتهوئة وتكييف الهواء (HVAC).

ونتيجة لذلك، انخفضت كثافة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لدينا لكل موظف بدوام كامل FTE (وهو مقياس يمثل حجم توليد الانبعاثات بالنسبة لحجم المجموعة)، بنسبة 36% مقارنة بسنة الأساس 2019، وبنسبة 10% مقارنة بعام 2023.

النطاق 1

في 2024، انخفضت انبعاثاتنا المطلقة للنطاق 1 بنسبة (E%36) مقارنة بعام 2019، الذي يمثل سنة الأساس، أو ما يعادل 5,813 طن متري من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون. وعند مقارنة هذه الأرقام مع العام 2023، نجد أن انبعاثات النطاق 1المقدرة لعام 2024 جاءت أقل بنسبة 11% نظرًا لانخفاض معدلات استهلاك الوقود وغازات التبريد.

النطاقان 2 و 3

بفضل مبادرات الاستدامة التي قمنا بتنفيذها، لاحظنا حدوث انخفاض في انبعاثات النطاق 2 بنسبة 13% في عام 2024 مقارنة بالعام السابق.

أما انبعاثات النطاق 3 فكانت أعلى في 2024 مقارنة بالقيم المسجلة في 2023 نتيجة زيادة رحلات العمل.

الانبعاثات	الوحدة	الدولة	2019	2020	2021	2022	2023	2024*
نطاق 1	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون	دولة الإمارات ومصر	9,092	631	2,618	4,327	5,637	5,813
نطاق 2	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون	دولة الإمارات ومصر	28,538	28,797	29,421	34,882	32,522	28,440
نطاق 3	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون	دولة الإمارات ومصر	7,601	3,515	3,784	5,644	2,512	3,508
اجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون	دولة الإمارات ومصر	45,231	32,943	35,823	44,853	40,671	37,761
كثافة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (للنطاقين 1 و 2)	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون/يوم عمل كامل	دولة الإمارات ومصر	6.90	5.82	6.3	5.75	5.49	5.29

انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للنطاقات 1، 2، 3 في الفترة من 2019 إلى 2024

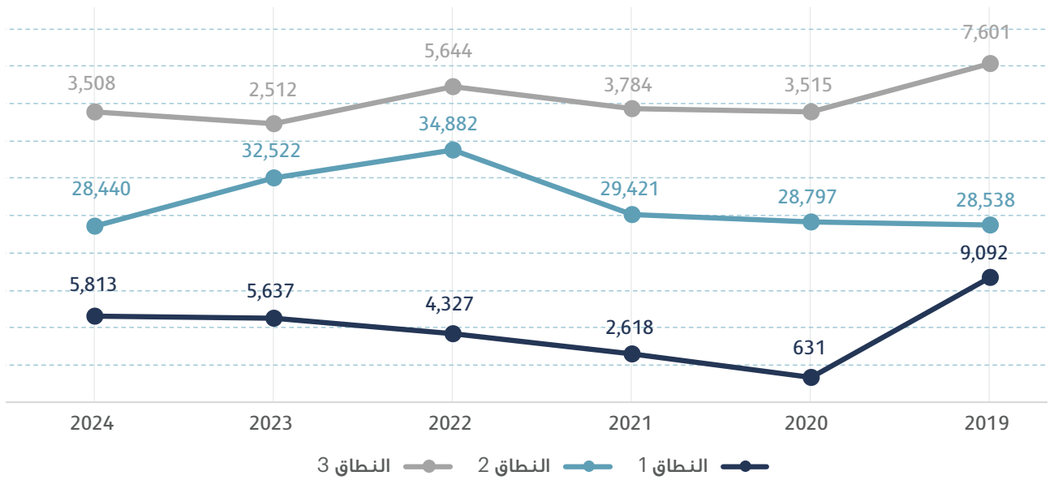

* تم استخدام الأرقام التقديرية لعام 2024 نظرًا لعدم توافر الأرقام النهائية الخاصة بالعام وقت إعداد هذا التقرير. بالإضافة إلى ذلك، هذه الأرقام تخضع لمستوى محدود من التأكيد.

إشراك أصحاب المصلحة والتعاون معهم

في إطار جهودنا لإطلاق فرص جديدة للتحول نحو الاستدامة، نسعى للتعاون مع أصحاب المصلحة لكي نتمكن من فهم سلاسل القيمة، والتعامل مع التحديات، وبناء القدرات الأساسية، والوصول لتوافق مشترك حول الإجراءات الواجب اتخاذها لزيادة التقدم المحرز في خفض الانبعاثات الكربونية.

وفي عام 2024، تواصلنا بشكل مستمر مع عملائنا وقمنا بتقييم سلاسل القيمة داخل كل قطاع مستهدفين خفض الانبعاثات الكربونية في إطار مبادرة "قمة بنك أبوظبي الأول للتطوير العقاري والإنشاءات" التي جمعت الشركات العاملة في قطاعي العقارات والإنشاءات في المنطقة. كما تعاون بنك أبوظبي الأول مع شركة مصدر وأسبوع أبوظبي للاستدامة في القمة العالمية لطاقة المستقبل 2024، وكان البنك راعيًا ذهبيًا لمبادرة "صنع في الإمارات". وخلال هذه الفعاليات، قاد بنك أبوظبي الأول العديد من المناقشات والتقى بالمشاركين لزيادة الوعي بأهمية خفض الانبعاثات الكربونية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

واصل البنك أيضًا بناء القدرات من خلال برنامج آفاق الاستدامة لعام 2024 – وهي مبادرة مصرفية تم تصميمها بالتعاون مع مؤسسة الإمارات والمعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD). يهدف هذا البرنامج لتعميق فهم قادة الشركات بممارسات الاستدامة مع دمجها كجزء أساسي من عملية التحول الشامل للأعمال. في نفس الإطار، تواصلنا مع طلبة الجامعات عبر الدورة الثالثة من مسابقة قادة أعمال المستقبل، كما نظمنا ثلاث جولات جامعية لتوعية الطلبة وتشجيعهم على إدراك دور الاستدامة في مجالاتهم الدراسية ومستقبلهم المهني.

قمنا أيضًا بتمثيل مسيرة تحول دولة الإمارات ورؤيتها لمستقبل خال من الكربون في المحافل الدولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP29 الذي أقيم في باكو عاصمة أذربيجان، ومؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الرياض(COP16)، بالإضافة إلى مشاركتنا في كبرى فعاليات القطاع المصرفي ومجموعات العمل الدولية مثل التحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية NZBA ومبادرة الشراكة للحسابات المالية من أجل الكربونPCAF. وفي أغسطس 2024، تم تعيين بنك أبوظبي الأول رئيسًا جديدًا للجنة التوجيه الخاصة بالتحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية(Net-Zero Banking Alliance) ، حيث تولى الرئيس التنفيذي للمجموعة دور العضو الرئيسي، ورئيس قطاع الاستدامة للمجموعة كممثل.

تبع ذلك بوقت قليل تعيين بنك أبوظبي الأول رئيسًا مشاركًا لفرع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) الذي تم تأسيسه حديثًا لمبادرة الشراكة للحسابات المالية من أجل الكربون (PCAF) والتي تستهدف تمكين المؤسسات المالية من تقييم والإفصاح عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بأنشطتها المالية. ويسعى البنك من خلال هذه الأدوار القيادية إلى تجسيد قدرات وطموحات المنطقة في دعم التحول العالمي نحو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري.

مواجهة تغير المناخ

من أبرز إنجازات بنك أبوظبي الأول في 2024، إطلاق إطار عمل مخاطر المناخ وسياسة مخاطر المناخ للمجموعة، والتي تحدد نهج البنك في إدارة هذا المجال، خاصة تحليل محفزات المخاطر التي يتضمنها إطار العمل، مثل المخاطر المناخية وتأثيراتها المحتملة على فئات المخاطر الأخرى ضمن إدارة المخاطر المؤسسية للبنك.

إنّ النهج الجديد لقياس المخاطر المناخية، والذي يعتبر أحد مكونات إطار العمل، تدعمه مجموعة من أطر التقييم واختبارات الضغوط المناخية التي تمكّن البنك من تحديد التطورات القائمة في ملف مخاطر المناخ وتقييم مدى تعرضنا لها في ظل مسارات وسيناريوهات مناخية متنوعة.

وتشكل أداة تقييم مخاطر المناخ للبنك جزءًا من التعديلات التي تم إدخالها على إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) بما يضمن دمج العوامل المتعلقة بالمناخ ضمن عملية تقييم مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وفي إطار جهودنا المستمرة لمكافحة تغير المناخ، عزز بنك أبوظبي الأول هيكل الحوكمة الخاص به، مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات المتعلقة بمخاطر المناخ، ووضع إطار قوي لتحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر.

وقد تمكن البنك من استكمال اختبارات الضغط بنجاح في 2024 لصالح هيئة النقد في هونغ كونغ. وكخطوة تالية، سيستخدم البنك إطار العمل الجديد في اختبار الضغط السنوي للبنوك الذي يجريه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. في الوقت نفسه سيتواصل تنفيذ أطر التقييم واختبارات الضغط التي بدأت في 2024 خلال 2025، مع توسيع نطاقها من أجل تعزيز المنهجيات ودمج الأدوات ذات الصلة في استراتيجيتنا للأعمال والمخاطر.

نهج بنك أبوظبي الأول تجاه الطبيعة

يدرك بنك أبوظبي الأول أن الطبيعة ضرورية لازدهار المجتمعات والنظم الاقتصادية. ولذلك، تتحمل المؤسسات في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي، مسؤولية استعادة النظم البيئية والطبيعية وحمايتها. وفي بنك أبوظبي الأول، تتضمن هذه المسؤولية دعم العملاء في تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة والتفاعل مع جميع الأطراف المعنية لضمان توافق الأنظمة الاقتصادية والمالية مع تحقيق مستقبل محايد كربونيًا وإيجابي للطبيعة وعادل للجميع.

للاطلاع على جهود البنك تجاه البيئة، يرجى الاطلاع على تقرير فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة (TNFD).

تعزيز الاستفادة من مبادرات المسؤولية الاجتماعية

يركز بنك أبوظبي الأول بشكل كبير على دعم الموظفين والعملاء والمجتمع بشكل عام. وبالنسبة لعملائنا، فإننا نسعى لمساعدتهم في الانتقال إلى مستقبل مستدام، من خلال التأكد من توفير خدماتنا المالية وإتاحتها لجميع الفئات، وأن تكون عملياتنا عادلة وتتسم بالشفافية.

وعلى المستوى الداخلي، يمتد التزامنا ليشمل توفير بيئة عمل داعمة تتميز بالتنوع والشمولية، من خلال إعداد السياسات وإطلاق المبادرات المتنوعة التي تضمن رفاهية الموظفين. أما على مستوى المجتمع، فنحرص على الاستثمار في البرامج التي تدعم التنمية المجتمعية، وحماية واستعادة المنظومة البيئية والمرونة الاجتماعية.

الشمول المالي: الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من أكثر الجهات مساهمة في خلق فرص العمل، والابتكار، والنمو الاقتصادي الشامل، كما أكدت ذلك الأجندة الوطنية لريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة. وقد أخذ قطاع الخدمات المالية هذا الأمر بعين الاعتبار من خلال إطلاق برامج مخصصة لدعم هذه الشركات، بما يتوافق مع رؤية الإمارات للتنوع الاقتصادي.

إنّ التزام بنك أبوظبي الأول بالشمول المالي يتضمن تقديم منتجات وخدمات مصممة خصيصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تقديم الاستشارات والدعم والنصائح اللازمة التي تمكّن هذه الشركات من النمو والازدهار وتحقيق أهدافها طويلة الأجل. وفي عام 2024، قدم البنك كافة سبل الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ حجم القروض والتمويلات الجديدة التي قدمها البنك لهذا القطاع 4.3 مليار درهم إماراتي، بزيادة 30% مقارنة بعام 2023.

كما يلتزم بنك أبوظبي الأول بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال مسيرة التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون. ففي عام 2024، دخل البنك في شراكة مع شركة CarbonSifr الإماراتية لإطلاق برنامج تجريبي لدعم عملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة في قياس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الخاصة بهم (النطاقات 1 و2 و3)، وتقديم الإرشادات والاستشارات حول طرق تقليل الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عملياتهم التشغيلية.

كما قام البنك من خلال برنامج تجريبي آخر مخصص لتمويل سلاسل التوريد المرتبط بالاستدامة، بتوعية الشركات الصغيرة والمتوسطة وعملائه من الشركات المتنوعة في الإمارات بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) وتشجيعهم على تطبيق الممارسات المستدامة. ومن خلال الشراكة مع كوريوليس لتكنولوجيا المعلومات، يقوم البنك بمراجعة وتحديد تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومشاركة تقارير مفصلة حولها، وتقديم مزايا تمويلية لتحسين أداء ممارسات الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ويسعى بنك أبوظبي الأول للإستفادة من كل الفرص التي من شأنها تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استضافة تجمعات للعملاء والحفاظ على تواجد قوي للبنك في المؤتمرات والقمم الرئيسية مثل يوم الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي أقيم ضمن القمة العالمية لطاقة المستقبل، ومبادرة "اصنع في الإمارات"، بالإضافة للفعاليات الأخرى التي ينظمها البنك مثل قمة القطاع العقاري والإنشاءات.

التنوع والشمولية في مكان العمل

يفخر بنك أبوظبي الأول بأنه جهة عمل تتسم بالتنوع والشمولية حيث يسعى دائمًا لتوفير بيئة عمل يشعر فيها كل موظف بالتقدير والتمكين لتحقيق النجاح واستغلال كامل قدراته. إنّ موظفي البنك ينتمون إلى 95 جنسية، كما نعمل في الوقت ذاته على تعزيز جهودنا وتعهداتنا بتسريع المساواة بين الجنسين الذي أطلقه مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين عام 2022، ومبادئ تمكين المرأة التابعة للأمم المتحدة في عام 2024، بهدف زيادة تمثيل النساء في المناصب القيادية العليا إلى 40% بحلول عام 2030. وعلى مستوى المجموعة، تبلغ نسبة النساء 43% من إجمالي الموظفين، بينما تشغل 8 منهن مناصب إدارية عليا.

وتشمل جهودنا لتحقيق التوازن بين الجنسين، على سبيل المثال لا الحصر، ضمان ممارسات التوظيف العادلة، مع تمثيل متساو للمرشحين من الذكور والإناث لجميع المناصب القيادية، وتوفير فرص متساوية للتدريب والتطوير، والترويج لفرص عادلة ومتوازنة للترقيات، والإبلاغ عن تكافؤ الأجور، وتوفير بيئة عمل أكثر مرونة لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية بما في ذلك تقديم إجازة الأبوة في خطوة تتجاوز اللوائح التنظيمية التقليدية.

ولدينا أيضًا تدابير معدة خصيصًا للتصدي لأي شكل من أشكال التمييز.

التوطين

يقدم بنك أبوظبي الأول مجموعة واسعة من الفرص المتميزة للنمو وتطوير القدرات لموظفيه الإماراتيين، دعمًا لأجندة التوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام 2024، حقق بنك أبوظبي الأول نسبة توطين بلغت 47%، كما يواصل التزامه بزيادة معدلات التمثيل الإماراتي في جميع أنحاء البنك كجزء من استراتيجيته المتكاملة للتوطين. ويشغل الإماراتيون 47% من المناصب التنفيذية العليا في مجموعة بنك أبوظبي الأول. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الموظفات الإماراتيات 74% من إجمالي القوى العاملة الإماراتية في البنك.

وفي إطار جهودنا لتنمية قدرات موظفينا الإماراتيين، أطلق بنك أبوظبي الأول مراكز تطوير وظيفي ذات مستوى عالمي، لتحديد الفجوات المهارية وتصميم برامج تدريبية تتوافق مع احتياجات العمل أو الأدوار والوظائف المحددة. كما يدعم البنك الموظفين الإماراتيين للحصول على مؤهلات دراسية عليا من خلال برنامج الدعم التعليمي.

علاوة على ذلك، يتيح برنامجنا العالمي لتنقل الوظائف فرصًا للمواطنين الإماراتيين لاكتساب خبرات دولية عبر مكاتبنا وفروعنا الدولية، مما يزودهم برؤى وخبرات قيمة في بيئات عمل وثقافات مختلفة، وفي ظل ممارسات الأعمال العالمية.

كما يقدم بنك أبوظبي الأول برنامج "إثراء" بالشراكة مع معهد الإمارات المالي، الذي يهدف إلى استقطاب وتدريب الخريجين الإماراتيين وبناء معارفهم وخبراتهم بالمنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة. أما برنامج "بداية" الجديد، فهو موجه لطلاب الجامعات الإماراتيين في سنتهم الثانية أو الثالثة، حيث يتيح لهم فرصة اكتشاف مسارات مهنية جديدة تتيح لهم العمل في البنك بعد التخرج.

وفي عام 2024، أطلق بنك أبوظبي الأول ثلاث برامج جديدة مخصصة للموظفين الإماراتيين في المستويات المتوسطة والعليا، لتوفير دعم تعليمي وتدريبي لتنمية قدراتهم ومهاراتهم يستهدف تسريع نموهم المهني في البنك. وتشمل هذه البرامج:

1. برنامج قيادة (Qiydah) : وهو برنامج مصمم لتسريع تولي المواهب والكوادر الإماراتية للمناصب الإدارية العليا في بنك أبوظبي الأول
2. برنامج ريادة (Reydaha) : ويهدف لمساعدة المواهب من قطاعات أخرى على الانتقال إلى القطاع المصرفي ضمن أدوار تطوير الأعمال
3. برنامج العلاقات الدولية للأعمال: وهو برنامج مصمم لاستقطاب المواهب للعمل في بنك أبوظبي الأول وتمثيل علامته التجارية عالميًا

وتشكل هذه المبادرات أساسًا قويًا لرحلة تحول مهنية في بيئة عمل تعزز الابتكار وروح المشاركة والشعور بالانتماء، مما يضمن أن يستمر بنك أبوظبي الأول في تقديم فرص النمو لكل عضو في فريقه.

التفاعل مع موظفينا

يدرك بنك أبوظبي الأول أن رضى موظفيه يرتبط بشكل مباشر بمستوى مشاركتهم ورضاهم، مما يعزز الإنتاجية، ويخلق ثقافة عمل إيجابية، ويقلل من معدل دوران الموظفين. لذلك يلتزم البنك بتعزيز مشاركة الموظفين والتفاعل معهم من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والمبادرات، بما في ذلك:

- **برنامج سفراء التفاعل/المشاركة:** يعمل هذا البرنامج على تحفيز التغيير المؤسسي في البنك، ويغطي 13 قسمًا من أقسام البنك المتنوعة، ويركز على موضوعات الثقافة والرفاهية والشباب.
- **مجلس الشباب:** تم إنشاؤه كجزء من برنامج سفراء التفاعل/ المشاركة في بنك أبوظبي الأول. ويمثل مجلس الشباب مجموعة بنك أبوظبي الأول في الفعاليات الخارجية للشباب المهنيين، كما يعتبر صوت شباب العاملين في البنك في تواصلهم مع قيادات المجموعة.
- **تقليل ساعات العمل:** قام بنك أبوظبي الأول بتقليل ساعات العمل بشكل دائم من 40 إلى 32 ساعة أسبوعيًا، على المستويين المحلي والدولي، لزيادة التوازن بين العمل والحياة الاجتماعية، تأكيدًا لمكانة البنك الرائدة في الأسواق التي يزاول العمل فيها. بالإضافة لذلك، يطبق البنك عددًا من الاجراءات الأخرى مثل إمكانية العمل من المنزل أيام الجمعة ومنح العاملين أيام عمل مرنة وزيادة الإجازات.

من ناحية أخرى يواصل البنك تطوير أنظمته الداخلية لتبسيط عمليات التواصل، حيث بدأ البنك في اجراء التحول الرقمي لإدارة الموارد البشرية، ومن أبرز إنجازات عام 2024 إطلاق مساعد رقمي مدعوم بالذكاء الاصطناعي لإدارة الموارد البشرية يمكنه الإجابة عن جميع الاستفسارات الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية. كما قمنا بتحديث تطبيق UFIRST (تطبيق الموارد البشرية العالمي للبنك) مع تعزيز مزايا الخدمة الذاتية التي تتيح للموظفين والمديرين تنفيذ طلبات الموارد البشرية فورًا ومن أي مكان.

الاستثمار في مجتمعاتنا وتعزيز المشاركة المجتمعية

المسؤولية الاجتماعية للشركات

يستثمر بنك أبوظبي الأول في مجموعة واسعة من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات لمعالجة التحديات الاجتماعية الملحة وتعزيز التعليم والفرص ودعم الاستدامة البيئية. ومن خلال التعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة، نعمل على زيادة تأثيرنا وخلق قيمة طويلة الأجل للناس والعالم.

وفي عام 2024، واصل بنك أبوظبي الأول قيادة التغيير المجتمعي الإيجابي من خلال حشد المتطوعين وتفعيل الشراكات ودعم المجتمعات الأكثر احتياجًا على المستويين المحلي والدولي. وبالفعل قام أكثر من 9,000 متطوع من موظفي البنك بتخصيص أكثر من 25,000 ساعة عمل تطوعية شاركوا خلالها في مجموعة متنوعة من البرامج البيئية والاجتماعية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة، بالتعاون مع 45 منظمة، والمشاركة في 60 مبادرة فريدة من نوعها.

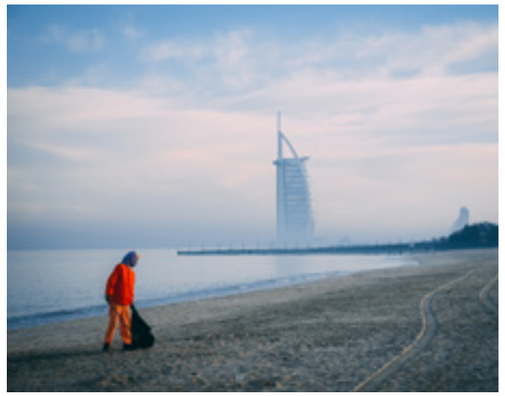

أبرز أنشطة المسؤولية الاجتماعية لعام 2024:

دعم التنوع البيولوجي والعمل المناخي

في إطار "عام الاستدامة" الثاني لدولة الإمارات، واستكمالا للمبادرات التي أطلقت خلال مؤتمر الأطراف COP28، نفذ بنك أبوظبي الأول مجموعة من المبادرات البيئية على مدار عام 2024، بما في ذلك نشر الشعاب المرجانية الاصطناعية واستضافة ورش عمل للزراعة المجتمعية، والعمل على زيادة الالتزام بالتنوع البيولوجي والعمل المناخي.

مبادرة الرحلة الخضراء	قام بنك أبوظبي الأول بإطلاق مبادرة الرحلة الخضراء لتعريف الأطفال والشباب بالزراعة العضوية واستدامة الغذاء. تضمنت هذه المبادرة تنظيم خمس جلسات حول الزراعة والاستدامة في ثلاث إمارات. وقد تمكنت المبادرة من الوصول لأكثر من 360 طفلًا وشابًا من خلال التعاون مع عدة منظمات مجتمعية، بما في ذلك مراكز ذوي الهمم، والمدارس، والنوادي النسائية.
Archireef استعادة المنظومات البيئية البحرية	استمر التعاون بين بنك أبوظبي الأول مع شركة التكنولوجيا البيئية Archireef في عام 2024، حيث قام موظفو البنك الحاصلون على شهادات الغوص بزيارة البلاط الصناعي للشعاب المرجانية الذي تم تركيبه في مياه أبوظبي. سيتم دعوة عملاء بنك أبوظبي الأول لمشاهدة هذه الموائل البحرية الحيوية في المراحل المستقبلية، مع التخطيط أيضًا لتنظيم ورش عمل توعوية.

التعليم والوعي المجتمعي

تأتي مبادرات التعليم المؤسسي ورفع الوعي المجتمعي في مقدمة مهام بنك أبوظبي الأول التي يساهم من خلالها في بناء مجتمع أكثر تفاعلاً ومرونة وأعمق معرفة.

برامج التعليم المؤسسي: • آفاق التمويل • آفاق الاستدامة • آفاق الاستثمار الخاص • آفاق تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وهاكاثون نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)	استثمر بنك أبوظبي الأول منذ عام 2021 بكثافة في تطوير قياداته الإقليمية من خلال تنفيذ برنامج التعليم التنفيذي، الذي يستهدف تنمية المواهب والكوادر الإقليمية في البنك من خلال التعاون مع كبرى المؤسسات التعليمية في العالم، بما في ذلك جامعة ييل، وجامعة أكسفورد، والمعهد الدولي للتطوير الإداري، وجامعة خليفة. وفي عام 2024، شارك أكثر من 120 من كبار المسؤولين التنفيذيين والقادة من أكثر من 50 منظمة محلية وإقليمية وعالمية في خمس برامج استمرت على مدار 35 يومًا وهي: "آفاق التمويل"، "آفاق الاستدامة"، "آفاق الاستثمار الخاص"، "آفاق تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وهاكاثون نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM).
حملة درب السلامة للأمان على الطرق	تعاون بنك أبوظبي الأول مع شرطة أبوظبي في مؤتمر وحملة توعوية حول الأمان على الطرق.
صندوق الشيخة فاطمة للمرأة اللاجئة الصمود والتجديد: مؤتمر صحة المرأة اللاجئة في ظل التغيرات المناخية	قام بنك أبوظبي الأول برعاية مؤتمر مبادرة صندوق الشيخة فاطمة للمرأة اللاجئة تحت عنوان "الصمود والتجديد: صحة المرأة اللاجئة في ظل التغيرات المناخية" الذي أقيم في أكتوبر 2024. عُقد المؤتمر في جامعة أبوظبي وركز على تأثير تغير المناخ والنزاعات ونقص الرعاية الصحية على اللاجئات وأسرهن، بالإضافة لمناقشة الحلول الخاصة بهذه التحديات.

التأثير الاجتماعي

على مدار العام، قام بنك أبوظبي الأول بتنفيذ مجموعة من المبادرات الاجتماعية لتعزيز روح التضامن والتعاطف الاجتماعي لدعم الفئات المستحقة. إننا نسعى لتقوية النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية عن طريق زيادة الشمول والتكافل الاجتماعي.

حملة ما قبل حلول شهر رمضان المبارك: دقائق من العطاء	خصص أكثر من 300 موظف من بنك أبوظبي الأول 1,500 ساعة لتعبئة وتوزيع المواد الغذائية الأساسية على الأسر المستحقة من خلال مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية في أبوظبي.
حملة رمضان: افطر	خلال الشهر الكريم، خصص 7,000 متطوع 10,500 ساعة لتحضير وتوزيع أكثر من 55,500 وجبة على الأسر المستحقة، حيث استفاد من هذه الحملة أكثر من 200,000 فرد في الإمارات السبع. تم تنظيم حملة رمضان الرئيسية لبنك أبوظبي الأول بالتعاون مع العديد من الجمعيات الخيرية، بما في ذلك مؤسسة الاتحاد الخيرية، وبيت الخير ، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية.
دعم الأيتام	ساهمت مبادرة "كسوة يتيم" التي يرعاها بنك أبوظبي الأول، في رسم السعادة على وجه 50 يتيمًا من خلال توفير ملابس وأحذية جديدة لهم للاحتفال بالعيد. وبالتعاون مع مؤسسة وطني الإمارات، خصص 25 متطوعًا من بنك أبوظبي الأول أكثر من 75 ساعة لمرافقة الأطفال في احتفالاتهم. كما قدم بنك أبوظبي الأول مستلزمات مدرسية لـ150 يتيمًا ليبدأوا العام الدراسي بسعادة وثقة.
الاحتفاء بكبار السن	بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن، زار أكثر من 55 متطوعًا من بنك أبوظبي الأول مختلف أنحاء الإمارات للاحتفاء بكبار السن على امتداد الوطن. تم تنظيم هذه الحملة بالتعاون مع شرطة أبوظبي، ودار رعاية المسنين بالشارقة، ودائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة، وشرطة دبي، وبلدية دبي، وجمعية الإمارات لرعاية وبر الوالدين. وبمناسبة يوم العلم الإماراتي، زار بنك أبوظبي الأول منازل 100 مواطن إماراتي مسن في دبي لتركيب أعلام جديدة ومشاركتهم الاحتفال بهذه المناسبة الوطنية.
حفل العُرس الجماعي في الامارات	قام بنك أبوظبي الأول برعاية حفل عُرس جماعي إماراتي بالتعاون مع جمعية رعاية وبر الوالدين.
حملة الامارات تقف مع لبنان	في أكتوبر 2024، خصص أكثر من 90 متطوعًا من بنك أبوظبي الأول 450 ساعة لتعبئة مواد إغاثية متنوعة استهدفت أكثر من 10,000 شخص تأثروا بالأزمة في لبنان كجزء من حملة الإغاثة الوطنية "الإمارات تقف مع لبنان".

الرياضة

يساهم بنك أبوظبي الأول في تنفيذ رؤية دولة الإمارات الرامية لزيادة المشاركات الرياضية والنشاط البدني، بالتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للرياضة. وفي هذا الإطار تركز جهود البنك على زيادة قدرة المواطنين على الوصول للرياضات المتنوعة، وتطوير الرياضيين المحترفين، ورعاية المواهب الرياضية الشابة، وزيادة حضور دولة الإمارات في الساحات والمحافل الرياضية الإقليمية والدولية.

يضم قسم الحوكمة المؤسسية المزيد من المعلومات حول أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في بنك أبوظبي الأول.

سباق بانياس الترفيهي	قام بنك أبوظبي الأول برعاية سباق بانياس الترفيهي في عام 2024 بالتعاون مع مجلس أبوظبي الرياضي وبلدية أبوظبي. شارك في السباق 1,000 مشارك من المجتمع المحلي في بانياس، وقام متطوعو البنك بتكريم الفائزين بالسباق.
سباق الدراجات الهوائية الخيري	ساهم أكثر من 160 دارجًا هاويًا في قطع مسافة 192,293 كيلومترًا لجمع التبرعات لصالح عدد من الجمعيات الخيرية المختلفة في جميع أنحاء الإمارات.
اتحاد الإمارات للجوجيتسو	أصبحت أكاديمية بنك أبوظبي الأول للجوجيتسو في مدينة زايد الرياضية مركزًا مزدهرًا لتطوير القدرات الرياضية للشباب من خلال رعاية بنك أبوظبي الأول ومشاركاته الفعالة. تقدم الأكاديمية تدريبًا يوميًا عالي الجودة على رياضة الجوجيتسو لأكثر من 1,000 طالب تتراوح أعمارهم بين 4 و16 عامًا."

تطوير نموذج الحوكمة

تلعب المؤسسات المالية دورًا محوريًا وفعالًا في التعامل مع التحديات التي تواجه ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، سواءً على مستوى أعمالها، أو عملائها، أو القطاع الذي تعمل فيه، أو المجتمع بشكل عام.

قام بنك أبوظبي الأول بدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن إطار الحوكمة الرئيسي للبنك، حيث تقوم مجموعة من اللجان بالإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجية وأطر عمل وسياسات المجموعة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ونشر ثقافة مؤسسية تركز بوضوح على أهمية ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في كل ما نقوم به من أعمال، وهو ما يساهم في زيادة التعاون وبناء القدرات لمختلف خطوط الأعمال.

ويقوم مجلس الإدارة بتوجيه أهداف وطموحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في البنك بأسلوب أخلاقي يتسم بالشفافية، بما يضمن سلامة الأداء والاستدامة على المدى الطويل. وتقوم لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة (BRESGC) بإبلاغ المجموعة بالتوجهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة بشأن ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتتلقى هذه اللجنة دعمًا كاملًا من لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة (G-ESGC) التي تتولى الإشراف على استراتيجية وثقافة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ورفع الوعي بها، فضلًا عن قيامها بصياغة خطط ومسارات الوصول لصافي الانبعاثات الصفري لبنك أبوظبي الأول.

وتعتبر لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة (G-ESGC) أعلى سلطة على مستوى الإدارة لاتخاذ القرارات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المجموعة، وتدعمها في ذلك لجنة الحوكمة البيئية وحوكمة الشركات والتمويل المستدام (ESG-SFC) التي تتابع تنفيذ استراتيجيات وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالإضافة لإشرافها على إطار التمويل المستدام في البنك.

من ناحية أخرى، يتم توزيع التوجيهات الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر إطار عمل شامل لمعايير الحوكمة على مستوى المجموعة، إلى جانب السياسات والاستراتيجيات التي يطورها فريق الحوكمة للمجموعة، بينما تتولى الإدارة العليا للبنك تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات بكل دقة.

نظرة عامة على هيكلية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

الدليل | الوظائف المساعدة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات | الهيكل الحالي

المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) والمخاطر المناخية

تقوم سياسة وإطار عمل المخاطر البيئية والاجتماعية لبنك أبوظبي الأول بتحديد مبادئ وهيكل الحوكمة الخاص بالبنك بهدف تقييم وتخفيف الماخطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات والإبلاغ عنها. وقد تم تحديث كلتا الوثيقتين عام 2024 بعد إجراء تحليل شامل لمحفزات هذه المخاطر من أجل تقييم تأثير وأهمية هذه المخاطر على فئات المخاطر التقليدية.

من ناحية أخرى ولكي نتمكن من معالجة الاهتمام المتزايد بالمخاطر المناخية، تم تطوير إطار عمل وسياسة منفصلة ومخصصة للمخاطر المناخية خلال عام 2024، لتحديد نهج البنك وهيكل الحوكمة ومنهجية إدارة المخاطر المناخية بشكل فعال، بما يتوافق مع التوجيهات التنظيمية. ويتم تنفيذ إطار العمل من خلال تطوير أطر لتقييم المخاطر المناخية واختبارات الضغط المناخي. إنّ أداة تقييم المخاطر المناخية ستضيف بعدًا جديدًا لعملية تقييم مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، عن طريق إضافة عوامل جديدة خاصة بالمناخ، والعمل على وضع استراتيجية مستهدفة لإدارة المخاطر المناخية.

ويهدف إطار اختبارات الضغط المناخي لتقييم نقاط ضعف البنك في ظل سيناريوهات مناخية مختلفة. وسيتم نشر تحديثات إضافية حول هذا الموضوع في تقرير المناخ الخاص بالبنك لعام 2024.

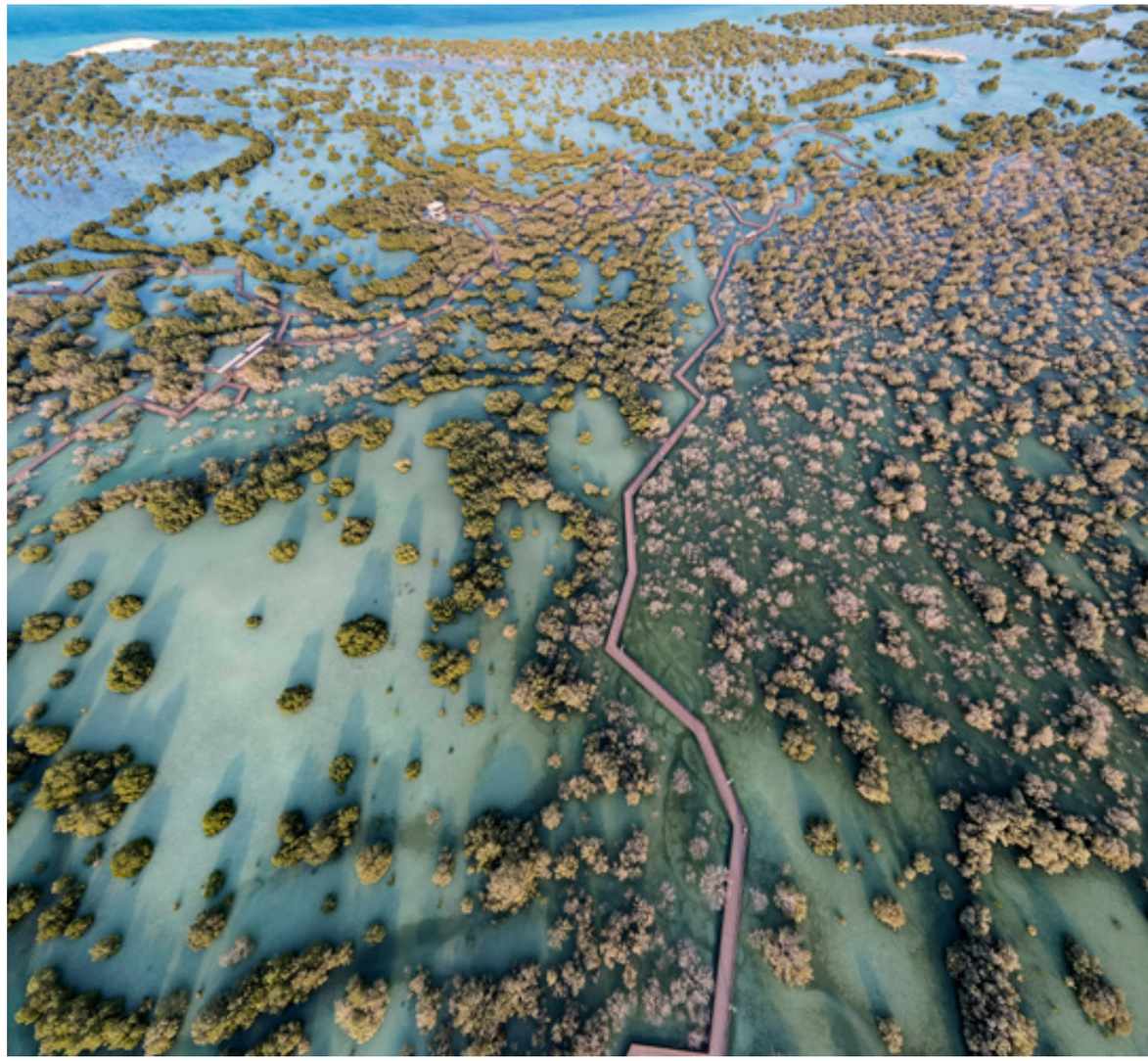

تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)

تقوم جهات التصنيف الرائدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بمنح بنك أبوظبي الأول باستمرار أعلى التصنيفات باعتباره أحد أفضل المؤسسات أداءً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل إنجازات البنك حصوله على تصنيف AA في ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من MSCI وهو أفضل تصنيف بين بنوك المنطقة. كما يُصنف بنك أبوظبي الأول كأفضل بنوك الشرق الأوسط في مؤشر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاص بمؤسسة (LSEG Refinitiv سابقًا) لبيانات الأسواق المالية، حيث جاء البنك في هذا التصنيف ضمن 5% من البنوك الأفضل أداءً في ممارسات الحوكمة على مستوى العالم. وفي عام 2024، حصل البنك أيضًا على أفضل تصنيف لمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من Sustainalytics بين جميع بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن فئة "المخاطر المنخفضة"، وهو أفضل تصنيف للمخاطر بين البنوك في منطقة الشرق الأوسط.

جهود التعلم والتطوير المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الاشركات

يلتزم بنك أبوظبي الأول بتعزيز ثقافة تنظيمية تتيح للعاملين اتخاذ قرارات مستنيرة تتوافق بالكامل مع مبادئ إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الواردة في السياسات الخاصة بذلك. ولدعم هذا الهدف، يعد التدريب السنوي الخاص برفع الوعي بمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات تدريبًا إلزاميًا لجميع الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم برامج تدريبية مخصصة على مدار العام، فضلًا عن تلقي أعضاء مجلس الإدارة تحديثات سنوية حول الامتثال. وقد ركزت المواد التدريبية هذا العام على المخاطر، بما في ذلك المخاطر المناخية.

يقدم البنك أيضًا تدريبًا لجميع موظفي المجموعة حول أحدث التطورات التنظيمية ومنهجيات التقييم المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان الامتثال في جميع الأسواق التي يعمل فيها البنك. فعلى سبيل المثال، تم تطوير تدريب مخصص للتمويل المستدام عام 2024 لضمان توافق موظفي البنك في الكويت مع المتطلبات التنظيمية الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

الامتثال لقوانين العمل

يقوم بنك أبوظبي الأول بتعديل استراتيجياته وعملياته التشغيلية باستمرار بحيث تتوافق مع المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة والتي تتضمن حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وقرار الأمم المتحدة 55/15 الصادر في نوفمبر 2000 - وقانون منع الاتجار بالبشر الصادر في 1 مارس 2015 وبروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار في البشر.

يحظر بنك أبوظبي الأول بشكل صارم استخدام العمل القسري والاتجار بالبشر بأي شكل من الأشكال ضمن أعماله المباشرة وسلاسل التوريد الخاصة به. وباعتباره مؤسسة متخصصة في الخدمات المالية تضم قوى عاملة مهنية، ينظر البنك لمخاطر العبودية الحديثة ضمن عملياته المباشرة على أنها منخفضة. ومع ذلك، يدرك بنك أبوظبي الأول أنه قد يتعرض لمخاطر العبودية الحديثة من خلال سلاسل التوريد والعملاء وحتى الموظفين.

ولتخفيف هذه المخاطر، يقوم بنك أبوظبي الأول بإجراء عمليات تدقيق ومراجعة للمجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة. ويشمل ذلك التقييم مراجعة مدى امتثال الموظفين لقوانين العمل المطبقة، وتطبيق مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الموردين المحتملين، ومراجعة أنشطة العملاء لمنع غسيل الأموال والجرائم المالية الأخرى المرتبطة بالعبودية الحديثة.

التزام بنك أبوظبي الأول بالاستدامة والاتساق مع الاستراتيجيات المحلية والعالمية

الالتزام بالأهداف وأطر العمل المحلية والعالمية

أطر إعداد تقارير الاستدامة

المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

مبادئ خط الاستواء (EP)

مشروع الكشف عن الكربون (CDP)

التحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية (NZBA)

مبادي الخدمات المصرفية المسؤولة (PRB)

مبادئ الجمعية الدولية لأسواق رأس المال (ICMA) حول السندات الخضراء

إطار العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية (TCFD)

دليل سوق أبوظبي للأوراق المالية للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) للشركات المدرجة

مبادرة الشراكة للحسابات المالية من أجل الكربون

الأهداف الوطنية

دليل سوق أبوظبي للأوراق المالية للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) للشركات المدرجة

رؤية أبوظبي

رؤية الإمارات 2021

الأجندة الخضراء لدولة الإمارات (2015-2030)

استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050

تعهد القطاع الخاص الإماراتي بتسريع التوازن بين الجنسين

مجموعة عمل التمويل المستدام التابعة لسوق أبوظبي العالمي (ADGM)

المجلس الاستشاري للقطاع الخاص التابع للجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة SDGs

مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة

الأهداف الدولية

أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)

الميثاق العالمي للأمم المتحدة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

ميثاقCOP28 للانتقال إلى الحياد المناخي: التزام القطاع الخاص بمسؤولية تحقيق التعهدات المناخية

مجموعة العمل المعنية بالاقتصاد الدائري والتابعة لمبادرة الأسواق المستدامة

البيئة [1]

مقياس سوق أبوظبي للأوراق المالية	طريقة الحساب	الوحدة	النطاق	2019	2020	2021	2022	2023	[1]2024
المقياس البيئي 1: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	البيئي 1.1: إجمالي كميات مكافئ ثاني أوكسيد الكربون CO2 للنطاق 1	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون	المجموعة	9,092	631	2,618	4,327	5,637	5,813
	البيئي 2.1: إجمالي كميات مكافئ ثاني أوكسيد الكربون CO2 للنطاق 2	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون	المجموعة	28,538	28,797	29,421	34,882	32,522	28,440
	البيئي 3.1: إجمالي كميات مكافئ ثاني أوكسيد الكربون CO2 للنطاق 3	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون	المجموعة	7,601	3,515	3,784	5,644	2,512	3,508
المقياس البيئي 2: كثافة الانبعاثات	البيئي 1.2 انبعاثات الغازات الدفيئة لكل موظف بدوام كامل	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون	المجموعة	8.3	6.52	7.1	6.6	5.9	5.29
	E2.2 : نسبة كثافة انبعاثات الغازات غير الدفيئة للمنظمة (دوام كامل للموظفين)	طن من مكافئ ثاني أوكسيد الكربون	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المقياس البيئي 3: استخدام الطاقة	E3.1: اجمالي كمية الطاقة المستهلكة مباشرة	جيجا جول	المجموعة	10,212	2,390	4,182	[2]22,105	23,668	27,922
	E3.2: اجمالي كمية الطاقة المستهلكة بشكل غير مباشر	جيجا جول	المجموعة	234,422	234,723	231,762	269036	253,311	222,123
المقياس البيئي 4: كثافة الطاقة	اجمالي استخدام الطاقة المباشر لكل عامل قياس الناتج	جيجا جول/لكل موظف بدوام كامل	المجموعة	1.9	0.5	0.8	3.3	3.4	3.7
المقياس البيئي 5: مزيج الطاقة	النسبة المئوية: الطاقة المستخدمة حسب نوع التوليد	%	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المقياس البيئي 6: استخدام المياه	E6.1: اجمالي كمية المياه المستهلكة	متر مكعب	المجموعة	205,133	187,454	221,329	286,971	169,898	168,246
	E6.2: اجمالي كمية المياه المعالجة	متر مكعب	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
المقياس البيئي 7: العمليات البيئية	7.1: هل تتبع E شركتك سياسة بيئية ؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	E7.2: هل تتبع شركتك سياسات معينة للنفايات والمياه والطاقة و/أو إعادة التدوير؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	E7.3: هل تستخدم شركتك نظاماً معترفا به في إدارة الطاقة؟	نعم/لا	المجموعة	لا	لا	لا	لا	لا	لا
المقياس البيئي 8: الرقابة البيئية	E8.1: هل يراقب فريق الإدارة و/ أو يدير المسائل المتعلقة باالستدامة؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
المقياس البيئي 9: الرقابة البيئية	E9.1: هل يراقب مجلس الإدارة و/ أو يدير المسائل المتعلقة باالستدامة؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
المقياس البيئي 10: التخفيف من حدة المخاطر المناخية	E10: إجمالي المبالغ المستثمرة -سنوياً- في البنية التحتية المتعلقة بالمناخ، والمرونة، وتطوير المنتجات	درهم إماراتي	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	16.8 مليار	23.9 مليار

[1] يغطي نطاق بيانات البيئة مقرات البنك في الإمارات العربية المتحدة ومصر فقط، وتعتمد الانبعاثات الناتجة عن أنشطة بنك أبوظبي الأول على أساس تقديري. بالإضافة إلى ذلك، هذه الأرقام تخضع لمستوى محدود من التأكيد.

[2] ترجع الزيادة عن العام السابق إلى إدراج بنك عودة في مصر.

الاجتماعي

مقياس سوق أبوظبي للأوراق المالية	طريقة الحساب	الوحدة	النطاق	2020	2021	2022	2023	2024
S1 : معدل راتب الرئيس التنفيذي	S1.1: النسبة: إجمالي أجر المدير التنفيذي إلى متوسط أجر إجمالي معدل الدوام الكامل الاجتماعي	معدل	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
	S1.2: هل قامت شركتكم بعمل تقرير عن هذا المقياس في عمليات التسجيل التنظيمية؟	نعم/لا	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
S2: معدل الراتب بين الرجل والمرأة	النسبة: متوسط أجر الذكور إلى متوسط أجر الإناث	معدل	المجموعة	1.4	1.6	1.2	1.0	1.3
	الإدارة العليا	معدل	المجموعة	1.1	1.4	1.3	1.3	1.1
	الإدارة المتوسطة	معدل	المجموعة	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8
	العاملون (المتخصصون المشغلون والإداريون)	معدل	المجموعة	1.5	1.4	1.2	1.3	1.7
S3: معدل دوران الموظفين	S3.1: النسبة المئوية: التغيير سنة بعد سنة للموظفين العاملين بنظام الدوام الكامل	%	المجموعة	%7-	%1	%33	%2	%8
	S3.2: النسبة المئوية: التغيير سنة بعد سنة للموظفين العاملين بنظام الدوام الجزئي	%	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	%7-	%814[1]
	S3.2: النسبة المئوية: التغيير سنة بعد سنة للمقاولين/ الإستشاريين	%	المجموعة	%13-	%2-	%22	%2-	%2
S4: التنوع بين الجنسين	S4.1: النسبة المئوية: إجمالي عدد الوظائف التي يشغلها الرجال	%	المجموعة	%60	%58	%59	%58	%57
	S4.1: النسبة المئوية: إجمالي عدد الوظائف التي تشغلها السيدات	%	المجموعة	%40	%42	%41	%42	%43
	S4.2: النسبة المئوية: المناصب الدنيا والمتوسطة التي يشغلها الرجال	%	المجموعة	%60	%58	%58	%58	%57
	S4.2: النسبة المئوية: المناصب الدنيا والمتوسطة التي تشغلها السيدات	%	المجموعة	%40	%42	%42	%42	%43
	S4.3: النسبة المئوية: المناصب العليا والتنفيذية التي يشغلها الرجال	%	المجموعة	%90	%87	%79	%80	%84
	S4.3: النسبة المئوية: المناصب العليا والتنفيذية التي تشغلها السيدات	%	المجموعة	%10	%13	%21	%20	%16

[1] ارتفع عدد الموظفين العاملين بدوام جزئي بصورة ملحوظة خلال عام 2024، من برنامج "بداية" للتدريب الداخلي الخاص بالمواطنين الإماراتيين، وهم يمثلون حالياً أقل من 1.2% من إجمالي عدد الموظفين في البنك.

الاجتماعي

مقياس سوق أبوظبي للأوراق المالية	طريقة الحساب	الوحدة	النطاق	2020	2021	2022	2023	2024
S5: نسبة العمالة المؤقتة	S5.1: النسبة المئوية: إجمالي عدد الوظائف التي يشغلها الموظفون بنظام الدوام الجزئي	%	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	%0.1	%1.1
	S5.2: النسبة المئوية: إجمالي عدد الوظائف التي يشغلها المقاولون و/ أو الخبراء الإستشاريون	%	المجموعة	%37	%36	%34	%33	%32
S6: عدم التمييز	هل تتبع شركتك سياسة عدم التمييز؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
S7: معدل الإصابات	النسبة المئوية: تكرار أحداث الإصابات بالنسبة لإجمالي وقت القوى العاملة	%	المجموعة	%0	%0	%0	%0	%0
S8: الصحة والسلامة العالمية	هل تتبع شركتك سياسة الصحة المهنية و/أو الصحة والسلامة العالمية؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
S9: الطفل والعمالة الإجبارية	S9.1: هل تتبع شركتك سياسة عمالة الأطفال و/أو العمالة الإجبارية؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	S9.2: إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسة عمالة الأطفال والعمالة الإجبارية أحدهما أو كلاهما كذلك الموردين والبائعين؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
S10: حقوق الإنسان	S10.1: هل تتبع شركتك سياسة حقوق الإنسان؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	S10.2: إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسة حقوق الإنسان الخاصة بك الموردين والبائعين؟	نعم/لا	المجموعة					
S11: التوطين	S11.1: النسبة المئوية للموظفين الإماراتيين	%	الإمارات	%24	%42	%44	%44	%47
S12: الاستثمار المجتمعي	S12.1: المبلغ المستثمر داخل المجتمع، كونه يمثل نسبة مئوية من إيرادات الشركة	%	المجموعة	%0.64	%0.46	%0.32	%0.60	%0.29

الحوكمة

مقياس سوق أبوظبي للأوراق المالية	طريقة الحساب	الوحدة	النطاق	2020	2021	2022	2023	2024
G1: تنوع مجلس الإدارة	G1.1: إجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها:							
	■ الرجال	%	المجموعة	%100	%100	%100	%91	%91
	■ السيدات	%	المجموعة	%0	%0	%0	%9	%9
	G1.2: مقاعد اللجنة التي يشغلها:							
	■ الرجال	%	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	%100	%100
	■ السيدات	%	المجموعة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	0	0
G2: استقلالية مجلس الإدارة	G2.1: هل تحول الشركة دون مباشرة الرئيس التنفيذي لمهامه بصفته رئيس مجلس الإدارة؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	G2.2: إجمالي مقاعد مجلس الإدارة المشغولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.	%	المجموعة	%82	%91	%73	%100	%100
G3: الرواتب بحوافز	G3.1: هل يحصل التنفيذيين على حوافز مقابل تحقيق الاستدامة؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
G4: القواعد السلوكية للموردين	G4.1: هل يلزم البائعين والموردين الامتثال للقواعد السلوكية؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	G4.2: ما هي النسبة المئوية للموردين الذين صادقوا رسميا على امتثالهم للقواعد	%	المجموعة	%100	%100	%100	%100	%100

الحوكمة

مقياس سوق أبوظبي للأوراق المالية	طريقة الحساب	الوحدة	النطاق	2020	2021	2022	2023	2024
G5: الأخلاقيات ومكافحة الفساد	G5.1: هل تتبع شركتك سياسة للأخلاقيات و/ أو مكافحة الفساد؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	G5.2: ما نسبة التصديق السابقة لامتثال القوى العاملة التابعة لك للسياسة؟	%	المجموعة	%99.9	%99.0	%98.4	%100	%99.2
G6: خصوصية البيانات	G6.1: هل تتبع شركتك سياسة خصوصية البيانات؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	G6.2: هل قامت شركتك باتخاذ خطوات الامتثال لقواعد النظام الأوروبي العام لحماية البيانات؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
G7: تقارير الاستدامة	G7.1: هل تنشر شركتك تقرير استدامة؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
G8: ممارسات الإفصاح	G8.1: هل تقدم شركتك بيانات استدامة أطر تقارير الاستدامة؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	G8.2: هل تركز شركتك على أهداف محددة للتنمية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	G8.3: هل تضع شركتك الأهداف وتبلغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟	نعم/لا	المجموعة	لا	لا	نعم	نعم	نعم
G9: المصادقة الخارجية	G9.1: هل تكون أوجه الإفصاح عن الاستدامة مضمونة أو هل يتم التحقق منها من قبل مدققين خارجين؟	نعم/لا	المجموعة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

الحوكمة المؤسسية

المحتوى

رسالة رئيس مجلس الإدارة	148
الإطار العام لحوكمة الشركات في بنك أبوظبي الأول	150
الهيكل التنظيمي لبنك أبوظبي الأول	156
حوكمة مجلس الإدارة	158
اجتماعات مجلس الإدارة وجدول الأعمال	169
لجان مجلس الإدارة	170
المدققون الخارجيون	172
السير الذاتية لأعضاء الإدارة العليا	174
تفويض الصلاحيات	181
المكافآت	182
اللجان الإدارية	183
الشركات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية	185
معاملات الأطراف ذات الصلة	187
المسؤولية الاجتماعية للشركات	190
نهج بنك أبوظبي الأول في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	194
التوطين	196
علاقات المستثمرين	198
الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين	202
حوكمة الشريعة الإسلامية	204

"يمنح بنك أبوظبي الأول أولوية قصوى لحماية المستهلك **والمسؤولية الاجتماعية للشركات**، بالإضافة لتعزيز نهجنا في التركيز على **تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا**."

رسالة رئيس مجلس الإدارة

بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة، يسعدني أن أقدم تقرير حوكمة الشركات السنوي للعام المالي 2024 لبنك أبوظبي الأول.

إنّ الممارسات المصرفية المسؤولة تمثل ركيزة أساسية لعملياتنا التشغيلية، ولذلك يلتزم مجلس إدارة المجموعة بتبني وتطبيق أعلى معايير الحوكمة المؤسسية، كما يقوم بدمج مبادئ الاستقلالية، والمساءلة، والمسؤولية، والشفافية، وقواعد السلوك الأخلاقي والمهني القويم في كافة جوانب وأنشطة المجموعة.

وتعمل قيمنا المؤسسية الراسخة على تعزيز ثقافة النزاهة والنمو المستدام، والمساهمة في توجيه القرارات القيادية الهامة والسلوك الأخلاقي عبر جميع مستويات وإدارات البنك. ويتوافق منهج بنك أبوظبي الأول في تطبيق ممارسات الحوكمة المؤسسية مع أرقى ممارسات الحوكمة المؤسسية المعترف بها دولياً والتي قمنا بدمجها ضمن إطار حوكمة مؤسسية قوي يعزز ثقة المستثمرين في البنك ويحفزنا على خلق قيم طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة.

في الوقت نفسه، يتكون مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول في معظمه من أعضاء مستقلين، يتمتعون بمجموعة من المهارات المتوازنة والمتنوعة التي تعمل على تعزيز مبادئ وممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة، وتضع منهجًا سليمًا ومتكاملًا للأعمال من القمة إلى القاعدة. من ناحية أخرى يدعم مجلس الإدارة هيكلٌ قوي ومرن يضم عددًا من اللجان التابعة التي تشرف بصورة كاملة وبكل حرص على العمليات التشغيلية للمجموعة.

لقد شهد عام 2024 أيضًا إنجازات بارزة في مسيرة الاستدامة للبنك، انطلاقًا من التزامنا المتواصل بمواءمة النظم الاقتصادية والمالية للبنك لتتوافق مع الطموحات المتعلقة بمكافحة تغير المناخ، والمساهمة بإيجابية في دعم النظم البيئية والطبيعية، وتعزيز الازدهار الاقتصادي والمساهمة في صياغة مستقبل أكثر عدالة للجميع. وبالتوافق مع أهداف الإمارات، يواصل البنك أيضًا جهوده الهادفة لتسريع إجراءات خفض الانبعاثات الكربونية من خلال استراتيجية التمويل المستدام للبنك لعام 2030 والوصول لصافي الانبعاثات الصفري ، فضلًا عن دعمنا لأجندات الاستدامة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

ومع قرب انتهاء عام آخر من النجاح والإنجازات، أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع موظفي بنك أبوظبي الأول حول العالم على دعمهم المستمر ودورهم في ترسيخ ونشر ثقافة الحوكمة المؤسسية في البنك، ومساهماتهم القيّمة في نجاحنا المستمر.

سمو الشيخ
طحنون بن زايد آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة

الإطار العام لحوكمة الشركات في بنك أبوظبي الأول

يدرك بنك أبوظبي الأول أهمية اعتماد إطار مدروس لحوكمة الشركات، ودور ذلك في تسهيل اتخاذ القرارات الفعالة، وبناء علاقة قوية مع كافة الأطراف المعنية، من خلال هيكل تنظيمي يتسم بالشفافية، ويعزز جودة عمليات الإفصاح. لذا يلتزم البنك بتبني أفضل الممارسات في حوكمة الشركات والنزاهة والمهنية في ممارسة الأعمال.

ويتوافق إطار عمل حوكمة الشركات للبنك مع اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك اللوائح الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE) وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA). لقد تم تصميم هذا الإطار ليتضمن لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لحوكمة الشركات (تعميم رقم 83 لعام 2019) ولوائح معايير حوكمة الشركات الصادرة عنه.

من ناحية أخرى، يعتبر مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول الجهة الرئيسية المنوط بها صنع القرار في البنك. وقد تم تحديد مسؤولياته في ميثاق مجلس الإدارة، ويشمل ذلك الموافقة على استراتيجية البنك والميزانية السنوية والهيكل التنظيمي، وتحديد مستوى القابلية للمخاطر واستراتيجية إدارة المخاطر، ومراقبة الأداء المالي، ووضع إطار حوكمة الشركات، واعتماد القيم المؤسسية للبنك بما يتوافق مع متطلبات ميثاق السلوك المهني للبنك.

إنّ وضع الإطار العام للمعايير الحاكمة لأنشطة البنك يمثل جزءاً رئيسياً من دور المجلس، حيث يقوم مجلس الإدارة أيضاً بالإشراف الفعال والتأكد من أن الإدارة العليا مسؤولة عن مجالات وأمور متعددة، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية وإطار إدارة المخاطر المتفق عليها وتخطيط تعاقب مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

ويحدد الإطار العام لحوكمة الشركات في بنك أبوظبي الأول كافة متطلبات الحوكمة لمجلس إدارة المجموعة ومجالس إدارة الشركات التابعة المحلية والدولية، ولجان مجلس الإدارة واللجان على مستوى الإدارة التنفيذية. وخلال عام 2024 ركز البنك على إطار الحوكمة الدولية، بما يضمن توافر مستوى كاف من القدرات المحلية، والتأكد من وجود هياكل تنظيمية للجان الحوكمة ونماذج تشغيلية عملية، بحيث تدعم هذه اللجان برامج التعليم والتدريب المستمر من المقر الرئيسي للبنك.

وعلى مستوى المجموعة، وخلال عام 2024 واصل البنك جهوده للتأكد من أن جميع اللجان تعمل على أكمل وجه وأن أمناء سر مجلس الإدارة واللجان التابعة له يشغلون مناصب عليا في البنك، وأن يكونوا خبراء متخصصين في مجالات عمل هذه اللجان.

ويتم تحديث مواثيق مجلس الإدارة واللجان التابعة له سنوياً، ويمكن الاطلاع على هذه المواثيق على الموقع الإلكتروني لبنك أبوظبي الأول تحت عنوان: "إطار عمل حوكمة الشركات".

ويشكل اجتماع الجمعية العمومية السنوي "الجمعية العمومية" جزءاً رئيسياً من إطار عمل حوكمة الشركات في بنك أبوظبي الأول، حيث يمثل فرصة مهمة للتواصل المباشر بين مساهمي البنك ومجلس الإدارة. وقد عقد اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك في 5 مارس 2024 وتضمن جدول أعماله ما يلي:

- مناقشة واعتماد تقرير مجلس إدارة مجموعة بنك أبوظبي الأول حول أنشطة البنك وقوائمه المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- مناقشة واعتماد تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- مناقشة واعتماد التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية.
- إخطار بشأن الزكاة المستحقة عن الأنشطة الإسلامية للبنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- مناقشة واعتماد قائمة المركز المالي للبنك وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن الاحتياطيات والمخصصات وتوزيع الأرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بمعدل 71 فلسًا للسهم الواحد، وهو ما يمثل 71% من رأس المال المكتتب به للبنك وبما يعادل 50% من صافي الربح القابل للتوزيع كأرباح نقدية، بقيمة إجمالية تصل إلى 7.8 مليار درهم إماراتي.
- مناقشة واعتماد مكافآت مجلس الإدارة.
- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال عام 2023.
- إبراء ذمة المدققين الخارجيين عن أعمالهم خلال عام 2023.
- تعيين مدققي حسابات للسنة المالية 2024 وتحديد أتعابهم.
- تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

وبالإضافة لما سبق، تمت الموافقة على عدة قرارات أخرى كجزء من جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية للبنك، بما في ذلك إدخال إضافات جديدة لبرنامج إصدار الديون الخاص بالمجموعة.

تم أيضاً استعراض موافقة الهيئة العليا الشرعية التابعة لمصرف الإمارات المركزي على التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية وأعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في البنك.

حوكمة المخاطر

يشير مصطلح حوكمة المخاطر إلى الهيكل الرسمي المستخدم في دعم اتخاذ القرارات المتضمنة للمخاطر، والإشراف على جميع العمليات التشغيلية للمجموعة.

وبموجب لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE)، وافق مجلس الإدارة على ضرورة أن يتضمن إطار عمل مخاطر الحوكمة على منهج خطوط الدفاع (3LOD) بما في ذلك الإدارة العليا لقطاع الأعمال، ووظائف إدارة المخاطر والامتثال ووظيفة تدقيق داخلي مستقل. ويعتبر نموذج خطوط الدفاع الثلاثة أداة شائعة الاستخدام في جميع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية لدعم أساليب إدارة المخاطر وأدوار ومسؤوليات الشركات ووظائف التمكين والرقابة.

وتتضمن الوظائف الهامة التي تشكل نظام الرقابة في بنك أبوظبي الأول؛ التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال والشؤون القانونية وحوكمة الشركات. وترفع وظائف الرقابة داخل بنك أبوظبي الأول تقاريرها لمجلس الإدارة أو اللجان المعنية، مع رفع تقارير إدارية للرئيس التنفيذي للمجموعة. في الوقت نفسه، تفرض لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ضرورة أن تعمل وظائف الرقابة بشكل منفصل عن الأعمال التشغيلية للبنك (والتي يتم تحقيقها من خلال خطوط الدفاع الثلاثة السابقة) وأن يكون لرؤساء وظائف الرقابة تسلسل إداري مباشر مع اللجنة المعنية التابعة لمجلس الإدارة. فعلى سبيل المثال، يقدم مدير إدارة المخاطر للمجموعة تقارير للجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة، وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. وتم إدراج ذلك في مواثيق لجان مجلس الإدارة التابعة. وتقدم لجان المخاطر تقارير ربع سنوية للجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة. وفي المقابل، يقدم قسم التدقيق الداخلي تقاريره ربع السنوية للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وتقوم كل من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بأي مسائل مهمة كلما اقتضى الأمر ذلك.

لقد وضع بنك أبوظبي الأول إطار حوكمة قوي للمخاطر وإطار للملكية يضمن الإشراف والمساءلة على الإدارة الفعالة للمخاطر. ويوافق مجلس الإدارة على استراتيجيات إدارة المخاطر لبنك أبوظبي الأول والشركات التابعة له والمكاتب الدولية. وبموجب الصلاحيات الممنوحة للجنة مخاطر مجلس الإدارة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تقوم لجنة المخاطر في المجموعة بصياغة أطر عمل وسياسات لإدارة مخاطر المجموعة، بالإضافة لممارستها لسلطات المخاطر المفوضة والإشراف على تنفيذ إطار عمل إدارة المخاطر والضوابط من خلال قسم إدارة المخاطر المستقل بالمجموعة ويرأسه مدير إدارة المخاطر للمجموعة. ويوفر هذا الإطار نظرة شاملة للمخاطر في كافة المستويات الإدارية المتابعة للمجموعة، مما يتيح تحديد مدى اتساق المخاطر الإجمالية للمحفظة مع مستوى تقبل البنك للمخاطرة. وتعتبر إدارة المخاطر في المجموعة بمثابة مركز رئيسي لجمع البيانات وتحليل محفزات المخاطر وتفسير النتائج ونشرها على نطاق واسع للجان ذات الصلة بإدارة المخاطر.

وتشمل سياسة إدارة المخاطر المؤسسية في بنك أبوظبي الأول كافة أنشطة المجموعة، بما في ذلك الفروع المحلية والدولية والشركات التابعة ومكاتب التمثيل الأجنبية. ويتمثل الهدف الرئيسي لخطة إدارة المخاطر في توفير درجة معقولة من اليقين لمجلس الإدارة بأن المخاطر التي تحول دون تحقيق بنك أبوظبي الأول لغرضه الأساسي يتم تحديدها وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها من خلال نظام إدارة مخاطر متكامل فعال. يتكون نظام إدارة المخاطر المؤسسية من وثائق تنظيمية محددة تغطي جميع المخاطر المادية في كافة أنشطة مجموعة بنك أبوظبي الأول. وبالإضافة إلى سياسة إدارة المخاطرة المؤسسية، قام البنك بإعداد سياسات وإجراءات وبرامج تشغيلية دقيقة لاستخدامها حسب الضرورة.

ويتوافق إطار مستوى تحمل المخاطر في بنك أبوظبي الأول مع الأهداف والخطط الاستراتيجية للمجموعة. ويتضمن إطار مستوى تحمل المخاطر كل من بيان قابلية المخاطر وقياس المخاطر عبر فئات عديدة (كفاية رأس المال، الأداء المالي، والكفاءة، والسيولة والتمويل، وجودة الأصول الائتمانية، وتركيز المخاطر، مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تقييم المخاطر، والكفاءة التشغيلية، ومستوى التعرض لمخاطر السوق، وأمن المعلومات، والمخاطر السلوكية والموارد البشرية). ويتم تحديد مستوى تقبل المجموعة للمخاطر بحسب كل مجموعة من مجموعات الأعمال الرئيسية. ويوافق قسم الحوكمة والمخاطر والامتثال ولجنة مخاطر مجلس الإدارة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على إطار مستوى تقبل المخاطر، بعد مراجعة أنشطة المجموعة والشركات التابعة لها. ويتمثل دور الرئيس التنفيذي للمجموعة وفريق الإدارة التنفيذية في تنفيذ استراتيجية العمل المتفق عليها ضمن مستوى تقبل المخاطر المتفق عليه. وتجري مراقبة مستمرة لجميع حالات التعرض للمخاطر ذات الصلة للتأكد من أن مستوى المخاطر يقع ضمن حدود تقبل المخاطر المحددة.

يتم ايضاً تنفيذ عمليات دقيقة للمراجعة والتقييم، وتعزيز إطار تحمل المخاطر بأكمله، بما يتوافق مع المتغيرات الداخلية والخارجية. وتخضع عمليات ومنهجية إدارة المخاطر باستمرار للمقارنة مع أفضل الممارسات والقواعد المتبعة في القطاع المصرفي.

مجالات التركيز خلال 2024

حوكمة البيانات

واصل بنك أبوظبي الأول خلال عام 2024 تطبيق أفضل معايير حوكمة البيانات باعتبارها أحد أهم أولويات البنك، لضمان سلامة وأمن البيانات، وإتاحة الوصول إليها في جميع المناطق التي نعمل بها. وبفضل الأسس التي تم إرساؤها في الأعوام السابقة، قمنا بوضع استراتيجية شاملة لحوكمة البيانات وإطار عمل ونموذج تشغيلي مستهدف لمجموعة بنك أبوظبي الأول بأكملها. وتؤكد هذه المبادرة الاستراتيجية على التزامنا بالحفاظ على أعلى معايير لجودة البيانات والامتثال للمتطلبات التنظيمية، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو على المستوى الدولي.

لقد تم تصميم إطار حوكمة البيانات في بنك أبوظبي الأول لدعم عمليات اتخاذ القرار وإدارة المخاطر ومتطلبات الامتثال، وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية في جميع أنحاء المجموعة.

لقد استثمرنا في دمج واستخدام عدد من الأدوات المتقدمة في تحليل البيانات والتي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، ضمن حلول حوكمة البيانات لدينا، وهو ما يتيح لنا التكيف مع المنظومات القانونية والتنظيمية في المناطق المختلفة التي يعمل فيها بنك أبوظبي الأول. ولا يقتصر التزامنا في إطار هذه المبادرات على عملياتنا التشغيلية في الإمارات فقط، بل تمتد لجميع الشركات والفروع والكيانات التابعة لمجموعة بنك أبوظبي الأول، تأكيداً لالتزامنا بالحفاظ على مستوى موحد ومتناسق للتميز في البيانات على مستوى العالم.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتحسين جودة البيانات بصورة ملموسة في مختلف مجالات الأعمال والأنظمة التجارية، مما ساعدنا على تلبية العديد من المتطلبات التنظيمية الأساسية. وقد تحقق ذلك بفضل قيامنا بتحسين جودة البيانات وإجراءات المراقبة الصارمة باستمرار، من خلال الاعتماد على أدواتنا الحديثة والمتقدمة لجودة البيانات، مما يضمن أن تظل بياناتنا دقيقة وموثوقة وملائمة للأغراض المطلوبة من أجلها.

ومع انتقالنا لعام 2025، يواصل بنك أبوظبي الأول التزامه بتطوير ممارسات حوكمة البيانات ومواجهة التحديات المترتبة على تزايد اعتماد العالم من حولنا على البيانات. إن جهودنا المتواصلة للحفاظ على أعلى معايير جودة البيانات والامتثال للمتطلبات التنظيمية تتيح لنا دعم أهداف أعمالنا وتلبية المتطلبات التنظيمية.

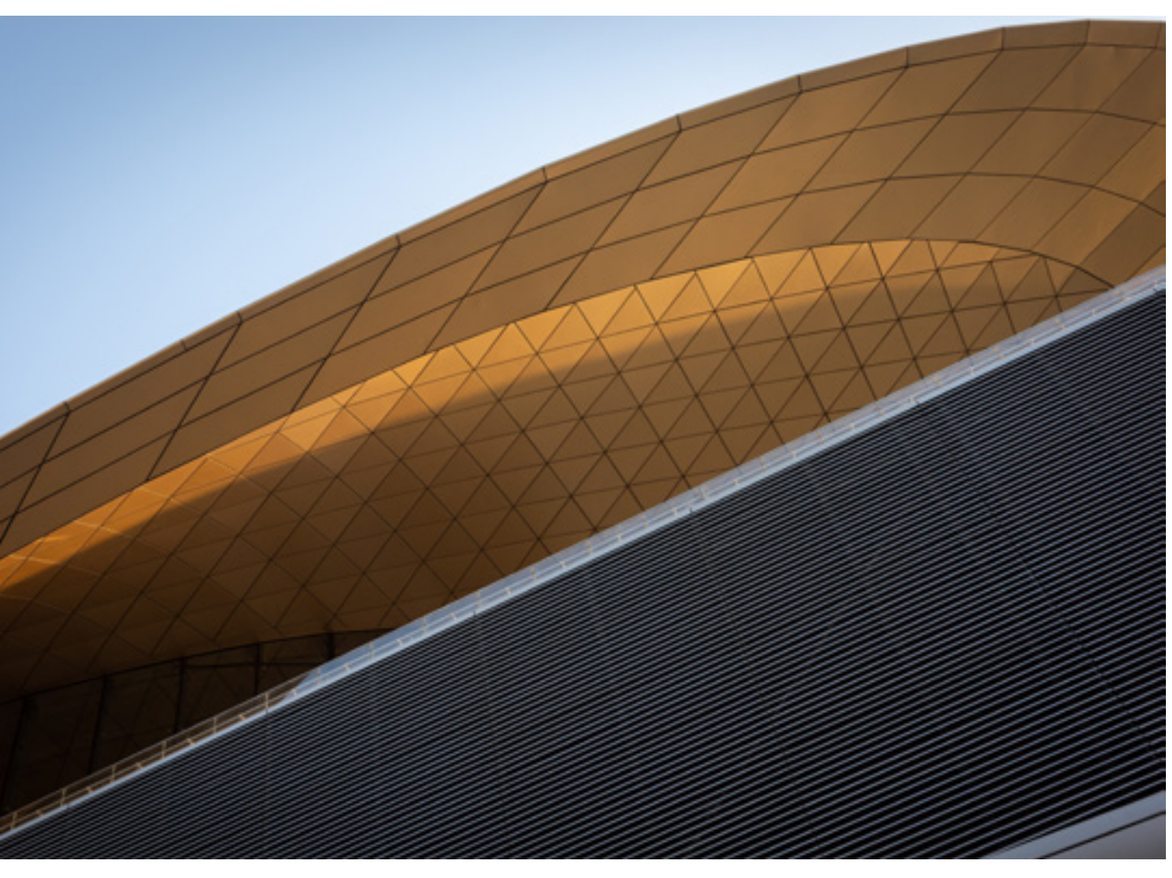

حماية المستهلك

يواصل بنك أبوظبي الأول التزامه بحماية المستهلك، حيث شهد عام 2024 توسع البنك في جهوده ومبادراته على هذا الصعيد من خلال وحدة التثقيف والتوعية للمستهلك (CEAU).

وتركز وحدة التثقيف والتوعية للمستهلك على ثلاث مجالات رئيسية للوفاء بمتطلبات حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:

- تثقيف وتوعية العملاء
- البرامج التدريبية والتوعوية للعاملين
- مبادرات تمكين العملاء من الوصول إلى البنك

وفي عام 2024، ركزت أنشطة وحدة التثقيف والتوعية للمستهلك (CEAU) على تثقيف المستهلكين والموظفين وتوعيتهم بأفضل الممارسات في إدارة الأموال، بالإضافة لتدريب الموظفين على دعم أصحاب الهمم (POD)، وضمان سهولة وصول العملاء لمنتجاتنا وخدماتنا عبر القنوات الرقمية وفروع البنك.

فيما يلي أبرز إنجازات عام 2024 في حماية المستهلك:

1. تثقيف وتوعية العملاء:

- ✓ إطلاق إشعارات للتوعية المالية لعملاء الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.
- ✓ إعداد مقاطع فيديو تعليمية حول التثقيف المالي ونشرها على منصة التثقيف التابعة لبنك أبوظبي الأول "**Your Money Matters**".
- ✓ تحليل تعليقات المستهلكين وتقارير وسائل التواصل الاجتماعي لتوجيهنا عند إعداد برامج التثقيف المستقبلية.

2. البرامج التدريبية والتوعوية للعاملين

- ✓ التعاون مع أكاديمية سوق أبوظبي العالمي (ADGM) في تدريب الموظفين المتعاملين مباشرة مع العملاء وجميع موظفي البنك بالثقافة المالية.
- ✓ إطلاق برنامج تدريبي إلزامي بعنوان "**Banking for All: Deep Dive**" لتزويد الموظفين المتعاملين مباشرة مع العملاء بالمهارات اللازمة للتعامل مع أصحاب الهمم وتحديد احتياجاتهم والعمل على تلبيتها.
- ✓ إطلاق برنامج تدريبي بعنوان "**Banking for All: A Journey Toward Inclusive Banking**" لبعض إدارات البنك، لتعزيز الوعي بالاحتياجات المصرفية لأصحاب الهمم.

3. مبادرات تمكين العملاء من الوصول

- ✓ تركيب منحدرات ودرابزين في 43 فرعاً من فروع بنك أبوظبي الأول لتمكين العملاء من الوصول والتحرك بأمان داخل الفروع.
- ✓ افتتاح فرع جديد صديق لأصحاب الهمم في مركز سيتي سنتر عجمان في نوفمبر 2024 يتضمن عدة مزايا مثل منافذ الخدمة منخفضة الارتفاع، وعلامات إرشادية ملموسة على الأرضيات، ولافتات واضحة ومحسنة لضمان توفير تجربة سلسة لجميع العملاء. في نفس السياق، بدأ العمل على تطوير 25 فرعاً آخر في جميع أنحاء الإمارات طبقًا لهذه المعايير.
- ✓ تحسين الموقع الإلكتروني للبنك وتطبيق الهاتف المحمول ليتوافق مع معايير WCAG AA العالمية لإمكانية الوصول للبيانات.
- ✓ إجراء تغييرات في مركز الاتصال لخدمة العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل أفضل.
- ✓ تفعيل نظام أولوية الانتظار مع إخطارات صوتية في جميع فروع البنك داخل الإمارات.

إنّ هذه المبادرات وغيرها تؤكد حرص البنك على منح الأولوية لحماية المستهلك من خلال تنفيذ عدد من المبادرات المتنوعة التي تستهدف تثقيف المستهلكين والموظفين وإتاحة الخدمات المصرفية للجميع، كما تعكس هذه الإنجازات التي حققناها خلال عام 2024 التزام البنك المستمر بالامتثال للوائح ومعايير التثقيف الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

إطار حوكمة الذكاء الاصطناعي (AI)

مع مواصلة بنك أبوظبي الأول تبني أحدث التقنيات لتعزيز عملياته التجارية، يدرك البنك الإمكانات التحويلية الهائلة للذكاء الاصطناعي (AI) والتقنيات المرتبطة به مثل التعلم الآلي والتعلم العميق. ويُعد ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) بمثابة نقطة تحول تكنولوجية حاسمة تتيح لنا دمج هذه التقنيات معًا لتحقيق مزايا كبيرة وغير مسبوقة لعملياتنا وتجارب عملائنا.

في الوقت نفسه، يدرك بنك أبوظبي الأول أن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكنه زيادة تعرض البنك للمخاطر المؤسسية الحالية و/أو ظهور نوع جديد من المخاطر لم نعهده من قبل، مثل القرارات المتحيزة، اختراق البيانات، تهديدات الأمن السيبراني، وعدم الامتثال التنظيمي. ولكي نضمن تطوير واستخدام حلول الذكاء الاصطناعي بطرق أخلاقية وتتسم بالشفافية بما يخدم مصالح البنك وعملائه، نقوم بتطوير إطار قوي لحوكمة الذكاء الاصطناعي في البنك.

سيتضمن هذا الإطار مجموعة من السياسات والإجراءات والمعايير والإرشادات الشاملة، والتي نستهدف من ورائها استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة آمنة ومسؤولة في عمليات البنك وأنشطته.

الأهداف الرئيسية لإطار حوكمة الذكاء الاصطناعي

يعتمد إطار حوكمة الذكاء الاصطناعي لبنك أبوظبي الأول على تسعة مبادئ معترف بها في القطاع المصرفي وهي:

- المساءلة
- الأمن
- القابلية للتفسير
- المساواة
- الاعتمادية
- الاستدامة
- خصوصية البيانات
- الشفافية
- الامتثال

مخاطر الأمن السيبراني

ينظر بنك أبوظبي الأول للأمن السيبراني باعتباره من المخاطر الرئيسية للأعمال، مما يعني ضرورة التركيز على احتياجات العمل بشكل شامل. وقد تبنى البنك منهج "الدفاع في العمق" لضمان حماية بيانات العملاء بصورة تامة، حيث يتم دمج الأمن السيبراني في تصميم العمليات والتكنولوجيا والمنتجات والقنوات.

في الوقت نفسه يقوم البنك باستمرار بمراقبة التهديدات السيبرانية العالمية الحالية والناشئة، بما في ذلك المخاطر الناتجة عن الأطراف الخارجية المتعاقد معها. وفي سبيل ذلك يطبق البنك سلسلة من الممارسات المتقدمة مع توفير الموارد اللازمة لتعزيز الأمن السيبراني وحماية الأنظمة من التهديدات المستمرة والحفاظ على وضع أمني قوي.

وبالتوازي، يتبنى البنك التقنيات الناشئة بسرعة للحفاظ على نظام رقمي آمن ومرن يدعم الابتكار ويحمي الأصول الحيوية للبنك.

المرونة التشغيلية

يقوم بنك أبوظبي الأول بتشغيل برنامج شامل لضمان استمرارية الأعمال واستمرارية تقديم الخدمات والمنتجات للعملاء.

ويتضمن ذلك:

- تحسين مرونة البنك بشكل استباقي من خلال تقييم الأنشطة ومدى اعتماديتها
- رفع الوعي بخطط الاستمرارية المعتمدة لوحدات الأعمال
- تقديم تقارير عن حالة البرنامج إلى اللجنة والجهات التنظيمية عند الحاجة
- إدارة الاضطرابات، ومنع عدم تكرارها، وحماية الأنشطة التي تخلق قيما للبنك

يمتلك بنك أبوظبي الأول إطار عمل قوي لإدارة الأزمات يتيح له الاستجابة بفعالية وكفاءة ومرونة للأزمات الطارئة، مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة. ويستفيد هذا الإطار من المرونة التي تتمتع بها العمليات التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات، والقدرات الرقمية للبنك، وأفضل ممارسات استمرارية الأعمال للمجموعة، للتأكد من تقديم الخدمات الحيوية وحماية مصالح العملاء والموظفين وأصحاب المصلحة في البنك.

الهيكل التنظيمي لبنك أبوظبي الأول

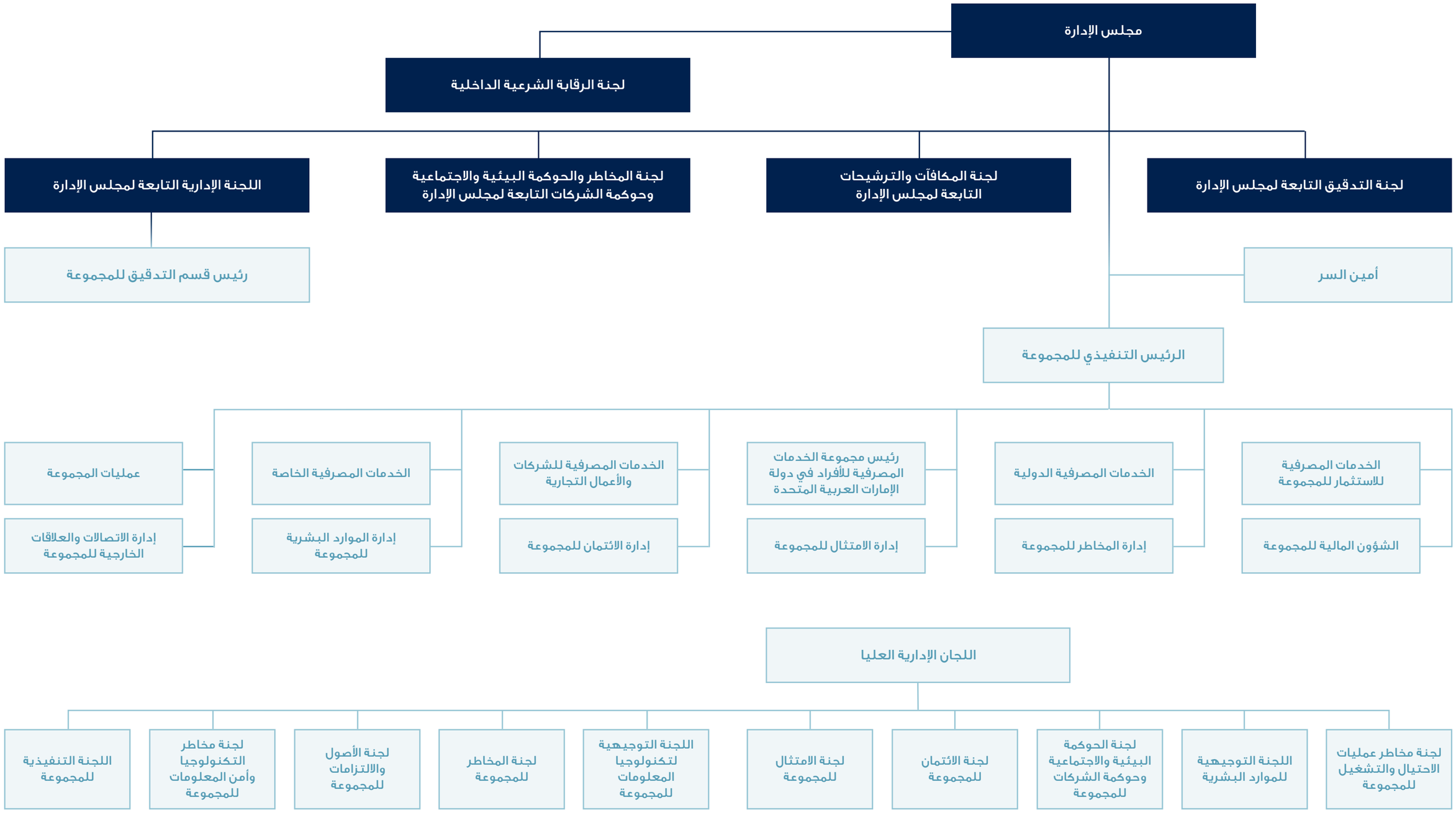

حوكمة مجلس الإدارة

أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتنقيح أولويات وترتيبات الحوكمة الخاصة به بصورة دورية، وذلك في ضوء التطورات التي تشهدها المتطلبات التنظيمية وتوقعات أصحاب المصلحة.

يتألف مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول من 11 عضواً ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات.

يتولى رئاسة مجلس الإدارة رئيس مستقل ينتخبه أعضاء المجلس. يتمتع رئيس مجلس الإدارة المستقل بصلاحيات التصرف والتحدث نيابة عن مجلس الإدارة، بما في ذلك التعامل مع الإدارة العليا لبنك أبوظبي الأول، وتسهيل التواصل بين مجلس الإدارة وحملة الأسهم، والاجتماع أو إرسال مندوب عنه أمام ممثلي جهات التنظيم والرقابة على بنك أبوظبي الأول، حسبما تقتضي الحاجة.

ويقدم رئيس مجلس الإدارة توجيهاته القيادية للمجلس، بالإضافة لمسؤوليته عن فعالية الأداء العام للمجلس. ومن بين المسؤوليات الأخرى للرئيس، التأكد من أن قرارات مجلس الإدارة يتم اتخاذها على أسس سليمة وأنها قائمة على معلومات دقيقة. يعمل رئيس مجلس الإدارة أيضاً على تشجيع وتحفيز النقاشات الهامة، وتوفير بيئة حاضنة للتعبير عن الرأي المخالف بحرية أثناء عملية اتخاذ القرار.

وتحدد وثيقة تأسيس مجلس الإدارة أدوار ومسؤوليات المجلس وطريقة أدائه لهذه المسؤوليات.

العناصر الرئيسية	أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة
القيادة وإدارة علاقات أصحاب المصلحة	تمثيل حملة الأسهم وأصحاب المصالح، وخدمة مصالح بنك أبوظبي الأول، من خلال تقييم استراتيجية البنك والإشراف عليها، وتقييم الأداء والإطار العام والسياسات. تفعيل حوار فعال مع حملة أسهم البنك وأصحاب المصالح الآخرين، مع الأخذ في الاعتبار تحقيق توازن المصالح بين حملة الأسهم والموظفين والعملاء والمجتمع ككل.
الاستراتيجية والأداء	اعتماد ومراقبة استراتيجية البنك وأهدافه طويلة الأجل، مع ضمان التوافق مع مستوى تقبل المخاطر والإطار الخاص بإدارة المخاطر للمجموعة. مراجعة الأداء المالي في ضوء استراتيجية البنك وأهدافه طويلة الأجل وميزانيته العمومية، مع ضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.
التقارير المالية	مراجعة واعتماد التقارير والبيانات المالية السنوية وربع السنوية للمجموعة، وضمان امتثال هذه التقارير لأعلى معايير النزاهة.
إدارة المخاطر	تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة اعتماد إطار المخاطر وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر وتفعيل إطار الرقابة الداخلية في جميع قطاعات البنك والمجموعة فيما يتعلق باللوائح والمعايير المطبقة.
الثقافة المؤسسية	تحديد لغة التواصل المؤسسية للمجموعة وقيمها ومعاييرها، وتحديد المعايير والتوقعات التي تضمن إدارة كل الأعمال بطريقة قانونية وأخلاقية، والتأكد من التزام الموظفين بهذه القيم.
المكافآت	اعتماد الإطار العام والتعليمات الخاصة بمكافآت المجموعة، مع ضمان توافقها مع قيم البنك ومستوى تقبل المخاطر.
تعيينات وخطط تعاقب أعضاء المجلس	التأكد من وجود إجراءات ملائمة لاختيار أعضاء الإدارة العليا، بما في ذلك رؤساء وظائف إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي، مع وجود خطط واضحة للتعاقب الوظيفي لأعضاء الإدارة العليا.
حماية المستهلك	التوعية بأهمية حماية المستهلك من خلال تعزيز السلوكيات المؤسسية الإيجابية، والتأكد من وجود الموظفين المؤهلين، وتوفير التدريب اللازم لهم، والتأكد من وجود هيكل تنظيمي مناسب وسياسات وإجراءات واضحة.

وقد راجع بنك أبوظبي الأول عام 2024 مدونة قواعد السلوك، للتأكد من امتثال مجلس الإدارة للمبادئ الأخلاقية القويمة، وضمان التزام أعضائه بمبادئ النزاهة في كل ما يقومون به من تصرفات، والمحافظة على السرية وقيامهم باتخاذ كافة الإجراءات التي تخدم مصالح البنك والمساهمين على الوجه الأمثل. ويتم تطبيق مدونة قواعد السلوك على مجلس إدارة البنك ومجالس إدارات الشركات التابعة لمجموعة بنك أبوظبي الأول.

وتغطي المدونة ما يلي:

- الامتثال للقوانين والتشريعات المطبقة
- الولاء وحسن النوايا ومراعاة الواجبات الائتمانية
- تضارب المصالح
- الأطراف ذات الصلة
- مكافحة الفساد والرشوة
- السرية
- الإفصاحات
- السلوك الأخلاقي
- حماية المستهلك
- الهدايا وحسن الضيافة

الاستقلالية

يقوم بنك أبوظبي الأول بتقييم استقلالية أعضاء مجلس إدارته وفقاً للمتطلبات التنظيمية. وبمقتضى هذه المعايير، يعتبر جميع أعضاء مجلس إدارة البنك أعضاءً مستقلين في عام 2024، وليس لديهم أي علاقة مع البنك أو المجموعة قد تؤدي لحصولهم على منافع من شأنها التأثير على قراراتهم. ولا يخضع هؤلاء الأعضاء لأي تأثير داخلي أو خارجي أو ملكية أو تحكم قد يحول دون ممارستهم لمهامهم بموضوعية.

تضارب المصالح

يجب أن يتجنب كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة ممارسة أي نشاط في بنك أبوظبي الأول أو أي مكان آخر، من شأنه التسبب أو يتضح بأنه يتسبب في تضارب في مصالح العضو (سواء كفرد أو من خلال الجهة التي يرتبط بها) مع مصالح بنك أبوظبي الأول. وعلى وجه الخصوص، يجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب المنافسة بشكل مباشر أو غير مباشر مع بنك أبوظبي الأول، بما في ذلك تولي مناصب في مجالس إدارة المؤسسات المنافسة.

بالإضافة إلى ذلك، يُحظر على أعضاء مجلس الإدارة القيام بأي تصرف من التصرفات التالية:

- تقديم مزايا ومنافع غير مبررة لجهات خارجية على نفقة بنك أبوظبي الأول.
- أن يتحصل لنفسه أو لأفراد عائلته المباشرين، أو لأي شخص من أي درجة قرابة له، على فرص متاحة من خلال منصبه كعضو مجلس إدارة، أو عند استخدامه ممتلكات أو معلومات بنك أبوظبي الأول.
- الاستفادة من المزايا والمنافع المترتبة على منصبه كعضو في مجلس الإدارة ، لاكتساب مزايا ومنافع شخصية سواءً بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، بصورة قد تضر ببنك أبوظبي الأول.

لذا يجب على أعضاء مجلس الإدارة الذين يعلمون بوجود أي تضارب فعلي أو محتمل للمصالح القيام بما يلي:

- الإفصاح فوراً عن تلك المسألة لرئيس مجلس الإدارة وأمين سر مجلس الإدارة.
- الامتناع عن المشاركة في تلك المسائل، بما في ذلك التنحي عن المشاركة في التفاوض أو التصويت أو حضور الاجتماعات التي تتناول هذه المسائل.

مجلس الإدارة

سمو الشيخ
طحنون بن زايد آل نهيان

نائب حاكم أبوظبي
رئيس مجلس الإدارة
مستقل وغير تنفيذي

سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان – نائب حاكم أبوظبي، رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول هو نائب حاكم إمارة أبوظبي ومستشار الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن خلال هذه الأدوار يساهم سموه بالحفاظ على موارد الدولة ومكتسباتها، ومواصلة مسيرة الازدهار والرخاء التي يعيشها شعب وسكان دولة الإمارات، إلى جانب تعزيز العلاقات الاستراتيجية والدبلوماسية، والتطوير الاقتصادي والتكنولوجي في مختلف المجالات.

يتولى سموه رئاسة مجلس الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، الجهة المعنية بتطوير وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات المرتبطة بتقنيات واستثمارات وأبحاث الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة في إمارة أبوظبي. كما يرأس سموه مجالس كل من جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) وأبوظبي القابضة (ADQ)، والشركة العالمية القابضة (IHC)، وشركة MGX، ومجموعة G42، بالإضافة إلى أن سموه عضو في مجلس إدارة "المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية"، والذي يختص بجميع الأمور المتعلقة بالشؤون المالية والاستثمارية والاقتصادية وشؤون البترول والموارد الطبيعية في أبوظبي.

تماشيا مع رؤية القيادة الرشيدة، يقود سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان استراتيجية شاملة لتعزيز التنمية في إمارة أبوظبي تشمل إقامة شراكات استراتيجية، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، وتأهيل كفاءات قيادية من ذوي المهارات العالية، إضافة إلى تعزيز العلاقات طويلة الأمد مع الشركاء من مختلف أنحاء العالم.

ويعرف سموه بشغفه الكبير بالرياضة، حيث يمارس رياضة الدراجات الهوائية بشكل احترافي، ويحمل الحزام الأسود في رياضة الجوجيتسو، وقد أسس سموه نادي أبوظبي للفنون القتالية، ويهتم أيضا بلعب الشطرنج والقراءة في مجالات متنوعة.

معالي الشيخ
محمد بن سيف آل نهيان

نائب رئيس مجلس الإدارة
مستقل وغير تنفيذي

يتولى معالي الشيخ محمد بن سيف آل نهيان منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع منذ مارس 2017، كما يترأس اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة ولجنة المكافآت والترشيحات.

معالي الشيخ محمد بن سيف آل نهيان خبير أعمال واسع المعرفة، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 20 عاماً في قطاعات الشركات العائلية، والقطاع العقاري، والاستثمار، كما يتولى إدارة عدد من المشاريع البارزة في مختلف أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الخارج. يشغل معالي الشيخ محمد بن سيف آل نهيان كذلك منصب رئيس مجلس الإدارة وعضو لجنة المخاطر في شركة أبوظبي الوطنية للتأمين ش.م.ع.

معالي الشيخ محمد بن سيف آل نهيان حاصل على شهادة في التاريخ الدولي والاقتصاد من الجامعة الأمريكية في باريس.

● اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة
● لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة
● لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
● لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

معالي
جاسم محمد بوعتابه الزعابي

عضو مجلس إدارة
مستقل وغير تنفيذي

تم تعيين معالي جاسم محمد بوعتابه الزعابي عضوًا في مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع عام 2020، ويترأس حاليًا لجنة التدقيق التابعة للمجلس.

يشغل معالي جاسم محمد بوعتابه الزعابي منصب رئيس دائرة المالية– أبوظبي، حيث يتولى معاليه مسؤولية تعزيز ثقافة الاستدامة المالية في جميع الجهات الحكومية في إمارة أبوظبي والحفاظ على قوة الميزانية العمومية.

بالإضافة إلى ذلك، يشغل معالي جاسم محمد بوعتابه الزعابي منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية، وهو عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، والأمين العام لمجلس الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، ورئيس مجلس إدارة صندوق أبوظبي للتقاعد ورئيس مجلس إدارة مدن القابضة، وشركة &e للاتصالات.

يُعد معالي جاسم محمد بوعتابه الزعابي من القادة البارزين في القطاعات الاقتصادية والمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يشغل بالإضافة لما سبق منصب نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ونائب رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي القابضة (ADQ)، كما أنه عضو في مجلس إدارة جهاز أبوظبي للاستثمار، وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، وشركة (MGX)، ومجلس التوازن الاقتصادي، وشركة (XRG) بالإضافة لعضويته في مجلس التعليم والموارد البشرية.

معالي جاسم محمد بوعتابه الزعابي يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال.

معالي الدكتور
سلطان أحمد الجابر

عضو مجلس إدارة
مستقل وغير تنفيذي

تم تعيين معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر عضواً في مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع في فبراير 2020، وهو يترأس حاليًا لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة.

معالي د. الجابر عضوًا في مجلس الوزراء الإماراتي ويشغل منصب وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وهو أيضاً المبعوث الخاص لدولة الإمارات للتغير المناخي، كما تولى رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي COP28 الذي عُقد في الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2023. يشغل معالي د. سلطان الجابر أيضًا منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، كما أنه عضو المجلس الأعلى للشؤون المالية والاقتصادية في أبوظبي، ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات للتنمية، ورئيس مجلس إدارة شركة مصدر، المبادرة الرائدة للطاقة المتجددة في أبوظبي.

يشغل د. الجابر منصب عضو مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار وشركة الإمارات العالمية للألومينيوم وشركة مبادلة للاستثمار ومجلس أبحاث التكنولوجيا المتطورة، وتولى معاليه سابقاً منصب الرئيس التنفيذي المؤسس لشركة مصدر، والرئيس التنفيذي لمنصة الطاقة في مبادلة، ورئيس مجلس إدارة مجموعة موانئ أبوظبي.

معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر حاصل على درجة الدكتوراه في الأعمال والاقتصاد من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة، وماجستير من جامعة ولاية كاليفورنيا، وبكالوريوس العلوم في هندسة الكيمياء والبترول من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

● اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة
● لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة
● لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
● لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

معالي
مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري

عضو مجلس إدارة
مستقل وغير تنفيذي

تم تعيين معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري عضوًا في مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع في فبراير 2023، وهي عضو في لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة.

تتولى معالي مريم المهيري منصب رئيس مكتب الشؤون الدولية في ديوان رئاسة الإمارات العربية المتحدة، كما تشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة PointZero2، وهي احدى الشركات التابعة للشركة الدولية القابضة (IHC). تولت معالي مريم المهيري سابقاً منصب وزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأثناء توليها هذا المنصب الرفيع، قادت جهود الإمارات للتخفيف من الآثار المناخية والتكيّف مع التغيرات المناخية، وحماية النظم البيئية في الدولة، وتعزيز أمنها الغذائي والمائي من خلال تطوير وتنفيذ تدابير وسياسات ومبادرات فعّالة. ومثلت معاليها دولة الإمارات العربية المتحدة في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وشغلت سابقاً منصب وزيرة دولة للأمن الغذائي والمائي.

معالي مريم المهيري عضو مجلس إدارة شركة مدن القابضة، وصندوق أبوظبي للتنمية، ومجلس الشؤون الإنسانية الدولية.

معالي مريم المهيري حاصلة على درجتي الماجستير والبكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة راينيش-ويستفاليان التقنية بمدينة آخن في ألمانيا.

سعادة الشيخ
أحمد محمد سلطان الظاهري

عضو مجلس إدارة
مستقل وغير تنفيذي

تم تعيين سعادة الشيخ أحمد محمد سلطان الظاهري عضواً في مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع في مارس 2017، وهو عضو في كل من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

يشغل سعادة الشيخ أحمد سلطان الظاهري العديد من المناصب الرفيعة، منها نائب رئيس مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للطيران ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطنية للفنادق، وADNH Catering، كما أنه عضو مجلس إدارة شركة e& للاتصالات ش.م.ع، والظفرة للتأمين، ومجموعة الظاهري، وعضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أبوظبي للمرطبات (بيبسي كولا)

يحمل سعادة الشيخ أحمد محمد سلطان الظاهري شهادة بكالوريوس الهندسة المدنية من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

سعادة
محمد ثاني مرشد غنام الرميثي

عضو مجلس إدارة
مستقل وغير تنفيذي

تم تعيين سعادة محمد ثاني مرشد غنام الرميثي في مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع في مارس 2017، وهو عضو في كل من لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة المكافآت والترشيحات.

ساهم سعادته بشكل بارز في تنمية مجتمع الأعمال في أبوظبي، وشغل العديد من المناصب الحكومية والإقليمية الهادفة لتعزيز النمو الاقتصادي والأنشطة التجارية، حيث تولى منصب رئيس غرفة التجارة والصناعة في أبوظبي ورئيس اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي لعدة سنوات، ونائب رئيس مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي، إلى جانب عضويته في مجلس الأعمال البريطاني الإماراتي شغل الرميثي أيضًا منصب رئيس مجلس إدارة ألفا ظبي القابضة وشركة الجرّافات البحرية الوطنية ش.م.ع

سعادة محمد ثاني مرشد غنام الرميثي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال.

سعادة
محمد سيف السويدي

عضو مجلس إدارة
مستقل وغير تنفيذي

تم تعيين سعادة محمد سيف السويدي في مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع في مارس 2017، وهو عضو في كل من اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

يشغل سعادة محمد سيف السويدي منصب المدير العام لصندوق أبوظبي للتنمية، المؤسسة المالية المستقلة التي أنشأتها حكومة أبوظبي في عام 1971، ولديه خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في مجالات التمويل وتطوير البنى التحتية والقيادة لدفع وتعزيز أنشطة الصندوق عالميا.

قاد سعادته أنشطة الصندوق لتوزيع ما يصل إلى 216 مليار درهم (58.9 مليار دورار أمريكي) لصالح 106 دول، وتولى إدارة موارد الصندوق المالية ونمو مصادره. وتمتد مساهمات الصندوق إلى ما هو أبعد من تمويل مشاريع التنمية لتشمل الصادرات من خلال مكتب أبوظبي للصادرات، الذي قاد في عام 2019 توسيع القطاع وتعزيز مساهمته في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد حقق صندوق أبوظبي للتنمية خطوات كبيرة في مجال الطاقة النظيفة تحت إشراف سعادة السويدي.

في عام 2024 أصبح صندوق أبوظبي للتنمية أول منظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفوز بجائزة الأمم المتحدة للشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية بعد تخصيص 100 مليون دولار أمريكي لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية في البلدان النامية. وقد تم اختيار سعادة محمد سيف السويدي من قبل فوربس للشرق الأوسط ضمن قادة الإستدامة في الشرق الأوسط عام 2024 نظرا لجهوده والتزامه بالاستدامة. وإلى جانب منصبه في صندوق أبوظبي للتنمية، يشغل سعادة السويدي منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف) ونائب محافظ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. كما أنه يشغل عضوية مجالس إدارة بنك الإمارات للتنمية، وموانئ دبي العالمية، ونادي الجزيرة الرياضي والثقافي. بالإضافة إلى ذلك، يشرف على الاستثمارات الدولية لشركة أبوظبي للاستثمار السياحي – مصر (ADTIC) وشركة أبوظبي للاستثمار في أوزبكستان (ADUI) وشركة أبوظبي للاستثمار (ADKI).

سعادة محمد سيف السويدي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة كاليفورنيا بابتيست في الولايات المتحدة الأمريكية.

سعادة
وليد المقرب المهيري

عضو مجلس إدارة
مستقل وغير تنفيذي

تم تعيين سعادة وليد المقرب المهيري في مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع ف فبراير 2020، وهو عضو في كل من اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة المكافآت والترشيحات.

يشغل سعادته منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة مبادلة للاستثمار؛ وهي مجموعة للاستثمارات السيادية تمتلكها حكومة أبوظبي. وفي إطار منصبه، يقوم سعادة وليد المهيري بالإشراف الاستراتيجي على المحفظة الاستثمارية المتكاملة للشركة والمشاريع الخاصة على مستوى المجموعة أيضاً، وهو عضو لجنة الاستثمار في مبادلة، كما يترأس لجنة الاستثمارات الجديدة وتخطيط الأعمال فيها. تتضمن مسؤولياته أيضاً الإشراف على منصات استثمارات العقارات والبنى التحتية والاستثمارات المتنوعة في المجموعة.

ويعد سعادة وليد المهيري من أبرز الشخصيات التي ساهمت في رسم ملامح رؤية أبوظبي 2030 الإقتصادية. بالإضافة لذلك، يشغل سعادته منصب رئيس مجلس إدارة الواحة كابيتال ومبادلة كابيتال والمعهد العالمي للقضاء على الأمراض المعدية (غلايد)، ومجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية ش.م.ع، وعضو مجلس الأمناء كليفلاند كلينيك في الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو مجلس إدارة هب 71، وإليبسيس فارما ليميتد، ومجلس أبوظبي للاستثمار، وإنفستكورب القابضة في البحرين، وإم 42.

حصل سعادة وليد المقرب المهيري على درجة الماجستير في السياسة العامة من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى بكالوريوس في العلوم، تخصص الشؤون الخارجية من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية.

سعادة
خليفة عتيق المزروعي

عضو مجلس إدارة
مستقل وغير تنفيذي

تم تعيين سعادة خليفة عتيق المزروعي في مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع في فبراير 2023، وهو عضو في لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

يشغل سعادة خليفة عتيق المزروّعي حاليًا منصب الرئيس التنفيذي للاستثمار في شركة أبوظبي كابيتال جروب. قبل ذلك، تولى منصب مدير أول في قسم الأسهم الداخلية - الأسهم الأوروبية في هيئة أبوظبي للاستثمار، وشغل فيها العديد من المناصب العليا في قسمي الأسهم الداخلية والتدقيق الداخلي منذ انضمامه إليها عام 2008.

سعادة خليفة عتيق المزروّعي حاصل على درجة البكالوريوس من كليات التقنية العليا في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو مدقق داخلي ومحلل مالي معتمد.

● اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة
● لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة
● لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
● لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

سعادة
حميد عبد الله الشمري

عضو مجلس إدارة
مستقل وغير تنفيذي

تم تعيين سعادة حميد عبد الله الشمري في مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول ش.م.ع في فبراير 2023، وهو عضو في كل من لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة التدقيق.

يشغل سعادة حميد عبد الله الشمري منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المؤسسية، والرئيس التنفيذي للموارد البشرية لمجموعة مبادلة للاستثمار، كما تولى قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي لقطاع صناعة الطيران والخدمات الهندسية في شركة مبادلة، حيث عمل على تنفيذ الخطط والرؤى الاستراتيجية لتطوير الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتطورة في أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، يشغل سعادة حميد عبد الله الشمري منصب رئيس مجلس إدارة ماكسيمس للشحن الجوي وسوليوشن بلس، كما أنه عضو مجلس إدارة طيران أبوظبي ش.م.ع والواحة كابيتال، ونائب رئيس مجلس الأمناء في جامعة الإمارات وجامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والأبحاث.

حصل سعادة حميد عبد الله الشمري على درجة البكالوريوس في هندسة الطيران من جامعة إمبري-ريدل لعلوم الطيران في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو حائز على درجة الحزام الأسود في إدارة معايير 6 سيغما من "جنرال إلكتريك".

● اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة
● لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة
● لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
● لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تنوع أعضاء مجلس الإدارة

يعتبر تنوع أعضاء مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول من الركائز الأساسية لتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية الفعالة في المجموعة، وهو ما يدعم عمليات اتخاذ القرارات ويحفز نجاح البنك على المدى الطويل.

يتألف مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول من مجموعة متميزة من الأعضاء والعضوات الذين يتمتعون بمهارات وخبرات مهنية متنوعة، وهو ما يؤكد التزام البنك بالشمولية والابتكار. من ناحية أخرى يواصل بنك أبوظبي الأول جهوده في زيادة تنوع أعضاء مجلس الإدارة، مع التركيز بشكل خاص على خطط التعاقب الاستراتيجية لأعضاء مجلس الإدارة، طبقًا لأفضل ممارسات الحوكمة.

التنوع بين الجنسين في مجلس إدارة مجموعة بنك أبوظبي الأول ومجالس الإدارات التابعة للمجموعة

مجلس الإدارة	عدد الأعضاء	تمثيل الإناث في المجلس	النسبة المئوية للإناث في المجلس
بنك أبوظبي الأول ش.م.ع	11	1	%9
شركة أبوظبي الأول للتمويل الإسلامي ش.م.خ[1]	5	3	%60
بنك أبوظبي الأول للأوراق المالية - شركة الشخص الواحد ذ.م.م[1]	5	3	%60
بنك أبوظبي الأول مصر ش.م.م	9	2	%22
شركة فاب كابيتال المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة)	6	0	%0
بنك أبوظبي الأول الخاص (سويس) إس إيه	7	1	%17
بنك أبوظبي الأول لخدمات الأعمال العالمية المحدودة[2]	5	0	%0
بنك أبوظبي الأول الولايات المتحدة الأمريكية إن في[3]	8	2	%25
مصرف الخليج الأول الليبي[4]	7	1	%14
لايم كونسومر فاينانس - مصر	7	2	%29
النسبة الاجمالية			%21
مجالس الإدارة المحلية			%33
مجالس الإدارة الدولية			%64

[1] شركة أبوظبي الأول للتمويل الإسلامي ش.م.خ وبنك أبوظبي الأول للأوراق المالية - شركة الشخص الواحد ذ.م.م كيانان محليان تابعان لمجموعة بنك أبوظبي الأول.
[2] مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول في الهند هو مجلس إدارة جلوبال بيزنس سيرفس المحدودة، والتي توفر خدمات داعمة لمجموعة بنك أبوظبي الأول.
[3] مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول الولايات المتحدة الأمريكية إن في يتبع هيكل مجلس الإدارة ثنائي المستوى، والذي يتضمن مجلسين أحدهما للإدارة والآخر للإشراف.
[4] يمتلك بنك أبوظبي الأول 50% من أسهم مصرف الخليج الأول الليبي، ويستأثر بالقرار فيه نظرا لامتلاكه غالبية الأصوات في مجلس إدارة المصرف.

الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة

تقوم لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة باقتراح ومراجعة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، على أن يتم عرضها على الجمعية العمومية لمساهمي البنك للنظر فيها والموافقة عليها. تجدر الإشارة أن جميع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عبارة عن مبلغ سنوي ثابت وفقاً للمتطلبات التنظيمية المطبقة في هذا الشأن.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة في عام 2024 عن عام 2023:

عضو مجلس الإدارة	المنصب	المبلغ الإجمالي في 2024 (درهم إماراتي)
سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان	رئيس مجلس الإدارة	16,250,000
معالي الشيخ محمد بن سيف آل نهيان	نائب رئيس مجلس الإدارة	3,600,000
معالي جاسم محمد بوعتابة الزعابي	عضو	3,500,000
معالي د. سلطان أحمد الجابر	عضو	3,500,000
معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري	عضو	2,225,000
سعادة الشيخ أحمد محمد سلطان الظاهري	عضو	2,650,000
سعادة محمد ثاني مرشد غنام الرميثي	عضو	2,700,000
سعادة محمد سيف السويدي	عضو	3,000,000
سعادة وليد المقرب المهيري	عضو	3,000,000
سعادة حميد عبد الله الشمري	عضو	2,350,000
سعادة خليفة عتيق المزروعي	عضو	2,225,000

إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

	مقترح 31 ديسمبر 2024 ألف درهم إماراتي	31 ديسمبر 2024 ألف درهم إماراتي	31 ديسمبر 2022 ألف درهم إماراتي
مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة خلال العام	-	45,000	45,000
مكافآت مجلس الإدارة المقترحة لعام 2024 (وسيتم دفعها في 2025)	45,000	-	-

تدريب أعضاء مجلس الإدارة الجدد

عندما يتم تعيين أعضاء جدد في مجلس الإدارة، يتم تزويدهم بملف متكامل يتضمن مواد تقديمية وتدريبية شاملة تغطي كافة جوانب الحوكمة في البنك، بما يتيح لهم التعرف على المسؤوليات المتعلقة بعضويتهم في المجلس، وممارسة أعمالهم طبقاً لأعلى مستويات الحرص والكفاءة. تتناول المواد التي تم توزيعها على الأعضاء الجدد موضوعات: لجان مجلس الإدارة، أطر حوكمة المجلس، معلومات عن الزملاء الآخرين في المجلس، ومهارات وخبرات الإدارة العليا، التقارير الخارجية، وأخلاقيات المجلس، والسياسات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة بأعمال البنك، ونبذة عامة عن القطاع المصرفي والسوق الذي نعمل فيه.

التعليم المستمر/تحديث معلومات أعضاء مجلس الإدارة

واستكمالاً لبرنامج الإعداد الشامل لأعضاء مجلس الإدارة، يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بأحدث المعلومات المتعلقة بأعمال البنك، والتطورات التنظيمية ذات الصلة.

وقد ركز برنامج التطوير المستمر لمجلس الإدارة هذا العام بشكل كبير على المخاطر، حيث قدم رؤية واضحة حول تأثير أسعار الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر المناخية، كما تم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بوثيقة مراجعة شهرية وتوقعات حول المؤشرات الاقتصادية العالمية، والتطورات الجيوسياسية والتنظيمية، وأداء البنك مقارنةً بمنافسيه.

في الوقت نفسه يتم جمع ملاحظات أعضاء مجلس الإدارة حول برامج وباقات التطوير والتثقيف المستمر بانتظام، لضمان تحسين وتطوير برامج التعليم الخاصة بمجلس الإدارة باستمرار .

تقييم أداء مجلس الإدارة

يقوم أمين سر مجلس الإدارة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ويغطي النقاط التالية:

- الهيكل التنظيمي للمجلس وأهدافه
- الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس
- مسؤوليات وأداء المجلس
- تفاعل المجلس مع الإدارة العليا للبنك

بالإضافة لذلك، يتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة بصورة دورية طبقاً للمتطلبات التنظيمية بهذا الشأن.

ويتم رفع التوصيات المترتبة على هذا التقييم لمجلس الإدارة لأخذها في الاعتبار عند تحسين هيكل الحوكمة في المجلس ولجانه التابعة، حيث يتم مراجعة/تحديث مواثيق المجلس كل عام.

وفي عام 2024، كان تقييم مجلس الإدارة إيجابيًا، مع التوصية بتخصيص وقت كافٍ لبعض الموضوعات، خاصة استراتيجية المجموعة والميزانية العمومية، بالإضافة لأحدث المعلومات حول السوق. هذا ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمهارات والخبرات الكافية واللازمة في هذا المجال. وقد تم توزيع المواد الخاصة باجتماعات مجلس الإدارة في مواعيدها. وخلال عام 2024، كان هناك تعاوناً وثيقاً وتفاعلاً كبيراً بين مجلس الإدارة ولجانه التابعة، فيما يخص الموضوعات التي تتطلب تقييماً دقيقاً وقرارات حاسمة.

اجتماعات مجلس الإدارة وجدول الأعمال

أنشطة مجلس الإدارة خلال 2024

- مراجعة الأداء المالي للبنك، بما في ذلك الميزانية العمومية
- مراجعة استراتيجية المجموعة، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل، والمبادرات الاستراتيجية، وصفقات الاستحواذ والاندماج (ويتضمن ذلك التكنولوجيا واستراتيجية الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي)
- مراجعة تقارير لجان مجلس الإدارة بما في ذلك: المخاطر، ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، المكافآت، الترشيحات والحوكمة، الامتثال والتدقيق
- الموافقة على خطط القيادة والتعاقب الوظيفي
- مراجعة التقييم السنوي لمجلس الإدارة

تم تعيين أمين سر مجلس الإدارة الحالي غريس أبومراد اعتباراً من سنة 2023.

جدول ومعدلات حضور اجتماعات مجلس الإدارة

تاريخ اجتماع مجلس الإدارة	عدد الأعضاء الحضور
31 يناير 2024	11/10
30 أبريل 2024	11/11
24 يوليو 2024	11/10
17 أكتوبر 2024	11/10
27 نوفمبر 2024	11/10
12 ديسمبر 2024	11/10

لجان مجلس الإدارة

تلعب لجان مجلس الإدارة دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرار، حيث تساعد مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته. وتدعم هذه اللجان المتخصصة مجلس الإدارة في تحمل جزء من أعباء العمل، كما يساعد أعضاء اللجان مجلس الإدارة في تحسين عملية متابعة الأعمال والأنشطة.

ونظراً لطبيعتها المتخصصة، تستطيع اللجان إجراء البحوث والتحليلات اللازمة في المسائل الفنية، ولديها صلاحيات في تقديم التوصيات لمجلس الإدارة للحصول على الموافقة النهائية. وقد قام مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول بتشكيل أربع لجان كما هو موضح فيما بعد، حيث يتولى رئاسة كل لجنة عضوٌ غير تنفيذي مستقل من أعضاء مجلس الإدارة. ويُطلب من كل اللجان عقد اجتماعات دورية حسبما تقتضي الأمور لكي تتمكن من تحقيق أهدافها وبما يتيح وقتاً كافياً للمناقشات والعروض والمفاوضات واتخاذ القرارات.

اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة (BMC)

تقدم اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة دعماً رئيسياً للمجلس، من خلال الإشراف على إدارة محفظة مجموعة بنك أبوظبي الأول، لضمان توافقها مع السياسات الإستراتيجية للبنك ومزاولة الأعمال ضمن مستوى تقبل البنك للمخاطر.

وخلال عام 2024، قامت اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة واعتماد الأداء المالي للبنك، ومستوى تقبل المخاطر ومخاطر الائتمان، والاستثمارات التكنولوجية الرئيسية والنفقات الرأسمالية. قامت اللجنة أيضاً بالإشراف على تنفيذ المشاريع والاستراتيجيات المحلية والدولية للبنك، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات والتحديات السوقية.

عقدت اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة 9 اجتماعات خلال 2024.

جدول ومعدلات حضور اللجنة الإدارية التابعة لمجلس الإدارة

تاريخ اجتماع اللجنة	عدد الأعضاء الحضور
29 يناير 2024	3/3
6 فبراير 2024	3/3
18 مارس 2024	3/3
25 أبريل 2024	3/3
11 يونيو 2024	3/3
19 يوليو 2024	3/2
14 أكتوبر 2024	3/3
26 نوفمبر 2024	3/3
12 ديسمبر 2024	3/3

يقر رئيس اللجنة بمسؤوليته عن نظام اللجنة داخل الشركة، فضلاً عن مراجعة آلية عملها والتأكد من فعاليتها.

لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة (REMCO)

تقوم لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة بالاعتماد والاشراف على سياسة الأجور والمكافآت ومتابعة تطبيقها في البنك، كما تقدم اللجنة توصياتها لمجلس الإدارة فيما يخص التعيينات الرئيسية في مناصب الإدارة التنفيذية العليا.

وخلال عام 2024، قامت اللجنة بمراجعة شاملة لاستراتيجية المكافآت، وقدمت مخطط للحوافز طويلة الأجل لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالتوافق مع أهداف البنك طويلة الأجل. وافقت اللجنة أيضاً على الخطة المعدلة للتعاقب الوظيفي، واعتماد تعيينات المناصب الإدارية العليا ومديري الشركات التابعة محلياً ودولياً، كما اعتمدت اللجنة سياسات الموارد البشرية والأجور في البنك.

عقدت لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة 4 اجتماعات خلال 2024.

تاريخ اجتماع اللجنة	عدد الأعضاء الحضور
24 يناير 2024	3/3
9 يوليو 2024	3/3
24 سبتمبر 2024	3/3
26 نوفمبر 2024	3/2

يقر رئيس اللجنة بمسؤوليته عن نظام اللجنة داخل الشركة، فضلاً عن مراجعة آلية عملها والتأكد من فعاليتها.

لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة (BRESGC)

تتولى لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مسؤولية الإشراف الكامل وتقديم المشورة لمجلس الإدارة بخصوص استراتيجية المخاطر لمجموعة بنك أبوظبي الأول. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد اللجنة الإطار العام لمستوى تقبل المخاطر في المجموعة بما يتوافق مع استراتيجية الأعمال والبيئة التشغيلية، فضلاً عن تحفيز ثقافة الوعي بالمخاطر في المجموعة.

وخلال عام 2024، قامت اللجنة بمراجعة التقارير المتعلقة بالرؤية المستقبلية للاقتصاد الكلي والتغيرات الجيوسياسية، وتأثير المستجدات والتطورات الهامة على أعمال البنك، كما قامت أيضاً بمراجعة ملف المخاطر الخاص بالمجموعة وتقارير مستوى تقبل المخاطر واستراتيجية ومبادرات إدارة المخاطر، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات التحمل.

قامت اللجنة أيضاً بتقييم التطورات التنظيمية والإجراءات الهادفة لخفض تأثير جميع المخاطر المادية لمجموعة بنك أبوظبي الأول، مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال، والسيولة، ومخاطر السوق وأسعار الفائدة، والمخاطر التشغيلية، والاحتيال، وأمن المعلومات، والمخاطر التكنولوجية، ومخاطر نموذج الأعمال، والمخاطر القانونية، ومخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والامتثال للشريعة الإسلامية، والسمعة، والمخاطر الاستراتيجية.

تقوم اللجنة أيضاً باعتماد أطر عمل وسياسات المخاطر للمجموعة، مع إشرافها على الأمور المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG). وفي عام 2024، قام أعضاء اللجنة بمناقشة واستعراض التحديثات المتعلقة باستراتيجية بنك أبوظبي الأول في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والالتزامات بتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية، وبطاقة الأداء الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإطار وسياسات إدارة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية، واختبارات التحمل المناخي، بالإضافة إلى تقارير وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والاتجاهات والتطورات التنظيمية ذات الصلة بها.

عقدت لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات 4 اجتماعات خلال 2024.

جدول ومعدلات حضور اجتماعات لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة

تاريخ اجتماع اللجنة	عدد الأعضاء الحضور
22 يناير 2024	5/5
18 يناير 2024	5/5
11 يوليو 2024	5/4
16 أكتوبر 2024	5/5

يقر رئيس اللجنة بمسؤوليته عن نظام اللجنة داخل الشركة، فضلاً عن مراجعة آلية عملها والتأكد من فعاليتها.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة (BAC)

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على أنشطة التدقيق الداخلي وكذلك على امتثال مجموعة بنك أبوظبي الأول والمدققين القانونيين الخارجيين. تشرف اللجنة أيضاً على أنشطة التدقيق في الفروع الدولية لضمان تطبيق مستوى مقبول من الرقابة على الضوابط العامة ومستويات الالتزام وحوكمة هذه العمليات وكجزء من مسؤولياتها أيضا، تشرف لجنة التدقيق على مختلف المراجعات والفحوص التنظيمية ومناقشة القوانين واللوائح المؤثرة على البنك وعلى عمليات المراجعة الداخلية والالتزام للمجموعة.

وفي عام 2024، وافقت لجنة التدقيق على خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر للبنك وميزانيته ومتطلبات الموارد، كما أيدت تحديث المواثيق والسياسات والإجراءات لتتوافق مع المعايير واللوائح الإماراتية والدولية ذات الصلة بالتدقيق الداخلي ولوائح حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك مبادرات الإدارات ومؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالتدقيق الداخلي في المجموعة والتي يتم رصدها كل ربع سنة.

قامت اللجنة أيضاً بتقييم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بما في ذلك التهديدات السيبرانية، ومرونة واستمرارية الأعمال، والمخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال، كما ناقشت اللجنة وقائع اجتماعات لجان التدقيق التابعة لمجالس إدارة الشركات التابعة لبنك أبوظبي الأول في عدة دول.

وفي إطار إشرافها على امتثال المجموعة، قامت اللجنة بمراجعة والتصديق على سياسات الامتثال في المجموعة، وناقشت بصورة استباقية إدارة مخاطر الامتثال في المجموعة، كما التقت اللجنة بصورة دورية مع المدققين الخارجيين لمناقشة البيانات الكمية والنوعية ذات الصلة بالنتائج المالية للبنك، بما في ذلك عمليات الإفصاح عن القوائم المالية، إلى جانب إشرافها على أداء المدققين الخارجيين، ومدى استقلاليتهم، ونقاط التباين، وإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين على مستوى المجموعة.

وفي عام 2024، عقدَت لجنة التدقيق 4 اجتماعات.

جدول ومعدلات حضور اجتماعات لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تاريخ اجتماع اللجنة	عدد الأعضاء الحضور
29 يناير 2024	5/5
25 أبريل 2024	5/5
22 يوليو 2024	5/4
14 أكتوبر 2024	5/5

يقر رئيس اللجنة بمسؤوليته عن نظام اللجنة داخل الشركة، فضلاً عن مراجعة آلية عمله والتأكد من فعاليتها.

المدققون الخارجيون

1. يخضع المدققون الخارجيون لإشراف لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على أعمال مدققي الحسابات الخارجيين، وعقد اجتماع معه لمرة واحدة على الأقل خلال السنة المالية من دون حضور الإدارة، لمناقشة الأمور المتعلقة بالتدقيق واستعراض ملاحظاتهم في هذا الشأن.

وخلال الربع الأخير من كل عام، يسلم المدقق الخارجي لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة قائمة بخدمات التدقيق والخدمات المرتبطة بها مرفق معها أتعاب المدقق الخارجي المالية المطلوبة (المدفوعة ومستحقة الدفع). ويتم تقديم هذه القائمة ومناقشتها خلال اجتماع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة الذي يُعقد في السنة المالية التالية (عادة في نهاية شهر يناير من كل عام).

وبناءً عليه، إذا زادت أتعاب التدقيق لأي سبب من الأسباب بنسبة 10% مقارنة بآخر مبلغ معتمد، يجب الحصول على اعتماد رئيس القطاع المالي للمجموعة على المبلغ الإضافي وعرضه لتلقي مصادقة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة خلال اجتماعات اللجنة التالية وذلك قبل أن يتم سداد الأتعاب. ولا يتم تفويض أي صلاحية إضافية للموافقة على خدمات مدقق الحسابات الخارجي، كما لا يتم ترحيل المبالغ غير المستخدمة والتي تمت الموافقة عليها مسبقاً للعام المالي التالي، ويتم منح الموافقات المسبقة حسب فئة الخدمة المقدمة بحيث لا يمكن تحويل هذه المبالغ بين فئات الخدمات.

من ناحية أخرى، تقوم لجنة التدقيق برفع تقرير لمجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل سنوياً يتضمن الأتعاب المدفوعة لمدقق الحسابات الخارجي مقابل خدمات التدقيق والخدمات المرتبطة وغير المرتبطة بها والخدمات غير المرتبطة بالمراجعة. تشمل التوصيات المكتوبة ما يلي:

- إجمالي المبالغ المدفوعة أو مستحقة الدفع لمدقق الحسابات الخارجي مقابل الخدمات غير المرتبطة بالمراجعة والتي تم تقديمها خلال العام، والنسبة المئوية لهذه الرسوم مقارنة برسوم التدقيق.
- التأكيد على قناعة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بأن تقديم الخدمات غير المرتبطة بالتدقيق خلال العام لم يخل باستقلالية المدققين.

2. إدارة الخدمات غير المرتبطة بالتدقيق والمسموح بها

يمكن تعريف الخدمات غير المرتبطة بالتدقيق والمسموح بها بأنها تلك الخدمات التي يُسمح بها بموجب قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المحترفين (IESBA Code) والتي يمكن لمدقق الحسابات الخارجي أداءها لصالح المجموعة.

وعند تكليف مدقق الحسابات الخارجي بأداء هذه الخدمات، يمكن لرئيس القطاع المالي أن يقترح/يوصي بنطاق الخدمات والأتعاب، على أن تعتمدها لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ثم يتم إبلاغ اللجنة بذلك، بما في ذلك طبيعة هذه الخدمات والأتعاب المرتبطة بها، على أساس ربع سنوي.

تعيين مدققي الحسابات الخارجيين

يتولى مجلس إدارة مجموعة بنك أبوظبي الأول مسؤولية التوصية بتعيين مدقق حسابات خارجي مستقل، بناءً على البيانات الواردة من الإدارة المالية للمجموعة عبر لجنة التدقيق التابعة للمجلس. ويجب أن يتمتع مدقق الحسابات الخارجي بالمهارات والمعرفة والموارد اللازمة، والخبرة الكافية، ويتم اعتماده/الترخيص له بمزاولة المهنة من السلطات المختصة، بحيث يكون تعيينه خاضعاً لموافقة المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية، وموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

معايير الاختيار

تقوم لجنة التدقيق التابعة للمجلس بتقييم مدققي الحسابات الخارجيين المحتملين بناءً على عدة معايير، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- أن يكون المدقق خاضعاً لأحكام القوانين واللوائح ذات الصلة.
- استقلالية مكتب التدقيق الخارجي عن مجموعة بنك أبوظبي الأول، مع محافظته على استقلاليته طوال فترة عمله وارتباطه بالمجموعة، وبحق لمجموعة بنك أبوظبي الأول إنهاء خدمة مدقق الحسابات الخارجي إذا تم المساس باستقلاليته، وعندما لا يمكن لتدابير الإدارة أو مدقق الحسابات التخفيف من تأثير هذه المشكلة أو آثارها المادية.
- عدم وجود حالات لتضارب المصالح من شأنها أن تؤثر على استقلالية مدقق الحسابات الخارجي.
- وجود ترتيبات مقترحة لتمكين تعاقب الشركاء والموظفين.
- الكفاءة المهنية والخبرة والنزاهة للأشخاص الرئيسيين القائمين بأعمال التدقيق.
- الامتثال لقواعد الأخلاقيات المهنية ذات الصلة.
- دقة وشمولية منهجية التدقيق.
- القيام بأعمال التدقيق طبقاً لمستوى تكاليف مقبولة.

ويتم تعيين مدقق الحسابات الخارجي على أساس سنوي ووفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها، بحيث لا تتجاوز مدة تعيينه الإجمالية ست سنوات متتالية كحد أقصى. وفي حال قرر مجلس إدارة مجموعة بنك أبوظبي الأول، أو المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية العادية، أن هناك حاجة لمراقب حسابات خارجي جديد، سيتم اتخاذ الإجراءات التالية:

- ستقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بإعداد قائمة مختصرة بمدققي الحسابات الخارجيين المرشحين والذين يستوفون معايير واشتراطات الاختيار، والتأكد من رغبتهم في العمل كمدقق حسابات خارجي للمجموعة.
- سيُطلب من المرشحين المهتمين بتولي هذه المسؤولية تقديم مقترح يلبي معايير المجلس في اختيار المدققين الخارجيين، بالإضافة لبيان يؤكد استقلاليتهم.
- ستقوم لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمقابلة المدققين المرشحين لإجراء مزيد من التقييم لتحديد مدى ملاءمتهم.
- ستعقد اللجنة اجتماعاً لاحقاً لتحديد المرشح المفضل وتقديم توصية لمجلس الإدارة بشأن المرشح الذي وقع عليه الاختيار، والأتعاب المقترحة مقابل خدماته.
- سيقوم أمين سر مجلس إدارة المجموعة بترتيب الإشعارات والاجتماعات والقرارات اللازمة للسماح باستقالة أو عزل المدقق الخارجي الحالي وتعيين مدقق جديد.
- عند إعادة تعيين المدقق الخارجي من سنة مالية لأخرى، يجب تقييم مؤشرات جودة أعمال التدقيق والمراجعة التي قام بها المدقق الخارجي طوال العام السابق، ويجب أخذ تعليقات سلطة الرقابة المالية (جهاز أبوظبي للمحاسبة) على أداء مدقق الحسابات الخارجي، والأخذ في الاعتبار أي ملاحظات أو أمور أخرى قد تؤثر على قرار إعادة تعيينه.
- يتعين على مجموعة بنك أبوظبي الأول تنفيذ إجراءات تعيين جديدة لتدوير شركة التدقيق الخارجية مرة واحدة على الأقل كل ست سنوات. وبعد عملية التدوير، يجب مراعاة فترة تهدئة لمدة ثلاث سنوات قبل إعادة اختيار نفس الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنك تدوير شريك التدقيق الخارجي المسؤول عن المراجعة كل ثلاث سنوات.
- وعند تعيين مدقق خارجي جديد، سيقوم أمين سر مجلس الإدارة بإخطار السلطات المحلية المعنية، وفقًا لمتطلبات النظم واللوائح المعمول بها. أما بالنسبة للشركات التابعة والفروع الدولية، فسيقوم رئيس القطاع المالي (CFO) أو رئيس قسم المالية في الدولة المعنية بإخطار الجهات التنظيمية المختصة.

خدمات التدقيق

يمكن تعريف خدمات التدقيق بأنها الخدمات التي يقدمها المدقق القانوني للمجموعة، لتدقيق ومراجعة البيانات المالية أو الخدمات التي يقدمها المدقق القانوني عادةً فيما يتعلق بالتقارير القانونية والتنظيمية. ويجب أن توافق على هذه الخدمات لجنة التدقيق التابعة للمجلس كجزء من دورة خطة التدقيق السنوية.

الخدمات المرتبطة بالتدقيق

هي خدمات أخرى غير خدمات التدقيق يقوم بتقديمها مدقق الحسابات، خاصةً عندما تكون هذه الخدمات مطلوبة بموجب قانون أو لائحة ما تتعلق باختصاص وأنشطة المؤسسة المعنية.

الخدمات غير المرتبطة بالتدقيق

هي الخدمات التي لا تندرج تحت فئة الخدمتين المذكورتين أعلاه، كما أنها ليست جزءاً من الخدمات المحظورة. ويجب على شركة التدقيق الخارجي المتعاقدة مع البنك– بما في ذلك شركاتها التابعة أو فروعها – الامتناع عن تقديم أي خدمات غير متعلقة بالتدقيق قد تؤثر على موضوعيتها أو استقلاليتها تجاه البنك خلال السنوات المالية لفترة عملها كمدقق خارجي لصالح البنك.

تقرير التدقيق لعام 2024

لم يذكر المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بعام التدقيق المنتهي في 31 ديسمبر 2024

مكافآت المدقق الخارجي

	31 ديسمبر 2024 مليون درهم إماراتي	31 ديسمبر 2023 مليون درهم إماراتي
خدمات التدقيق	12	12
الخدمات المرتبطة بالتدقيق	10	8
الخدمات غير المرتبطة بالتدقيق	1	5
إجمالي مكافآت المدقق الخارجي	23	**25**

السير الذاتية لأعضاء الإدارة العليا

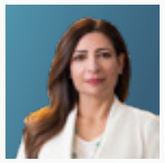

هناء الرستماني

الرئيس التنفيذي للمجموعة

هناء الرستماني هي الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الأول التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقرا لها. يتواجد بنك أبوظبي الأول في 20 سوقاً حول العالم، وهو يحظى بتصنيف ائتماني عند مستوى AA-، وتبلغ قيمة أصوله الإجمالية أكثر من 330 مليار دولار أمريكي، وحقق أرباحا صافية بقيمة 4.6 مليار دولار أمريكي وفقا للتقرير المالي السنوي لعام 2024.

تتولى الرستماني هذا المنصب منذ يناير 2021، وقد عملت على دعم وتعزيز الابتكار وفق استراتيجية واضحة تتضمن تكوين شراكات تجارية، وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، وتطوير القدرات التقنية والرقمية المعتمدة على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتعزيز الكفاءات التشغيلية في كافة أقسام المجموعة. وقد أسهمت قيادتها في ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مالية عالمية تربط منطقة الشرق الأوسط بأفضل فرص الاستثمار حول العالم.

كما قادت بنك أبوظبي الأول ليصبح البنك الرائد في المنطقة في مجال التمويل المستدام، عبر الالتزام بتقديم وتسهيل تمويلات مستدامة وانتقالية تتجاوز قيمتها 500 مليار درهم (136 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2030.

لدى الرستماني خبرة تزيد على 25 عاماً في القطاع المصرفي والمالي، وتُعد أول سيدة تشغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت قد شغلت سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس الخدمات المصرفية للأفراد، حيث قادت المجموعة نحو التحول الرقمي في الخدمات المصرفية للأفراد، من خلال التركيز على الابتكار واعتماد أحدث التقنيات المالية. كما تولت مناصب قيادية بارزة في عدد من البنوك والمؤسسات.

وتشغل هناء الرستماني حالياً عضوية مجالس إدارة العديد من المؤسسات المرموقة، ومنها: منصة "بنى" للمدفوعات العربية المملوكة لصندوق النقد العربي، والمعهد الدولي للتمويل (IIF)، والمعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD)، إضافة إلى عضويتها في المجلس التنفيذي لمجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي. كذلك تشغل الرستماني منصب رئيس مجموعة المديرين للتحالف المصرفي لخفض صافي الانبعاثات الكربونية وكانت قد تولّت قبل ذلك منصب رئيس المجلس العالمي للطاقة النظيفة التابع للأمم المتحدة والمعني بأهداف التنمية المستدامة.

حصلت الرستماني على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودرجة ماجستير في إدارة المعلومات من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، ومتزوجة، ولديها ثلاثة أبناء.

لارس كرامر

رئيس الشؤون المالية للمجموعة

يشغل لارس كرامر منصب رئيس الشؤون المالية لمجموعة بنك أبوظبي الأول، حيث تشمل مسؤولياته الإشراف على كافة الأنشطة المالية للبنك، بما في ذلك أقسام المجموعة، والخزينة، وعلاقات المستثمرين، وخطة المجموعة الاستراتيجية. ويشرف كرامر أيضاً على قسم الاندماج والاستحواذ، والتطوير المؤسسي في المجموعة.

قبل انضمامه إلى بنك أبوظبي الأول، شغل كرامر منصب رئيس الشؤون المالية لبنك ابه بي ان امرو (ABN AMRO) في هولندا منذ يونيو 2021. كما تولى سابقاً منصب رئيس الشؤون المالية لمجموعة بنك هيلينك، بالإضافة إلى عمله لنحو 20 عاماً مع بنك آي إن جي (ING) الذي تولى فيه مناصب عدة، بما في ذلك رئيس الشؤون المالية لخدمات آي إن جي المباشرة (ING Direct)، وخدمات آي إن جي المصرفية المباشرة للأفراد والخدمات الدولية (ING Retail Banking Direct and International)، وبنك آي إن جي التجاري (ING Commercial Bank).

لدى كرامر خبرة واسعة في القطاع المصرفي، وضمن مجالات عدة تشمل أسواق رأس المال، وإدارة المحافظ، ومخاطر الائتمان، والمخاطر المالية، وإدارة الأصول والديون، إلى جانب قدرته على اتخاذ القرارات المناسبة في الشؤون المتعلقة بالضرائب والاستراتيجيات المصرفية.

كرامر حاصل على درجة البكالوريوس في علوم المحاسبة من جامعة جنوب أفريقيا، وعلى الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيب تاون، بتخصص التمويل والأسواق والاستراتيجيات، إلى جانب كونه محاسباً قانونياً.

تم تعيين لارس في منصب رئيس الشؤون المالية للمجموعة في 1 مايو 2023.

كريس جاك

رئيس إدارة المخاطر للمجموعة

يشغل كريس جاك منصب رئيس إدارة المخاطر للمجموعة في بنك أبوظبي الأول، وتشمل مسؤولياته قيادة أقسام إدارة المخاطر والاستدامة والشؤون القانونية.

لدى كريس جاك خبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في الأسواق المالية العالمية، ويعتبر من الخبراء المصرفيين الدوليين المخضرمين بفضل توليه للعديد من المناصب القيادية في مجالات وتخصصات متعددة تشمل تداول المشتقات المالية المتعلقة بالدخل الثابت، وإدارة الصناديق متعددة الأصول، وإدارة المخاطر.

قبل انضمامه إلى بنك أبوظبي الأول، شغل منصب مدير إدارة المخاطر في المملكة المتحدة وأيرلندا والمدير العالمي لإدارة المخاطر المؤسسية لدى دويتشه بنك خلال إقامته في لندن.

كريس جاك حاصل على درجة الماجستير من كلية كرانفيلد للإدارة في المملكة المتحدة.

تم تعيين كريس في منصب رئيس إدارة المخاطر للمجموعة في 5 أغسطس 2024.

مارتن تريكو

رئيس الخدمات المصرفية للاستثمار للمجموعة

يشغل مارتن تريكو منصب رئيس الخدمات المصرفية للاستثمار لمجموعة بنك أبوظبي الأول، إضافة إلى منصب رئيس الخدمات المصرفية الدولية للمجموعة بالإنابة. لدى تريكو خبرة واسعة تزيد على 30 عاماً في مجال الخدمات المصرفية وتمويل الشركات، عمل خلالها لدى نخبة من المؤسسات المالية العالمية. تشمل مسؤوليات تريكو إدارة وتنمية أعمال الخدمات المصرفية للاستثمار في المجموعة، والإشراف على أنشطة التغطية التأمينية للشركات العالمية والمؤسسات المالية وتمويل الشركات العالمية.

يركز تريكو في مهامه على توسعة الأعمال على مستوى المنطقة، حيث قاد عملية تطوير منتجات وعروض بنك أبوظبي الأول ونموذج التغطية التأمينية للعملاء، ويعمل على ترسيخ مكانة بنك أبوظبي الأول كمؤسسة مالية إقليمية مرموقة في مجال الخدمات المصرفية للاستثمار، كما يساهم بدور حيوي في تطوير عروض بنك أبوظبي الأول في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

قبل انضمامه إلى بنك أبوظبي الأول، شغل تريكو عدداً من المناصب الإدارية العليا والقيادية في مجموعة HSBC في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، واستراليا وكوريا، والمملكة المتحدة وأوروبا.

كذلك يشغل تريكو منصب رئيس مجلس إدارة شركة بنك أبوظبي الأول سويس التابعة، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة فاب كابيتال المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في مجلس أمناء جامعة "باريس الثانية بانتيون أساس" السوربون، كما تم تعيينه بموجب مرسوم خاص من قبل رئيس الوزراء الفرنسي كمستشار للتجارة الخارجية الفرنسية في عام 2001.

تخرج تريكو من معهد الدراسات السياسية في باريس، ويحمل درجة الماجستير في القانون من جامعة السوربون في باريس، وبكالوريوس في التاريخ من جامعة باريس نانتير. وهو يعيش في منطقة الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة ومصر) منذ نحو 12 عاماً.

سامح عبدالله القبيسي [1]

رئيس الأسواق العالمية للمجموعة

يشغل سامح عبدالله القبيسي منصب رئيس الأسواق العالمية في بنك أبوظبي الأول، حيث يشرف على عمليات القسم التي تشمل المبيعات، والتداول، والاستثمارات، ومعلومات الأسواق. ويقدم قسم الأسواق العالمية في بنك أبوظبي الأول، من خلال حضوره الواسع ومنصته ذات الأصول المتعددة، حلولاً استثمارية وتحوطية عالمية المستوى مما يتيح للعملاء مواكبة النمو العالمي بدقة والقدرة على إدارة المخاطر.

قبل توليه منصبه الحالي، شغل القبيسي منصب المدير العام للشؤون الاقتصادية في دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، حيث قام بقيادة فرق العمل المسؤولة عن استراتيجية أبوظبي الاقتصادية، وصياغة السياسات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيلات العمليات اللوجستية والتجارية، ومكتب أبوظبي للتنافسية، ومكتب تنمية الصناعة، ومكتب أبوظبي للمقيمين، وصندوق أبوظبي للاكتتاب، وبرنامج التطوير السياحي. كما لعب القبيسي سابقاً دورا بارزا في مكتب أبوظبي للاستثمار من خلال تركيزه على الاستثمارات والشراكات.

لدى القبيسي خبرة تمتد لعشرين عاماً في قطاع المصارف والتمويل العالمي شغل خلالها العديد من المناصب القيادية وهو حاليا عضو مجلس إدارة في بنك ويو Wio، والإتحاد لائتمان الصادرات وجمعية الإمارات للمستثمرين المبادرين. وكان القبيسي شغل سابقا منصب الرئيس العالمي لقسم المبيعات في الأسواق العالمية والرئيس التنفيذي الإقليمي لشمال شرق آسيا في بنك أبوظبي الوطني. كما تولى مناصب إدارية عليا في كل من CAPM Investments، دار التمويل، بنك ستاندرد تشارترد، HSBC، وبنك دبي الوطني.

سامح عبدالله القبيسي حاصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية، بتخصصي العلوم السياسية والاقتصاد، من جامعة روليز كوليدج في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] استمر في هذا المنصب حتى يناير 2025

سارة البنعلي

رئيس الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية

تشغل سارة البنعلي منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية في بنك أبوظبي الأول، ولديها خبرة واسعة تمتد لأكثر من 24 عاماً في مجال الاستثمار والخدمات المالية والمصرفية، وتتولى في منصبها الحالي مسؤولية قيادة وتطوير قسم الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية، وضمان اتساق أنشطته مع رؤية واستراتيجية وتوجهات مجموعة بنك أبوظبي الأول.

قبل توليها منصبها الحالي، شغلت البنعلي منصب رئيس قسم الأعمال التجارية في بنك أبوظبي الأول، وهو القسم المتخصص بتزويد الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكانت ترأست التخطيط الاستراتيجي في بنك أبوظبي الأول، ضمن بنك الخليج الأول سابقاً، قبل عملية اندماجه مع بنك أبوظبي الوطني. وتولت قبل ذلك منصب نائب رئيس مجموعة العمليات الدولية في بنك الخليج الأول.

بدأت البنعلي مسيرتها المهنية في جهاز أبوظبي للاستثمار، وتسلمت مهام متنوعة لإدارة الاستثمارات، مع التركيز بشكل خاص على أسهم مناطق الشرق الأقصى. وهي عضو في مجالس إدارة شركة أبوظبي الأول للأوراق المالية وريم للتمويل.

تحمل سارة البنعلي شهادة في الاقتصاد من جامعة نورث ويسترن في الولايات المتحدة الأمريكية، وحصلت على شهادة التميز والوعي من معهد إنسياد في سنغافورة.

فتون المزروعي

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة

تشغل فتون المزروعي منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة لدى بنك أبوظبي الأول؛ وهي تتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 15 عاماً في القطاع المصرفي، حصدت خلالها العديد من الجوائز تقديراً لجهودها وللقيمة الكبيرة التي أضافتها إلى قطاع الخدمات المصرفية والمالية.

تتولى المزروعي مسؤوليات منصبها الحالية بكفاءة عالية نظراً لخبرتها الواسعة في القطاع؛ إذ شغلت سابقاً عدداً من المناصب القيادية ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك أبوظبي الأول، بما يشمل منصب رئيس الخدمات المصرفية للنخبة، حيث لعبت دوراً محورياً في خطط التحوّل الرقمي للمجموعة.

ولطالما كانت المزروعي حريصة على وضع استراتيجيات تلبي تطلعات العملاء على كافة المستويات، بالتزامن مع التركيز على التحوّل الرقمي للخدمات المصرفية بأسلوب ينسجم مع أعلى مستويات الأمان والموثوقية. وتحت إشرافها، حصدت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك أبوظبي الأول عدداً من الجوائز، بما في ذلك جائزة "أفضل خدمات مصرفية عبر الهاتف المتحرك" من جوائز "MEA Finance". وحصد بنك أبوظبي الأول أيضاً جائزة "أفضل استخدام للبيانات والتحليلات" خلال حفل توزيع جوائز تجربة العملاء الرقمية (Digital CX) عن بطاقات "دبي فيرست" في عام 2022، الأمر الذي يحقق رؤية المزروعي تجاه الخدمات المصرفية للأفراد في بنك أبوظبي الأول.

وإلى جانب دورها في حصول بنك أبوظبي الأول على هذه الجوائز المرموقة، تم اختيار المزروعي ضمن قائمة "جلوبال موني مونيتور" 2022 لأفضل النساء في القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط، وهي أول امرأة تشغل عضوية مجلس إدارة شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، وهي أيضاً عضو في مجلس إدارة شركة فيزا ومجلس ماستر كارد التنفيذي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MMEC)، إلى جانب عضويتها في مجالس الإدارة في عدد من الشركات البارزة في دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا، مثل أبوظبي الأول للتمويل الإسلامي، وبنك "ويو"، وبنك أبوظبي الأول-مصر؛ وهي أيضاً عضو في مجلس إدارة صندوق الشيخة فاطمة للمرأة اللاجئة.

المزروعي حاصلة على درجة البكالوريوس في العلوم والرياضيات من جامعة الإمارات في العين، وأتمت البرنامج التنفيذي في الإدارة الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة ستانفورد في سنغافورة.

ميشال لونغيني

رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة

يشغل ميشال لونغيني منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك أبوظبي الأول، حيث تشمل مسؤولياته إثراء عروض الخدمات المصرفية الخاصة التي يقدمها البنك وتوسعة نطاقها، ومنح زخم أكبر لنمو أنشطة العمل الرئيسية على امتداد شبكتها حول العالم.

ويركز لونغيني على تعزيز عروض بنك أبوظبي الأول من خلال ضمان عمل مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة كمنصة تدعم ازدهار أنشطة العملاء على المدى الطويل عبر مجموعة من الحلول المالية المتخصصة، وتسهيل الوصول إلى الفرص الاستثمارية الواعدة.

يتمتع لونغيني بخبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في مجال الخدمات المصرفية الخاصة. وكان شغل قبل انضمامه إلى بنك أبوظبي الأول منصب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة في إدموند دي روتشيلد في جنيف، سويسرا؛ بعد توليه منصب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة لدى يونيون بانكير بريفيه (UBP SA) في جنيف.

وخلال مسيرته المهنية الحافلة في القطاع المصرفي، تولى لونغيني أيضاً مناصب قيادية عليا ومسؤوليات كبيرة لدى بي إن بي باريبا، من ضمنها إدارة فرق عمل وتطوير العلاقات مع نخبة من العملاء في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ميشال لونغيني حاصل على درجة الماجستير في الإدارة من كلية إمليون للأعمال في مدينة ليون الفرنسية.

سهيل بن طراف [1]

رئيس العمليات للمجموعة

يشغل سهيل بن طراف منصب رئيس العمليات للمجموعة في بنك أبوظبي الأول، ويشرف على مراقبة استراتيجيات الأعمال وتطبيقها كخطط عملية في الأنشطة التشغيلية السنوية.

لدى بن طراف خبرة واسعة في إدارة العمليات التشغيلية ومبادرات التطوير التقني محلياً وعالمياً، ويركز في عمله على الاستفادة القصوى من فرص تحسين الأداء، وضمان تطوير خدمات فعالة من حيث التكلفة مع الحفاظ على أعلى معايير الجودة، ووضع أسس البنية التحتية التشغيلية اللازمة لتوسع المجموعة في أسواق جديدة. كما يقود أيضاً استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للمجموعة بما في ذلك عمليات الدعم والضمان بالإضافة إلى تعزيز الابتكار في تحليلات وإدارة البيانات والمشتريات لتحسين تجربة العملاء وتحقيق أعلى معايير التميز في العمليات التشغيلية.

لدى بن طراف خبرة تمتد لنحو 25 عاماً في مجالات متعددة منها الاستراتيجيات والعمليات التشغيلية والتكنولوجيا والموارد البشرية.

وقبل انضمامه إلى بنك أبوظبي الأول، شغل بن طراف منصب رئيس العمليات في بنك الإمارات الإسلامي، بعد توليه منصب الرئيس التنفيذي لشركة "تنفيذ" التي تعنى بالخدمات المشتركة التابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، التي عمل فيها لمدة 22 عاماً، قاد خلالها قسم الموارد البشرية وغيرها من الأقسام التشغيلية.

تخرج سهيل بن طراف من برنامج إدارة الأعمال في كلية هارفرد للأعمال، وحصل على درجة الماجستير من جامعة The International University. كما يحمل بن طراف درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في دبي، والعديد من الشهادات المهنية المتخصصة من مؤسسات مرموقة مثل "إنسياد" و"كلية هولت للأعمال". وهو من الأسماء البارزة في مجال رياضة الصقور في دولة الإمارات.

[1] استمر في هذا المنصب حتى يناير 2025

غاريث باول

رئيس الموارد البشرية للمجموعة

يشغل غاريث باول منصب رئيس الموارد البشرية للمجموعة لدى بنك أبوظبي الأول، وهو مسؤول عن تطوير الموظفين والموارد البشرية للبنك.

لدى باول خبرة واسعة وسجل حافل بالنجاحات في مجال الموارد البشرية، بما يشمل تنفيذ خطط ثقافة التغيير، وتطوير المواهب وبرامج التطوير. وكان باول شغل سابقاً منصب رئيس الموارد البشرية في بنك دبي التجاري، إضافة إلى توليه رئاسة قسم الموارد البشرية في بنك الخليج الأول بين عامي 2011 و2016.

على امتداد مسيرته المهنية، تولى باول العديد من المناصب العامة والمتخصصة التي تغطي أنشطة الأعمال والموارد البشرية على المستويين التنظيمي والاستراتيجي. وشغل مناصب عليا عدة لدى بنك HSBC في مناطق مختلفة حول العالم على لنحو 20 عاماً، بما في ذلك هونج كونج ولندن والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية، فضلاً عن دولة الإمارات العربية المتحدة.

غاريث باول حاصل على درجة البكالوريوس في اللغتين الإسبانية والفرنسية من كينغز كوليدج في جامعة لندن، ومؤهلات مهنية من معهد الدراسات العليا لإدارة الموظفين في جامعة تايمز؛ وهو زميل في معهد تشارترد للأفراد والتطوير، وحاصل على اعتماد في التقييم النفسي من الجمعية البريطانية لعلم النفس.

نورندرا بريرا

رئيس قسم التدقيق للمجموعة

يشغل نورندرا بريرا منصب رئيس قسم التدقيق للمجموعة في بنك أبوظبي الأول، وتشمل مسؤولياته تزويد الضمانات المستقلة لمجلس إدارة البنك والإدارة العليا حول جودة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية للمجموعة التي تغطي الأنظمة والعمليات وإدارة المخاطر والامتثال وإطار حوكمة الشركات.

لدى بريرا خبرة تزيد على 30 عامًا في القطاع المصرفي، شغل خلالها العديد من المناصب العليا في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي لدى عدد من أبرز البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة والبنوك العالمية.

بريرا حاصل على درجة الماجستير مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال بتخصص التمويل من جامعة ليستر في المملكة المتحدة، وعلى شهادة الدبلوم في تحالفات القيادة التنفيذية والتصميم المؤسسي من جامعة إنسياد، وشهادات دولية أخرى؛ منها شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA)، شهادة المراجع المالي المعتمد (CFSA)، شهادة الاعتماد في إدارة المخاطر (CRMA) من المعهد الدولي للمدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأميركية؛ وشهادة مدقق نظم المعلومات المعتمد (CISA)، شهادة التحكم في المخاطر ونظم المعلومات (CRISC) من الجمعية الدولية لتدقيق وضبط نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الأميركية؛ وشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CIB) معهد المصرفيين المعتمدين في المملكة المتحدة.

نيل بارابل

رئيس الائتمان للمجموعة

يشغل نيل بارابل منصب رئيس الائتمان للمجموعة في بنك أبوظبي الأول، وتشمل مسؤولياته قيادة قسم أنشطة الائتمان في البنك وإدارة مخاطر الائتمان في قطاعات أعمال البنك كافة. يتمتع بارابل بخبرة تقارب الثلاثين عاماً في إدارة المخاطر والائتمان، ويعتبر من الخبراء المخضرمين في هذا المجال.

قبل انضمامه إلى بنك أبوظبي الأول، شغل بارابل منصب المدير العام والرئيس العالمي للائتمان والإقراض لدى HSBC، حيث تولى قيادة فريق العمل المسؤول عن مخصصات رأس المال، وإدارة محفظة القروض، وتحويل مخاطر الميزانية العمومية، وتطوير نماذج العمل. ونجح بارابل في تطوير إمكانات توزيع القروض في HSBC، واعتماد أطر عمل مبتكرة لأنشطة الائتمان، وأتمتة عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالائتمان والإقراض.

شغل بارابل سابقاً مناصب تنفيذية عليا لدى عدد من أبرز المؤسسات العالمية في المملكة المتحدة ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك "جي بي مورجان" و"باركليز كابيتال" و"دويتشه بنك" و"بانكرز تراست".

نيل بارابل حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال من جامعة كيب تاون في جنوب أفريقيا.

تم تعيين نيل في منصب رئيس الائتمان للمجموعة في 21 مايو 2024.

سايمون ثورن

رئيس قسم الامتثال للمجموعة

يشغل سايمون ثورن منصب رئيس الامتثال للمجموعة في بنك أبوظبي الأول، وتشمل مسؤولياته الإشراف على الامتثال التنظيمي لأنشطة البنك، ومحاربة غسل الأموال، والسياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية. لدى ثورن خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود في قطاع الامتثال اكتسبها من خلال توليه مناصب قيادية عدة في "بنك باركليز بي إل سي" في المملكة المتحدة، حيث شغل منصب رئيس قسم الامتثال، ومنصب نائب رئيس قسم الامتثال للمجموعة، ورئيس خدمات الامتثال، ونجح في تحقيق إنجازات هامة ضمن بيئات تنظيمية معقدة ووضع أطر عمل قوية لعدد من القضايا.

كما تولى ثورن قبل ذلك مناصب إدارية في مجال الامتثال لدى عدد من المؤسسات مثل "ميريل لينش" و"نورما" والجهات الناظمة للخدمات المالية في المملكة المتحدة.

سايمون ثورن حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ويلز.

تم تعيين سايمون في منصب رئيس قسم الامتثال للمجموعة في فبراير 2024.

تفويض الصلاحيات

يحدد مجلس إدارة بنك أبوظبي الأول الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومستوى تقبل البنك للمخاطر، والإشراف على الإدارة التنفيذية. ويحتفظ المجلس بصلاحيات معينة لنفسه ويفوض بعض الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة الأعمال اليومية للمجموعة وتنفيذ أولوياتها الاستراتيجية للرئيس التنفيذي للمجموعة.

ويقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة بدوره بتفويض بعض الصلاحيات والمسؤوليات إلى عدد من المسؤولين التنفيذيين في المجموعة. ومع ذلك، يظل الرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤولاً أمام المجلس عن ممارسة الصلاحيات المفوضة وأداء الإدارة.

ويتم منح هذه الصلاحيات من خلال وكالات قانونية يصدرها رئيس مجلس الإدارة ومن ثم الرئيس التنفيذي للمجموعة. وفي عام 2023، قام بنك أبوظبي الأول بمراجعة وتجديد الوكالات القانونية الممنوحة للرئيس التنفيذي ولعدد مختار من المسؤولين التنفيذيين في المجموعة، حيث تولت الإدارة القانونية والتوثيق العدلي في المجموعة مراجعة هذه الوكالات لضمان أفضل توثيق لهذه الصلاحيات. وتستمر صلاحية الوكالات المجددة لمدة ثلاث سنوات، أي حتى عام 2026.

يمكن أيضاً إصدار وكالات قانونية إضافية لموظفين آخرين في البنك أو لممثلين خارجيين، مثل المستشارين القانونيين، حسبما تقتضي الحاجة.

المكافآت

تستهدف ممارسات المكافآت في بنك أبوظبي الأول اجتذاب والحفاظ على المواهب المالية والمصرفية، فضلاً عن ربط أداء وسلوك الموظفين بالاستراتيجيات التجارية المستدامة للبنك، مع ضمان الامتثال للإطار التنظيمي للسلطات القضائية التي يخضع لها البنك.

ففي عام 2024، حصلت هناء الرستماني، الرئيس التنفيذي للمجموعة على 16,842,431/- درهم إماراتي، وحصل لارس كرامر، رئيس الشؤون المالية للمجموعة على 4,014,708/- درهم إماراتي، كما حصل كريستوفر جاك (الذي بدأ العمل في 5 أغسطس 2024)، رئيس إدارة المخاطر على 1,870,126/- درهم إماراتي. تم سداد جميع المبالغ المذكورة نقدًا خلال عام 2024.

وبشكل عام، وصل إجمالي المكافآت المدفوعة لجميع المديرين التنفيذيين للمجموعة في 2024 إلى 76,446,029/- درهم إماراتي.

هذا ويواصل بنك أبوظبي الأول، من خلال مجلس الإدارة واللجان التنفيذية، تقييم ممارسات الأجور والمكافآت بانتظام بهدف ضمان التزام البنك بالمبادئ التالية:

تنافسية الأجور والمكافآت (اجتذاب المواهب المتميزة والاحتفاظ بها)

يقارن البنك إجمالي المكافآت ومكوناتها بمثيلاتها المطبقة في السوق على أساس سنوي، لضمان الحفاظ على الميزة التنافسية للبنك بما يتوافق مع مكانة علامتنا التجارية ومقترح القيمة الممنوح للموظفين.

تحديد الأجور والمكافآت مقابل الأداء وتحقيق مصالح حملة الأسهم

- التأكد من وضع مزيج متميز من الرواتب الثابتة والمتغيرة، والتركيز على ما تم تحقيقه فضلاً عن طريقة تحقيقه.
- الربط بين المكافآت المتغيرة والأداء طبقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية المحددة في بطاقة الأداء على المستوى الفردي وعلى مستوى الوظائف، مع التركيز على الأداء المستدام الذي يراعي مصالح حملة الأسهم.

إدارة المخاطر

- تطبيق ممارسات حوكمة قوية عند تقييم واعتماد برامج المكافآت، والقيام بذلك من منظور المخاطر.
- يتضمن ذلك مكافآت متغيرة يتم تقييمها طبقاً لأفضل ممارسات المخاطر، والأخذ في الاعتبار إمكانية تطبيق فترات للتأجيل، وقواعد للتقليص والاسترداد، لضمان توافق المكافآت مع مصالح بنك أبوظبي الأول على المدى الطويل.

تحديد الموظفين أصحاب المخاطر المادية

صممت مجموعة بنك أبوظبي الأول إطاراً تعريفيا لتحديد الموظفين الذين تؤثر أنشطتهم المهنية بشكل كبير على ملف المخاطر في المجموعة، وأطلقت عليهم مصطلح "أصحاب المخاطر المادية". ويخضع هذا الإطار التعريفي الخاص بهذه الفئة من الموظفين لمراجعة سنوية بما يتوافق مع القواعد القانونية المطبقة في هذا الصدد. وبعد إجراء التعديلات اللازمة، يجب أن تحصل هذه المراجعة السنوية على اعتماد اللجنة التوجيهية للمواد البشرية.

إنّ منهج المكافآت والتعويضات الذي يطبقه بنك أبوظبي الأول يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، بما يضمن تنافسية برامج المكافآت التي يتبناها البنك، بالإضافة لاعتمادها بشكل مباشر على تقييم أداء العاملين.

اللجان الإدارية

اسم اللجنة	المسؤوليات	عدد الاجتماعات خلال 2024
اللجنة التنفيذية للمجموعة (EXCO)	تساعد اللجنة التنفيذية للمجموعة (EXCO) الرئيس التنفيذي في تحديد وتنفيذ استراتيجية المجموعة طبقاً لموافقة مجلس الإدارة عليها، بما في ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانيات السنوية، والمتابعة المستمرة لإدارة الميزانية وأداء الأعمال، والقرارات المتعلقة بالمبادرات الاستراتيجية الرئيسية، ومراجعة المشاريع الهامة، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية حول مواضيع معينة مثل المرونة السيبرانية وغيرها.	8
لجنة الأصول والالتزامات للمجموعة (GALCO)	تشرف لجنة الأصول والالتزامات على هيكل وجودة الميزانية العمومية للمجموعة، وهي مسؤولة بشكل مباشر أمام لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة، للتأكد من الإدارة الحكيمة للمخاطر في إطار أصول والتزامات المجموعة بدعم من سياسات وإجراءات البنك القوية وإطارعمل مناسب للمخاطر.	12
اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات للمجموعة (GTSC)	تتضمن مسؤوليات اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات للمجموعة (GTSC) الإشراف على كافة أنظمة التكنولوجيا والمعلومات في جميع أقسام مجموعة بنك أبوظبي الأول، فضلاً عن دعمها للجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة في إشرافها على إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة. تقدم اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات للمجموعة توصياتها إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة فيما يتعلق بالاستثمارات التكنولوجية الهامة لدعم استراتيجية مجموعة بنك أبوظبي الأول. كما تعمل اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات للمجموعة على ضمان اتساق استراتيجيات الأعمال مع الأولويات التقنية، وحماية استثمارات المساهمين في الأنظمة التكنولوجية. وخلال عام 2024، تولت اللجنة الإشراف التنفيذي على المنظومة التكنولوجية في البنك، ومحفظة الاستثمارات التكنولوجية، ووضع موازنة التكنولوجيا على أساس شهري. تشرف اللجنة أيضاً على المشاريع الاستراتيجية من خلال مكتب إدارة المشاريع (PMO) وإدارة الخدمات التكنولوجية، بما في ذلك تحسين جودة ومرونة الخدمات، والمصادقة على السياسات ذات الصلة بالتكنولوجيا.	12
لجنة المخاطر للمجموعة (GRC)	تقوم لجنة المخاطر للمجموعة (GRC) بتطوير ووضع التوصيات المتعلقة باستراتيجية المخاطر للمجموعة، وإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسية، ومستوى تقبل المخاطر، وسياسات المخاطر بما يتوافق مع استراتيجية المجموعة وخطة أعمالها. في الوقت نفسه تراقب اللجنة ملف المخاطر وثقافة المخاطر للمجموعة. تجتمع لجنة المخاطر كل ربع سنة وتقوم برفع القضايا ذات الصلة بالإطار العام للمخاطر إلى اللجنة التنفيذية للمجموعة (EXCO) أو إلى لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) التابعة لمجلس الإدارة مباشرة إذا اقتضى الأمر ذلك. وفي عام 2024، قامت اللجنة بمراجعة استراتيجية المخاطر للمجموعة، وتقارير حول تأثير البيئة الجيوسياسية وبيئة الاقتصاد الكلي على أعمال البنك، وملف المخاطر ومستوى تقبل المخاطر للمجموعة، والموقف الرأسمالي ونتائج اختبارات الضغط، والتطورات التنظيمية، ومبادرات إدارة المخاطر للمجموعة، بالإضافة لتقارير خاصة تتعلق بالمخاطر الحالية والناشئة مع الإجراءات الإدارية اللازمة.	4
لجنة الائتمان للمجموعة (GCC)	تقوم لجنة الائتمان بتطوير وتنفيذ استراتيجيات الائتمان والإقراض للبنك والسياسات والإجراءات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تشرف لجنة الائتمان على الأداء الائتماني للبنك وشركاته التابعة وجودة وأداء المحفظة الائتمانية للبنك.	8

اسم اللجنة	المسؤوليات	عدد الاجتماعات خلال 2024
لجنة الامتثال للمجموعة	تشرف لجنة الامتثال على المسؤوليات التنظيمية للبنك بالإضافة لضمان امتثاله للقوانين واللوائح المعمول بها، والصادرة عن مختلف الهيئات التنظيمية داخل الإمارات وفي كافة أماكن عملياتها الدولية. تقوم اللجنة أيضاً بشكل استباقي ومستمر بمتابعة أحدث الاتجاهات والقضايا والموضوعات التنظيمية التي تؤثر على بنك أبوظبي الأول في جميع أنحاء العالم. وخلال عام 2024، أشرفت لجنة الامتثال للمجموعة على إدارة مخاطر الامتثال في سياق التطورات الجيوسياسية المعقدة والمستمرة، والتغيرات الحادثة على مستوى المخاطر التنظيمية، والجرائم المالية، والمخاطر المرتبطة بالجزاءات والعقوبات.	4
لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة	تتضمن مسؤوليات لجنة الحوكمة البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة الترويج والإشراف على استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وخطط الحياد الكربوني، وثقافة الاستدامة، والوعي البيئي العام في جميع أقسام المجموعة. وتقدم اللجنة تقاريرها أيضاً حول القضايا المعنية للجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة، مع تقديم المشورة والمعلومات اللازمة لأعضاء لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة حول مؤشرات وإطار عمل المجموعة في هذا المجال. وخلال عام 2024، أقرت لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) للمجموعة خطة عمل بنك أبوظبي الأول للتمويل الإسلامي المستدام، وإطار عمل وسياسة مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية، وإطار عمل مخاطر المناخ، وسياسة الإفصاح المتعلقة بالاستدامة للجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة (BRESGC). كما وافقت اللجنة على عدة تقارير متعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وواصلت تقديم توجيهاتها بشأن تطوير وأداء الحوكمة البيئية والاجتماعية من خلال مراجعة دقيقة لمدى تحسن مؤشرات المجموعة في هذا المجال مقارنة بالأهداف المحددة.	5
اللجنة التوجيهية للموارد البشرية (HRSC)	تسعى اللجنة التوجيهية للموارد البشرية للمجموعة (HRSC) لضمان أن يكون بنك أبوظبي الأول جهة العمل الأكثر تفضيلًا، وأن يتم وضع وتنفيذ الأجندة الاستراتيجية للموارد البشرية للبنك. تعتبر اللجنة بمثابة منصة لمناقشة واعتماد سياسات ومبادرات الموارد البشرية والإشراف على تنفيذها.	4
لجنة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات للمجموعة (GTRISC)	تقوم لجنة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات للمجموعة بالإشراف على ومراجعة واتخاذ القرارات المتعلقة بالتكنولوجيا وأمن المعلومات وخصوصية البيانات وإدارة استمرارية الأعمال والمخاطر المتعلقة بها، بما في ذلك مدى توافق تلك العناصر مع مستوى تقبل المخاطر في مجموعة بنك أبوظبي الأول. وخلال عام 2024، اجتمعت اللجنة ست مرات لمناقشة أمن المعلومات/الأمن السيبراني وتأثيرهما على ملف المخاطر في المجموعة، بالإضافة للإشراف على تبني المجموعة لتكنولوجيا الحوسبة السحابية واستراتيجية الخروج وحوكمة الذكاء الاصطناعي. تتولى اللجنة أيضاً متابعة الأطر التنظيمية المتغيرة لخصوصية البيانات وضمان الامتثال لها باستمرار ، والإشراف على برنامج استمرارية أعمال المجموعة لضمان المرونة التنظيمية، فضلاً عن مناقشتها ومراجعتها لسياسات التأمين الإلكتروني لإدارة مستوى تقبل المخاطر في البنك.	6
لجنة مخاطر عمليات الاحتيال والتشغيل للمجموعة (GO&FRC)	تعمل لجنة مخاطر عمليات الاحتيال والتشغيل للمجموعة على مراجعة استراتيجية إدارة مخاطر التشغيل والاحتيال، والتأكد من تطبيق أفضل إطار عمل في هذا الشأن، بالإضافة لمساعدة لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة في عملها، من خلال الإشراف على إدارة مخاطر التشغيل والاحتيال في المجموعة. وتتضمن مسؤوليات اللجنة أيضاً وضع المبادئ التوجيهية لتحديد وإدارة مخاطر التشغيل والاحتيال لجميع المنتجات والعمليات والأنشطة الجديدة. وخلال عام 2024، قامت لجنة مخاطر عمليات الاحتيال والتشغيل للمجموعة بوضع استراتيجيات وأدوات صارمة لإدارة المخاطر في البنك، للتأكد من أن أداء البنك وملف المخاطر الخاص به يتوافق مع مستوى تقبل المخاطر المحدد مسبقاً. قامت اللجنة أيضاً بتحسين سياسة إدارة مخاطر التشغيل للبنك، وتقوية ممارسات الحوكمة من خلال تعزيز ثقافة المسؤولية عن إدارة المخاطر والمساءلة. ويواصل بنك أبوظبي الأول تطوير قدراته في إدارة مخاطر الاحتيال من خلال الاستثمار في حلول تكنولوجية متقدمة لمكافحة التوجهات الحالية والناشئة للاحتيال.	5

الشركات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية

يدير بنك أبوظبي الأول شبكة واسعة من الشركات التابعة المحلية والدولية سواءً في دولة الإمارات العربية المتحدة أو عالمياً، فضلاً عن عدد من الفروع والمكاتب التمثيلية في كل من أوروبا وأمريكا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. والتي تقدم مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات للعملاء بشكل مباشر. ويتعين على جميع الشركات والفروع والمكاتب التمثيلية الدولية التابعة لمجموعة بنك أبوظبي الأول الامتثال لسياسة الحوكمة المؤسسية التي تطبقها المجموعة.

وبالنسبة للشركات التابعة لبنك أبوظبي الأول داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تخضع للقوانين والقواعد التنظيمية المحلية، فإنها تطبق أطر عمل وترتيبات خاصة بالحوكمة المؤسسية طبقاً لطبيعة عملها، تحت إشراف ورقابة المجموعة. وبصورة مماثلة، يتعين على الشركات التابعة الدولية لبنك أبوظبي الأول الامتثال للمعايير التنظيمية لدى الجهات القضائية المحلية الخاصة بها.

ولكل شركة من الشركات التابعة لمجموعة بنك أبوظبي الأول، سواء الشركات التابعة الدولية أو المحلية، مجلس إدارة خاص بها، بالإضافة إلى لجان مجلس الإدارة عند الضرورة ووفقاً لما تقتضيه القوانين أو اللوائح المعمول بها. وتتمتع مجموعة بنك أبوظبي الأول بتواجدها الجغرافي الواسع من خلال شركاتها الدولية التابعة، والتي تتواجد في كل من سويسرا، المملكة العربية السعودية، مصر ، الولايات المتحدة الأمريكية (كوراساو)، والهند. وتضم مجالس إدارات الفروع التابعة مجموعة من المصرفيين المحترفين في القطاع المصرفي في تخصصات متنوعة مثل الخدمات المصرفية والتمويل والمخاطر والوظائف الرقابية الأخرى، مع التركيز بصورة خاصة على التكنولوجيا وممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة. ويتم تعيين المديرين المستقلين طبقاً للوائح والقوانين المحلية في كل دولة، شرط أن تحظى جميع التعيينات في مجالس إدارة الشركات الفرعية بموافقة الإدارة العليا ولجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة.

وبالإضافة للشركات التابعة، يعمل بنك أبوظبي الأول من خلال فروع ومكاتب تمثيلية في أكثر من 16 دولة، وتقدم هذه الفروع والمكاتب الخدمات على المستوى المحلي، بدعم من الإدارة الإقليمية وإدارة المجموعة حسب الحاجة. وتعمل هذه الفروع في الدول الإحدى عشر التالية: البحرين، الكويت، عُمان، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، ماليزيا، الهند، المملكة المتحدة، فرنسا، والصين (هونغ كونغ وشانغهاي).

تدير المجموعة أيضاً مكاتب تمثيلية في خمس دول، بما في ذلك إندونيسيا، والبرازيل، سويسرا، العراق، وكوريا الجنوبية، مما يعزز الحضور العالمي لبنك أبوظبي الأول. ووفقاً لنموذج الحوكمة الدولية الخاص بالبنك، يتم ضمان اتساق جميع عملياته من خلال التدريب وإجراء المراجعات لضمان الامتثال لمعايير الحوكمة الخاصة بالمجموعة والمعايير المطبقة على مستوى كل دولة.

مجلس إدارة أبوظبي الأول في الهند هو نفسه مجلس إدارة جلوبال بيزنس المحدودة للخدمات، وهي شركة تقدم خدمات التمكين لمجموعة بنك أبوظبي الأول.

قائمة بالشركات التابعة لمجموعة بنك أبوظبي الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة والأسواق الدولية كما في 31 ديسمبر 2024

الاسم القانوني	الدولة	الأنشطة الرئيسية
بنك أبوظبي الأول الولايات المتحدة الأمريكية إن في	الولايات المتحدة الأمريكية (كوراساو)	العمليات المصرفية
بنك أبوظبي الأول للأوراق المالية - شركة الشخص الواحد ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الوساطة المالية
شركة أبوظبي الوطنية للتأجير ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	التأجير
شركة أبوظبي الوطنية للعقارات ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	إدارة العقارات
بنك أبوظبي الأول الخاص (سويس) إس إيه	سويسرا	العمليات المصرفية
شركة أبوظبي الأول للتمويل الإسلامي ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	التمويل الإسلامي
أبوظبي للوساطة المالية مصر[1]	مصر	الوساطة المالية
بنك أبوظبي الوطني لخيار شراء الأسهم للموظفين المحدود	الإمارات العربية المتحدة	الأسهم والأوراق المالية
بنك أبوظبي الوطني ريبريزنتاسويز المحدود	البرازيل	مكتب تمثيلي
بنك أبوظبي الأول للأسواق العالمية (كايمان) المحدود	جزر كايمان	مؤسسة مالية
نواة للخدمات الإدارية - شركة الشخص الواحد ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات
شركة مسماك العقارية (مسماك) المحدودة، شركة فردية	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات العقارية
فندق شانغريلا دبي ش.ذ.م.م (شركة تابعة لشركة مسماك)	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات العقارية
الشركة التجارية الدولية الأولى ش.ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات العقارية
شركة بنك أبوظبي الأول لخدمات التوظيف ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	خدمات التعهيد
شركة بنك أبوظبي الأول لخدمات التوريد ذ.م.م (شركة تابعة لشركة نواة)	الإمارات العربية المتحدة	خدمات التعهيد
هوريزون جلف لخدمات الكهروميكانيكية ش.ذ.م.م ("هوريزون")	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات العقارية
هوريزون جلف للمقاولات العامة ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات العقارية
ي دي سي إس إنجنيرينج ذ.م.م (شركة تابعة لشركة هوريزون)	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات العقارية
هوريزون جلف لخدمات النفط والغاز (تابعة لشركة هوريزون)	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات العقارية
إف إيه بي صكوك كومباني ليمتد[2]	جزر كايمان	منشأة ذات غرض خاص

[1] قيد التسييل.

[2] تحتفظ شركة ميل اف اس ليمتد بكامل رأس مال إف إيه بي صكوك كومباني المصدَّر على سبيل الأمانة للأغراض الخيرية.

[3] على الرغم من امتلاك البنك نسبة 50% من الحصص القائمة لمصرف الخليج الأول الليبي، تم تصنيف الاستثمار كاستثمار في شركة تابعة حيث يسيطر البنك على المنشأة المستثمر فيها نتيجة لاحتفاظه بأغلبية الأصوات في مجلس الإدارة.

الاسم القانوني	الدولة	الأنشطة الرئيسية
مصرف الخليج الأول الليبي[3]	ليبيا	العمليات المصرفية
الخليج الأول لتقنية المعلومات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	خدمات تقنية المعلومات
بنك أبوظبي الأول لخدمات الأعمال العالمية المحدودة	الهند	خدمات تقنية المعلومات
شركة فاب كابيتال المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة)	المملكة العربية السعودية	مؤسسة مالية
بنك أبوظبي الأول مصر ش.م.م	مصر	العمليات المصرفية
إف ايه بي انفيست اس بي في آر اس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص
1968 أيه إس بي في آر إس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص
1968 بي إس بي في آر إس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص
1968 سي إس بي في آر إس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص
1968 دي إس بي في آر إس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص
لايم كونسومر فاينانس	مصر	الخدمات المالية

معاملات الأطراف ذات الصلة

الأطراف ذات الصلة هي الأطراف التي تمتلك القدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري عليه في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. وتتضمن الأطراف ذات الصلة كل من المساهمين الرئيسيين، وأعضاء مجلس الإدارة، وكبار الموظفين الإداريين في المجموعة، والذين من بينهم أعضاء اللجنة التنفيذية الذين يشاركون في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات للمجموعة. ويتم اعتماد شروط معاملات الأطراف ذات الصلة من قبل إدارة المجموعة وتتم وفقاً للشروط التي يوافق عليها مجلس الإدارة أو الإدارة.

تعمل المجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعدد من المؤسسات الحكومية والوكالات والجهات الأخرى، والتي يُشار إليها مجتمعة باسم المؤسسات ذات الصلة بالحكومة (GREs). وتتم معاملات المجموعة مع المؤسسات ذات الصلة بالحكومة في سياق الأعمال العادي وفقاً للشروط التي يوافق عليها المجلس.

تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت كبار الموظفين الإداريين هي كما يلي:

	(غير مدققة) في 31 ديسمبر 2024 بالمليون درهم إماراتي	(غير مدققة) 31 ديسمبر 2024 بالمليون درهم إماراتي
مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة خلال العام	45	45
المزايا قصيرة الأجل	73	64
المزايا طويلة الأجل	4	5

الأرصدة مع الأطراف ذات الصلة في تاريخ التقرير موضحة أدناه:

	مجلس الإدارة بالمليون درهم إماراتي	المساهمون الرئيسيون بالمليون درهم إماراتي	الإدارة العليا بالمليون درهم إماراتي	الشركات الشقيقة/ التابعة بالمليون درهم إماراتي	الإجمالي بالمليون درهم إماراتي
31 ديسمبر 2024					
الأصول المالية					
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	-	81	-	-	81
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	-	347	-	-	347
الأدوات المالية المشتقة	-	17	-	-	17
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	2,652	32,218	145	1,042	36,057
الاستثمارات في الأوراق المالية غير المتداولة	-	3,515	-	-	3,515
أصول أخرى	21	433	7	-	461
المستحقات المالية					
الأدوات المالية المشتقة	-	267	-	4	271
حسابات العملاء والودائع الأخرى	9,736	19,232	61	636	29,665
مستحقات أخرى	197	191	1	-	389
الالتزامات المحتملة					
المشتقات المالية	-	10,218	-	750	10,968
خطابات الاعتماد	-	433	-	-	433
خطابات الضمان	181	2,058	-	-	2,239
للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023					
إيرادات الفوائد	130	1,894	6	59	2,089
مصروفات الفوائد	429	537	1	104	1,071
مصروفات الرسوم والعمولات	9	159	-	44	212
صافي الربح من الاستثمارات والمشتقات	-	-	-	126	126
إيرادات تشغيلة أخرى	-	121	-	(105)	16

	مجلس الإدارة بالمليون درهم إماراتي	المساهمون الرئيسيون بالمليون درهم إماراتي	الإدارة العليا بالمليون درهم إماراتي	الشركات الشقيقة/ التابعة بالمليون درهم إماراتي	الإجمالي بالمليون درهم إماراتي
31 ديسمبر 2023					
الأصول المالية					
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	-	61	-	-	61
اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	-	539	-	-	539
الأدوات المالية المشتقة	-	52	-	-	52
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	2,846	30,983	106	862	34,797
الاستثمارات في الأوراق المالية غير المتداولة	-	3,788	-	-	3,788
أصول أخرى	27	568	3	1	599
المستحقات المالية					
الأدوات المالية المشتقة	-	224	-	-	224
حسابات العملاء والودائع الأخرى	13,038	8,649	47	825	22,559
مستحقات أخرى	194	44	1	-	239
الالتزامات المحتملة					
المشتقات المالية	-	8,287	-	-	8,287
خطابات الاعتماد	-	352	-	-	352
خطابات الضمان	29	1,073	-	1	1,103
للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023					
إيرادات الفوائد	153	1,712	3	42	1,910
مصروفات الفوائد	257	635	1	97	990
مصروفات الرسوم والعمولات	3	61	-	16	80
صافي الربح من الاستثمارات والمشتقات				132	132
إيرادات تشغيلة أخرى	-	93	-	35	128

بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل أرصدة الأطراف ذات الصلة 33 مليون درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2024، (وصل هذا المخصص إلى 34 مليون درهم إماراتي في 31 ديسمبر 2023).

المسؤولية الاجتماعية للشركات

يقوم بنك أبوظبي الأول بمجموعة من المبادرات والأعمال الخيرية والشراكات المتنوعة من أجل تحقيق أهداف الرعاية المجتمعية. ولتحقيق ذلك، يوزع البنك موارد المسؤولية الاجتماعية في مجالات مختلفة، بما في ذلك بما في ذلك مساعدة ذوي الهمم والتعاون معهم، والاحتفاء بكبار السن في الإمارات، والمساهمة في تلبية مستلزمات الإغاثة العاجلة على المستويين الإقليمي والدولي.

وعلى الصعيد المحلي، تضمنت أبرز إنجازات المسؤولية الاجتماعية لبنك أبوظبي الأول في 2024، تنظيم حملة إفطار رمضاني موسعة تم خلالها تقديم وجبات الإفطار لأكثر من 200,000 شخص في جميع أنحاء الإمارات، بالإضافة لإطلاق النسخة الأولى من جائزة العمل المناخي لطلاب الإمارات بالشراكة مع مؤسسة الإمارات. وخلال الاحتفال بعام الاستدامة الثاني في دولة الإمارات واستكمالاً لزخم مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP28، نظم البنك أيضاً سلسلة من البرامج البيئية لاستعادة الشعاب المرجانية، بالإضافة لورش عمل متخصصة في البستنة، مما يعزز التزامنا بالتنوع البيولوجي والعمل المناخي.

تتضمن أيضاً جهود بنك أبوظبي الأول في بناء المجتمع، مساهمتنا في تنمية وتطوير المواهب المحلية والإقليمية. وفي هذا الإطار، شارك في برامج التعليم التنفيذي لبنك أبوظبي الأول أكثر من 120 شخص من كبار المسؤولين التنفيذيين من أكثر من 50 شركة ومؤسسة في القطاعين العام والخاص خلال عام 2024، لتحقيق الهدف المتمثل في تطوير القطاعات الاقتصادية من الداخل. ولم يقتصر الأمر على ذلك، حيث كان الاستمتاع بالحياة وممارسة الأنشطة الرياضية جزءاً من جهود بنك أبوظبي الأول المجتمعية، حيث شارك المتطوعون من موظفي البنك في ماراثونات المشي، وفعاليات الجري الممتعة، ومبادرات ركوب الدراجات لدعم قضايا اجتماعية مختلفة.

وبشكل عام، خصص أكثر من 9,000 متطوع من بنك أبوظبي الأول أكثر من 28,000 ساعة عمل تطوعي لدعم سلسلة من البرامج الخيرية والبيئية والاجتماعية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة خلال 2024، وهو ما تم تنفيذه بالتعاون مع 45 منظمة ومشاركة البنك في 60 مبادرة فريدة.

فيما يلي بعض برامجنا:

المناخ/البيئة

جائزة العمل المناخي بالتعاون مع مؤسسة الإمارات	عقد بنك أبوظبي الأول شراكة متعددة السنوات مع مؤسسة الإمارات، بهدف تعزيز الاستدامة والحفاظ على البيئة في جميع أنحاء الإمارات. وشهدت الشراكة انطلاقة قوية في عام 2024، مع إطلاق أول جائزة للعمل المناخي للطلاب. تدور الجائزة حول تحدي لطلاب الإمارات من الصفوف 9 إلى 12 لتطوير حلول إبداعية وعملية وقابلة للتوسع لتعزيز الممارسات المستدامة في مدارسهم وفي المجتمع الإماراتي بصورة أوسع. تضمنت المسابقة تحديين: تطوير أدوات وبرامج وأنشطة تعليمية مبتكرة لزيادة فهم الطلاب والمجتمع للانبعاثات الكربونية وتأثيرها، وتغير المناخ، والاستدامة؛ والثاني تصميم استراتيجيات قابلة للقياس لتبني المدارس ممارسات مستدامة تشمل الحفاظ على الطاقة، وتقليل النفايات، والبنية التحتية الخضراء. وبدعم من هيئة المعرفة والتنمية البشرية في دبي ودائرة التعليم والمعرفة في أبوظبي، شملت المبادرة حوالي 600 مدرسة، وتم تسجيل حوالي 15,000 تفاعل طلابي، كما تم تسجيل أكثر من 180 مشاركة وعملية تسجيل من المدارس، بالإضافة لأكثر من 6,500 مشاهدة على الموقع الإلكتروني الخاص بالمسابقة. وشاركت أكثر من 30 مدرسة من دبي والعين وأبوظبي بتقديم مقترحات كاملة، وتم اختيار خمس مدارس في كل موضوع للمشاركة في يوم العرض النهائي في فبراير 2025. شملت المشاريع المقدمة منهجاً دراسياً تفاعلياً للاستدامة، وتطبيقات هاتفية، ومحاكي لتراث المناخ، وأنظمة استعادة الحرارة من فرز النفايات تلقائياً، وحدائق أسطح المنازل، وألواح توليد الكهرباء الانضغاطية ومحطات للدراجات. ستحصل المدرسة الفائزة في كل فئة على تمويل بقيمة 200,000 درهم إماراتي لتنفيذ مشروعها خلال الـ 12 شهراً المقبلة.
مبادرة الرحلة الخضراء	ركزت مبادرة "الرحلة الخضراء" لبنك أبوظبي الأول على تعريف الشباب بمبادئ الزراعة العضوية وتعزيز اهتمامهم باستدامة الغذاء. ومن خلال الجمع بين الوعي البيئي والمهارات العملية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، تُعد هذه المبادرة العملية خطوة صغيرة لتحقيق تأثير واسع في المستقبل. وفي إطار هذه المبادرة، ساعد فريق المسؤولية المجتمعية في بنك أبوظبي الأول 50 متطوعاً قدموا 200 ساعة عمل تطوعية في تنظيم خمس جلسات حول الزراعة والاستدامة في ثلاث إمارات. شارك في هذه الجلسات أكثر من 360 طفلاً وشاباً بالتعاون مع منظمات مجتمعية متنوعة، بما في ذلك مراكز رعاية ذوي الهمم والمدارس ونوادي النساء.
Archireef: استعادة المنظومات البيئية البحرية	في إطار الشراكة بين بنك أبوظبي الأول وشركة Archireef المتخصصة في التكنولوجيا البيئية، والتي بدأت أواخر عام 2023، قدم بنك أبوظبي الأول لموظفيه الحاصلين على شهادات معتمدة في الغوص، فرصة لمشاهدة مدى التأثير الإيجابي الذي حققه البلاط الصناعي للشعاب المرجانية، على التنوع البيولوجي البحري في مياه أبوظبي. سيتم إطلاق المرحلة الثانية من عملية نشر الشعاب المرجانية لعملاء التجزئة بالبنك، كما ينظم البنك ورش عمل مع مراكز رعاية ذوي الهمم لرفع الوعي بالبيئة البحرية في الإمارات العربية المتحدة

المبادرات الاجتماعية

حملة دقائق من العطاء	مبادرة "دقائق من العطاء" التي أطلقها بنك أبوظبي الأول قبل قدوم شهر رمضان استهدفت رد الجميل للمجتمع الإماراتي من خلال مساعدة الأسر في الاستعداد لشهر رمضان. فبعد النجاح الذي حققته الحملة العام الماضي، خصص أكثر من 300 موظف من موظفي البنك 1500 ساعة عمل تطوعية خلال عام 2024 لتعبئة وتوزيع المواد الغذائية الأساسية على الأسر المستحقة بالتعاون مع مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية في أبوظبي.
حملة رمضان: أفطِر	حملة "أفطِر" هي مبادرة رمضانية نظمها بنك أبوظبي الأول بمشاركة الموظفين وعائلاتهم وأصدقائهم وأفراد المجتمع ومختلف منظمات المجتمع المدني، لتوزيع وجبات الطعام في الإمارات السبع. فعلى مدار شهر رمضان بأكمله، خصص 7,000 متطوع 10,500 ساعة عمل تطوعية في تحضير وتوزيع أكثر من 55,500 وجبة على الأسر المستحقة، وهو ما ساهم في وصول الوجبات لأكثر من 200,000 فرد. تم تنسيق هذه الجهود بالتعاون مع عدة جمعيات خيرية، بما في ذلك مؤسسة الاتحاد الخيرية، وبيت الخير، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية.
حملة العيد: كسوة يتيم	مبادرة "كسوة يتيم"، وهي مبادرة تم تنظيمها في العيد تحت رعاية بنك أبوظبي الأول لإدخال البهجة على قلوب 50 يتيماً من خلال توفير ملابس وأحذية جديدة لهم لكي يحتفلوا بالعيد. تم إطلاق الحملة بالتعاون مع مؤسسة وطني الإمارات، حيث تطوع 25 موظفاً من بنك أبوظبي الأول، وخصصوا 75 ساعة لمرافقة الأطفال في جولات تسوق لا تُنسى لشراء احتياجاتهم. وفي وقت لاحق من العام، قدم بنك أبوظبي الأول مستلزمات مدرسية لأكثر من 150 يتيماً لمساعدتهم على بدء العام الدراسي بسعادة وثقة.
الاحتفاء بكبار السن	انتشر متطوعو بنك أبوظبي الأول في جميع أنحاء الإمارات للاحتفاء بكبار السن على امتداد الوطن بالتعاون مع شرطة أبوظبي، ودار رعاية المسنين في الشارقة ودائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة، وشرطة دبي، وبلدية دبي، وجمعية الإمارات لرعاية وبر الوالدين. وخصص أكثر من 55 متطوعاً أكثر من 130 ساعة لقضاء الوقت مع كبار السن وتشجيعهم، والاحتفاء بهم من خلال تقديم الهدايا وإبداء الاهتمام.
حفل العرس الجماعي في الإمارات	قام بنك أبوظبي الأول، في إطار دعمه للأسر الإماراتية، برعاية حفل عرس جماعي إماراتي بالتعاون مع جمعية رعاية وبر الوالدين. تُعد هذه المبادرة من المبادرات الجديدة التي يشارك البنك في رعايتها، ونتطلع لاستمرارها في المستقبل.
درب السلامة	تعاون بنك أبوظبي الأول مع شرطة أبوظبي في حملة "درب السلامة" والتي تستهدف تعزيز ثقافة القيادة الآمنة والحد من حوادث الطرق. تم تنظيم مؤتمر وحملة توعية في إطار الحملة لزيادة الوعي بمخاطر وعواقب مخالفات القيادة، بدءاً من القيادة المشتتة وصولاً إلى السرعة الزائدة.

المبادرات الدولية

صندوق الشيخة فاطمة للمرأة اللاجئة الصمود والتجديد: مؤتمر صحة المرأة اللاجئة في ظل التغيرات المناخية	قام بنك أبوظبي الأول بالتعاون مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، برعاية صندوق الشيخة فاطمة للمرأة اللاجئة في دعم وتنظيم مؤتمر "الصمود والتجديد: مؤتمر صحة المرأة اللاجئة في ظل التغيرات المناخية". عُقد المؤتمر في أبوظبي، وناقش التحديات الصحية الحرجة التي تواجهها النساء والأطفال اللاجئون نتيجة تأثرهم بتغير المناخ حول العالم، مع التركيز على إيجاد حلول مستدامة وتحسين الوصول لخدمات الرعاية الصحية في المجتمعات الأكثر احتياجاً واستحقاقاً.
حملة الإمارات تقف مع لبنان	شارك البنك في أكتوبر 2024 في حملة الإغاثة الوطنية "الإمارات تقف مع لبنان"، حيث خصص 90 متطوعاً من موظفي البنك 450 ساعة لتعبئة المساعدات الموجهة لأكثر من 10,000 مواطن لبناني متأثر بالأزمة المستمرة.
مبادرة "حقيبة الشتاء"، بالتعاون مع مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية	ساهم أكثر من 25 موظفاً من بنك أبوظبي الأول بما مجموعه 75 ساعة تطوعية في حملة الإغاثة التي نظمتها مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية، حيث قاموا بتعبئة ملابس الشتاء ومستلزمات شتوية للأطفال والبالغين وكبار السن المستحقين في أكثر من 12 دولة عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الرياضة

سباق الدراجات الهوائية الخيري	ساهم 170 دراجاً هاوياً من جميع أنحاء الدولة في سباق الدراجات الهوائية الخيري الذي أطلقه بنك أبوظبي الأول، حيث قطعوا مسافة 192,293 كيلومتراً وتبرعوا لصالح أربع منظمات خيرية في الإمارات، بما في ذلك هيئة الهلال الأحمر الإماراتي.
اتحاد الإمارات للجوجيتسو	استفاد أكثر من 1,000 طالب تتراوح أعمارهم بين 4 و16 عامًا من الجلسات التدريبية اليومية في أكاديمية بنك أبوظبي الأول للجوجيتسو بمدينة زايد الرياضية، والتي تهدف لإعداد جيل جديد من الرياضيين المتميزين في هذه اللعبة.

التعليم والتمكين المجتمعي

برامج التعليم المؤسسي ■ آفاق التمويل ■ آفاق الاستدامة ■ آفاق الاستثمار الخاص ■ آفاق تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي ■ هاكاثون نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM)	يواصل بنك أبوظبي الأول تنظيم برامج تدريبية متخصصة لتطوير القيادات والمسؤولين التنفيذيين. برنامج التعليم المؤسسي الذي أطلقه البنك متاح للمديرين التنفيذيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمثل فرصة هامة للمواهب الإقليمية الواعدة للاستفادة من مناهج وخبرات أفضل المؤسسات التعليمية العالمية، بهدف تطوير القطاعات الاقتصادية من الداخل. وفي عام 2024، شارك أكثر من 120 من كبار التنفيذيين والقادة من أكثر من 50 منظمة في القطاعين العام والخاص على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، حيث قضوا 5,435 ساعة تعليمية في خمسة برامج رئيسية للتعليم التنفيذي لبنك أبوظبي الأول هي: "آفاق التمويل"، "آفاق الاستدامة"، "آفاق الاستثمار الخاص"، "آفاق تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي"، و"هاكاثون تسعير الأصول الرأسمالية" تم تنفيذ هذه المبادرات بالتعاون مع شركاء عالميين مرموقين، بما في ذلك كلية الإدارة بجامعة ييل، وكلية سعيد للأعمال بجامعة أكسفورد، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، وجامعة خليفة. وقد ساهمت هذه البرامج في تعزيز تبادل المعرفة والابتكار والشراكات بين القطاعات.

نهج بنك أبوظبي الأول في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تلعب المؤسسات المالية دوراً محورياً وفاعلاً في التعامل مع التحديات التي تواجه ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، سواءً على مستوى أعمالها، أو عملائها، أو القطاع الذي تعمل به، أو المجتمع بشكل عام.

ولذلك، قام بنك أبوظبي الأول بدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن إطار الحوكمة الرئيسي للبنك، حيث تقوم مجموعة من اللجان بالإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجية وأطر عمل وسياسات المجموعة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ونشر ثقافة مؤسسية تركز بوضوح على أهمية ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في كل ما نقوم به من أعمال، وهو ما يساهم في زيادة التعاون وبناء القدرات لمختلف خطوط الأعمال.

ويقوم مجلس الإدارة بتوجيه أهداف وطموحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في البنك بأسلوب أخلاقي يتسم بالشفافية، بما يضمن سلامة الأداء والاستدامة على المدى الطويل. وتقوم لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة (BRESGC) بإبلاغ المجموعة بالتوجهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة بشأن ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتتلقى هذه اللجنة دعما كاملًا من لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة (G-ESGC) التي تتولى الإشراف على استراتيجية وثقافة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ورفع الوعي بها، فضلاً عن قيامها بصياغة خطط ومسارات الوصول لصافي الانبعاثات الصفري لبنك أبوظبي الأول.

وتعتبر لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة (G-ESGC) أعلى سلطة على مستوى الإدارة لاتخاذ القرارات المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المجموعة، وتدعمها في ذلك لجنة الحوكمة البيئية وحوكمة الشركات والتمويل المستدام (ESG-SFC) التي تتابع تنفيذ استراتيجيات وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، بالإضافة لإشرافها على إطار التمويل المستدام في البنك.

من ناحية أخرى، يتم توزيع التوجيهات الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عبر إطار عمل شامل لمعايير الحوكمة على مستوى المجموعة، إلى جانب السياسات والاستراتيجيات التي يطورها فريق الحوكمة للمجموعة، بينما تتولى الإدارة العليا للبنك تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات بكل دقة.

نظرة عامة على هيكلية اللجان المشرفة على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

لجان الممارسات البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة

المستوى الأول

- مجلس الإدارة
  - لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة (BRESGC)

تمثل لجنة المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية التابعة لمجلس الإدارة (BRESGC) أعلى سلطة فيما يتعلق باستراتيجية وملف المخاطر على مستوى المجموعة. كما تقوم اللجنة باعتماد الإطار العام لمستوى تقبل المخاطر في بنك أبوظبي الأول والإشراف على إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة.

- لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة (G-ESGC)
  - لجنة الامتثال للمجموعة
  - لجنة مخاطر عمليات الاحتيال والتشغيل للمجموعة (GOFRC)
- لجنة المخاطر للمجموعة (GRC)

تشرف لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة (G-ESGC) على استراتيجية الحوكمة وخطط الوصول لصافي الانبعاثات الصفري، بالإضافة لدورها في نشر ثقافة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ورفع الوعي بها، كما تقوم بتحديد التوجهات والاستراتيجيات الخاصة بهذه الثقافة بما يتوافق مع توجيهات مجلس الإدارة.

تُعد إدارة المخاطر للمجموعة هي الجهة المسؤولة عن اعتماد الأمور المتعلقة بمخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والمخاطر المناخية.

المستوى الثاني

- لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتمويل المستدام (ESG-SFC)
- لجنة تنفيذ الأئتمان (CEC)

تتولى لجنة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتمويل المستدام (ESG-SFC) مسؤولية الإشراف على تنفيذ استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومسارات الوصول لصافي الانبعاثات الصفري، ومؤشرات قياس مستوى تقبل المخاطر المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مستوى العمليات ومحافظ الأعمال. كما تقوم اللجنة بتقييم واعتماد جميع المقترحات الجديدة لاستخدام عائدات السندات الخضراء وغيرها من معاملات التمويل المستدام.

الهيكل المؤسسي لممارسات البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة

فريق القيادة

- الرئيس التنفيذي للمجموعة (GCEO)
- رئيس قطاع المخاطر للمجموعة (GCRO)

تنفيذ استراتيجيات وسياسات والإطار العام للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بناءً على موافقات مجلس الإدارة.

تعزيز ونشر ثقافة مؤسسية قوية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وزيادة الوعي بالتغيرات المتعلقة بالاستراتيجيات ذات الصلة.

ضمان الامتثال لاستراتيجيات وسياسات والإطار العام للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

المناصب الوظيفية

- خطوط الأعمال
- فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة
- التدقيق الداخلي
- الوظائف المساعدة
  - خط الدفاع الاول
  - خط الدفاع الثاني
  - خط الدفاع الثالث

خط الدفاع الأول: الامتثال لاستراتيجيات وسياسات والإطار العام للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإجراء تقييمات مخاطر الحوكمة، وتحديد المخاطر الجديدة.

خط الدفاع الثاني: وضع وتعديل استراتيجيات وسياسات والإطار العام للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتوصية بمنهجيات تقييم خاصة بها مثل تقييم مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وخطط الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري، واختبارات التحمل المناخي.

خط الدفاع الثالث: مراجعة مستقلة لاستراتيجيات وسياسات والإطار العام للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان الأمتثال للسياسات والإجراءات.

التوطين

لقد كان 2024 من الأعوام الفارقة في مسيرة التزام بنك أبوظبي الأول بأجندة التوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة. يأتي ذلك ضمن جهود البنك المستمرة لتمكين مواطني الإمارات وتأهيلهم للعمل في بيئة أعمال تتسم بالتطور المستمر. وبناءً على ما تم وضعه من أسس قوية في السنوات السابقة، واصل بنك أبوظبي الأول زيادة استثماراته الموجهة لتعزيز معدلات التوطين في مختلف الوظائف والمستويات الإدارية، مما يعكس التزامنا برعاية ودعم المواهب المحلية وتمكينهم من تحقيق النمو المهني.

تحقيق معدلات توطين أعلى

يواصل بنك أبوظبي الأول تحقيق نتائج ملموسة في تعزيز معدلات التوطين، حيث يشغل المواطنون نسبة كبيرة من الأدوار والمناصب الرئيسية في البنك. ويعكس هذا الإنجاز تركيز بنك أبوظبي الأول بشكل استراتيجي على تنمية المواهب الإماراتية في جميع المستويات التنظيمية. وفي إطار هذا النجاح، وصل عدد الموظفين الإماراتيين لأكثر من **47%** من إجمالي عدد موظفي المجموعة، وهو ما يعكس التزامنا بتعيين الإماراتيين في أهم المناصب القيادية في البنك.

وتأكيداً على هذا الالتزام، فإنّ أكثر من **40%** من المناصب التنفيذية العليا للمجموعة يشغلها إماراتيون، بينما يقود الإماراتيون **92%** من الأدوار الإدارية عبر فروعنا في الإمارات العربية المتحدة. من ناحية أخرى تواصل الإماراتيات تحقيق تقدم ملحوظ في معدلات التوظيف لدينا، حيث يشكلن جزءاً كبيراً من القوى العاملة الإماراتية في البنك، مما يعكس نهجنا الشامل لتعزيز التنوع والتوازن بين الجنسين في معدلات التوظيف.

معدلات التوطين

برامج تدريبية مصممة خصيصاً لتطوير المواهب والكفاءات الإماراتية

يلتزم بنك أبوظبي الأول بتوفير فرص غير تقليدية لتنمية مهارات موظفينا الإماراتيين، بما يتوافق مع رؤيتنا الاستراتيجية وتطلعات الدولة المستقبلية فيما يخص ملف التوطين. ومن خلال مراكز التطوير الوظيفي في البنك، نقوم بتحديد الفجوات المهارية ووضع برامج تدريبية متميزة يتم تصميمها خصيصاً عبر شراكات مع نخبة من المؤسسات والهيئات العالمية الرائدة. وخلال عام 2024، نظم البنك أكثر من **90,000** ساعة تعليمية مع التركيز على القدرات والمهارات الرقمية والوظيفية والقيادية، لتمكين المواهب الإماراتية من شغل الوظائف القيادية الرئيسية في بيئة مصرفية تتسم بحراكها المستمر وتغيرها المتواصل واعتمادها المتزايد على التكنولوجيا.

وخلال 2024، لعب برنامج الدعم التعليمي التابع للبنك دوراً محورياً في دعم الموظفين الإماراتيين للحصول على مؤهلات دراسة عليا. علاوة على ذلك، يتيح برنامجنا العالمي لتنقل الوظائف فرصاً للمواطنين الإماراتيين لاكتساب خبرات دولية عبر مكاتبنا وفروعنا الدولية، مما يزودهم برؤى وخبرات قيمة في بيئات عمل وثقافات مختلفة، وفي ظل ممارسات الأعمال العالمية.

برامج ريادية لتنمية المواهب الإماراتية

ولتعزيز استراتيجية التوطين بصورة أكبر، أطلق بنك أبوظبي الأول عام 2024 برامج إماراتية مصممة خصيصاً لتنمية المهارات المصرفية والمتخصصة والقدرات القيادية للمواطنين الإماراتيين:

1. برنامج ريادة – لتنمية مهارات المسؤولين التنفيذيين في قطاع تطوير الأعمال

صُمم هذا البرنامج خصيصاً للمصرفيين الإماراتيين ذوي العلاقات الواسعة ممن يتميزون بقدرتهم على تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتحفيز تطوير الأعمال. ومن خلال هذا البرنامج يتم إمداد المشاركين بمهارات احترافية تمكنهم من فتح آفاق جديدة للنمو المستدام في البنك.

2. برنامج قيادة – برنامج للتطوير المهني لموظفي الإدارة التنفيذية العليا والمتوسطة

يركز هذا البرنامج على إعداد المهنيين الإماراتيين ذوي الخبرة لتولي أدوار قيادية، حيث يطور الجيل القادم من القادة الذين يمتلكون القدرات والمهارات اللازمة لدفع الابتكار والتميز عبر الأقسام والوحدات المختلفة.

3. برنامج العلاقات الدولية للأعمال (IBR)

وهو برنامج مصمم خصيصاً للمهنيين الإماراتيين الذين يتمتعون بعلاقات واسعة ومتينة مع القنوات الدبلوماسية والمجتمع الدولي، حيث يلعب البرنامج دوراً محورياً في تعزيز نمو الأعمال الدولية لبنك أبوظبي الأول. ومن خلال هذا البرنامج، يكتسب المشاركون المهارات والخبرات اللازمة للتحرك بفعالية في بيئة الأعمال الدولية والأسواق العالمية المعقدة.

4. برنامج بداية – برنامج لتنمية مهارات الطلبة في مرحلة ما قبل التخرج

برنامج بداية هو مبادرة رائدة أطلقها بنك أبوظبي الأول بهدف تفعيل مشاركة الشباب الإماراتي وتشجيعه على العمل في القطاع المصرفي والمالي خلال سنوات الدراسة الجامعية. وباعتباره ضمن برامج ما قبل التخرج، يتيح برنامج بداية للطلاب الإماراتيين اكتساب مهارات مهمة تعزز نموهم المهني وتزيد من جاهزيتهم لسوق العمل، خاصةً في القطاع المالي.

5. تطوير قادة المستقبل عبر برنامج إثراء

يواصل برنامج إثراء، الذي تم إطلاقه بالشراكة مع معهد الإمارات المالية، دوره كركيزة أساسية لاستراتيجية بنك أبوظبي الأول في استقطاب وتدريب الخريجين الإماراتيين وتعزيز معرفتهم وخبراتهم بالمنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة. يخضع المشاركون لبرنامج تدريبي مكثف ومنتظم يمتد من ستة إلى تسعة أشهر يتم خلاله التركيز على المهارات التقنية والوظيفية. وقد نجح "إثراء" في إعداد أكثر من **290** مشاركاً لضمان توفير قاعدة واسعة من المواهب المطلوبة لشغل الأدوار القيادية في البنك خلال المستقبل.

وضع معايير جديدة للتميز

يسعى بنك أبوظبي الأول باستمرار لتحقيق التميز في مجال التوطين بما يتجاوز مجرد تحقيق الأرقام المستهدفة في هذا الشأن. إنّ تميز بنك أبوظبي الأول في التوطين يمثل انعكاساً لقيمنا الأساسية ورؤيتنا الاستراتيجية لنكون الشريك المالي الأكثر ثقة وابتكاراً في المنطقة. ومن خلال توفير فرص وظيفية ذات قيمة، والاستثمار في برامج تطوير المهارات المصممة خصيصاً لاحتياجات الموظفين الإماراتيين، وتعزيز ثقافة الدمج، يفخر بنك أبوظبي الأول بمكانته الرائدة في طليعة المؤسسات الوطنية الداعمة لأجندة التوطين الطموحة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومع تطلعنا للمستقبل، سيواصل البنك التزامه باستكمال ما حققناه على صعيد التوطين، والعمل باستمرار على زيادة عدد المواطنين الإماراتيين في جميع المستويات التنظيمية والأدوار والوظائف، وتمكينهم من لعب دور محوري في تشكيل مستقبل القطاع المصرفي محلياً وعالمياً. إن إنجازاتنا في مجال التوطين خلال 2024 تعتبر شهادة عملية على إيماننا بقدرة وكفاءة المواهب الإماراتية، مع التزامنا الكامل بإطلاق قدراتهم الكاملة خلال السنوات المقبلة.

علاقات المستثمرين

يلتزم بنك أبوظبي الأول بالحفاظ على قنوات مفتوحة للتفاعل بكفاءة وشفافية وبصورة استباقية مع مجتمع الاستثمار، حيث تقوم إدارة علاقات المستثمرين، من خلال التواصل المستمر لضمان حصول جميع الأطراف من أصحاب المصالح على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب حول أداء الشركة وتوجهاتها الاستراتيجية وتوقعاتها، لدعمهم في اتخاذ القرارات المستنيرة.

يمكنكم الاطلاع على المزيد من المعلومات حول القسم الخاص بـ "علاقات المستثمرين" على الموقع الإلكتروني لبنك أبوظبي الأول، وتطبيق علاقات المستثمرين الخاص ببنك أبوظبي الأول (FAB IR).

المعلومات الخاصة بسهم بنك أبوظبي الأول

تاريخ الإدراج في البورصة	2000[1]	سعر الإغلاق في 31 ديسمبر 2023	13.74 درهم إماراتي
البورصة	سوق أبوظبي للأوراق المالية	القيمة السوقية في 31 ديسمبر 2023	152 مليار درهم إماراتي (41 مليار دولار أمريكي)
الرمز	FAB	حدود الملكية الأجنبية	%40
رمز التعريف الدولي للسهم	AEN000101016	معدل التعويم الحر	%42
عدد الأسهم المصدرة	11,047,612,688		

[1] يشير إلى تاريخ إدراج أسهم بنك أبوظبي الوطني في سوق أبوظبي للأوراق المالية.

بيان أسعار سهم مجموعة بنك أبوظبي الأول في السوق (سعر الإغلاق، أعلى سعر وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية 2024

الشهر	سعر الإغلاق (درهم إماراتي)	أعلى سعر (درهم إماراتي)*	أدنى سعر (درهم إماراتي)*
يناير 2024	14.64	15.74	13.76
فبراير 2024	13.64	14.66	13.48
مارس 2024	13.22	13.86	12.66
أبريل 2024	12.48	13.50	12.42
مايو 2024	11.60	12.62	11.52
يونيو 2024	12.46	12.50	11.46
يوليو 2024	13.04	13.78	11.96
أغسطس 2024	13.40	13.56	12.14
سبتمبر 2024	13.74	14.06	13.22
أكتوبر2024	13.14	13.80	12.78
نوفمبر 2024	12.80	13.52	12.80
ديسمبر 2024	13.74	14.00	12.86

بيان أداء البنك المقارن مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة خلال عام 2024

	سعر الإغلاق في ديسمبر 2024 (درهم إماراتي)	سعر الإغلاق في ديسمبر 2023 (درهم إماراتي)	نسبة التغير في السعر في 2024	الأداء النسبي لبنك أبوظبي الأول
بنك أبوظبي الأول	13.74	13.96	%1.58-	
سوق أبوظبي للأوراق المالية	9,419.00	9,577.85	%1.66-	%0.08+
مؤشر سوق أبوظبي للمالية	16,776.95	16,415.30	%2.20	%3.78-
البنوك المدرجة في مؤشر الأسواق الناشئة (MSCI)	372.8	354.36	%5.19	%6.77-

بيان توزيع ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر 2024 (أفراد، شركات، حكومات) والمصنف وفقًا للموقع الجغرافي 2023

البيان	أفراد	شركات	حكومات	الإجمالي
محلي	%16.07	%60.18	%1.69	%77.94
عربي (بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي)	%0.93	%0.71	%0.01	%1.65
أجنبي	%0.22	%20.19	%0.00	%20.41
الإجمالي	%17.22	%81.08	%1.69	%100.00

يخضع تعريف المستثمرين العرب والأجانب وكذلك تصنيف المستثمرين كشركات وحكومات للتعريف الصادر عن سوق أبوظبي للأوراق المالية.

* أعلى وأدنى مستوى للسعر خلال الشهر.

بيان كيفية توزيع المساهمين حسب حجم الملكية كما في 31 ديسمبر 2024

البيان	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس المال (على أساس الأسهم المصدرة)
أقل من 50,000	4,474	31,221,917	%0.28
من 50,000 إلى أقل من 500,000	1,138	197,696,557	%1.79
من 500,000 إلى أقل من 5,000,000	496	798,725,151	%7.23
أكثر من 5,000,000	159	10,019,969,063	%90.70
الإجمالي	**6,267**	**11,047,612,688**	**%100**

الأجندة المالية لعام 2024

التاريخ	الحدث
1 مايو 2024	الإعلان عن النتائج المالية للربع الأول من 2024
25 يوليو 2024	الإعلان عن النتائج المالية للربع الثاني/النصف الأول من 2024
18 أكتوبر 2024	الإعلان عن النتائج المالية للربع الثالث/الشهور التسعة الأولى من 2024
6 فبراير 2025	الإعلان عن النتائج المالية للربع الأخير/العام المالي 2024

هيكل الملكية في 31 ديسمبر 2024[1]

وصل رأس مال بنك أبوظبي الأول في 31 ديسمبر 2024 إلى 11,047,612,688 درهم إماراتي مقسمة على 11,047,612,688 سهم، بقيمة درهم إماراتي واحد للسهم.

كبار المساهمين[2]

شركة مبادلة للاستثمار (MIC)[3]

عدد الأسهم

4,182,670,935

حصة الملكية (%)

%37.9

[1] بناءً على إجمالي عدد الأسهم المصدرة

[2] المساهمون الرئيسيون هم من يمتلكون 5% أو أكثر من رأس المال المصدر وفقًا لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

[3] تمتلك شركة مبادلة للاستثمار من خلال شركتها التابعة المملوكة بالكامل "شركة المائة وخمسة عشر للاستثمار-شركة ذات مسؤولية محدودة، اعتبارًا من سبتمبر 2021، وتعد شركة مبادلة للاستثمار احدى شركات الاستثمار الاستراتيجية المملوكة بالكامل لإمارة أبوظبي

هيكل الملكية حسب جنسية حملة الأسهم

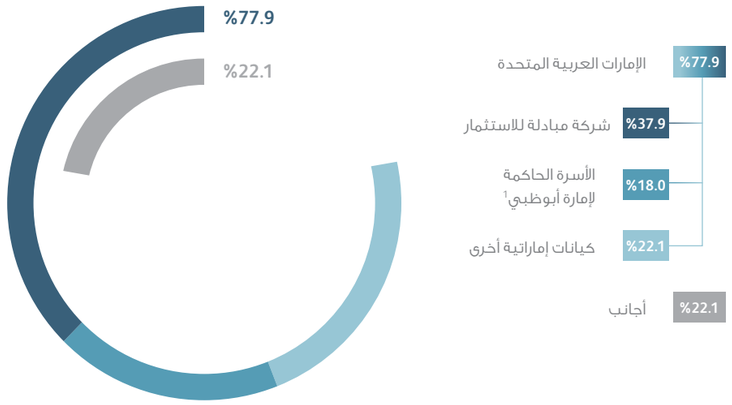

للتواصل مع علاقات المستثمرين

اسم مسؤول علاقات المستثمرين

صوفيا البوري

تفضل بزيارة صفحة علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني لمجموعة البنك من هنا

www.bankfab.com/ar-ae/about-fab/investor-relations

كيفية التواصل مع قسم علاقات المستثمرين

البريد الإلكتروني: ir@bankfab.com

الهاتف: +971-2-3054563

[1] أفراد/شركات مملوكة من قبل الأسرة المالكة في أبوظبي. كل مستثمر (طبيعي أو اعتباري) ضمن هذه المجموعة يمتلك أقل من 5% من أسهم الشركة، وهو حر في شراء أو بيع أسهم بنك أبوظبي الأول.

الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين

يعقد بنك أبوظبي الأول اجتماع الجمعية العمومية كل عام عقب نهاية العام المالي، وينشر النتائج المالية للعام المالي بالكامل.

وقد عقدت مجموعة بنك أبوظبي الأول جمعيتها العمومية السنوية لعام 2024 في 5 مارس بحضور المساهمين الاجتماع شخصيًا أو عبر الإنترنت. وقد صوّت المساهمون الذين لم يتمكنوا من الحضور شخصياً بالوكالة، كما حضر الاجتماع المدقق الخارجي للبنك وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA).

وخلال اجتماع الجمعية العمومية لعام 2024، وافق المساهمون على القرارات العادية التالية:

- تقرير مجلس الإدارة حول أنشطة البنك وقوائمه المالية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023
- تقرير المدققين الخارجيين عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023
- التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية
- الزكاة مستحقة الدفع عن أنشطة النافذة الإسلامية في البنك عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023
- الميزانية العمومية للبنك وحساب الأرباح والخسائر عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2023
- توزيع الأرباح
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
- تعيين مدقق خارجي جديد، شركة برايس ووتر هاوس كوبرز (PWC)
- تعيين أعضاء جدد في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العمومية القرارات الخاصة التالية:

إصدار ثلاث فئات من السندات أو الصكوك الإسلامية:

- إصدار أي نوع من السندات أو الصكوك الإسلامية أو الأورق المالية الأخرى (غير قابلة للتحويل إلى أسهم في كل حالة) سواءً ضمن برنامج محدد أو بشكل مستقل، أو إطلاق أي برامج جديدة أو تحديث البرامج الحالية، أو الدخول في أي عملية لإدارة الالتزامات، وذلك في حالة الإصدارات الجديدة بحد أقصى 10 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملة أخرى)، سواءً كانت مدرجة و/أو متداولة في سوق الأوراق المالية أو أي منصة تداول أخرى، و/أو غير مدرجة، مع تفويض مجلس الإدارة لتحديد شروط إصدار هذه السندات أو الصكوك الإسلامية أو الأوراق المالية الأخرى، وتحديد تاريخ إصدارها، شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة ذات الصلة حسبما تقتضي الظروف، ووفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك.
- إصدار سندات إضافية من المستوى الأول أو صكوك إسلامية لأغراض رأس المال التنظيمي، في حالة الإصدارات الجديدة بمبلغ لا يتجاوز 3 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادلها بأي عملة أخرى)، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد شروط إصدار هذه السندات أو الصكوك الإسلامية، شريطة أن تتضمن هذه السندات أو الصكوك الإسلامية الشروط والأحكام التي يفرضها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك الخصائص التالية: التبعية، وحق البنك في إلغاء أو عدم دفع الفوائد للمستثمرين وفقًا لتقديره، بالإضافة إلى أحداث معينة تؤدي إلى الإيقاف الإجباري لدفع الفوائد للمستثمرين في ظروف محددة، وأحكام تخفيض القيمة التي يتم تفعيلها في حالة عدم القدرة على الاستمرار. ويمكن إدراجها و/أو قبول تداولها في سوق الأوراق المالية أو أي منصة تداول أخرى و/أو أن تكون غير مدرجة.
- إصدار سندات من المستوى الثاني أو صكوك إسلامية لأغراض رأس المال التنظيمي، في حالة الإصدارات الجديدة بمبلغ لا يتجاوز 3 مليار دولار أمريكي (أو ما يعادله بأي عملة أخرى) سواء ضمن برنامج أو بشكل مستقل، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد شروط إصدار هذه السندات أو الصكوك الإسلامية، شريطة أن تتضمن هذه السندات أو الصكوك الإسلامية الشروط والأحكام التي يفرضها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك الخصائص التالية: التبعية، بالإضافة إلى أحداث معينة تؤدي إلى الإيقاف الإجباري لدفع الفوائد للمستثمرين في ظروف محددة، وأحكام تخفيض القيمة التي يتم تفعيلها في حالة عدم القدرة على الاستمرار. ويمكن إدراجها و/أو قبول تداولها في سوق الأوراق المالية أو أي منصة تداول أخرى و/أو أن تكون غير مدرجة.

حوكمة الشريعة الإسلامية

تشرف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية على أنشطة العمليات المصرفية الإسلامية التي يمارسها بنك أبوظبي الأول من منظور شرعي. وقد وافق مجلس إدارة مجموعة بنك أبوظبي الأول على تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، واعتمدت الهيئة الشرعية العليا التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هذه التعيينات، كما صادق المساهمون عليها خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية للبنك.

تتألف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمجموعة بنك أبوظبي الأول من علماء شريعة مؤهلين ومسؤولين عن مراجعة وضمان توافق المنتجات والخدمات والعمليات المصرفية الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتشرف لجنة الرقابة الشرعية الداخلية على الخدمات المصرفية الإسلامية في مجموعة بنك أبوظبي الأول، وفروعها وشركاتها التابعة الدولية، بما في ذلك بنك أبوظبي الأول في المملكة العربية السعودية وبنك أبوظبي الإسلامي مصر.

وتخضع الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك من منظور شرعي لأحكام إطار عمل حوكمة الشريعة الإسلامية في البنك، والتي تعتمد على معايير حوكمة الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المركزي.

ويحدد إطار حوكمة الشريعة الإسلامية لدى مجموعة بنك أبوظبي الأول، إطار عمل إعداد التقارير والمساءلة ومسؤوليات جميع أصحاب المصالح المعنيين الرئيسيين، ويرسم خطاً بين "خطوط الدفاع الثلاثة" للامتثال مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية. ويعمل إطار حوكمة الشريعة الإسلامية أيضًا على ضمان استقلالية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وقسم الرقابة الشرعية الداخلي وقسم التدقيق الشرعي الداخلي، وعدم خضوعها لأي نفوذ من شأنه التأثير على استقلاليتها.

كان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قد أصدر معيارًا يتعلق بالمتطلبات التنظيمية للمؤسسات المالية التي تضم نافذة إسلامية (معايير النافذة الإسلامية). وبموجب هذه اللوائح، يجب تقديم جميع أنشطة وأعمال البنك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال النافذة الإسلامية لمجموعة بنك أبوظبي الأول.

ووفقًا لمعايير النافذة الإسلامية، قام البنك بتأسيس إطار عمل النافذة الإسلامية لمجموعة بنك أبوظبي الأول، وهو الإطار الذي يحدد الإرشادات والمتطلبات التنظيمية اللازمة. وقام البنك بتعيين رئيس النافذة الإسلامية لقيادة الأنشطة المصرفية الإسلامية للبنك وفقًا لمعايير نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية.

كانت فترة تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للفترة من2021 وحتى 2024 قد انتهت في الأول من مايو 2024. وأعادت الجمعية العامة لبنك أبوظبي الأول تعيين الدكتور سالم العلي، والدكتور محمد أكرم لال الدين، والدكتور أحمد رفاعي لفترة جديدة تبدأ من 2 مايو 2024 وتنتهي في 1 مايو 2027. كما وافقت لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة على تعيين الدكتور خالد محمد السياري عضوًا رابعًا في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية اعتباراً من 15 ديسمبر 2024.

من ناحية أخرى تم تعيين الدكتور سالم العلي رئيساً وعضواً تنفيذياً في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك، ليحل محل الدكتور محمد داود بكر الذي شغل منصب رئيس اللجنة لمدة 10 سنوات. كما تم تعيين الدكتور محمد أكرم لال الدين نائباً لرئيس اللجنة.

وخلال عام 2024 عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية 13 اجتماعًا بنسبة حضور 100%، وأصدرت العديد من التوجيهات الشرعية والموافقات والقرارات ذات الصلة بمختلف قطاعات الأعمال وشرائح المنتجات في كافة أقسام البنك والشركات التابعة له.

الأعضاء الحاليون للجنة الرقابة الشرعية الداخلية

د. سالم العلي

رئيس لجنة الرقابة الشرعية
الداخلية وعضو تنفيذي
تم انتخابه خلال اجتماع الجمعية
العمومية للبنك في 24 فبراير 2020
أعيد انتخابه في 28 فبراير
2021 و5 مارس 2024

المسيرة المهنية
والتحصيل العلمي

يشغل د. سالم العلي حاليا منصب أستاذ مساعد الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الإمارات العربية المتحدة، وهو متخصص في القوانين المالية الإسلامية، وكذلك في الجوانب القانونية والتنظيمية للأسواق المالية الإسلامية. شارك د. العلي في العديد من المؤتمرات الوطنية والدولية التي تتناول المواضيع الشرعية والقانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك الإسلامية وأسواق رأس المال الإسلامية والتكافل.

يمتلك د. العلي خبرة واسعة في استشارات التمويل الإسلامي، والتدريس والبحث الأكاديمي في دول مختلفة بما في ذلك ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. يحمل د. سالم درجة الدكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

التعيينات الخارجية

- عضو في الهيئة الشرعية في بنك أبوظبي التجاري
- عضو في الهيئة الشرعية في مصرف الهلال
- عضو في الهيئة الشرعية في بنك الإمارات دبي الوطني
- عضو في الهيئة الشرعية لبنك HSBC
- عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في البنك المركزي السعودي
- عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في البنك السعودي الفرنسي، المملكة العربية السعودية
- رئيس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمصرف رويا المحلي الإسلامي

د. محمد أكرم لال الدين

نائب رئيس لجنة الرقابة الشرعية الداخلية
تم انتخابه خلال اجتماع الجمعية
العمومية للبنك في 28 فبراير 2021
أعيد انتخابه في 5 مارس 2024

المسيرة المهنية
والتحصيل العلمي

شغل د. محمد أكرم لال الدين سابقا منصب المدير التنفيذي للأكاديمية الدولية للبحوث الشرعية للتمويل الإسلامي في ماليزيا، كما عمل قبل ذلك أستاذا مساعدا في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. وشغل الدكتور لال الدين كذلك منصب أستاذ مساعد زائر في جامعة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتمتع د. أكرم لال الدين بخبرة طويلة في استشارات التمويل الإسلامي والتدريس والبحوث الأكاديمية في كل من قيرغيزستان وماليزيا ونيجيريا وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. يحمل د. أكرم درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف في تخصص الفقه والتشريع الإسلامي من الجامعة الأردنية في عمّان، ودرجة الدكتوراه في مبادئ الفقه الإسلامي (أصول الفقه) من جامعة أدنبره في أسكوتلندا، المملكة المتحدة.

د. خالد بن محمد السياري

عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

قامت لجنة المكافآت والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة بتعيينه إعتبارامن 15 ديسمبر 2024 بناءً على موافقه الهيئة العليا الشرعية التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

المسيرة المهنية والتحصيل العلمي

الدكتور خالد بن محمد السياري من الشخصيات الأكاديمية والمهنية البارزة، حيث يتمتع بخبرة واسعة في مجال الشريعة الإسلامية والاستشارات القانونية. يشارك الدكتور السياري في العديد من اللجان الاستشارية والشرعية، وله اهتمامات بحثية متنوعة في مجالات التمويل الإسلامي، وإدارة المخاطر في المرابحة والصكوك، وتطوير أسواق صكوك التمويل. وبفضل خبرته الواسعة في هذا المجال، قام السياري بتأليف العديد من الأوراق البحثية التي تسهم في تعزيز الفهم الأكاديمي والتطبيقي للممارسات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة.

وعلى مدار مسيرته الأكاديمية، شغل الدكتور خالد السياري منصب أستاذ مساعد في الجامعة السعودية الإلكترونية منذ عام 2016، حيث ساهم بشكل كبير في كلية العلوم والدراسات النظرية. شغل السياري أيضًا منصب أستاذ زائر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومركز التدريب العدلي بوزارة العدل السعودية، حيث قام بتدريس مقررات متخصصة في المعاملات المالية وقانون عقود العمل. يحمل الدكتور السياري درجة الدكتوراه والماجستير من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ودرجة البكالوريوس من كلية الشريعة.

التعيينات الخارجية

- عضو مجلس الرقابة الشرعية للبنك الأهلي السعودي
- عضو مجلس الرقابة الشرعية لشركة الأول للاستثمار (SAB Invest)
- عضو مجلس الرقابة الشرعية لبنك فيجن الرقمي السعودي
- عضو مجلس الرقابة الشرعية لبنك D360 الرقمي
- عضو مجلس الرقابة الشرعية لشركة متاجر للتمويل
- عضو مجلس الرقابة الشرعية لشركة جبل عمر للتطوير
- عضو مجلس الرقابة الشرعية لصندوق التنمية الصناعية السعودي
- عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمصرف رويا المحلي الإسلامي

د. أحمد رفاعي

عضو لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تم انتخابه خلال اجتماع الجمعية العمومية للبنك في 28 فبراير 2021
أعيد انتخابه في 5 مارس 2024

المسيرة المهنية والتحصيل العلمي

يتولى د. أحمد رفاعي حاليًا رئاسة قسم الامتثال الشرعي في السوق المالية الإسلامية الدولي (IIFM) في مملكة البحرين. وتعتبر السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM) من الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير قطاع الخدمات المالية الإسلامية، مع التركيز بصورة خاصة على توحيد العقود المالية وهياكل المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كان لرفاعي مساهمات كبيرة في إعداد ونشر 13 معيارًا شاملًا للتوثيق واعتماد معايير المنتجات، بالإضافة لوضع الملاحظات الإرشادية الضرورية المتعلقة بإدارة السيولة والتحوط والصكوك والتمويل التجاري. كما ساهم بشكل خاص في إعداد مجموعة من الأبحاث التي طُرحت للنقاش خلال الاجتماعات الاستشارية للسوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)، وكذلك في تجميع تقارير الصكوك السنوية للسوق. يشارك د. رفاعي بصورة دورية في الندوات وورش العمل والاجتماعات الاستشارية التي تنظمها السوق المالية الإسلامية الدولية في العديد من الدول حول العالم. يحمل د. أحمد رفاعي درجة الدكتوراه في قانون المعاملات الإسلامية من جامعة مالايا الماليزية، ودرجة البكالوريوس في الشريعة من الجامعة الإسلامية في المدينة في المملكة العربية السعودية.

التعيينات الخارجية

- عضو مجلس الرقابة الشرعية ميثاق، بنك مسقط

محمد عيد خميس ثاني المهيري

عضو متدرب

قامت بتعيينه اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة بتاريخ الأول من يوليو 2023 بناءً على موافقه الهيئة العليا الشرعية التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

المسيرة المهنية والتحصيل العلمي

محمد عيد خميس ثاني المهيري عالم دين إماراتي متخصص في الشريعة والفقه الإسلامي، ويشغل حاليًا منصب داعية في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي. شارك المهيري في العديد من الدورات التعليمية والندوات في الإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن كونه ممارسًا في مجال الإرشاد الأسري الإسلامي، كما تم تكليفه بإلقاء الخُطب والمحاضرات الدينية المختلفة مثل تفسير القرآن الكريم، الفقه وأصول الفقه، والحديث النبوي في العديد من المراكز الإسلامية. يحمل محمد المهيري درجة بكالوريوس إدارة الأعمال تخصص الخدمات المالية من كليات التقنية العليا في أبوظبي، ودرجة بكالوريوس الشريعة من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

طارق سعيد بوجسيم

عضو متدرب

قامت بتعيينه اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة بتاريخ الأول من يوليو 2023 بناءً على موافقه الهيئة العليا الشرعية التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

المسيرة المهنية والتحصيل العلمي

طارق سعيد بوجسيم عالم شريعة إماراتي يعمل في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، حيث يتخصص في تقديم الفتاوى العامة للجمهور في مواضيع مختلفة تتعلق بالشؤون الإسلامية. يعمل بوجسيم مستشارًا ومدقّقًا شرعيًا معتمدًا من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). قبل ذلك، شغل طارق بوجسيم منصب مساعد مدير في تقنية المعلومات في بنك دبي الإسلامي. يحمل طارق بوجسيم درجة بكالوريوس علوم الحاسب من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك أبوظبي الأول (ش.م.ع)

وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين واللوائح والمعايير ذات الصلة "المتطلبات التنظيمية"، تقدم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك أبوظبي الأول تقريرها السنوي حول الأنشطة والعمليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (نافذة الصيرفة الإسلامية) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 "السنة المالية".

1. مسؤوليات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

وفقًا للمتطلبات التنظيمية وميثاق لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، تشمل مهام اللجنة ما يلي:

أ. الإشراف الشرعي على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات والعقود والوثائق والمواثيق التجارية للمجموعة، وسياسات المجموعة ومعايير المحاسبة والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والميثاق، والبيانات المالية، وتوزيع النفقات والتكاليف، وتوزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين "أنشطة المجموعة"، وإصدار قرارات مبنية على أحكام الشريعة في هذا الشأن.

ب. تحديد المعايير الشرعية اللازمة للأنشطة الخاصة بنافذة الصيرفة الإسلامية في المجموعة، وامتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية طبقاً للقواعد والمبادئ والمعايير التي وضعتها الهيئة الشرعية العليا لضمان امتثال نافذة الصيرفة الإسلامية مع أحكام الشريعة.

وتعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن امتثال المجموعة لأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوى وآراء الهيئة الشرعية العليا، وقرارات لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي حددتها الهيئة الشرعية العليا "الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية" في جميع أنشطة نافذة الصيرفة الإسلامية للمجموعة، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

2. المعايير الشرعية

وفقاً لقرار الهيئة العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (رقم 2018/3/18) واعتبارًا من الأول من سبتمبر 2018، تلتزم لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كحد أدنى للمتطلبات الشرعية في جميع الفتاوى والموافقات والاعتمادات والتوصيات المتعلقة بأنشطة المجموعة دون استثناء.

3. الواجبات التي أدتها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية خلال السنة المالية 2024

قامت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالإشراف الشرعي على أنشطة نافذة الصيرفة الإسلامية في المجموعة من خلال مراجعة هذه الأنشطة ومراقبتها بناءً على معايير الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، بما يتوافق مع سلطات ومسؤوليات اللجنة، وبحسب المتطلبات التنظيمية بهذا الشأن. وتضمنت أنشطة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ما يلي:

أ. عقدت اللجنة 13 اجتماعًا خلال العام

ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الرأي في الأمور التي تُعرض على اللجنة فيما يتعلق بأنشطة نافذة الصيرفة الإسلامية في المجموعة.

ت. مراقبة الامتثال للسياسات والإجراءات ومعايير المحاسبة وهيكلية المنتجات والعقود والوثائق والمستندات التجارية وغيرها من الوثاق التي تقدمها المجموعة للجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصادقة عليها.

ث. التحقق من مستوى الامتثال في تخصيص النفقات والتكاليف، وتوزيع الأرباح بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وفق المعايير التي وضعتها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

ج. الإشراف من خلال الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي على أنشطة نافذة الصيرفة الإسلامية في المجموعة، بما في ذلك الإشراف على المعاملات التي تم تنفيذها والإجراءات المعتمدة على أساس عينات مختارة ومراجعة التقارير المتعلقة بها.

ح. تقديم التوجيهات للمعنيين ضمن نافذة الصيرفة الإسلامية في المجموعة لتصحيح (حسب الاقتضاء) الحوادث الواردة في التقارير المعدة من قبل الرقابة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي الداخلي وإصدار قرارات بتحييد الإيرادات الناتجة عن المعاملات التي تم إيجاد عناصر عدم امتثال فيها والتصرف بهذه المبالغ لأغراض خيرية.

خ. اعتماد الإجراءات التصحيحية والوقائية المتعلقة بالحوادث التي تم تحديدها لمنع تكرارها في المستقبل

د. تحديد مقدار الزكاة المستحق على كل سهم في المجموعة.

ذ. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان الفرعية التابعة له والإدارة العليا للمجموعة (حسب الاقتضاء) فيما يتعلق بامتثال المجموعة بأحكام الشريعة الإسلامية.

كما سعت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي تعتبر ضرورية من أجل الوصول إلى درجة معقولة من اليقين بأن أعمال نافذة الصيرفة الإسلامية في المجموعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4. استقلالية لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تؤكد لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أنها قامت بكافة واجباتها بشكل مستقل، وبدعم وتعاون من الإدارة العليا ومجلس إدارة المجموعة، كما حصلت اللجنة على المساعدة المطلوبة للوصول إلى جميع الوثائق والبيانات ومناقشة جميع التعديلات ومتطلبات الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

5. رأي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية حول مدى امتثال المجموعة

وبناءً على المعلومات والتوضيحات التي تم تقديمها لنا بهدف التحقق من الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، خلصت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك أبوظبي الأول بدرجة مقبولة من الثقة إلى أن أنشطة نافذة الصيرفة الإسلامية في المجموعة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، باستثناء حالات لوحظ فيها عدم الامتثال على النحو المبين في التقارير ذات الصلة. قامت أيضًا لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بتقديم توجيهاتها للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في هذا الشأن.

لقد توصلت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لرأيها المبين أعلاه حصريًا على أساس المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية.

البيانات المالية

نجح بنك أبوظبي الأول في مواصلة مسار النمو خلال عام 2024، وهو ما انعكس في الأداء القوي والتي توجت أربع سنوات متتالية من زيادة الربحية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك أبوظبي الأول ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية الموحدة بشكل عادل، ومن كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد لبنك أبوظبي الأول ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، وتشمل معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المعمول بها بموجب قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقًا لتلك المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.
نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين (قواعد مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين) والمتطلبات الأخلاقية ومتطلبات الاستقلالية المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

برايس ووترهاوس كوبرز شراكة محدودة – أبوظبي، رخصة رقم ١٠٠١٣٠١
برج الختم، مربعة سوق أبوظبي العالمي، الطابق الخامس والعشرون، ص. ب. ٤٥٢٦٣، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٦٨٠٠ ٦٩٤ ٢(٠) ٩٧١+، فاكس: ٦٦١٠ ٦٤٥ ٢(٠) ٩٧١+، www.pwc.com/me

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك أبوظبي الأول ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية	قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضا إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك أبوظبي الأول ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

منهجنا في التدقيق (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	
بلغت تكلفة الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ٣,٨٨٥ مليون درهم (صافية من المبالغ المستردة)، وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ذلك التاريخ ما قيمته ١٣,٧٨٩ مليون درهم. يعترف أعضاء مجلس الإدارة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة في البيانات المالية الموحدة فيما يتعلق بالقروض والسلفيات والتمويل الإسلامي. يمارس أعضاء مجلس الإدارة أحكاماً هامة ويضعون عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تُحدِّد كدالّة رياضية تتضمن تقييم احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحافظ الأفراد وغير الأفراد، وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر المعدلة بالمعلومات الاستشرافية، ومستوى التعرض الناتج عن التعثر المصاحب للتعرضات الأساسية الممولة وغير الممولة الخاضعة للخسائر الائتمانية المتوقعة. فيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، يمارس أعضاء مجلس الإدارة أحكاماً عند تقييم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتقديرها لكل تعرض. ويتم الاسترشاد بهذا التقييم عند اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كان سيُعاد جدولة التعرض أو هيكلته. يأخذ هذا التقييم أيضاً بعين الاعتبار قيمة الضمانات على هذه التعرضات. كما يمكن لأعضاء مجلس الإدارة تسجيل تجاوزات نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التجاوزات والتعديلات بالزيادة / النقصان المتعلقة بالتصنيف في المراحل، باستخدام أحكام مخاطر الائتمان عندما لا تنطوي الافتراضات وأساليب النمذجة على جميع عوامل الخطر ذات الصلة. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الإيضاح ٦-أ (٧) حول البيانات المالية الموحدة. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية بسبب ممارسة أحكام هامة ووضع تقديرات تشمل استخدام بيانات الاقتصاد الكلي الاستشرافية ونماذج معقّدة، كما أنّ لهذا الأمر تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتحقق من مدى معقوليتها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: • فهمنا تصميم الضوابط الرقابية واختبرنا الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة التي وضعتها المجموعة، بما في ذلك الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط التطبيقات، وذلك لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وحساب عدد أيام التأخّر في السداد، وتطبيق معايير التصنيف في المراحل، وكيفية تجاوز مخرجات نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. • بالنسبة إلى عينة التعرضات للقروض، تحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل، بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل. • قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين من أجل تقييم الجوانب التالية: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية التي اعتمدتها المجموعة بناءً على متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. • مدى معقولية وملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في احتساب العناصر المختلفة لنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك حساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر للنماذج المختارة للفحص والاختبار. • مدى معقولية الافتراضات والأحكام الرئيسية الصادرة عن أعضاء مجلس الإدارة في تقييم تعريفهم للتعثر، وتطبيق الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان ومعايير التصنيف في المراحل، وتحديد المعلومات التاريخية والاستشرافية لبيانات الاقتصاد الكلي عند تقدير عناصر الخسائر الائتمانية المتوقعة، واستخدام السيناريوهات المرجحة بالاحتمالات. • بالنسبة لعينة من العملاء، اختبار الدقة الحسابية، ومدى ملاءمة الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • اختبرنا مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض. • قيّمنا تعديلات المعالجة المحاسبية للقروض لعينة من الأطراف التي خضعت لإعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة. • أجرينا تقييماً ائتمانياً مستقلاً لعينة من التعرضات غير المتعلقة بالأفراد، بما في ذلك التعرضات المُدرجة ضمن المرحلة الثالثة، من خلال تقييم العوامل الكمية والنوعية بما في ذلك تقييم الأداء المالي للمقترض، ومَصدر دفعات السداد وتاريخها، والتخفيف من مخاطر الائتمان، بما في ذلك الضمانات على أساس التدفقات النقدية المخصومة. • قيّمنا مدى معقولية الافتراضات الأساسية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لفئات المنتجات الرئيسية في محفظة الأفراد. • بالنسبة لعينة من التعرضات للقروض، قيّمنا مدى معقولية تجاوزات أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك التعديلات بالزيادة / النقصان للخسائر الائتمانية المتوقعة وتجاوزات التصنيف في المراحل، خلال عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو مطلوب بموجب معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك أبوظبي الأول ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مناقشة وتحليل الإدارة، الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات الماثل، وتقرير الاستدامة وتقرير حوكمة الشركات وتقرير مجلس الإدارة التي من المتوقع إتاحتها جميعاً لنا بعد ذلك التاريخ، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك، فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا، بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

وإذا توصلنا، عند قراءة تقرير الاستدامة وتقرير حوكمة الشركات وتقرير مجلس الإدارة، إلى وجود أخطاء جوهرية فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية لمرسوم القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، والمادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، وتعديلاتها، وعن تلك الرقابة الداخلية التي يرى أعضاء مجلس الإدارة أنها ضرورية لكي يتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح – عند الضرورة – عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديهم أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك أبوظبي الأول ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خاليةً من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المعمول بها لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات المعمول بها لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو وحدات الأعمال داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه ومراقبة ومراجعة أعمال التدقيق المنفذة لأغراض التدقيق على المجموعة، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو سبل الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا – في حالات نادرة للغاية – أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المنافع التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك أبوظبي الأول ش.م.ع (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، نفيدكم بما يلي:

١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.
٢) أن البيانات المالية الموحدة قد أُعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتلتزم بها.
٣) أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.
٤) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مناقشة وتحليل الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.
٥) أن المجموعة قد اشترت أسهم أو استثمرت فيها خلال السنة، وتم الإفصاح عن الاستثمارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ في الإيضاحين رقم ٩ ورقم ١٣ من البيانات المالية الموحدة.
٦) أن الإيضاح رقم ٤٦ من البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.
٧) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أياً من الأحكام السارية للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو فيما يتعلق بالمجموعة، ونظامها الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، وتعديلاته، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

علاوة على ذلك، وفقاً لما يقتضيه قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم ٨٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، نفيدكم بأنه فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد بأن المجموعة لم تلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بأي من أحكام القوانين واللوائح والتعميمات التالية حسب الاقتضاء التي من شأنها أن تؤثر بشكل جوهري على أنشطتها أو بياناتها المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

(١) نظامها الأساسي الذي من شأنه أن يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
(٢) الأحكام السارية للقوانين واللوائح والتعميمات ذات الصلة التي لها تأثير على البيانات المالية الموحدة للجهة الخاضعة.

برايس ووترهاوس كوبرز شراكة محدودة – أبوظبي
٥ فبراير ٢٠٢٥

ستورت الكساندر سكولر
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم: ٥٥٦٣
المكان: أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٨	٢١٤,٤٠٤	٢٣٣,٣٩٠
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٩	٥٦,٠٢٨	٤٥,٢٠٩
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١٠	٢٣,٧٢٤	٢٥,٢٦٦
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	١١	٦٩,٦٦١	٧٨,٥٠٤
أدوات مالية مشتقة	٤٣	٤٥,٨٩٣	٤٦,٤٢١
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	١٢	٥٢٨,٨٩٧	٤٨٣,٩٥٤
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	١٣	١٨٧,٤٤٦	١٧٩,٦٤٣
موجودات أخرى	١٤	٤٩,٤٤٠	٤١,٣٣٢
استثمارات في شركات زميلة	١٥	٤,٩٦٣	١,٥٠١
استثمارات عقارية	١٦	٨,١٦٩	٨,١٦٢
ممتلكات ومعدات		٤,٦٨٣	٥,١١٥
موجودات غير ملموسة	١٧	١٩,٩٣٩	٢٠,١٣٦
مجموع الموجودات		١,٢١٣,٢٤٧	١,١٦٨,٦٣٣
المطلوبات			
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية	١٨	٧١,٨٩٦	٧١,٥٢٨
اتفاقيات إعادة الشراء	١٩	٣٢,٣٢٩	٢٦,٠٩٦
أوراق تجارية	٢٠	١٧,٨٨٨	١٩,٦٥٩
أدوات مالية مشتقة	٤٣	٥٣,٧٥٨	٥١,٠٠٢
حسابات العملاء وودائع أخرى	٢١	٧٨٢,٣٧٩	٧٥٩,٨٦٣
مطلوبات أخرى	٢٢	٥٢,٤٧٣	٤٦,٩٣٢
قروض لأجل	٢٣	٦٤,٧٨٨	٦٣,٩٣٩
سندات ثانوية	٢٤	٦,٨٦١	٤,١٩١
مجموع المطلوبات		١,٠٨٢,٣٧٢	١,٠٤٣,٢١٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٥	١١,٠٤٨	١١,٠٤٨
علاوة الإصدار		٥٣,٥٨٣	٥٣,٥٥٨
أسهم الخزينة		–	(٧)
احتياطيات نظامية وخاصة		١٣,٠٨٤	١٣,٠٨٤
احتياطيات أخرى	٢٥	(٣,٩٩٧)	٢٠٨
سندات الشق الأول من رأس المال	٢٦	١٠,٧٥٥	١٠,٧٥٥
دفعات على أساس الأسهم		٢٥٠	٢٥٠
أرباح محتجزة		٤٦,٠٢٩	٣٦,٤١٧
مجموع حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك		١٣٠,٧٥٢	١٢٥,٣١٣
حصص غير مسيطرة		١٢٣	١١٠
مجموع حقوق الملكية		١٣٠,٨٧٥	١٢٥,٤٢٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١,٢١٣,٢٤٧	١,١٦٨,٦٣٣

بحسب أفضل ما وصل لعلمنا، تعرض البيانات المالية الموحدة بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللفترات المعروضة فيها.

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة ووافق على إصدارها بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٥، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي للمجموعة | المدير المالي للمجموعة

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة مدرج في الصفحات من ٣ إلى ١٠.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
إيرادات الفوائد	٢٨,٥١	٥٩,٥٧٤	٥٥,٨٤٨
مصاريف الفوائد	٢٩,٥١	(٤٢,١٠٠)	(٣٩,٣١٣)
صافي إيرادات الفوائد		١٧,٤٧٤	١٦,٥٣٥
إيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية	٣٠	٣,٤٧٤	٢,٩١٠
توزيعات على ودائع إسلامية	٣١	(١,٣٣٦)	(١,٣٠٦)
صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية		٢,١٣٨	١,٦٠٤
مجموع صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية		١٩,٦١٢	١٨,١٣٩
إيرادات الرسوم والعمولات	٣٢	٥,٥٢٠	٤,٢٨٣
مصاريف الرسوم والعمولات	٣٢	(١,٧٦٢)	(١,٢٧٥)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات		٣,٧٥٨	٣,٠٠٨
صافي أرباح صرف العملات الأجنبية	٣٣	١,٨٣٢	٢,٥٩٧
صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات	٣٤	٥,٣٩٩	٣,٧٠٤
إيرادات تشغيلية أخرى	٣٥	١,٠٢٤	٢٣
الإيرادات التشغيلية		٣١,٦٢٥	٢٧,٤٧١
ربح من استبعاد حصة في شركة تابعة وربح القيمة العادلة من الحصة المحتفظ بها	٣٦	–	٢٨٤
مجموع الإيرادات بما في ذلك الربح من استبعاد حصة في شركة تابعة وربح القيمة العادلة من الحصة المحتفظ بها		٣١,٦٢٥	٢٧,٧٥٥
مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى	٣٧	(٧,٧٨٧)	(٧,١٢٥)
الربح قبل صافي مخصص الانخفاض في القيمة والضريبة		٢٣,٨٣٨	٢٠,٦٣٠
صافي مخصص الانخفاض في القيمة	٣٨	(٣,٩٢٤)	(٣,٠٧٨)
الربح قبل الضريبة		١٩,٩١٤	١٧,٥٥٢
مصروف ضريبة الدخل	٣٩	(٢,٨١٨)	(١,٠٤٢)
صافي ربح السنة		١٧,٠٩٦	١٦,٥١٠
صافي الربح العائد إلى:			
مساهمي البنك		١٧,٠٥٥	١٦,٤٠٥
حصص غير مسيطرة		٤١	١٠٥
ربحية السهم الأساسية والمخفّضة (بالدرهم)	٤٥	١,٤٨	١,٤٣

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة مدرج في الصفحات من ٣ إلى ١٠.

راجع الإيضاح رقم ٥١ للتغيرات في الأرقام المقارنة.

بيان الدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
صافي ربح السنة	١٧,٠٩٦	١٦,٥١٠
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر		
البنود التي سيُعاد تصنيفها لاحقاً في الربح أو الخسارة		
فروق الصرف من تحويل العمليات الأجنبية	(١,٩٢٩)	(٧٤٩)
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة خلال السنة (بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة)	٣٢٤	١,٣٩٣
ضريبة الدخل	٦٣	–
البنود التي لن يُعاد تصنيفها في الربح أو الخسارة		
استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – صافي التغير في القيمة العادلة	(١,٧٠٢)	(٣٢٧)
إعادة قياس التزامات المنافع المحددة	(١٣)	(١٠)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المقترحة	(٤٥)	(٤٥)
تعديلات أخرى	–	٣
ضريبة الدخل	١٧٦	–
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة	(٣,١٢٦)	٢٦٥
مجموع الدخل الشامل للسنة	١٣,٩٧٠	١٦,٧٧٥
الدخل الشامل العائد إلى:		
مساهمي البنك	١٣,٩٣٩	١٦,٦٦٩
حصص غير مسيطرة	٣١	١٠٦
مجموع الدخل الشامل للسنة	١٣,٩٧٠	١٦,٧٧٥

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة مدرج في الصفحات من ٣ إلى ١٠.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	رأس المال مليون درهم	علاوة الإصدار مليون درهم	أسهم الخزينة مليون درهم	احتياطيات نظامية وخاصة مليون درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	١١,٠٤٨	٥٣,٥٥٨	(٧)	١٣,٠٨٤
صافي ربح السنة	–	–	–	–
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	–
حركات أسهم الخزينة خلال السنة (إيضاح ٢٥)	–	٢٥	٧	–
فوائد على سندات الشق الأول من رأس المال (إيضاح ٢٦)	–	–	–	–
حركة احتياطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٢٥)	–	–	–	–
خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	–	–
المعاملات مع ملاك البنك				
توزيعات أرباح للسنة (صافية من أسهم الخزينة)	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١١,٠٤٨	٥٣,٥٨٣	–	١٣,٠٨٤
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	١١,٠٤٨	٥٣,٥٥٨	(٧)	١٣,٠٨٤
صافي ربح السنة	–	–	–	–
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	–	–	–	–
فوائد على سندات الشق الأول من رأس المال (إيضاح ٢٦)	–	–	–	–
حركة احتياطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٢٥)	–	–	–	–
خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	–	–
المعاملات مع ملاك البنك				
توزيعات أرباح للسنة (صافية من أسهم الخزينة)	–	–	–	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١١,٠٤٨	٥٣,٥٥٨	(٧)	١٣,٠٨٤

	سندات الشق الأول من رأس المال مليون درهم	دفعات على أساس الأسهم مليون درهم	أرباح محتجزة مليون درهم	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك مليون درهم	حصص غير مسيطرة مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	١٠,٧٥٥	٢٥٠	٣٦,٤١٨	١٢٥,٣١٣	١١٠	١٢٥,٤٢٣
صافي ربح السنة	–	–	١٧,٠٥٥	١٧,٠٥٥	٤١	١٧,٠٩٦
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	–	–	(٥٨)	(٣,١١٦)	(١٠)	(٣,١٢٦)
حركات أسهم الخزينة خلال السنة (إيضاح ٢٥)	–	–	–	٨٧	–	٨٧
فوائد على سندات الشق الأول من رأس المال (إيضاح ٢٦)	–	–	(٧٤٨)	(٧٤٨)	–	(٧٤٨)
حركة احتياطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٢٥)	–	–	–	–	–	–
خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	٨٢٤	–	–	–
المعاملات مع ملاك البنك						
توزيعات أرباح للسنة (صافية من أسهم الخزينة)	–	–	(٥٢)	–	–	(٥٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٠,٧٥٥	٢٥٠	٣٦,٤٠٤	١٣٠,٨٧٥	١٢٣	١٣٠,٩٩٨
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	١٠,٧٥٥	٢٥٠	٣٦,٠٢٩	١٣٠,٧٥٢	١٢٣	١٣٠,٨٧٥
صافي ربح السنة	–	–	١٧,٠٥٥	١٧,٠٥٥	٤١	١٧,٠٩٦
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	–	–	(٥٨)	(٣,١١٦)	(١٠)	(٣,١٢٦)
فوائد على سندات الشق الأول من رأس المال (إيضاح ٢٦)	–	–	(٧٤٨)	(٧٤٨)	–	(٧٤٨)
حركة احتياطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٢٥)	–	–	–	–	–	–
خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	–	–	٨٢٤	–	–	–
المعاملات مع ملاك البنك						
توزيعات أرباح للسنة (صافية من أسهم الخزينة)	–	–	(٥٢)	–	–	(٥٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٠,٧٥٥	٢٥٠	٣٦,٤١٧	١٢٥,٣١٣	١١٠	١٢٥,٤٢٣

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة مدرج في الصفحات من ٣ إلى ١٠.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضريبة		١٩,٩١٤	١٧,٥٥٢
تعديلات لـ:			
استهلاك وإطفاء موجودات غير ملموسة	٣٧	١,٠٨٧	٩٨١
ربح من بيع ممتلكات ومعدات		(٢٢)	(١)
ربح من بيع استثمارات عقارية		–	(١٤٨)
ربح من بيع موجودات ثابتة		–	(١)
ربح من استبعاد حصة في شركة تابعة وربح القيمة العادلة من الحصة المحتفظ بها	٣٦	–	(٢٨٤)
صافي مخصص الانخفاض في القيمة	٣٨	٤,٦٥٠	٣,٥٨٥
صافي الإيرادات التشغيلية الأخرى		٣٠٣	–
فوائد متراكمة		٤٥٢	٥٣٢
		٢٦,٣٨٤	**٢٢,٢١٦**
التغيرات في:			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		(١٠,٧٥٨)	(١٣,٥١١)
مبالغ مستحقة من البنوك المركزية والبنوك والمؤسسات المالية		(٨١٤)	١,٠٢٧
اتفاقيات إعادة شراء عكسي		٨,٨٣٥	(٩,٤٦٣)
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي		(٤٩,٩٧٦)	(٢٧,٨٠٨)
موجودات أخرى		(٨,٠٧٦)	(١٠,٠٢٣)
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية		٣٦٨	٩,٩٦٧
اتفاقيات إعادة الشراء		٦,٢٣٣	(١٢,٩٠٨)
حسابات العملاء وودائع أخرى		٢٢,٥١٦	٥٩,٢٨٩
أدوات مالية مشتقة		١,٨٠٠	٢,٤٩٢
مطلوبات أخرى		٣,٩٥٨	٩,٩٥٧
		٤٧٠	**٣١,٢٣٥**
ضريبة الدخل المدفوعة، صافية من المستردات	٢٢	(١,٤٤٦)	(١,٠٥٨)
مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة		(٤٥)	(٤٥)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		**(١,٠٢١)**	**٣٠,١٣٢**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
صافي الحركة في استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة واستثمارات في شركات زميلة		(١٢,٠٦٠)	(٦,٧٠٢)
صافي الحركة في الاستثمارات العقارية		(٧)	(١,٠٤١)
متحصلات من بيع شركة تابعة		–	٣٣٥
شراء ممتلكات ومعدات، صافية من الاستبعادات		٩٧	(١,٠٧١)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(١١,٩٧٠)**	**(٨,٤٧٩)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
صافي حركة الأوراق التجارية		(١,٧٧١)	(١٢,٠٨٠)
توزيعات أرباح مدفوعة		(٧,٨٤٠)	(٥,٧٢٨)
إصدار قروض لأجل	٢٣	١٤,٦٤٨	٨,١٤٠
سداد قروض لأجل	٢٣	(١٢,٤٦١)	(٨,٣٩٧)
إصدار سندات ثانوية		٢,٧٥٥	٣,٦٧٣
فوائد على سندات الشق الأول من رأس المال	٢٦	(٧٤٣)	(٦٥٣)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(٥,٤١٢)**	**(١٥,٠٤٥)**
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(١٨,٤٠٣)**	**٦,٦٠٨**
تعديلات تحويل العملات الأجنبية		(٢,٩٦٧)	(٢٠٦)
النقد وما في حكمه في ١ يناير		**٢٥٧,١٩٨**	**٢٥٠,٧٩٦**
النقد وما في حكمه	٤٠	**٢٣٥,٨٢٨**	**٢٥٧,١٩٨**

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة مدرج في الصفحات من ٣ إلى ١٠.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

بنك أبوظبي الأول ش.م.ع ("البنك") هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة تأسست في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قانون الشركات التجارية (القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته). إن العنوان المسجل للبنك هو ص. ب. ٦٣١٦، مبنى بنك أبوظبي الأول، مجمع خليفة للأعمال، القرم، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تتضمن هذه البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ البنك وشركاته التابعة (يشار إليهم معاً باسم "المجموعة"). تعمل المجموعة بشكل رئيسي في الأنشطة المصرفية المتعلقة بالشركات والأفراد والأنشطة المصرفية الخاصة والاستثمارية، وخدمات الدفع، والخدمات الإدارية، والأنشطة المصرفية الإسلامية، والأنشطة العقارية، وتباشر أعمالها من خلال فروعها المحلية والدولية وشركاتها التابعة ومكاتبها التمثيلية المتواجدة في دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والبرازيل وجزر كايمان والصين ومصر وفرنسا وهونغ كونغ والهند وإندونيسيا والعراق والأردن[1] والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان[1] وليبيا وماليزيا وعُمان وقطر[2] وسنغافورة وكوريا الجنوبية وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

تتم الأنشطة المصرفية الإسلامية للمجموعة وفقًا لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية بناءً على تفسير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وذلك وفقًا للقرارات الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية.

أسهم البنك مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية (الرمز: FAB). تتوفر البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ عند الطلب في مقر المجموعة المسجل أو على الموقع الإلكتروني (http://www.bankfab.com).

[1] قيد الإغلاق.

[2] أخطر البنك هيئة تنظيم مركز قطر للمال بأن البنك سيتخلى عن رخصة فرع مركز قطر للمال، وسيغلق فرعه في مركز قطر للمال بشكل دائم.

2. بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية، حيث ترى الإدارة أن المجموعة لديها موارد كافية للاستمرار كمنشأة عاملة في المستقبل القريب وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. تتضمن معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذلك التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية.

يلتزم البنك بالأحكام السارية للمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ والأحكام السارية للقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ (وتعديلاته) بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي والتعليمات الصادرة عن دائرة المالية كما في تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة.

اعتمد مجلس الإدارة هذه البيانات المالية الموحدة ووافق على إصدارها بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٥.

3. أساس الإعداد

(أ) أساس القياس

أُعدت هذه البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا البنود التالية المقاسة على الأساس التالي:

البنود	أساس القياس
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة
أدوات مالية مشتقة	القيمة العادلة
أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة
استثمارات عقارية	القيمة العادلة
الموجودات والمطلوبات المعترف بها المصنفة كبنود تحوط في علاقات التحوط المؤهلة	يتم تعديلها حسب التغيرات في القيمة العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط منها
الموجودات غير المالية المستحوذ عليها لتسوية القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	بقيمها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيم الدفترية للقروض والسلفيات والتمويل الإسلامي، أيهما أقل

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

3. أساس الإعداد (تابع)

(ب) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة ("الدرهم الإماراتي")، وهو عملة العرض للمجموعة. تم تقريب عرض البيانات المالية الموحدة إلى أقرب عدد صحيح بالملايين، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ويتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية للشركات التابعة والفروع الخارجية للمجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل بها.

4. التغيرات في السياسات والإفصاحات المحاسبية الجوهرية

المعايير الجديدة والمعدلة والتفسيرات المطبقة

طبقت المجموعة التعديلات التالية على المعايير والإطار الحالي عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. ولم ينتج عن تطبيق المعايير المعدلة التالية أي تغيرات في صافي الأرباح أو حقوق الملكية المدرجة سابقاً للمجموعة.

الوصف	تسري اعتبارًا من
التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ – المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات	١ يناير ٢٠٢٤
التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ – تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة	١ يناير ٢٠٢٤
التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ – ترتيبات تمويل الموردين	١ يناير ٢٠٢٤
التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ – بيان التدفقات النقدية	١ يناير ٢٠٢٤
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ – مطلوبات الإيجار عند البيع وإعادة التأجير	١ يناير ٢٠٢٤

المعايير الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه

فيما يلي المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية التي تسري على فترات التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، ويُسمح بالتطبيق المبكر لها. تُقيم المجموعة حالياً تأثير هذه المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية وتتوقع تطبيقها في تاريخ سريانها.

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ – عدم إمكانية صرف العملة
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ "العرض والإفصاح في البيانات المالية" – يتضمن هذا المعيار الجديد متطلبات لجميع المنشآت التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية فيما يتعلق بعرض المعلومات والإفصاح عنها في البيانات المالية.
- التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ – تصنيف وقياس الأدوات المالية.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ "الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات" – يسمح هذا المعيار الجديد للشركات التابعة المؤهلة باستخدام معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية بإفصاحات أقل.

5. أساس التوحيد

(1) اندماجات الأعمال

تحتسب المجموعة اندماجات الأعمال بموجب طريقة الاستحواذ عندما ينطبق تعريف الأعمال على مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها وعندما تنتقل السيطرة إلى المجموعة.

عند تحديد ما إذا كانت مجموعة معينة من الموجودات والأنشطة تمثل نشاطاً تجارياً، تُقيّم المجموعة ما إذا كانت مجموعة الموجودات والأنشطة المستحوذ عليها تتضمن، كحد أدنى، مدخلات وعمليات جوهرية وما إذا كانت المجموعة المستحوذ عليها لديها القدرة على إنتاج مخرجات. لدى المجموعة خيار تطبيق "اختبار التركيز" الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط حول ما إذا كانت المجموعة المستحوذ عليها من الموجودات والأنشطة لا تمثل نشاطاً تجارياً. يتم إجراء اختبار التركيز الاختياري إذا كانت القيمة العادلة لإجمالي الموجودات المستحوذ عليها تتركز بشكل كبير في أصل واحد قابل للتحديد أو مجموعة واحدة من الموجودات المشابهة القابلة للتحديد.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

5. أساس التوحيد (تابع)

(1) اندماجات الأعمال (تابع)

تُقاس تكلفة الاستحواذ على أنها إجمالي المقابل المحوّل المقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها. لا يتضمن المقابل المحول المبالغ المتعلقة بتسوية علاقات سبق وجودها. ويتم عموماً الاعتراف بتلك المبالغ في الربح أو الخسارة. يتم تحميل التكاليف المرتبطة بالاستحواذ كمصاريف عند تكبدها وتُدرج ضمن المصاريف العمومية والإدارية والمصاريف التشغيلية الأخرى، إلا إذا كانت التكاليف متعلقة بإصدار سندات دين أو أوراق مالية.

عندما تستحوذ المجموعة على نشاط ما، فإنها تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة، وذلك من أجل تحديدها وتصنيفها بشكل ملائم وفقاً للأحكام التعاقدية والظروف الاقتصادية والظروف ذات العلاقة كما في تاريخ الاستحواذ. ويشمل ذلك فصل المشتقات الضمنية في العقود الأساسية بواسطة الشركة المستحوذ عليها. في حالة تنفيذ اندماج الأعمال على مراحل، فإن أي حصة ملكية مملوكة سابقاً يُعاد قياسها بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة في الربح أو الخسارة، وتؤخذ بعين الاعتبار لاحقاً عند تحديد الشهرة. يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. إذا كان هناك التزام بدفع مقابل طارئ ينطبق عليه تعريف الأداة المالية وتم تصنيفه ضمن حقوق الملكية، فلا يعاد قياسه ويتم احتساب التسوية ضمن حقوق الملكية. وخلافاً لذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقرير ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ ضمن الربح أو الخسارة.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، وتمثل الزيادة في إجمالي المقابل المحوّل والمبلغ المعترف به عن الحصص غير المسيطرة، وأي حصص أخرى مملوكة سابقاً، على صافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المحمّلة. إذا كانت القيمة العادلة لصافي الموجودات المستحوذ عليها تزيد على إجمالي المقابل المحوّل، فعندئذٍ يُعترف بزيادة المقابل فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كربح من صفقة الشراء.

تُقاس الشهرة، بعد الاعتراف المبدئي، بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة عن الانخفاض في القيمة. ولغرض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المستحوذ عليها من اندماج الأعمال، اعتباراً من تاريخ الاستحواذ، على كل وحدة من وحدات توليد النقد لدى المجموعة التي يتوقع أن تستفيد من مزايا عملية الاندماج، وذلك بغض النظر عما إذا قد تم تخصيص أي موجودات أو مطلوبات أخرى في الشركة المستحوذ عليها إلى تلك الوحدات. يتم اختبار وحدات توليد النقد التي تم تخصيص الشهرة لها لتحري الانخفاض في قيمتها سنوياً، أو على نحو أكثر تكراراً، عندما يكون هناك مؤشر على احتمال انخفاض قيمة الوحدة. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد قيمتها القابلة للاسترداد. عندما يتم توزيع الشهرة على وحدة توليد النقد ويتم استبعاد جزء من عمليات تلك الوحدة، فإن الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة يتم إدراجها ضمن القيمة الدفترية لهذه العملية عند تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد. وفي هذه الحالات، تُقاس الشهرة المستبعدة على أساس القيم المتعلقة بالعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة توليد النقد.

(2) الشركات التابعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠ – "البيانات المالية الموحدة" أساس التوحيد حيث يضع نموذجاً واحداً للسيطرة ينطبق على جميع المنشآت بما فيها المنشآت ذات الأغراض الخاصة أو المنشآت المنظمة. تُعرف السيطرة بأن المستثمر يسيطر على المنشأة المستثمر فيها عندما يتعرض لعوائد متغيرة، أو يكون له حقوق فيها، نتيجة مشاركته في المنشأة المستثمر فيها، ويكون قادراً على التأثير على هذه العوائد من خلال سلطته على المنشأة المستثمر فيها. ومن أجل تحقيق تعريف السيطرة الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠، يجب أن يفي المستثمر بالمعايير الثلاثة التالية:

(أ) أن يتمتع المستثمر بالسلطة على المنشأة المستثمر فيها.
(ب) أن يكون المستثمر معرضاً لعوائد متغيرة أو أن يمتلك حقوقاً من مشاركته في المنشأة المستثمر فيها.
(ج) أن يكون المستثمر قادراً على استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على قيمة عوائده منها.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

5. أساس التوحيد (تابع)

(2) الشركات التابعة (تابع)

من المفترض عموماً أن أغلبية حقوق التصويت تؤدي إلى السيطرة. إلا أنه في بعض الحالات الفردية، قد تظل المجموعة تمارس السيطرة مع الاستحواذ على أقل من ٥٠٪ من الأسهم، أو قد لا تكون قادرة على ممارسة السيطرة حتى مع تملّك أكثر من ٥٠٪ من أسهم المنشأة. عند تقييم ما إذا كان لدى المجموعة سلطة على منشأة مستثمر فيها وبالتالي تُسيطر على التغير في عوائدها، تضع المجموعة في عين الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة، بما في ذلك:

(أ) الغرض من المنشأة المستثمر فيها وهيكلها.
(ب) حجم ما تملكه المجموعة من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم.
(ج) حقوق التصويت المحتملة المملوكة للمجموعة.
(د) لوقائع والظروف ذات الصلة التي تشير إلى أن المجموعة قادرة، أو غير قادرة، في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرارات (بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة) وما إذا كان بإمكان المجموعة توجيه هذه الأنشطة.
(هـ) الترتيبات التعاقدية مثل حقوق خيار الشراء وحقوق خيار البيع وحقوق التصفية.
(و) ما إذا كانت المجموعة معرضة لعوائد متغيرة أو لديها حقوقاً فيها من مشاركتها في المنشأة المستثمر فيها، ولديها القدرة على التأثير في تغير هذه العوائد.

الشركات التابعة (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) هي منشآت تخضع لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على المنشأة المستثمر فيها إذا استوفت معايير السيطرة. تقوم المجموعة بإجراء إعادة تقييم للتحقق مما إذا كانت تتمتع بالسيطرة في حالة أن تطرأ تغيرات على عامل واحد أو أكثر من عوامل السيطرة. يتضمن هذا التقييم الظروف التي يمكن أن تصبح فيها حقوق الحماية المحتفظ بها جوهرية وتؤدي إلى سيطرة المجموعة على المنشأة المستثمر فيها.

إنّ البيانات المالية للشركات التابعة (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) تُدرَج في هذه البيانات المالية الموحدة اعتباراً من تاريخ بدء السيطرة حتى تاريخ انتهاء تلك السيطرة. تعود الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مساهمي البنك والحصص غير المسيطرة، حتى لو ترتب على ذلك وجود عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة. وتُجرى التعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة، عند الضرورة، حتى تتسق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للبنك.

يتم حذف القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة وحقوق الملكية في كل شركة تابعة عند التوحيد. كما يتم حذف كافة الأرصدة الهامة بين شركات المجموعة والمعاملات والإيرادات والمصاريف غير المحققة (باستثناء أرباح أو خسائر المعاملات بالعملات الأجنبية) الناتجة عن المعاملات فيما بين شركات المجموعة عند التوحيد. ويتم حذف الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة المتبعة للأرباح غير المحققة، ولكن فقط إلى المدى الذي لا يتوفر عنده دليل على الانخفاض في القيمة.

يُحتسب أي تغير في حصة الملكية في الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة، باعتباره معاملة من معاملات حقوق الملكية. عندما يفقد البنك السيطرة على شركة تابعة، يقوم بإلغاء الاعتراف بالموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والعناصر الأخرى لحقوق الملكية ذات الصلة، بينما يُعترف بأي أرباح أو خسائر ناتجة في الربح أو الخسارة. ويُعترف بأي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة في تاريخ فقدان السيطرة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

5. أساس التوحيد (تابع)

(2) الشركات التابعة (تابع)

تتكون البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للبنك والبيانات المالية لشركاته التابعة التالية (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة):

الاسم القانوني	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
بنك أبوظبي الأول الولايات المتحدة الأمريكية إن في	كوراساو	الخدمات المصرفية	١٠٠٪	١٠٠٪
بنك أبوظبي الأول للأوراق المالية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الوساطة	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة أبوظبي الوطنية للتأجير ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	التأجير	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة أبوظبي الوطنية للعقارات ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	إدارة العقارات	١٠٠٪	١٠٠٪
بنك أبوظبي الأول الخاص (سويس) إس إيه	سويسرا	الخدمات المصرفية	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة أبوظبي الأول للتمويل الإسلامي ش.م.خ	الإمارات العربية المتحدة	التمويل الإسلامي	١٠٠٪	١٠٠٪
أبوظبي للوساطة المالية مصر [1]	مصر	الوساطة	٩٦٪	٩٦٪
بنك أبوظبي الوطني لخيار شراء الأسهم للموظفين المحدود	الإمارات العربية المتحدة	الأسهم والأوراق المالية	١٠٠٪	١٠٠٪
بنك أبوظبي الوطني ريبريزنتاسويز المحدود	البرازيل	مكتب تمثيلي	١٠٠٪	١٠٠٪
بنك أبوظبي الأول للأسواق العالمية (كايمان) المحدود	جزر كايمان	مؤسسة مالية	١٠٠٪	١٠٠٪
نواة للخدمات الإدارية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة مسماك العقارية – شركة الشخص الواحد ذ.م.م ("مسماك")	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات العقارية	١٠٠٪	١٠٠٪
فندق شانغريلا دبي ش.ذ.م.م (شركة تابعة لشركة مسماك)	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات العقارية	١٠٠٪	١٠٠٪
الشركة التجارية الدولية الأولى ش.ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات العقارية	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة بنك أبوظبي الأول لخدمات التوظيف ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الموارد	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة بنك أبوظبي الأول لخدمات التوريد ذ.م.م (شركة تابعة لشركة نواة)	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الموارد	١٠٠٪	١٠٠٪
هوريزون جلف لخدمات الكهروميكانيكية ش.ذ.م.م ("هوريزون")	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات العقارية	١٠٠٪	١٠٠٪
هوريزون جلف للمقاولات العامة ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات العقارية	١٠٠٪	١٠٠٪
بي دي سي إس إنجينيرينج ذ.م.م (شركة تابعة لشركة هوريزون)	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات العقارية	١٠٠٪	١٠٠٪
هوريزون جلف لخدمات النفط والغاز ذ.م.م (شركة تابعة لشركة هوريزون)	الإمارات العربية المتحدة	الخدمات العقارية	١٠٠٪	١٠٠٪
إف إيه بي صكوك كومباني ليمتد [3]	جزر كايمان	منشأة ذات غرض خاص	–	–
مصرف الخليج الأول الليبي [2]	ليبيا	الخدمات المصرفية	٥٠٪	٥٠٪
الخليج الأول لتقنية المعلومات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	خدمات تقنية المعلومات	١٠٠٪	١٠٠٪
بنك أبوظبي الأول لخدمات الأعمال العالمية المحدودة	الهند	خدمات تقنية المعلومات	١٠٠٪	١٠٠٪
شركة فاب كابيتال المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة)	المملكة العربية السعودية	مؤسسة مالية	١٠٠٪	١٠٠٪
بنك أبوظبي الأول مصر ش.م.م	مصر	الخدمات المصرفية	١٠٠٪	١٠٠٪
إف ايه بي انفيست اس بي في آر اس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص	١٠٠٪	١٠٠٪
١٩٦٨ إيه إس بي في آر إس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص	١٠٠٪	١٠٠٪
١٩٦٨ بي إس بي في آر إس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص	١٠٠٪	١٠٠٪
١٩٦٨ سي إس بي في آر إس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص	١٠٠٪	–
١٩٦٨ دي إس بي في آر إس سي ليميتد	الإمارات العربية المتحدة	منشأة ذات غرض خاص	١٠٠٪	–
لايم كونسومر فاينانس	مصر	الخدمات المالية	١٠٠٪	–

[1] قيد التصفية.

[2] على الرغم من امتلاك البنك نسبة ٥٠٪ من الحصص القائمة لمصرف الخليج الأول الليبي، تم تصنيف الاستثمار كاستثمار في شركة تابعة حيث يسيطر البنك على المنشأة المستثمر فيها نتيجة لاحتفاظه بأغلبية الأصوات في مجلس الإدارة.

[3] تحتفظ شركة ميل اف اس ليمتد بكامل رأس مال إف إيه بي صكوك كومباني المصدّر على سبيل الأمانة للأغراض الخيرية.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

5. أساس التوحيد (تابع)

(3) المنشآت المنظمة

المنشأة المنظمة هي المنشأة التي تؤسسها المجموعة لأداء غرض تجاري محدد. يتم هيكلة المنشآت المنظمة بحيث لا تكون حقوق التصويت أو أي حقوق مماثلة هي العامل الرئيسي في تحديد الجهة المسيطرة على المنشأة، على سبيل المثال عندما ترتبط أي حقوق تصويت بمهام إدارية فقط وتُوجَّه الأنشطة ذات الصلة من خلال ترتيبات تعاقدية. وفي سبيل تحديد ما إذا كانت المجموعة تعمل بصفة الأصيل أو تتمتع بالسيطرة على المنشآت المستثمر فيها التي تملك فيها حصة، تضع المجموعة بالاعتبار بعض العوامل، منها الغرض من المنشأة المستثمر فيها وهيكلها، والقدرة العملية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة في المنشأة المستثمر فيها، وطبيعة علاقتها مع المنشأة المستثمر فيها، وحجم التعرض للتغير في عائدات المنشأة المستثمر فيها.

تعمل المجموعة بصفة مدير الصندوق لعدد من صناديق الاستثمار. وفي المعتاد يستند تحديد ما إذا كانت المجموعة تقوم بالسيطرة على صناديق الاستثمار إلى تقييم إجمالي المنافع الاقتصادية للمجموعة في الصندوق بما في ذلك حق المستثمرين في تعيين مدير الصندوق أو إعادة تعيينه أو إقالته. وعند تقييم السيطرة، تقوم المجموعة بمراجعة كافة الوقائع والظروف لتحديد ما إذا كانت المجموعة، بصفتها مدير الصندوق، تعمل بصفة الوكيل أو الأصيل. وفي حالة اعتبارها أصيلاً، فإن المجموعة تسيطر على هذه الصناديق وتوحدها في بياناتها المالية، وفي حال إن كانت المجموعة وكيلاً فإنها تقوم باحتساب هذه الصناديق كاستثمارات في صناديق.

مبين أدناه حصة المجموعة في الصناديق الاستثمارية التي تعمل فيها المجموعة بصفة الوكيل وهذه الصناديق مدرجة كجزء من الاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

نوع المنشأة المنظمة	الطبيعة والغرض	الحصة التي تملكها المجموعة
صناديق استثمار لإدارة الموجودات	تحقيق أتعاب من إدارة موجودات لصالح مستثمرين آخرين	استثمارات في وحدات صادرة من قبل الصندوق بمبلغ ٢ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣ مليون درهم)

(4) الترتيبات المشتركة والاستثمارات في الشركات الزميلة

الشركة الزميلة هي المنشأة التي تمارس المجموعة تأثيراً هاماً عليها. والتأثير الهام هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية في المنشأة، ولكنه لا يمثل سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات. يتم احتساب الاستثمار في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية.

الترتيب المشترك هو عبارة عن ترتيب بين المجموعة وأطراف أخرى، حيث تتمتع المجموعة وطرف واحد أو أكثر من الأطراف الأخرى بالسيطرة المشتركة بموجب اتفاق تعاقدي. قد يكون الترتيب المشترك عبارة عن عملية مشتركة أو مشروع مشترك. العملية المشتركة هي ترتيب مشترك تمتلك بموجبه الأطراف التي تتمتع بالسيطرة المشتركة على الترتيب حقوقاً في الموجودات والتزامات عن المطلوبات المتعلقة بالترتيب بناءً على حصة كل منهم.

المشروع المشترك هو ترتيب مشترك تمتلك بموجبه الأطراف التي تتمتع بالسيطرة المشتركة على الترتيب، حقوقاً في صافي موجودات الترتيب المشترك، وبالتالي تُحتسب باستخدام طريقة حقوق الملكية المحاسبية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يُعترف بالاستثمار في الشركة الزميلة مبدئياً بالتكلفة التي تتضمن تكاليف المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي، تُدرج حصة المجموعة من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للمنشآت المستثمر فيها المحسوبة على أساس حقوق الملكية ضمن البيانات المالية الموحدة حتى تاريخ انتهاء التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة.

عند الاستحواذ على استثمار في شركة زميلة أو مشروع مشترك، يتم الاعتراف بأي زيادة في تكلفة الاستثمار على حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد للمنشأة المستثمر بها كشهرة، وتدرج ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. وأي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد على تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، يتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم فيها الاستحواذ على الاستثمار. ولا يتم إطفاء الشهرة ولا فحصها بصورة فردية لتحري الانخفاض في قيمتها بصورة منفصلة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

5. أساس التوحيد (تابع)

(4) الترتيبات المشتركة والاستثمارات في الشركات الزميلة (تابع)

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر الموحد حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. ويُعرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر لتلك المنشآت المستثمر فيها كجزء من بيان الدخل الشامل الآخر الموحد. وإضافة إلى ذلك، عندما يكون هناك تغير معترف به مباشرة في حقوق الملكية للشركة الزميلة، تعترف المجموعة بحصتها من أي تغييرات، إن أمكن، في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة لنفس فترة التقرير للمجموعة. وتجرى تعديلات على السياسات المحاسبية، عند الضرورة، بما يضمن اتساق هذه السياسات مع تلك الخاصة بالمجموعة.

تقوم المجموعة بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية بتحديد ما إذا كان من الضروري الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. كما تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بتحديد مدى توفر أي دليل موضوعي على تعرّض الاستثمار في الشركة الزميلة للانخفاض في القيمة. فإذا وجد مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مقدار الانخفاض في القيمة على أساس الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، ثم تعترف بالخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تتوقف المجموعة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يتوقف فيه الاستثمار عن كونه شركة زميلة أو مشروعاً مشتركاً.

فيما يلي قائمة الشركات الزميلة:

الاسم القانوني	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	٢٠٢٤	٢٠٢٣
بي سي بي جروث هولدينجز ليمتد	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الدفع	–	٤٠٪
نبتون بروجيكت هولدينج ١ ليميتد (الإمارات العربية المتحدة)	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الدفع	٣٤٪	–
شركة مدماك العقارية ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات العقارية	١٦٪	١٦٪
محفظة الإمارات الرقمية ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الدفع	٢٣٪	٢٣٪

(5) الحصص غير المسيطرة

تقاس الحصص غير المسيطرة مبدئياً على أساس الحصة النسبية من صافي الموجودات القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. وتحتسب التغيرات في حصة المجموعة في أي شركة تابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة على أنها معاملات حقوق ملكية.

(6) موجودات برسم الأمانة

تقدم المجموعة خدمات ائتمانية وخدمات أخرى برسم الأمانة ينتج عنها امتلاك الموجودات أو استثمارها بالنيابة عن العملاء. لا تُسجَّل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة في البيانات المالية الموحدة حيث إنها ليست من موجودات البنك.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

(١) الاعتراف والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئياً بالقروض والسلفيات والتمويل الإسلامي والودائع وسندات الدين المصدرة والمطلوبات الثانوية في التاريخ الذي تنشأ فيه. يُعترف بجميع الأدوات المالية الأخرى (باستثناء المبيعات والمشتريات الاعتيادية للموجودات المالية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً للأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة. ويُعترف بكافة المشتريات والمبيعات الاعتيادية للموجودات المالية في تاريخ التسوية، أي في تاريخ تسليم الموجودات أو استلامها من الطرف المقابل. إن المشتريات أو المبيعات الاعتيادية للموجودات المالية هي تلك التي تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

تُقاس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى الإصدار، لأي بند غير مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تمثل القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عند الاعتراف المبدئي عموماً سعر المعاملة.

(٢) التصنيف

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال لإدارة هذه الأدوات. عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على أنه مقاس بأي مما يلي: التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولم يكن مصنفًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- عندما يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.
- عندما تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة.

تقاس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين ولم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- عندما يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق الهدف منه عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- عندما تؤدي الأحكام التعاقدية للموجودات المالية إلى وجود تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة القائمة.

عند الاعتراف المبدئي باستثمارات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة، قد تختار المجموعة نهائياً أن تعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف كافة الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف المبدئي، قد تصنف المجموعة نهائياً الموجودات المالية التي تلبي بصورة أخرى متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا أدى ذلك إلى إزالة عدم تطابق محاسبي أو تقليله بصورة جوهرية الذي قد يظهر بطريقة أو بأخرى.

تُصنّف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية. وتُقاس كافة المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاحتفاظ بها للمتاجرة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٢) التصنيف (تابع)

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يُحتفظ بموجبه بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشمل المعلومات المعنية ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والتطبيق العملي لتلك السياسات، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد من العقود، أو الاحتفاظ بسعر فائدة معين، أو مطابقة آجال الموجودات المالية مع آجال المطلوبات التي تمول تلك الموجودات، أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم تقارير عن ذلك إلى إدارة المجموعة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج) والاستراتيجية حول الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المتحصلة).
- وتيرة وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات المستقبلي. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بصورة مستقلة، ولكن يتم النظر إليها باعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف المجموعة المعلن لإدارة الموجودات المالية وحجم التدفقات النقدية المحققة.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الضغط" في الاعتبار. إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، فإن البنك لا يغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنه يراعي هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المنشأة حديثاً أو المشتراة حديثاً للمضي قدماً.

تشمل الأعمال المصرفية للأفراد والشركات لدى المجموعة بصورة أساسية القروض للعملاء المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. بالنسبة للأعمال المصرفية للأفراد، تشتمل القروض على تسهيلات الرهون العقارية والسحوبات البنكية على المكشوف والقروض الشخصية غير المضمونة وبطاقات الائتمان. وتعد مبيعات القروض من هذه المحافظ نادرة جداً.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها ليست محتفظاً بها لجمع تدفقات نقدية تعاقدية ولا هي محتفظ بها لجمع تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية.

تحتفظ المجموعة ببعض سندات الدين في محفظة منفصلة لتحقيق عائدات طويلة الأجل. قد يتم بيع هذه السندات، ولكن من المتوقع أن تظل هذه المبيعات قليلة الحدوث. تعتبر المجموعة أن هذه السندات محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وتحتفظ المجموعة ببعض سندات الدين الأخرى في محافظ منفصلة لتلبية احتياجات السيولة اليومية. وتسعى المجموعة لتقليل تكاليف إدارة متطلبات السيولة هذه، وبالتالي تُدير العائد على المحفظة بفعالية. يشمل هذا العائد تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك الأرباح والخسائر من بيع الموجودات المالية. وينتج عن استراتيجية الاستثمار غالباً مبيعات ذات قيمة جوهرية.

ترى المجموعة أنّها تحتفظ بهذه الموجودات المالية ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق الهدف منه عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يُعرف "المبلغ الأصلي" بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي نتيجةً لسداد المبلغ الأصلي أو إطفاء القسط/ الخصم. وتُعرف "الفائدة" بأنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية معينة، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية وما إلى ذلك)، وكذلك هامش الربح.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٢) التصنيف (تابع)

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة (تابع)

وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة، تأخذ المجموعة في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة التي تشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على بند تعاقدي يمكن أن يغيّر من توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. وعند إجراء التقييم، تأخذ المجموعة ما يلي بعين الاعتبار:

- أي أحداث طارئة من شأنها تغيير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية.
- سمات الرفع المالي.
- شروط السداد والتمديدات.
- أي شروط تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، ترتيبات الأصل دون حق الرجوع).
- السمات التي تعمل على تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (على سبيل المثال، إعادة تحديد أسعار الفائدة كل فترة).

تحتفظ المجموعة بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات معدل ثابت حيث تتمتع المجموعة بخيار اقتراح تعديل معدل الفائدة في مواعيد دورية لإعادة التحديد. وتقتصر حقوق إعادة التحديد على سعر السوق في وقت التعديل. كما يتمتع المقترضون بخيار إما قبول معدل الفائدة المعدل أو استرداد القرض بقيمته الاسمية دون غرامات. وقد قررت المجموعة أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة لأن الخيار يؤدي إلى تعديل معدل الفائدة بطريقة تمثل مقابلاً للقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي، باستثناء الفترة التي تغيّر فيها المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

لا يُعاد تصنيف المطلوبات المالية على الإطلاق.

(٣) إلغاء الاعتراف

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام تدفقات نقدية من ذلك الأصل المالي (الإيضاح ٦(أ)(٤))، أو تقوم بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها تحويل كافة مخاطر ومزايا ملكية هذا الأصل المالي بصورة جوهرية، أو لا تقوم المجموعة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية بصورة جوهرية ولا تحتفظ بسيطرتها على الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم إلغاء الاعتراف به) ومجموع (١) المبلغ المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصًا أي التزام محمّل جديد) و(٢) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر، في الربح أو الخسارة.

إن أي أرباح أو خسائر متراكمة معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية. ويتم إثبات أي فائدة على الموجودات المالية المحولة المؤهلة لإلغاء الاعتراف والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كموجودات أو مطلوبات منفصلة.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الموجودات المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد ولكنها تحتفظ إما بجميع أو معظم المخاطر والمزايا الجوهرية للموجودات المحولة أو جزء منها. في هذه الحالات، لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة. ومن الأمثلة على هذه المعاملات إقراض الأوراق المالية ومعاملات البيع وإعادة الشراء.

عندما يتم بيع الموجودات إلى طرف آخر بناءً على مقايضة متزامنة لإجمالي معدل العائد على الموجودات المحولة، تُحتسب المعاملة كمعاملة تمويل مضمونة مماثلة لمعاملات البيع وإعادة الشراء؛ لأن المجموعة تحتفظ بكافة مخاطر ومزايا ملكية هذه الموجودات بصورة جوهرية.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٣) إلغاء الاعتراف (تابع)

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (تابع)

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة بجميع مخاطر ومزايا الملكية لأي أصل مالي ولا تحوّلها بشكل جوهري، ولكنها تظل محتفظة بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل بقدر استمرار مشاركتها التي تتحدد بناء على حجم تعرّضها للتغيرات في قيمة الأصل المحوّل، وفي هذه الحالة، يعترف البنك أيضاً بالالتزام ذي الصلة. ولا يعتبر البنك أن السيطرة قد انتقلت إلا إذا كان لدى المحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل بالكامل إلى طرف آخر من غير الأطراف ذوي العلاقة وكان قادرًا على ممارسة هذه القدرة من جانب واحد ودون فرض قيود إضافية على التحويل.

في معاملات معينة، تحتفظ المجموعة بالالتزام بخدمة الموجودات المالية المحولة مقابل رسوم. ويُلغى الاعتراف بالأصل المحول إذا كان يفي بمعايير إلغاء الاعتراف. ويُعترف بالأصل أو الالتزام بالنسبة لعقد الخدمة إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو أقل من كافية (التزام) مقابل أداء الخدمة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاؤها. عندما يتم استبدال التزام مالي قائم بآخر من نفس المُقرض بناءً على شروط جديدة تختلف بشكل جوهري عن الشروط الأصلية أو عندما يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكلٍ كامل، تتم معاملة هذا الاستبدال أو التعديل باعتباره إلغاء الاعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي والمقابل المدفوع ضمن الربح أو الخسارة.

(٤) تعديلات الموجودات والمطلوبات المالية

تعديل الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، تُقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة اختلافاً جوهرياً.

إذا اختلفت التدفقات النقدية اختلافاً جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بالأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أي تكاليف معاملة مؤهلة. ويتم احتساب أي رسوم مستلمة كجزء من التعديل كما يلي:

- الرسوم التي تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للأصل الجديد والرسوم التي تمثل تعويضاً عن تكاليف المعاملة المؤهلة تُدرَج في القياس المبدئي للأصل.
- تُدرَج الرسوم الأخرى في الربح أو الخسارة كجزء من الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف.

إذا تم تعديل التدفقات النقدية عندما يواجه المقترض صعوبات مالية، فإن الهدف من التعديل عادة هو الحفاظ بأقصى قدر ممكن على الشروط التعاقدية الأصلية بدلاً من إنشاء أصل جديد بشروط مختلفة إلى حد كبير. إذا كانت المجموعة تخطط لتعديل أصل مالي بطريقة تؤدي إلى التنازل عن التدفقات النقدية، فإنها تأخذ في الاعتبار أولاً ما إذا كان يجب حذف جزء من الأصل قبل إجراء التعديل. يؤثر هذا النهج على نتيجة التقييم الكمي ويعني أن معايير إلغاء الاعتراف لا تتحقق عادة في مثل هذه الحالات.

إذا لم ينتج عن التعديل تدفقات نقدية مختلفة اختلافاً جوهرياً، فإن أي أصل مالي لن يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل المالي. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أولاً بإعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل وتعترف بالتعديل الناتج كربح أو خسارة تعديل في الربح أو الخسارة. بالنسبة للموجودات المالية ذات المعدل المتغير، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم لاحتساب ربح أو خسارة التعديل ليعكس شروط السوق الحالية في وقت التعديل. إن أي تكاليف أو رسوم متكبدة وأي رسوم مستحقة القبض كجزء من التعديل تؤدي إلى تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل ويتم إطفاؤها على مدار المدة المتبقية للأصل المالي المعدل.

تعديل المطلوبات المالية

تلغي المجموعة الاعتراف بأي التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية للالتزام المعدل اختلافاً جوهرياً. في هذه الحالة، يُعترف بالتزام مالي جديد، بناءً على الشروط المعدلة، بالقيمة العادلة. ويُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي أُلغي الاعتراف به والمقابل المدفوع في الربح أو الخسارة. يشمل المقابل المدفوع الموجودات غير المالية المحولة، إن وجدت، والمطلوبات المفترضة، بما في ذلك المطلوبات المالية المعدلة الجديدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٤) تعديلات الموجودات والمطلوبات المالية(تابع)

تعديل المطلوبات المالية (تابع)

إذا لم يُحتسب تعديل الالتزام المالي كإلغاء اعتراف، يتم إعادة حساب التكلفة المطفأة للالتزام عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُعترف بالأرباح أو الخسائر الناتجة في الربح أو الخسارة. بالنسبة للمطلوبات المالية ذات معدلات الفائدة المتغيرة، يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي الأصلي المستخدم لاحتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن التعديل ليعكس شروط السوق الراهنة في وقت التعديل. ويُعترف بأي تكاليف ورسوم متكبدة كتعديل على القيمة الدفترية للالتزام ويتم إطفاؤها على مدى الفترة المتبقية للالتزام المالي المعدل عن طريق إعادة حساب معدل الفائدة الفعلي على الأداة.

(٥) المقاصة

يتم إدراج الموجودات والمطلوبات المالية عموماً بالإجمالي في بيان المركز المالي الموحد، إلا عندما يتم استيفاء معايير التسوية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية. وتتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد، في حالة واحدة وهي أن يكون لدى المجموعة حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديها نية التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام بصورة متزامنة.

لا يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس الصافي إلا عندما تسمح بذلك معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية، أو عندما تتعلق بالأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما في أنشطة المتاجرة لدى المجموعة.

(٦) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للمجموعة في ذلك التاريخ بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرةً أو تقديره باستخدام أسلوب التقييم. إن القيمة العادلة للالتزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام. تُطبّق المجموعة أحكاماً، كما هو موضح أدناه، لتقييم ما إذا كان هناك سعرٌ معلنٌ في سوق نشطة يُحدِّد المستوى الذي تُصنَّف فيه أداة القيمة العادلة في تسلسل مستويات القيمة العادلة.

عندما يكون السعر المعلن متاحاً، تقيس المجموعة القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعد السوق نشطة إذا كانت المعاملة الخاصة بالأصل أو الالتزام تتم بصورة متكررة أو بقدر كاف لتوفير معلومات عن التسعير بصورة مستمرة. في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، تستخدم المجموعة عندئذ أساليب التقييم التي تعزز من استخدام المعطيات ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. تشكل أساليب التقييم المتبعة كافة العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق عند تحديد سعر المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل على القيمة العادلة إما من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كليةً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

إذا كان للأصل المالي أو الالتزام المالي الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز الطويلة بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز القصيرة بسعر الطلب.

إن محافظ الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل المجموعة بناءً على صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان يتم قياسها بناءً على السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم توزيع التعديلات التي تتم على مستوى المحفظة – على سبيل المثال تعديل العرض والطلب أو تعديلات مخاطر الائتمان التي تعكس القياس بناءً على صافي التعرض – على الموجودات والمطلوبات الفردية بالاستناد إلى تعديل المخاطر النسبية لكل أداة من الأدوات الفردية في المحفظة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٦) قياس القيمة العادلة (تابع)

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق حقوق الملكية الخاصة أو مركّبات الاستثمار المشابهة بناءً على أحدث صافي قيمة للأصل المعلن من قبل مدير الصندوق. بالنسبة للاستثمارات الأخرى، يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار المعاملات السوقية الأخيرة التي تشمل استثمارات مماثلة، أو بناءً على التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

لا تقل القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يشمل ميزة الطلب (وديعة تحت الطلب) عن المبلغ المستحق الدفع عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ قد يُطلب فيه دفع المبلغ.

تعترف المجموعة بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

(٧) الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسارة للخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- أرصدة لدى البنوك المركزية.
- مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية.
- اتفاقيات إعادة شراء عكسي.
- استثمارات لغير أغراض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سندات الدين).
- قروض وسلفيات وتمويل إسلامي.
- موجودات مالية أخرى.
- التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة.
- ضمانات.

لا يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة لاستثمارات حقوق الملكية.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، باستثناء البنود التالية التي تُقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى ١٢ شهراً:

- استثمارات سندات الدين التي حُددت على أن لها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
- أدوات مالية أخرى لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان المتعلقة بها منذ الاعتراف بها مبدئياً (الإيضاح ٥٠(أ)).

تعتبر المجموعة أن استثمارات سندات الدين المذكورة أعلاه ذات مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان معادلاً للتعريف المتعارف عليه عالمياً بشأن "درجة الاستثمار".

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٧) الانخفاض في القيمة (تابع)

يتم قياس مخصصات الخسائر الائتمانية باستخدام النهج التالي الذي يعتمد على مدى تدهور الائتمان منذ نشأته:

- المرحلة الأولى – في حالة عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالأداة المالية، يتم تسجيل مبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة باستخدام احتمالية التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. بالنسبة لتلك الأدوات ذات فترة الاستحقاق المتبقية التي تقل عن ١٢ شهراً، يتم استخدام احتمالية التعثر المقابلة لمدة الاستحقاق المتبقية.
- المرحلة الثانية – عندما تواجه الأداة المالية زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان بعد نشأتها، لكنها لا تعتبر أنها تعرضت لانخفاض في القيمة، يتم إدراجها في المرحلة الثانية. وهذا يتطلب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بناء على احتمالية التعثر على مدى العمر التقديري المتبقي للأداة المالية.
- المرحلة الثالثة – يتم إدراج الأدوات المالية التي تعتبر أنها تعرضت لانخفاض في القيمة في هذه المرحلة. وعلى غرار المرحلة الثانية، يغطي مخصص الخسائر الائتمانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- الموجودات المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية – هي الموجودات المالية التي تعرضت للانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. يتم تسجيل الموجودات المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية بالقيمة العادلة عند الإنشاء. ولا يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة أو تحريره إلا بالقدر الذي يحدث فيه تغيّر لاحق في الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تتمثل المعطيات الرئيسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في:

- احتمالية التعثر.
- مستوى التعرض الناتج عن التعثر.
- الخسارة الناتجة عن التعثر.

وتُستمد هذه المقاييس عموماً من النماذج الإحصائية والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى المجموعة عملية مراجعة شاملة لتعديل الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على العوامل غير المتوفرة في النموذج.

وتفاصيل هذه المقاييس/ المعطيات الإحصائية كالتالي:

- احتمالية التعثر – هي تقدير لاحتمالية التعثر خلال فترة زمنية محددة.
- مستوى التعرض الناتج عن التعثر – مستوى التعرض الناتج عن التعثر هو تقدير للتعرض في تاريخ تعثر مستقبلي، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي والفائدة، سواء كان مجدولاً بموجب عقد أو غير ذلك، والسحوبات المتوقعة على التسهيلات الملتزم بها، والفوائد المستحقة من الدفعات الفائتة.
- الخسارة الناتجة عن التعثر – الخسارة الناتجة عن التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت محدد. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقعها المقرض، بما في ذلك من تحقيق أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية تعتبر جزءًا لا يتجزأ من القرض وغير مطلوب الاعتراف بها بشكل منفصل. ويتم التعبير عنها عادة كنسبة مئوية من مستوى التعرض الناتج عن التعثر.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٧) الانخفاض في القيمة (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمالات لخسائر الائتمان ويتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية بتاريخ التقرير: القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- التزامات القروض غير المسحوبة: القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا تم سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمان المالي: الدفعات المتوقعة لتعويض صاحب العقد ناقصاً أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على شروط أي أصل مالي أو تعديلها أو استبدال أصل مالي حالي مقابل أصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، يتم إجراء تقييم لما إذا كان يجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على النحو التالي.

- إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب عجز السيولة من الأصل الحالي.
- إذا كان يترتب على إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، تتم معاملة القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد كتدفق نقدي نهائي من الأصل المالي الحالي عند إلغاء الاعتراف به. ويتم إدراج هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي تم خصمه اعتباراً من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وذمم الإيجار التمويلي المدينة قد تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية (يُشار إليها باسم "الموجودات المالية في المرحلة الثالثة"). يعتبر الأصل المالي أنه "تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تشتمل الأدلة على تعرض الأصل المالي لانخفاض في قيمته الائتمانية على أي من البيانات الجديرة بالملاحظة التالية:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المصدرة.
- خرق بنود العقد مثل أحداث التعثر أو التأخر في السداد.
- إعادة هيكلة القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي من قبل المجموعة وفقاً لشروط ما كانت المجموعة لتقبلها في ظل الظروف العادية.
- وجود احتمال بدخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى.
- عدم وجود سوق نشطة للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية

بالنسبة للموجودات المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية، يتم إدراج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عند الاعتراف المبدئي. إن المبلغ المعترف به كمخصص خسارة بعد الاعتراف المبدئي يساوي قيمة التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الاعتراف المبدئي بالأصل.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

(٧) الانخفاض في القيمة (تابع)

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: بشكل عام، كمخصص مُدرج في بند المطلوبات الأخرى.
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم الاعتراف بأي مخصص خسارة في بيان المركز المالي الموحد لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات تعادل قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الخسارة والاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة.

الحذف

يتم حذف الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. وهذا هو الحال عموماً عندما تقرر المجموعة أن المقترض ليس لديه موجودات أو مصادر دخل قد تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للحذف. ويتم إجراء هذا التقييم لكل أصل على حدة.

يتم إدراج مستردات المبالغ المحذوفة سابقاً في "صافي مخصص الانخفاض في القيمة" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ويمكن للموجودات المالية المحذوفة أن تظل خاضعة لأنشطة التنفيذ امتثالاً لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

متطلبات مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("المصرف المركزي")

وفقاً لمعايير إدارة مخاطر الائتمان الجديدة الصادرة عن المصرف المركزي والتعميم رقم CBUAE/BIS/٢٠٢٤/٥١٣١ بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤، إذا كان المخصص العام / الجماعي التراكمي أعلى من مخصص الانخفاض في القيمة المحسوب بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، فيجب تحويل الفرق إلى "احتياطي الانخفاض في القيمة" كتخصيص من الأرباح المحتجزة. ولن يكون احتياطي الانخفاض في القيمة متاحاً لدفع توزيعات الأرباح.

(ب) نقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتضمن النقد وما في حكمه العملات الورقية والمعدنية في الصندوق والأرصدة غير المقيدة لدى البنوك المركزية والموجودات المالية ذات السيولة العالية بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ عليها.

النقد وما في حكمه هو موجودات مالية غير مشتقة مقاسة بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

(ج) مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية

تمثل هذه المبالغ موجودات مالية غير مشتقة مقاسة بالتكلفة المطفأة، ناقصاً أي مخصص لانخفاض القيمة.

(د) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تُشكل هذه الاستثمارات أوراقاً مالية تستحوذ عليها المجموعة بشكل أساسي لغرض بيعها على المدى القريب أو الاحتفاظ بها كجزء من المحفظة التي تدار معها لتحقيق ربح قصير الأجل أو الحصول على مركز. يتم الاعتراف بهذه الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة وتُقاس لاحقاً بالقيمة العادلة أيضاً في بيان المركز المالي الموحد. ويتم الاعتراف بكافة التغيرات في القيمة العادلة كجزء من الربح أو الخسارة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ه) اتفاقيات إعادة شراء عكسي

لا يتم الاعتراف بالموجودات المشتراة التي تكون مصحوبةً بالتزام متزامن لإعادة بيعها بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل في بيان المركز المالي الموحد. وتُسجل المبالغ المدفوعة إلى الطرف المقابل بموجب هذه الاتفاقيات كاتفاقيات إعادة شراء عكسي في بيان المركز المالي الموحد. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فائدة ويستحق على مدار فترة اتفاقية إعادة الشراء العكسي، ويتم تحميله على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(و) قروض وسلفيات وتمويل إسلامي

يشمل بند "القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي" المدرج في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

- القروض والسلفيات المقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- ذمم الإيجار المدينة.
- القروض والسلفيات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغييرات في الربح أو الخسارة.
- عقود التمويل والاستثمار الإسلامي.

القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشطة ولا تنوي المجموعة بيعها على الفور أو في المدى القريب.

عندما تكون المجموعة المؤجر في عقد إيجار يتم بموجبه بصورة فعلية نقل كافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للمستأجر، يتم تصنيف هذا الترتيب كعقد إيجار تمويلي ويتم الاعتراف بالذمم المدينة التي تساوي صافي الاستثمار في عقد الإيجار ويتم عرضها ضمن القروض والسلفيات.

عند تحديد إذا ما كان الترتيب يعد عقد إيجار أم لا، تقوم المجموعة بالتحقق من مضمون الترتيب، كما تقوم بتقييم إذا ما كان الوفاء بالترتيب مرهوناً باستخدام أصل محدد أو موجودات محددة وما إذا كان الترتيب ينقل الحق في استخدام الموجودات.

يتم إلغاء الاعتراف بهذه البنود إما عندما يقوم المقترض بسداد التزاماته أو يتم بيع القرض أو حذفه.

عقود التمويل والاستثمار الإسلامي

تمارس المجموعة أنشطة مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال عقود إسلامية مختلفة مثل الإجارة والإجارة الموصوفة في الذمة والمرابحة والمضاربة والوكالة.

الإجارة / الإجارة الموصوفة في الذمة

الإجارة / الإجارة الموصوفة في الذمة هي طريقة من طرق التمويل الإسلامي حيث تقوم المجموعة (المؤجر) بتأجير أصل تم شراؤه بناءً على طلب من العميل (المستأجر) ووعده باستئجاره أو إبرام عقد إجارة موصوفة في الذمة لفترة زمنية محددة مقابل أقساط إيجار / دفعات إيجار مقدمة محددة. وفي نهاية فترة التمويل وعند تسوية الالتزام المالي المتفق عليه بين المؤجر والمستأجر، تُحوَّل ملكية الأصل إلى المستأجر بتقديم تعهد بالشراء / بالبيع. كما تحوّل المجموعة جميع المخاطر والمزايا المتعلقة بملكية الأصل المؤجّر بشكل كامل إلى المستأجر.

المرابحة

المرابحة هي عقد بيع تقوم المجموعة بموجبه ببيع سلع وموجودات أخرى إلى أحد العملاء بسعر تكلفة متفق عليه مضافاً إليه هامش ربح (سعر البيع المؤجل). تقوم المجموعة بشراء الموجودات بناءً على وعد من العميل بشراء الصنف الذي تم شراؤه وفقاً لشروط وأحكام معينة. يمكن قياس سعر البيع المؤجل للمرابحة ويكون محدداً في بداية المعاملة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(و)قروض وسلفيات وتمويل إسلامي (تابع)

المضاربة

المضاربة هي عبارة عن عقد بين المجموعة والعميل يقوم بموجبه أحد الأطراف بتوفير المال (رب المال) ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثمار المال في مشروع أو نشاط معين متوافق مع الشريعة الإسلامية مع توزيع أي أرباح محققة بين الطرفين وفقاً لحصص الأرباح التي تم الاتفاق عليها مسبقاً في العقد. يتحمل المضارب الخسارة في حالة التقصير أو مخالفة أياً من شروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن الخسائر يتحملها رب المال.

الوكالة

الوكالة هي عبارة عن اتفاق بين المجموعة والعميل يقوم بموجبه أحد الطرفين (الموكل) بتقديم مبلغ معين من المال للوسيط (الوكيل) الذي يستثمره وفقاً لشروط محددة وعائد متوقع كحافز أداء و/أو رسوم معينة بناءً على اتفاقية الوكالة. يعتمد العائد المتوقع المستحق للموكل على العائد الفعلي المحقّق بموجب استثمار الوكالة. في حال كان العائد الفعلي أقل من العائد المتوقع، يتحمل الوكيل المسؤولية ويلتزم بضمان أي خسائر أو عجز ينشأ بسبب إهماله أو انتهاكه لأي من شروط وأحكام عقد الوكالة، ويتحمّل الموكل أي خسائر تنشأ بخلاف ذلك. وفي حال كان العائد الفعلي أكثر من العائد المتوقع، يحق للموكل الحصول على مبلغ العائد المتوقع، ويحق للوكيل الحصول على أي مبلغ زائد كحافز . وقد تكون المجموعة وكيلاً أو موكلاً حسب طبيعة المعاملة.

(ز) استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة

يشمل بند "استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة" المدرج في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

- استثمارات سندات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة بموجب طريقة الفائدة الفعلية.
- سندات دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- استثمارات في أوراق مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء البنود التالية التي يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة على النحو ذاته للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والعكوسات.
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

تختار المجموعة عرض التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف المبدئي وهو غير قابل للإلغاء. لا تتم إعادة تصنيف أرباح وخسائر القيمة العادلة على أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح أو الخسارة، ولا يتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة. ويتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة ما لم تمثل تلك التوزيعات بشكل واضح جزءاً مستردا من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد الاستثمار. ويتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض استراتيجية طويلة الأجل.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ح) استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي أرض أو مبنى أو جزء من مبنى (أو مزيج منهم بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء)، التي يُحتفظ بها لتحقيق عوائد إيجارية و/أو لزيادة رأس المال أو كليهما. تقاس الاستثمارات العقارية مبدئياً بسعر التكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملات. ولاحقاً للاعتراف المبدئي، تُقاس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تعكس ظروف السوق كما في تاريخ الميزانية العمومية. تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية ضمن بند "إيرادات تشغيلية أخرى" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في السنة التي تنشأ فيها.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات العقارية عند استبعادها أو عندما يتم سحبها نهائياً من الاستخدام بحيث يكون من غير المتوقع تحقيق فوائد اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يُعترف بالأرباح أو الخسائر التي تنشأ عن سحب الاستثمارات العقارية أو بيعها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في السنة التي يقع فيها السحب أو الاستبعاد.

(ط) ممتلكات ومعدات

(١) الاعتراف والقياس

تقاس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة، إن وجدت.

تشمل التكلفة النفقات العائدة مباشرةً إلى الاستحواذ على الموجودات. تتم رسملة البرمجيات المشتراة المكمّلة لعمل المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد أحد بنود الممتلكات والمعدات بمقارنة المتحصلات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالصافي ضمن بند "إيرادات تشغيلية أخرى" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

(٢) التكاليف اللاحقة

لا تتم رسملة النفقات اللاحقة إلا عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية لتلك النفقات ستتدفق للمجموعة. يتم إدراج المصاريف الجارية ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند تكبدها.

إذا كان لأجزاء هامة لأحد بنود الممتلكات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة، يتم احتساب هذه الأجزاء كبنود منفصلة (أي كعناصر رئيسية) ضمن الممتلكات والمعدات.

(٣) الاستهلاك

الاستهلاك هو التخصيص المنتظم للمبلغ القابل للاستهلاك للموجودات على مدى أعمارها الإنتاجية. يُحتسب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات، ويتم الاعتراف به عموماً في الربح أو الخسارة. ولا يتم احتساب استهلاك على الأراضي بنظام التملك الحر والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات للفترتين الحالية والمقارنة:

مبانٍ وفيلات	٢٠ إلى ٥٠ سنة
أثاث ومعدات مكتبية	٥ إلى ١٠ سنوات
عقارات مستأجرة مجهّزة	٣ إلى ١٠ سنوات
خزائن	١٠ سنوات
أنظمة ومعدات الحاسوب	٣ إلى ٧ سنوات
مركبات	٣ سنوات

تتم مراجعة طرق حساب الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في كل تاريخ تقرير مع تعديلها عند الضرورة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ط) ممتلكات ومعدات (تابع)

(٤) أعمال رأسمالية قيد الإنجاز

تتمثل موجودات الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز في الموجودات التي تكون في طور الإنشاء بغرض استخدامها في الإنتاج أو التوريد أو الأغراض الإدارية ويتم احتسابها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها. تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة العائدة إلى تصميم وإنشاء العقارات المرسملة وفقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. وعندما تصبح الموجودات جاهزة للاستخدام، يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز إلى فئة الممتلكات والمعدات المناسبة ويتم احتساب استهلاكها وفقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة.

(٥) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

بتاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم القيم الدفترية لموجوداتها غير المالية (بخلاف الاستثمارات العقارية وموجودات الضريبة المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على تعرضها للانخفاض في القيمة. وفي حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد قيمتها القابلة للاسترداد.

يتم اختبار الشهرة سنوياً لتحري الانخفاض في قيمتها. لغرض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات معاً في أصغر مجموعة موجودات تنتج تدفقات نقدية واردة من الاستخدام المستمر وتكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الواردة من الموجودات أو وحدات توليد النقد الأخرى. يتم تخصيص الشهرة الناتجة عن اندماج الأعمال إلى وحدة توليد النقد أو مجموعة وحدات توليد النقد التي يتوقع أن تستفيد من مزايا الاندماج.

تعتبر القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما أو لوحدة توليد النقد هي القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع، أيهما أعلى. وتستند "القيمة قيد الاستخدام" إلى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل أو بوحدة توليد النقد.

لا تحقق الموجودات المؤسسية لدى المجموعة تدفقات نقدية واردة منفصلة ويتم استخدامها في أكثر من وحدة توليد نقد. يتم تخصيص الموجودات المؤسسية لوحدات توليد النقد على أساس متسق ومعقول وتخضع لاختبار الانخفاض في القيمة كجزء من اختبار وحدات توليد النقد التي تنتمي إليها هذه الموجودات.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة. ويتم تخصيص خسائر الانخفاض في القيمة أولاً لتقليل القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة لوحدات توليد النقد ثم لتقليل القيم الدفترية لأي موجودات أخرى في وحدة توليد النقد على أساس تناسبي.

لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك أو الإطفاء، إذا لم يكن قد تم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

(ي) موجودات غير ملموسة

تشمل الموجودات غير الملموسة لدى المجموعة، بخلاف الشهرة، الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اندماج الأعمال. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها في اندماج الأعمال تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتم قياس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل عند الاعتراف المبدئي بالتكلفة. ولاحقاً للاعتراف المبدئي، تُدرَج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة.

تنشأ الشهرة من الاستحواذ وتمثل الزيادة في المقابل المُحوّل، وقيمة أي حصة غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها، والقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ لأي حصص سابقة في ملكية الشركة المستحوذ عليها على القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها. وفي حال كان مجموع المقابل المحوّل والحصة غير المسيطرة المعترف بها والحصة المملوكة سابقاً المقاسة بالقيمة العادلة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها في حالة وجود صفقة شراء، يتم الاعتراف بالفرق مباشرةً في بيان الدخل.

ولأغراض فحص الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة والرخصة المستحوذ عليها من اندماج الأعمال على كل وحدة من وحدات توليد النقد أو مجموعات وحدات توليد النقد، التي يتوقع أن تستفيد من مزايا الاندماج. إن كل وحدة أو مجموعة من وحدات توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها تمثل أقل مستوى داخل المنشأة يتم من خلاله مراقبة الشهرة للأغراض الإدارية الداخلية. تتم مراقبة الشهرة على مستوى القطاعات التشغيلية.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ي) موجودات غير ملموسة (تابع)

يتم إجراء عمليات المراجعة لتحري الانخفاض في قيمة الشهرة والرخصة بشكلٍ سنوي أو على فترات أقصر إذا أشارت الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى وجود انخفاض محتمل في القيمة. تتم مقارنة القيمة الدفترية لوحدة توليد النقد متضمنة الشهرة مع القيمة القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيّهما أعلى. ويتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة مباشرةً كمصروف ولا يتم عكسه لاحقاً.

تخضع الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة للتقييم وتصنف إما كمحددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى عمرها الاقتصادي الإنتاجي ويتم تقييمها لتحري الانخفاض في قيمتها عندما يتوفر أي دليل يشير إلى احتمال تعرّض الأصل غير الملموس لانخفاضٍ في قيمته. تتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد على الأقل بنهاية كل فترة تقرير. إن التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المصاحبة للأصل يتم احتسابها عن طريق تعديل فترة أو طريقة الإطفاء، حيثما يكون ملائماً، وتتم معاملتها باعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم الاعتراف بمصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في الربح أو الخسارة. ويتم تخصيصها أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة لوحدة توليد النقد ثم لتخفيض القيم الدفترية للموجودات الأخرى في وحدة توليد النقد على أساس تناسبي. لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة. بالنسبة للموجودات غير الملموسة الأخرى، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى المدى الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للأصل المعني قيمته الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، صافية من الاستهلاك أو الإطفاء، ما لم يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

يُلغى الاعتراف بالموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو استبعادها. تُدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عند إلغاء الاعتراف بالأصل المحتسب على أساس الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأرباح أو الخسائر.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة من أجل حساب الإطفاء:

علاقات العملاء	٧,٥ إلى ١٥ سنة
الودائع الأساسية	٢,٥ إلى ١٥ سنة
العلامة التجارية	٢٠ سنة
الرخصة	عمر غير محدد

(ك) ضمانات قيد البيع

قد يتم الحصول على ضمانات عقارية وضمانات أخرى لتسوية بعض القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي، ويتم تسجيلها كموجودات محتفظ بها للبيع، ويتم بيانها ضمن بند "موجودات أخرى". يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقروض والسلفيات والتمويل الإسلامي (صافية من مخصص الانخفاض في القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. لا يتم احتساب الاستهلاك على الموجودات المحتفظ بها للبيع. ويتم تسجيل أي تخفيض لاحق يتعلق بالموجودات المستحوذ عليها وصولاً إلى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع باعتباره خسارة انخفاض في القيمة، ويُدرَج في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ويتم الاعتراف بأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه هذه الزيادة خسارة الانخفاض في القيمة المتراكمة، في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تتماشى سياسة بيع الضمانات لدى المجموعة مع المتطلبات القانونية ذات العلاقة بالمناطق التي تعمل ضمنها المجموعة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ل) المبالغ المستحقة إلى البنوك والمؤسسات المالية، وحسابات العملاء والودائع الأخرى، والأوراق التجارية

تعتبر المبالغ المستحقة إلى البنوك والمؤسسات المالية، وحسابات العملاء والودائع الأخرى، والأوراق التجارية مطلوبات مالية ويتم الاعتراف بها مبدئياً بقيمها العادلة ناقصاً تكاليف المعاملات، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(م) اتفاقيات إعادة الشراء

لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المبيعة التي يصاحبها التزام متزامن بإعادة شرائها بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي محدد من بيان المركز المالي، حيث تحتفظ المجموعة بكافة المخاطر والمزايا المرتبطة بالملكية بشكل كامل. يتم إدراج المطلوبات المستحقة للطرف المقابل عن المبالغ المستلمة، بما في ذلك الفائدة المستحقة، بموجب هذه الاتفاقيات تحت بند اتفاقيات إعادة الشراء ضمن بيان المركز المالي الموحد. ويعامل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فائدة ويستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء مع تحميله على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

(ن) القروض لأجل والسندات الثانوية

تشتمل القروض لأجل والسندات الثانوية على سندات قابلة للتحويل إلى أسهم رأس المال بناءً على رغبة حاملها، ولا يتغير عدد الأسهم الصادرة مع التغيرات في القيمة العادلة للأسهم، ويتم تسجيلها كأدوات مالية مركبة. تحدَّد قيمة بند حقوق الملكية من السندات القابلة للتحويل على أساس فائض متحصلات الإصدار على القيمة الحالية للدفعات الأصلية ودفعات الفائدة المستقبلية، مخصومة باستخدام معدل الفائدة السائد في السوق والمطبق على مطلوبات مشابهة لا تحمل خيار التحويل.

فيما يتعلق بالقروض لأجل المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام العائد إلى التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة به ضمن الدخل الشامل الآخر كاحتياطي ائتمان المطلوبات. وعند الاعتراف المبدئي بالالتزام المالي، تُقيّم المجموعة ما إذا كان عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام العائد إلى مخاطر الائتمان في الدخل الشامل الآخر سيسفر عن عدم تطابق محاسبي في الربح أو الخسارة أو يزيد منه. ويتم إجراء هذا التقييم باستخدام تحليل الانحدار لمقارنة ما يلي:

- التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة للالتزام المتعلقة بالتغيرات في مخاطر الائتمان.
- تأثير التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة للأدوات ذات الصلة على الربح أو الخسارة.

لا يتم تحويل المبالغ المعروضة في احتياطي ائتمان المطلوبات لاحقاً إلى الربح أو الخسارة. عندما يتم إلغاء الاعتراف بهذه الأدوات، يتم تحويل المبلغ المتراكم ذي الصلة في احتياطي ائتمان المطلوبات إلى الأرباح المحتجزة.

إن القروض لأجل والسندات الثانوية التي لا تنطوي على خيار التحويل ولا تُدرَج بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي مطلوبات مالية يتم الاعتراف بها مبدئياً بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بتكلفتها المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ويتم تعديلها بقدر تغيرات القيمة العادلة للمخاطر الجاري التحوط لها.

(س) أسهم الخزينة

إن أدوات حقوق الملكية الخاصة المستحوذ عليها (أسهم الخزينة) يتم خصمها من حقوق الملكية ويتم احتسابها بطريقة متوسط التكلفة المرجح. ولا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أي أدوات حقوق ملكية خاصة بالبنك. يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل المالي، في حال إعادة الإصدار، ضمن علاوة الإصدار. في حال توزيع أسهم الخزينة كجزء من إصدار أسهم منحة، يتم تحميل تكلفة الأسهم على الأرباح المحتجزة. ويتم إلغاء حقوق التصويت المتعلقة بأسهم الخزينة للمجموعة، وبالتالي لا يتم تخصيص أي توزيعات أرباح لها.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ع) دفعات على أساس الأسهم

في تاريخ المنح، يتم تقدير القيمة العادلة للخيارات الممنوحة للموظفين ويتم الاعتراف بالتكلفة ضمن تكاليف الموظفين، مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية، على مدار الفترة اللازمة لكي يصبح الموظفون مخولين باستخدام هذه الخيارات بشكل غير مشروط. ويتم تعديل المبلغ المعترف به كمصروف ليعكس عدد خيارات الأسهم التي يتوقع استيفاء شروط الخدمة المتعلقة بها، وبذلك فإن المبلغ المعترف به نهائياً كمصروف يستند على عدد خيارات الأسهم التي تفي بشروط الخدمة وشروط الأداء غير المتعلقة بالسوق في تاريخ الاستحقاق. وقد تساهم هذه الأسهم في احتساب ربحية السهم المخفضة بمجرد اعتبارها كأسهم عادية محتملة.

(ف) إيرادات ومصاريف الفوائد

(١) معدل الفائدة الفعلي

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الفوائد في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. "معدل الفائدة الفعلي" هو المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة أو المقبوضات خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للالتزام المالي.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية بخلاف الموجودات المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية، تُقدرّ المجموعة التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، ولكن ليس الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتضمن حساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملات وأي خصم أو علاوة عند الاستحواذ على الأصل المالي، وكذلك الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على أي موجودات أو مطلوبات مالية أو إصدارها.

(٢) التكلفة المطفأة وإجمالي القيمة الدفترية

تتمثل "التكلفة المطفأة" للأصل المالي أو الالتزام المالي في المبلغ الذي يُقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة. "إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي" هو التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التعديل بأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة.

(٣) احتساب إيرادات ومصاريف الفوائد

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بأصل مالي أو التزام مالي. عند احتساب إيرادات ومصاريف الفوائد، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (عندما لا يكون الأصل قد تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية) أو على التكلفة المطفأة للالتزام.

يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي نتيجة لإعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية للأدوات ذات المعدل المتغير لبيان الحركات في أسعار الفائدة في السوق. يتم أيضاً تعديل معدل الفائدة الفعلي بناءً على تعديلات تحوط القيمة العادلة في التاريخ الذي يبدأ فيه إطفاء تعديل التحوط.

لمزيدٍ من المعلومات حول حالات تعرّض الموجودات المالية للانخفاض في القيمة الائتمانية، راجع الإيضاح ٦(أ)(٧).

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ف) إيرادات ومصاريف الفوائد (تابع)

(٤) العرض
تتضمن إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية والواردة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد ما يلي:

- الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- الفائدة على أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة ضمن تحوطات التدفقات النقدية للتغيرات في التدفقات النقدية للفائدة، في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوطة على إيرادات / مصاريف الفوائد.
- الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة ضمن تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة.
- الفائدة السالبة على المطلوبات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة.

تشتمل مصاريف الفوائد المعروضة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد على:

- مطلوبات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة.
- الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة ضمن تحوطات التدفقات النقدية للتغيرات في التدفقات النقدية للفائدة، في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوطة على إيرادات / مصاريف الفوائد.
- الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة ضمن تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة.
- الفائدة السالبة على الموجودات المالية المُقاسة بالتكلفة المطفأة.
- مصاريف الفوائد على مطلوبات الإيجار.

(ص) الإيرادات من أنشطة التمويل الإسلامي
يتم الاعتراف بإيرادات الإجارة على أساس معدل الربح الفعلي طوال مدة الإيجار حيث يتم نقل حق الانتفاع بالأصل المؤجر واستخدامه إلى المستأجر، حتى يصبح تحصيلها أمراً مشكوكاً فيه بناءً على أدلة معقولة.

يتم الاعتراف بإيرادات المرابحة على أساس سعر البيع المؤجل الثابت المنصوص عليه في عقد المرابحة. واستناداً إلى المعالجة المحاسبية الداخلية للبنك، يُحتسب عنصر الربح من سعر البيع المؤجل على أساس معدل الربح الفعلي طوال فترة العقد، حتى يصبح تحصيلها أمراً مشكوكاً فيه بناءً على أدلة معقولة.

يتم الاعتراف بإيرادات المضاربة على أساس الاستحقاق، إذا أمكن تقديرها بشكل موثوق، فيما عدا ذلك، يتم الاعتراف بالإيرادات عند التوزيع من قبل المضارب، بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند الإعلان عنها من قبل المضارب. وفي حال كانت المجموعة هي رب المال، يتم تحميل الخسائر على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة عند تكبدها.

يتم الاعتراف بإيرادات الوكالة على أساس معدل الربح الفعلي طوال الفترة، وتعدّل بالإيرادات الفعلية عند تحصيلها. وتُحتسب الخسائر عند تكبدها.

(ق) حصة المودعين من الأرباح
تتمثل حصة المودعين من الأرباح بالمبلغ المقيد ضمن المصاريف عن الأموال المقبولة من البنوك والعملاء في شكل ودائع وكالة ومضاربة والمعترف به ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يتم احتساب هذه المبالغ وفقاً لشروط وأحكام ودائع الوكالة المتفق عليها وطبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ر) إيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات
تتحصل المجموعة على إيرادات الرسوم والعمولات من مجموعة الخدمات المالية المتنوعة التي تقدمها إلى عملائها. يُعترف بإيرادات الرسوم والعمولات بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة الحصول عليه نظير تقديم الخدمات. ويتوقف أساس المعالجة المحاسبية للرسوم والعمولات على الأغراض التي يتم من أجلها تحصيل الرسوم، ووفقاً لذلك يُعترف بالإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وتُحتسب إيرادات الرسوم والعمولات كما يلي:

- يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات.
- يتم الاعتراف بالإيرادات المحققة من تنفيذ أي عمل جوهري كإيرادات عندما يتم إنجاز العمل.
- يتم الاعتراف بالإيرادات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية كتعديل على معدل الفائدة الفعلي ويتم إدراجها ضمن بند "إيرادات الفوائد".

إن أي عقد مُبرم مع العميل ينشأ عنه الاعتراف بأداة مالية في البيانات المالية الموحدة للمجموعة قد يندرج جزء منه ضمن إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وجزء آخر ضمن إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة أولاً بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لفصل وقياس جزء العقد المندرج ضمن إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ثم تقوم بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ على الجزء المتبقي.

ترتبط مصاريف الرسوم والعمولات بصورة رئيسية برسوم المعاملات والخدمات التي يتم احتسابها كمصاريف عند تلقي الخدمات.

(ش) الزكاة
لا تُدفع الزكاة بالنيابة عن المساهمين إلا في البلدان التي يكون فيها دفع الزكاة إلزامياً بموجب التشريعات الخاصة بتلك البلدان. وتُدفع مبالغ الزكاة وفقاً للوائح المطبقة في تلك البلدان. تُخطر المجموعة المساهمين سنوياً بالزكاة مستحقة الدفع لكل سهم فيما يتعلق بأنشطة / موجودات الخدمات المصرفية الإسلامية لمجموعة بنك أبوظبي الأول.

(ت) صافي أرباح / (خسائر) الاستثمارات والمشتقات
يشتمل صافي أرباح / (خسائر) الاستثمارات والمشتقات على الأرباح / الخسائر المحققة وغير المحققة من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمشتقات، والأرباح / الخسائر المحققة من استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة وإيرادات توزيعات الأرباح. ويتألف صافي أرباح / (خسائر) الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة. وتُدرج إيرادات ومصاريف الفوائد على الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ضمن صافي أرباح / خسائر الاستثمارات والمشتقات.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم تسجيلها في احتياطي القيمة العادلة، باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، والفوائد المحتسبة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على الموجودات النقدية التي يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما يتم بيع أو تحقيق الاستثمار، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية تحت بند احتياطي القيمة العادلة يُعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في حالة أدوات الدين. تشتمل الاستثمارات في الأوراق المالية لغير أغراض المتاجرة على الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والأدوات بالتكلفة المطفأة.

تحتفظ المجموعة أيضاً باستثمارات في موجودات مصدرة في دول ذات أسعار فائدة سالبة. وتفصح المجموعة عن الفائدة المدفوعة على هذه الموجودات في البند الذي يُبيّن الجوهر الاقتصادي للمعاملة (الإيضاح ٣٣).

لا يتم عادة بيع الاستثمارات بالتكلفة المطفأة التي لم يقترب موعد استحقاقها. ومع ذلك إذا تم بيعها أو تحقيقها، يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في استلام دفعات الأرباح.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ث) العملات الأجنبية

(١) المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات المقوّمة بالعملات الأجنبية إلى العملات الوظيفية ذات الصلة لمنشآت المجموعة باستخدام أسعار الصرف الفورية بتواريخ تلك المعاملات.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بتاريخ التقرير إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف الفورية في تاريخ التقرير. إن أرباح أو خسائر العملة الأجنبية للبنود النقدية هي الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الوظيفية في بداية الفترة، المعدلة بالفائدة الفعلية والدفعات خلال الفترة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة بسعر الصرف في نهاية الفترة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تكون مقاسة بالقيمة العادلة ومقوّمة بعملات أجنبية، إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تكون مقاسة من حيث التكلفة التاريخية ومقوّمة بعملة أجنبية، باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة.

يتم عموماً الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في الربح أو الخسارة، إلا أنّه يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل البنود التالية في الدخل الشامل الآخر.

- استثمارات حقوق الملكية التي وقع بشأنها اختيار لعرض التغيرات اللاحقة في قيمتها العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.
- المطلوبات المالية المصنفة على أنها تحوط لصافي الاستثمار في عملية أجنبية إلى الحد الذي يكون فيه التحوط فعالاً.
- تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة إلى الحد الذي يكون فيه التحوط فعالاً.

(٢) العمليات الأجنبية

عند التوحيد، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي، وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقرير. ويتم تحويل أرباح أو خسائر العمليات الأجنبية وفقاً لمتوسط الأسعار، عند الاقتضاء. كما أن فروق الصرف (بما في ذلك الفروق على معاملات التحوط لهذه الاستثمارات) الناتجة عن إعادة تحويل صافي الموجودات الافتتاحي تدرَج مباشرة ضمن حساب تسوية تحويل العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر وتتراكم في احتياطي التحويل، باستثناء الحد الذي يتم فيه تخصيص فرق التحويل إلى الحصص غير المسيطرة.

عندما يتم استبعاد عملية أجنبية بحيث يتم فقدان السيطرة، يعاد تصنيف المبلغ التراكمي في احتياطي التحويل المتعلق بتلك العملية الأجنبية إلى الربح أو الخسارة كجزء من الربح أو الخسارة عند الاستبعاد. إذا استبعدت المجموعة جزءاً فقط من حصتها في شركة تابعة ويتضمن هذا الجزء عملية أجنبية مع الاحتفاظ بالسيطرة، يعاد توزيع الحصة ذات الصلة من المبلغ التراكمي إلى الحصص غير المسيطرة.

(خ) ضرائب الدخل

يتألف مصروف ضريبة الدخل من الضريبة الحالية والمؤجلة. ويُعترف به في الربح أو الخسارة، باستثناء ما يتعلق منه ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية أو الدخل الشامل الآخر.

يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية للسنة الحالية والسنوات السابقة بالمبلغ المتوقع استرداده/ استحقاقه من، أو دفعه/ استحقاقه إلى، السلطات الضريبية. يتم احتساب الضريبة الحالية وفقاً للتشريعات المالية للدول المعنية التي تزاول فيها المجموعة أعمالها، ويُعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. وتتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة المستحقة الدفع على الدخل الخاضع للضريبة للسنة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي ستُطبق فعليًا في تاريخ التقرير وأي تعديلات على الضريبة المستحقة الدفع عن السنوات السابقة. يختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح المذكور في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد لأنه لا يتضمن بنود الإيرادات أو المصاريف الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في السنوات الأخرى ولا يتضمن كذلك البنود التي لا تخضع مُطلقاً للضريبة أو للخصم.

تُجري الإدارة تقييمًا دوريًا للمواقف المتخذة بخصوص الإقرارات الضريبية بالنسبة للحالات التي تكون فيها لوائح الضرائب السارية خاضعة للتأويل وتقوم برصد مخصصاتٍ، عند الاقتضاء.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(خ) ضرائب الدخل (تابع)

يُعترف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بتاريخ التقرير بين كل من القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة للأغراض الضريبية. يُعترف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق الخاضعة للضريبة، باستثناء ما يلي:

- الفروق المؤقتة: عند الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تمثل عملية اندماج أعمال ولا تؤثر على الأرباح أو الخسائر المحاسبية أو الخاضعة للضريبة ولا تؤدي إلى وجود مبالغ متساوية من الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والقابلة للخصم.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة، عندما يمكن التحكم في توقيت عكس الفروق المؤقتة ويكون من المحتمل أن الفروق المؤقتة لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.
- الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة الناشئة عن الاعتراف المبدئي بالشهرة.

يتم قياس الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية المتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عندما يتم عكسها، وذلك باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي ستُطبق بشكلٍ فعلي بتاريخ التقرير .يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة إلى الحد الذي يُحتمل أن تتاح فيه أرباح ضريبية في المستقبل والتي في مقابلها يمكن استخدام الموجودات. يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في تاريخ التقرير، ويتم تخفيضها إلى الحد الذي لا يُحتمل أن تتوفر أرباح ضريبية كافية تسمح باستخدام جميع موجودات الضريبة المؤجلة أو جزء منها.

يبين قياس الضريبة المؤجلة الآثار الضريبية التي تنتج عن الطريقة التي تتوقع بها المجموعة، في تاريخ التقرير، استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لموجوداتها ومطلوباتها. تقاس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة على أساس معدلات الضريبة التي يتوقع أن تطبق على السنة عندما يتم بيع الموجودات أو تسوية المطلوبات، وذلك على أساس المعدلات الضريبية (القوانين الضريبية) المطبقة فعلياً أو ضمنياً في تاريخ التقرير. إن الضريبة المؤجلة المتعلقة ببنود مدرجة خارج الأرباح أو الخسائر يتم الاعتراف بها خارج الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف ببنود الضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالمعاملة الرئيسية في الدخل الشامل الآخر أو مباشرة في حقوق الملكية.

إن المنافع الضريبية المكتسبة كجزء من عملية اندماج الأعمال، ولكنها لا تستوفي معايير الاعتراف المنفصل في ذلك التاريخ، يتم الاعتراف بها لاحقا إذا تغيرت المعلومات الجديدة عن الوقائع والظروف. وقد يعامل التعديل إما على أنه انخفاض في الشهرة (طالما أنه لا يتجاوز الشهرة)، إذا تم تكبده خلال فترة القياس، أو قد يتم الاعتراف به في الربح أو الخسارة.

يقوم البنك بمقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة فقط عند وجود حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة الحالية وعندما تتعلق موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة بضرائب الدخل التي تفرضها نفس السلطات الضريبية على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو غيرها من المنشآت الخاضعة للضريبة، والتي تنوي تسوية مطلوبات وموجودات الضريبة الحالية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت، في كل فترة مستقبلية يتوقع فيها تسوية أو استرداد مبالغ كبيرة من مطلوبات أو موجودات الضريبة المؤجلة.

(ذ)الأدوات المالية المشتقة

الأداة المشتقة هي عبارة عن أداة مالية أو عقد آخر بين طرفين حيث تعتمد بموجبه الدفعات على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر وتتميز بجميع الخصائص الثلاث التالية:

- تتغير قيمتها تبعاً للتغير في أسعار الفائدة المحددة أو أسعار الأدوات المالية أو أسعار السلع أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو المتغيرات الأخرى، شريطة ألّا تكون مرتبطة بأحد أطراف العقد (أي "الطرف الرئيسي") في حالة وجود متغيرات غير مالية.
- لا تتطلب صافي استثمار مبدئياً أو صافي استثمار مبدئياً أقل مما قد يكن مطلوباً لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن تنطوي على استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق.
- تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

تقاس الأدوات المالية المشتقة مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ المتاجرة، ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تسجيل جميع المشتقات بقيمها العادلة كموجودات متى كانت القيم العادلة موجبة وكمطلوبات متى كانت القيمة العادلة سالبة. لا تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المشتقة الناشئة عن المعاملات المختلفة إلا إذا كانت المعاملات مبرمة مع نفس الطرف المقابل ومجموعة التسوية، مع وجود حق قانوني بإجراء المقاصة ويكون هناك نية لدى الأطراف بتسوية التدفقات النقدية على أساس الصافي.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(ذ) الأدوات المالية المشتقة (تابع)

تُحدَّد القيم العادلة المشتقة من الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة متى كان ذلك متاحاً. وفي حالة عدم وجود سوق نشطة لأداة من الأدوات، تُشتق القيمة العادلة من أسعار عناصر المشتقات باستخدام نماذج تسعير أو تقييم مناسبة وأهمها نماذج التدفقات النقدية المخصومة. تستند طريقة الاعتراف بأرباح أو خسائر القيمة العادلة الناتجة إلى تصنيف المشتقات إما كأدوات مشتقة محتفظ بها للمتاجرة أو كأدوات تحوط، فإن كانت مصنفة كأدوات تحوط يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة المخاطر التي يجري التحوط لها. ويُعترف بجميع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المحتفظ بها للمتاجرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

المشتقات الضمنية

قد يتم تضمين المشتقات في ترتيب تعاقدي آخر (العقد الأساسي). وتحتسب المجموعة الأداة المشتقة الضمنية بصورة منفصلة عن العقد الأساسي عندما:

- لا يمثل العقد الأساسي أصلاً ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
- لا يكون العقد الأساسي نفسه مدرجاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- تتطابق شروط الأداة المشتقة الضمنية مع تعريف الأداة المشتقة في حال كانت مدرجة ضمن عقد منفصل.
- لا ترتبط السمات والمخاطر الاقتصادية للمشتقات الضمنية بشكل وثيق بالسمات والمخاطر الاقتصادية للعقد الأساسي.

تُقاس المشتقات الضمنية المنفصلة بالقيمة العادلة مع الاعتراف بجميع التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة ما لم تشكل هذه المشتقات جزءاً من علاقة تحوط مؤهلة خاصة بالتدفقات النقدية أو بصافي الاستثمار. ويتم عرض المشتقات الضمنية المنفصلة في بيان المركز المالي الموحد مع العقد الأساسي.

(ض) مشتقات أخرى

يتم الاعتراف بالمشتقات الأخرى المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة في الميزانية العمومية بالقيمة العادلة. وإذا لم يتم الاحتفاظ بالأداة المشتقة لأغراض المتاجرة ولم يتم تصنيفها في علاقة تحوط مؤهلة، يتم الاعتراف بكافة التغيرات في قيمتها العادلة فوراً ضمن الربح أو الخسارة كأحد بنود صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات أو صافي أرباح صرف العملات الأجنبية.

(أأ) محاسبة التحوّط

عندما تُصنَّف الأدوات المشتقة كتحوطات، تقوم المجموعة بتصنيفها في إحدى هذه الفئات:

- تحوطات القيمة العادلة لتغطية التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها.
- تحوطات التدفقات النقدية لتغطية التعرض لتقلب التدفقات النقدية الذي يكون إما عائداً إلى مخاطر محددة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو إلى معاملة مرجحة الحدوث بصورة كبيرة.
- تحوطات صافي الاستثمار التي يتم احتسابها بنفس طريقة تحوطات التدفقات النقدية. يتم تطبيق محاسبة التحوط على المشتقات المصنفة كأدوات تحوط للقيمة العادلة أو التدفقات النقدية شريطة استيفاء المعايير المطبقة.

تهدف سياسة المجموعة إلى توثيق العلاقة بين أدوات التحوط والبنود الخاضعة للتحوط في بداية التحوط، بما في ذلك أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر. كما تقتضي السياسة توثيق تقييم فاعلية التحوط، في البداية وبصورة مستمرة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم، عند بداية علاقة التحوط وبصورة مستمرة، لتحديد ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة التحوط ذات فاعلية عالية في مقابلة التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط خلال الفترة التي يتم فيها تحديد التحوط. تقوم المجموعة بتقييم تحوط التدفقات النقدية لمعاملة متوقعة من حيث ما إذا كانت هذه المعاملة المتوقعة محتملة الظهور بصورة كبيرة وتؤدي إلى التعرض لتغيرات في التدفقات النقدية مما قد يؤثر في النهاية على الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة عادةً بتصنيف جزء من التدفقات النقدية من أداة مالية لتحديد التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة العائدة إلى مخاطر معدل الفائدة المعياري، إذا كان يمكن تحديد ذلك الجزء وقياسه بشكل موثوق.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أأ) محاسبة التحوّط (تابع)

(١) تحوط القيمة العادلة

عندما يتم تصنيف أداة مشتقة كأداة تحوط في علاقة تحوط بالقيمة العادلة، يتم على الفور الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة في الربح أو الخسارة. ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للبند المتحوط العائد إلى المخاطر المتحوطة في الربح أو الخسارة. وإذا كان سيتم قياس البند المتحوط بالتكلفة المطفأة، فيتم تعديل قيمته الدفترية وفقاً للمخاطر التي يتم التحوط منها.

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط المشتقة أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو الاستفادة منها، أو إذا لم يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة تحوط القيمة العادلة، أو في حال تم إلغاء تصنيف التحوط.

إن أي تعديل حتى وقت إيقاف البند المتحوط الذي يُستخدم له طريقة الفائدة الفعلية يُطفأ ضمن الربح أو الخسارة كتعديل على معدل الفائدة الفعلي المُعاد احتسابه على مدى العمر المتبقي له.

عند إيقاف التحوط، يتم إطفاء أي تعديل تحوط تم إجراؤه سابقاً على الأداة المالية المتحوطة التي تم استخدام طريقة الفائدة الفعلية لها ضمن الربح أو الخسارة من خلال تعديل معدل الفائدة الفعلي للبند المتحوط من تاريخ بدء الإطفاء. في حال إلغاء الاعتراف بالبند المتحوط، يتم الاعتراف بالتعديل في الربح أو الخسارة فور إلغاء الاعتراف بالبند.

(٢) تحوط التدفقات النقدية

عندما يتم تصنيف الأداة المشتقة كأداة تحوط في علاقة تحوط التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم عرضه في احتياطي التحوط ضمن حقوق الملكية. ويتم الاعتراف بأي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في احتياطي التحوّط ضمن الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باعتباره تعديل ناتج عن إعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوطة على الربح أو الخسارة وفي نفس البند في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد.

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط المشتقة أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو الاستفادة منها أو إذا لم يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للتدفقات النقدية أو إذا تم إلغاء تصنيف التحوّط. إذا لم يعد من المتوقع حدوث تدفقات نقدية متحوطة، تقوم المجموعة فوراً بإعادة تصنيف المبلغ في احتياطي التحوط من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. فيما يخص علاقات التحوط التي تم إنهاؤها، إذا ما زال من المتوقع حدوث تدفقات نقدية متحوطة، لا يُعاد تصنيف المبلغ المتراكم في احتياطي التحوط حتى تؤثر التدفقات النقدية المتحوطة على الربح أو الخسارة. إذا كان من المتوقع أن تؤثر التدفقات النقدية المتحوطة على الربح أو الخسارة في فترات تقرير مختلفة، تقوم المجموعة عندئذٍ بإعادة تصنيف المبلغ في احتياطي التحوط من الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت.

(٣) تحوطات صافي الاستثمار

ينشأ التعرض لمخاطر العملات الأجنبية من صافي الاستثمار في الفروع / الشركات التابعة التي لديها عملة وظيفية مختلفة عن عملة المجموعة. تنشأ المخاطر من التقلبات في أسعار الصرف بين العملة الوظيفية للفروع / الشركات التابعة والعملة الوظيفية للمجموعة، مما يؤدي إلى اختلاف مبلغ صافي الاستثمار في البيانات المالية الموحدة للمجموعة. حيث قد يكون لهذه المخاطر تأثير كبير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة، وتقوم المجموعة بتقييم هذه المخاطر على أساس كل حالة على حدة وقد تقرر التحوط من التعرض للمخاطر.

عندما يتم تصنيف أداة مالية مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تحوط لصافي الاستثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط يتم الاعتراف به ضمن الدخل الشامل الآخر ويُعرض في احتياطي التحويل ضمن حقوق الملكية. ويتم احتساب الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط استناداً إلى العملة الوظيفية للشركة الأم التي يتم قياس المخاطر الخاضعة للتحوط بعملتها الوظيفية. ويتم الاعتراف بأي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة أو أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية من الأداة غير المشتقة فوراً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به ضمن الدخل الشامل الآخر كلياً أو جزئياً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كتعديل لإعادة التصنيف عند استبعاد العملية الأجنبية أو الاستبعاد الجزئي للعملية الأجنبية، على التوالي.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أب) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر تدفقاً خارجياً لموارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. وإذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً، يتم تحديد المخصصات من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود، وإن أمكن، المخاطر المتعلقة بالالتزام.

(أج) مكافآت نهاية الخدمة ومنافع التقاعد للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يستند الحق في الحصول على هذه المكافآت إلى طول فترة خدمة الموظفين واستيفاء الحد الأدنى لفترة الخدمة. وتستحق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة. وفيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تدفع المجموعة مساهمات لبرنامج المعاشات الحكومي ذي الصلة، حيث تحتسب هذه المساهمات على أساس نسبة مئوية من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المجموعة على هذه المساهمات ويتم تسجيلها ضمن المصاريف عند استحقاقها.

(١) خطة المساهمات المحددة

تتمثل خطة المساهمات المحددة في خطة المكافآت التقاعدية التي تدفع بموجبها المنشأة مساهمات محددة إلى مؤسسة منفصلة أو جهة حكومية بحيث لا يترتب عليها أي التزامات قانونية أو ضمنية بدفع مبالغ إضافية. يتم الاعتراف بالتزامات مساهمات خطط المعاشات المحددة على أنها مصاريف لمكافآت الموظفين ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يقدم فيها الموظفون خدماتهم.

تدفع المجموعة مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية للموظفين المؤهلين لصندوق معاشات ومكافآت التقاعد وفقاً للقوانين المعمول بها بالدولة التي يتم فيها دفع هذه المساهمات.

(٢) خطة المنافع المحددة

خطة المنافع المحددة هي عبارة عن خطة منافع بعد نهاية الخدمة وتختلف عن خطة المساهمات المحددة. إنّ الالتزام المعترف به في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بخطط المنافع المحددة يمثل القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة في نهاية فترة التقرير، بالإضافة إلى أي تعديلات على تكاليف الخدمة السابقة غير المعترف بها. يُحتسب التزام المنافع المحددة سنوياً من قبل خبراء اكتواريين مستقلين ومؤهلين باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام أسعار الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي ستدفع بها المنافع والتي لها شروط استحقاق تقارب شروط التزام التقاعد ذي الصلة.

إن عمليات إعادة قياس صافي التزام المنافع المحددة، التي تتألف من الأرباح أو الخسائر الاكتوارية، والعائد على موجودات الخطة (باستثناء الفوائد)، وتأثير الحد الأقصى للموجودات (إن وجد، باستثناء الفوائد)، يتم الاعتراف بها في الحال ضمن الدخل الشامل الآخر. كما يتم الاعتراف بصافي مصاريف الفوائد والمصاريف الأخرى المتعلقة بخطط المنافع المحددة ضمن "تكاليف الموظفين" في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. عندما يتم تغيير المنافع التي تنطوي عليها خطة ما أو عندما يتم تقليص الخطة، يتم الاعتراف بالتغير الحاصل في المنافع المتعلقة بالخدمة السابقة أو أرباح أو خسائر التقليص في الحال ضمن الأرباح أو الخسائر. وتعترف المجموعة بالأرباح أو الخسائر من تسوية خطة المنافع المحددة عندما يتم إجراء التسوية.

(أد) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للمادة ١٧١ من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، والنظام الأساسي للبنك، يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على مكافآت بما لا يزيد على ١٠٪ من صافي الأرباح بعد اقتطاع الاستهلاك والاحتياطيات.

(أهـ) ربحية السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. تُحتسب ربحية السهم الأساسية بقسمة الأرباح أو الخسائر العائدة إلى المساهمين العاديين لدى المجموعة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. ويتم تحديد ربحية السهم المخفضة عن طريق تعديل الأرباح أو الخسائر العائدة إلى المساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، لبيان آثار جميع الأسهم العادية المحتملة المخفضة التي تشتمل على السندات القابلة للتحويل وخيارات الأسهم الممنوحة للموظفين.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أو) تقارير القطاعات

القطاع التشغيلي هو أحد مكونات المجموعة الذي يزاول أنشطة تجارية يمكن من خلالها أن يحقق إيرادات ويتكبد مصاريف، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع أي مكونات أخرى لدى المجموعة. وتتم مراجعة نتائج كافة القطاعات التشغيلية بصورة منتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة الذي يعد المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية وذلك لاتخاذ القرارات الخاصة بالموارد المخصصة للقطاع المعني ولتقييم أدائه، والذي تُتاح معلومات مالية منفصلة بشأنه. تتضمن نتائج القطاع المعلنة للرئيس التنفيذي للمجموعة البنود العائدة مباشرة إلى القطاع، بالإضافة إلى تلك البنود التي يمكن تخصيصها على أساس ملائم.

(أز) عقود الإيجار

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يعد، أو يتضمن، إيجاراً. إن العقد يعد، أو يتضمن، إيجاراً إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين لفترة زمنية مقابل تعويض ما. ولتقييم ما إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل معين، تستخدم المجموعة تعريف عقد الإيجار الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦.

(١) المجموعة بصفتها مستأجراً

عند بدء أو تعديل العقد الذي يحتوي على عنصر إيجاري، تخصص المجموعة المقابل المالي في العقد لكل عنصر من العناصر الإيجارية على أساس سعره المنفصل ذي الصلة.

تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. ويتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، التي تشمل المبلغ المبدئي لالتزام الإيجار المعدل بأي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد، بالإضافة إلى أي تكاليف مبدئية مباشرة متكبدة وتقدير تكاليف تفكيك وإزالة أي تحسينات يتم إجراؤها على الفروع أو مقرات المكاتب. يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك لأصل حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية الإيجار إلى نهاية مدة الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يُخفَّض أصل حق الاستخدام بشكل دوري بخصم خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، ويُعدَّل وفقاً لأي عمليات إعادة قياس معينة لالتزام الإيجار.

يُقاس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم تُدفع في تاريخ بدء العقد، مخصومة باستخدام معدل الفائدة المدرج في عقد الإيجار أو، إذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة. وبشكل عام، تستخدم المجموعة معدل الإقراض الإضافي كمعدل الخصم.

تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي بتحليل قروضها من مصادر خارجية مختلفة وتُجري تعديلات معينة لبيان شروط الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

تشمل دفعات الإيجار المتضمنة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- الدفعات الثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة من حيث الجوهر.
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، التي تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء.
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي من المؤكد بشكل معقول أن تمارسه المجموعة ودفعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا كانت المجموعة متأكدة إلى حد معقول من ممارسة خيار التمديد، وغرامات فسخ عقد الإيجار مبكراً ما لم تكن المجموعة متأكدة إلى حد معقول من عدم الفسخ مبكراً.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. ويتم إعادة قياسه إذا كان هناك تغير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة وجود تغير في المؤشر أو المعدل، أو إذا كان هناك تغير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع سداده بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها حول ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الفسخ، أو إذا كان هناك دفعة إيجار ثابتة ضمنية معدلة.

عندما يتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل مقابل على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيله في الربح أو الخسارة إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر. تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام ضمن بند "ممتلكات ومعدات" ومطلوبات الإيجار ضمن بند "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي الموحد.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أز) عقود الإيجار (تابع)

(٢) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة
اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار لعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة وعقود الإيجار قصيرة الأجل، بما في ذلك عقود إيجار معدات تقنية المعلومات. وتعترف المجموعة بدفعات الإيجار المرتبطة بعقود الإيجار هذه كمصاريف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

(٣) المجموعة بصفتها مؤجراً
عند بدء أو تعديل العقد الذي يحتوي على عنصر إيجار، تخصص المجموعة الثمن المقابل في العقد لكل عنصر من عناصر الإيجار بناءً على أسعار بيعها المستقلة النسبية.

عندما تعمل المجموعة كمؤجر، فإنها تحدد عند بدء الإيجار ما إذا كان عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي أم عقد إيجار تشغيلي.

ولتصنيف كل عقد إيجار، تُجري المجموعة تقييماً شاملاً حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمزايا العرضية لملكية الأصل الأساسي. إذا كان الأمر كذلك، فيُعد عقد الإيجار هنا عقد إيجار تمويلياً؛ وإن لم يكن كذلك، فعندئذ يكون عقد إيجار تشغيلياً. وفي إطار هذا التقييم، تنظر المجموعة في مؤشرات معينة مثل ما إذا كان الإيجار لجزء رئيسي من العمر الاقتصادي للأصل.

في تاريخ بدء عقد الإيجار التمويلي، تعترف المجموعة، بصفتها مؤجراً، بالموجودات المحتفظ بها بموجب عقد الإيجار التمويلي في بيان المركز المالي الموحد وتعرضها كذمم مدينة بقيمة تعادل صافي الاستثمار في عقد الإيجار.

في بداية عقد الإيجار التشغيلي، تعترف المجموعة، بصفتها مؤجراً، بدفعات الإيجار الناتجة من عقود الإيجار التشغيلي كإيرادات إما على أساس القسط الثابت أو على أساس منتظم آخر. تطبق المجموعة أساساً منتظماً آخر إذا كان هذا الأساس أكثر ملاءمة للنمط الذي يتم فيه استنفاد المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل الأساسي.

تطبق المجموعة متطلبات إلغاء الاعتراف والانخفاض في القيمة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على صافي الاستثمار في عقد الإيجار. كما تراجع المجموعة بانتظام القيم المتبقية المقدرة غير المضمونة المستخدمة في حساب إجمالي الاستثمار في عقد الإيجار.

(أح) الضمانات والاعتمادات المستندية والتزامات القروض
لتلبية الاحتياجات المالية للعملاء، تصدر المجموعة ضمانات واعتمادات مستندية والتزامات قروض.

الضمانات هي عقود حيث تلزم المجموعة بدفع مبالغ محددة لتعويض حاملي الضمان عن الخسارة التي يتكبدونها بسبب إخفاق مدين ما في سداد أي دفعات عند استحقاقها، وذلك وفقاً لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمان مبدئياً بالقيمة العادلة ولاحقاً بالقيمة الأعلى لأي مما يلي:

- مبلغ مخصص الخسارة.
- الأقساط المقبوضة عند الاعتراف المبدئي ناقصًا الدخل المعترف به وفقًا لمبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

6. السياسات المحاسبية الجوهرية (تابع)

(أح) الضمانات والاعتمادات المستندية والتزامات القروض (تابع)
تتم مراجعة الضمانات بشكل دوري لتحديد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها، وحيثما يكون مناسباً، للنظر في ما إذا كان من الضروري رصد مخصص لها. يتم تحديد مخاطر الائتمان من خلال تطبيق معايير مماثلة لتلك المحددة لتحديد خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي. في حال تطلب الأمر رصد مخصص محدد للضمانات، تتم إعادة تصنيف العمولات غير المكتسبة ذات الصلة المعترف بها ضمن المطلوبات الأخرى في الميزانية العمومية الموحدة إلى المخصص المناسب.

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بسداد دفعات بالنيابة عن العملاء في حال وقوع أمر محدد يتعلق عموماً باستيراد وتصدير البضائع. تحمل الضمانات والاعتمادات المستندية الاحتياطية مخاطر ائتمان شبيهة للقروض.

تتمثل التزامات القروض في التزامات غير قابلة للإلغاء بتقديم اعتماد وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها مسبقاً.

وعلى غرار عقود الضمان المالي، تقع التزامات القروض غير المسحوبة وعقود الاعتمادات المستندية في نطاق متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

7. استخدام التقديرات والأحكام
إن إعداد البيانات المالية الموحدة يقتضي من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقتضي معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية قيام الإدارة باختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتطبيقها بصورة متسقة ووضع الأحكام والتقديرات والافتراضات المعقولة والملائمة التي يترتب عليها معلومات ملائمة وموثوقة. استناداً إلى توجيهات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية وإطار مجلس معايير المحاسبة الدولية حول إعداد وعرض البيانات المالية، قامت الإدارة بوضع هذه التقديرات والأحكام والافتراضات. وفيما يلي التقديرات والأحكام التي لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات باستمرار وتستند إلى التجارب السابقة وعوامل أخرى، بما في ذلك توقع الأحداث المستقبلية التي قد يكون لها تأثير مالي على المجموعة وتُعتبر معقولة في ظل الظروف الراهنة. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية تتأثر بهذا التعديل.

(أ) الاستمرارية
قامت إدارة المجموعة بتقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة لمواصلة أعمالها في المستقبل المنظور. وعند إجراء هذا التقييم، أخذت الإدارة في الاعتبار الكثير من المعلومات بما في ذلك توقعات الربحية ومتطلبات رأس المال التنظيمية واحتياجات التمويل. يتضمن التقييم أيضاً دراسة السيناريوهات الاقتصادية السلبية المحتملة بشكل معقول وآثارها المحتملة على ربحية المجموعة ورأس مالها وسيولتها. وعند إجراء هذا التقييم، نظرت المجموعة في تأثير الأمور المتعلقة بالمناخ على تقييم استمرارية أعمالها.

علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأي حالات عدم يقين جوهرية قد تثير شكوكاً كبيرة بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. ولذلك، يستمر إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

7. استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ب) مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة كما هو مبين في السياسة المحاسبية المدرجة في الإيضاح رقم ٦(أ)(٧).

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لجميع فئات الموجودات المالية وضع افتراضات، وخاصة عند تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وتخضع هذه التقديرات لعدة عوامل وتغيرات يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل حسابات المجموعة للخسائر الائتمانية المتوقعة مخرجات للنماذج المتعددة التي تنطوي على مجموعة من الافتراضات الأساسية بشأن اختيار معطيات متغيرة ومدى الترابط بينها. تشتمل عناصر نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تعتبر أحكامًا وتقديرات محاسبية على ما يلي:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يحدد احتمالية التعثر لكل فئة على حدة.
- معايير المجموعة التي يتم بموجبها تحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان وعلى إثرها يتعين قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتقييم النوعي.
- تقسيم الموجودات المالية عندما يتم تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة لها بصورة جماعية.
- وضع نماذج للخسائر الائتمانية المتوقعة، بما فيها الأنماط المختلفة واختيار المعطيات.
- تحديد التأثيرات بين المعطيات الاقتصادية، مثل أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي وقيم الضمانات وما إلى ذلك على احتماليات التعثر ومستويات التعرض الناتج عن التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر.
- اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي الاستشرافية ومدى احتمالية حدوثها، للحصول على المعطيات الاقتصادية لنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إن المجموعة بصدد تقييم تأثير مخاطر المناخ على نموذج المخاطر الخاص بالمجموعة.

تنص سياسة المجموعة على مراجعة نماذجها بصورة منتظمة في إطار خبرتها بالخسائر الفعلية ويتم تعديلها عند الضرورة.

(ج) مخصص الانخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات

يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة كما هو مبين في السياسة المحاسبية المدرجة في الإيضاح رقم ٦(أ)(٧).

عند تحديد صافي القيمة البيعية، تستخدم المجموعة أسعار البيع المحددة من قبل شركات تقييم مستقلة خارجية تتمتع بمؤهلات مهنية مناسبة معترف بها ولديها خبرة حديثة في تقييم عقارات تنتمي إلى نفس موقع وفئة العقارات المطلوب تقييمها. يتم تحديد أسعار البيع على أساس القيمة السوقية، وهي القيمة المقدرة التي يمكن في مقابلها نقل ملكية العقار في تاريخ التقييم فيما بين مشترٍ وبائع يرغبان في إتمام المعاملة على أساس تجاري بحت.

(د) المطلوبات الطارئة الناشئة عن الدعاوى القضائية

تزاول المجموعة أعمالها في بيئة تنظيمية وقانونية تنطوي بطبيعتها على مخاطر مرتفعة متأصلة في عملياتها من جراء التقاضي. ونتيجة لذلك، تعد المجموعة طرفاً في العديد من القضايا القانونية ودعاوى التحكيم والتحقيقات والإجراءات القضائية الناشئة في سياق العمل الاعتيادي للمجموعة.

عندما تستطيع المجموعة قياس التدفقات الصادرة للمنافع الاقتصادية بشكل موثوق فيما يتعلق بقضية معينة وترى أن حدوث هذه التدفقات الصادرة أمراً محتملاً، تُسجل المجموعة مخصصاً مقابل هذه القضية، ولا يتم رصد أي مخصص عندما تكون احتمالية حدوث التدفقات الصادرة مستبعدة أو غير محتملة أو لا يمكن تقديرها بشكل موثوق. ونظراً لعدم الموضوعية وعدم اليقين في تحديد احتمالية حدوث الخسائر ومقدارها، تأخذ المجموعة في الاعتبار عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية ومرحلة التقاضي والأدلة السابقة من أحداث مماثلة. ويتطلب ذلك وضع أحكام جوهرية لاستنتاج هذه التقديرات.

(هـ) تقييم الأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة للأدوات المالية المبلغ الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في السوق الرئيسية (أو الأكثر نفعاً) في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي سعر التخارج) بغض النظر عما إذا كان هذا السعر جديراً بالملاحظة مباشرة أو تم تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر. عندما يتعذر الحصول على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي من سوق نشطة، يتم تحديدها باستخدام أساليب تقييم متنوعة تشمل استخدام نماذج التقييم. وقد تتطلب أساليب تقييم الأدوات المالية قيام الإدارة بتقدير بعض المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. ويتم مناقشة ذلك بالتفصيل في الإيضاح رقم ٦(أ)(٦) والإيضاح رقم ٤٩.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

7. استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(و) خطة المنافع المحددة

تستند القيمة الحالية لالتزام خطة المنافع المحددة إلى عدد من العوامل التي يتم تحديدها على أساس اكتواري باستخدام عدد من الافتراضات. تشتمل الافتراضات المستخدمة في تحديد صافي تكاليف (إيرادات) الالتزامات على معدل الخصم. إن أي تغييرات تطرأ على هذه الافتراضات سيكون لها تأثير على القيمة الدفترية لالتزام المنافع المحددة.

تحدد المجموعة معدل الخصم المناسب في نهاية كل سنة، وهو معدل الفائدة الذي يجب استخدامه لتحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع طلبها لتسوية الالتزامات المستقبلية. وعند تحديد معدل الخصم المناسب، تضع المجموعة في اعتبارها معدل الفائدة على السندات التجارية عالية الجودة المقومة بالعملة التي سيتم دفع المنافع بها والتي لها فترات استحقاق تقارب فترات التزام المنافع ذات الصلة. تعتمد الافتراضات الرئيسية الأخرى الخاصة بالتزامات المنافع المحددة بصورة جزئية على أوضاع السوق الحالية. يتضمن الإيضاح رقم ٢٢ مزيداً من المعلومات حول هذه الافتراضات.

(ز) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

توفر السياسات المحاسبية للمجموعة نطاقاً لتصنيف وتقييم نموذج الأعمال للموجودات والمطلوبات المالية المزمع تصنيفها في بدايتها ضمن فئات محاسبية مختلفة. وتم ذكر معايير التصنيف ضمن السياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٦(أ)(٢).

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة واختبار نموذج الأعمال. تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس طريقة إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً من أجل تحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم الحكم الذي يراعي جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك طريقة تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وطريقة إدارتها، وطريقة تعويض مديري الموجودات. تراقب المجموعة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت هذه الأسباب متوافقة مع الهدف من الأعمال الذي يتم لأجله امتلاك الأصل. تعتبر المراقبة جزءًا من تقييم المجموعة المتواصل حول مدى ملاءمة نموذج الأعمال الذي يتم لأجله الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية، وإذا لم يكن ملائماً، ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال، وبالتالي تغييراً مستقبلياً في تصنيف تلك الموجودات. ولم تكن هناك أي تغييرات مطلوبة خلال الفترات المعروضة.

(ح) تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة لبعض موجودات التمويل الإسلامي

إن تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية لأصل مالي تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة يتطلب إصدار أحكام لبعض موجودات التمويل الإسلامي. قامت الإدارة بتقييم خصائص العقد التي تتطلب من العملاء دفع تعويضات معينة بالإضافة إلى المبالغ الأصلية القائمة والأرباح المستحقة. تعتقد الإدارة أن هذه المبالغ الإضافية تمثل "تعويضاً معقولاً" عن تكاليف إعادة الاستثمار.

(ط) القطاعات التشغيلية

عند إعداد الإفصاحات حول معلومات القطاعات، وضعت الإدارة بعض الافتراضات لإعداد التقرير حول القطاعات. سوف يعاد تقييم هذه الافتراضات بصورة دورية من قبل الإدارة. ويتضمن الإيضاح رقم ٤٤ مزيداً من التفاصيل حول القطاعات التشغيلية.

(ي) طريقة معدل الفائدة الفعلي

تعترف طريقة معدل الفائدة الفعلي للمجموعة، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٦(ع)، بإيرادات الفوائد باستخدام معدل يخصم بدقة الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المطفأة للالتزام المالي مع الاعتراف بتأثير تكاليف ورسوم المعاملات والنقاط المدفوعة أو المقبوضة التي تشكل جزء اً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يقتضي هذا التقدير بطبيعته أحكاماً عن السلوك المتوقع ودورة حياة الأدوات المعنية، بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة على معدل الأساس وإيرادات / مصاريف الرسوم الأخرى التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الأداة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

7. استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(ك) محاسبة التحوط
قامت المجموعة بتصنيف علاقات التحوط كتحوطات للقيمة العادلة والتدفقات النقدية. تتضمن السياسة المحاسبية للتحوط لدى البنك عنصراً يتعلق بالأحكام والتقديرات. إن تقديرات أسعار الفائدة المستقبلية والبيئة الاقتصادية العامة سوف تؤثر على مدى توفر وتوقيت البنود المتحوطة المناسبة، مع التأثير على فعالية علاقات التحوط. تتضمن السياسات المحاسبية للتحوط لدى المجموعة عنصراً يتعلق بالأحكام والتقديرات كما هو وارد في الإيضاح رقم ٦(ض).

(ل) اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة
تقدر المجموعة أن التغيرات المحتملة المعقولة في الافتراضات المستخدمة لتحديد الانخفاض في القيمة لن تتسبب في انخفاض القيمة القابلة للاسترداد لأي من وحدات توليد النقد عن القيمة الدفترية. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد القيمة القابلة للاسترداد. إنّ وحدة توليد النقد هي أصغر مجموعة موجودات يمكن تحديدها وتولّد تدفقات نقدية مستقلة إلى حد كبير عن الموجودات والمجموعات الأخرى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للمجموعة. وتُخصص خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها فيما يتعلق بوحدات توليد النقد أولاً لتقليل القيمة الدفترية لأي شهرة مخصصة للوحدات ثم لتقليل القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة (المجموعة أو الوحدات) على أساس تناسبي.

تُعبّر القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد عن القيمة قيد الاستخدام أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل.

(م) تأثير مخاطر المناخ على الأحكام والتقديرات المحاسبية
وعند الاقتضاء، يأخذ البنك في الاعتبار المسائل المتعلقة بالمناخ في تقديراته وافتراضاته، مما قد يزيد من المستوى الأساسي لعدم اليقين. تستخدم المجموعة معلومات معقولة ومدعومة لوضع الأحكام والتقديرات المحاسبية، وتتضمن معلومات حول الآثار الجديرة بالملاحظة لمخاطر التغير المناخي الفعلية والانتقالية. ستكون العديد من الآثار الناتجة عن التغير المناخي ذات طبيعة طويلة الأجل، وعلى قدر من عدم اليقين، وذات تأثير محدود على الأحكام والتقديرات المحاسبية.

(ن) الضريبة
يبين قياس الضريبة المؤجلة الآثار الضريبية التي تنتج عن الطريقة التي تتوقع بها المجموعة، في تاريخ التقرير، استرداد أو تسوية القيمة الدفترية لموجوداتها ومطلوباتها. ولتحديد قيمة الضريبة الحالية والمؤجلة، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار تأثير التعرضات الضريبية، بما في ذلك احتمالية استحقاق الضرائب الإضافية والفائدة. تستند عملية التقييم هذه إلى تقديرات وافتراضات وقد تتضمن مجموعة من الأحكام حول الأحداث المستقبلية. قد تظهر معلومات جديدة تدفع المجموعة إلى تغيير أحكامها حول مدى ملاءمة المطلوبات الضريبية الحالية، وبالتالي سوف تؤثر التغيرات في المطلوبات الضريبية على مصروف الضريبة في الفترة التي يتم تحديدها فيها (يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٩).

(س) الاستثمارات العقارية
تُحدَّد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية باستخدام أساليب التقييم. لمزيدٍ من التفاصيل حول الأحكام والافتراضات المستخدمة، يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١٦.

(ع) المنشآت المنظمة
توفر السياسات المحاسبية للمجموعة نطاقاً لتصنيف وتوحيد المنشآت المنظمة ضمن السياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٥(٣). بالنسبة لكافة الصناديق التي تديرها المجموعة، يمكن للمستثمرين سحب إدارة الصناديق من المجموعة عن طريق التصويت بالأغلبية البسيطة، كما أن إجمالي المنفعة الاقتصادية التي تملكها المجموعة في كل صندوق ليس كبيراً. وبالتالي، خلصت المجموعة إلى أنها تعمل بصفة الوكيل للمستثمرين في هذه الصناديق، وعليه لم يتم توحيدها ضمن هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

8. نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
نقد في الصندوق	٢,١٢٨	١,٩٢٠
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		
ودائع الاحتياطي النقدي	٦٨,٩٦١	٣٤,١٧٣
أرصدة أخرى	١٠,٠٠٠	٢٨,٠٠٠
أرصدة لدى بنوك مركزية أخرى	١٣٣,٤٥٩	١٦٩,٤٦٢
إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	**٢١٤,٥٤٨**	**٢٣٣,٥٥٥**
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٤٤)	(١٦٥)
مجموع النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية	**٢١٤,٤٠٤**	**٢٣٣,٣٩٠**

وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يُسمح للبنك بسحب أرصدته المحتفظ بها في حساب الاحتياطي في دولة الإمارات العربية المتحدة مع ضمان الوفاء بمتطلبات الاحتياطي على مدى فترة ١٤ يوماً. تتضمن الأرصدة لدى البنوك المركزية الأخرى احتياطيات إلزامية تتوفر للعمليات اليومية بشروط محددة.

9. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
استثمارات في صناديق مدارة	١	٩
استثمارات في أسهم خاصة	٣,٦٠١	٣,١٣٦
استثمارات في أسهم	٢,٢٢٦	١,٥٦٨
سندات دين	٥٠,٢٠٠	٤٠,٤٩٦
مجموع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٥٦,٠٢٨**	**٤٥,٢٠٩**

تشتمل الاستثمارات المذكورة أعلاه على استثمارات الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بمبلغ ٢,٨٣٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١,٤٤٩ مليون درهم).

10. مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
ودائع جارية وتحت الطلب وبإشعار سابق	٢,٤٦٤	٤,٤٤٠
ودائع هامشية	١٤,٩٣٧	١٤,٧٢٨
ودائع ثابتة	٦,٣٧٣	٦,١٥٦
إجمالي المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية	**٢٣,٧٧٤**	**٢٥,٣٢٤**
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٠)	(٥٨)
مجموع المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية	**٢٣,٧٢٤**	**٢٥,٢٦٦**

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

11. اتفاقيات إعادة شراء عكسي

تبرم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي اتفاقيات إعادة شراء عكسي تقوم فيها أطراف أخرى بتحويل موجودات مالية إلى المجموعة لغرض التمويل قصير الأجل.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
إعادة شراء عكسي مع البنوك وغيرها	٦٩,٧٥٥	٧٧,١١٤
إعادة شراء عكسي مع البنوك المركزية	–	١,٤٧٧
إجمالي اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	**٦٩,٧٥٥**	**٧٨,٥٩١**
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩٤)	(٨٧)
مجموع اتفاقيات إعادة الشراء العكسي	**٦٩,٦٦١**	**٧٨,٥٠٤**

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيمة العادلة للموجودات المالية المقبولة كضمانات ويُسمح للمجموعة ببيعها أو إعادة رهنها حتى في حالة عدم التعثر مبلغاً وقدره ١١٤,٣٧٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨٩,٨٩٥ مليون درهم).

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيمة العادلة للموجودات المالية المقبولة كضمانات وتم بيعها أو إعادة رهنها مبلغاً وقدره ٦,٩٠٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨,٣٣١ مليون درهم). وتلتزم المجموعة بإعادة أوراق مالية معادلة لهذه القيمة. يتم إجراء تلك المعاملات بموجب الشروط الاعتيادية والمتعارف عليها للإقراض العادي وأنشطة اقتراض وإقراض الأوراق المالية.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

12. قروض وسلفيات وتمويل إسلامي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
إجمالي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٥٥٠,٥١٣	٥٠٤,٦٤١
ناقصاً: فوائد معلقة	(٧,٨٢٧)	(٧,١٨٦)
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٣,٧٨٩)	(١٣,٥٠١)
صافي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	**٥٢٨,٨٩٧**	**٤٨٣,٩٥٤**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
حسب الطرف المقابل:		
القطاع الحكومي	٧٢,٨٣٠	٦١,٣١٠
القطاع العام	٨١,٠٢٧	٧٩,٣٨٣
القطاع المصرفي	١٧,٩٩٣	١٢,٦٠٧
قطاع الشركات / القطاع الخاص	٢٩٤,٢٥٥	٢٦٩,٨٥٤
قطاع الأفراد / التجزئة	٨٤,٤٠٨	٨١,٤٨٧
إجمالي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	**٥٥٠,٥١٣**	**٥٠٤,٦٤١**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
حسب المنتج:		
سحوبات بنكية على المكشوف	١٩,٤٧٠	٢١,٠٣١
قروض لأجل	٤٤٣,٢٨٦	٤١٤,٨٨٢
قروض تجارية	٥٠,٤٨٨	٣٢,١٩٩
قروض شخصية	٣٠,٠٧٥	٢٩,٢٥٢
بطاقات ائتمان	٥,٤٧٨	٥,٥٤١
قروض تمويل المركبات	١,٧١٦	١,٧٣٦
إجمالي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	**٥٥٠,٥١٣**	**٥٠٤,٦٤١**

تقدم المجموعة قروضاً مقابل الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية والصناديق. ويحق للمجموعة تسييل هذه الأدوات في حالة أن كانت ضمانات التغطية أقل من الحد المتفق عليه. تبلغ القيمة الدفترية لهذه القروض ٧٨,٢١٥ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٧٧,٥٥٧ مليون درهم)، أما القيمة العادلة للأدوات المحتفظ بها كضمانات مقابل هذه القروض فتبلغ ٢٠٠,٦٧٢ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٨٨,٥٧٧ مليون درهم). قامت المجموعة خلال السنة بتسييل ضمانات بقيم غير كبيرة لانخفاض معدل التغطية.

تشتمل القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي المذكورة أعلاه على عقود التمويل الإسلامي التالية:

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

12. قروض وسلفيات وتمويل إسلامي (تابع)
عقود التمويل الإسلامي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
المرابحة	٢٦,٣٠٨	٢٥,٤٢٩
الإجارة	١٥,٧٣١	١٢,٦٨٣
أخرى	٥٦٧	٥٦١
إجمالي عقود التمويل الإسلامي	**٤٢,٦٠٦**	**٣٨,٦٧٣**
ناقصاً: أرباح معلقة	(١٦٤)	(٢٠٨)
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٨٢٧)	(١,١٤٧)
مجموع عقود التمويل الإسلامي	**٤٠,٦١٥**	**٣٧,٣١٨**

13. استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
– مع إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة (استثمارات في سندات الدين)	١٧٧,٩٢٢	١٧٠,٧١٦
– دون إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة (استثمارات في أسهم حقوق الملكية[1])	٥,٤٩٥	٤,٥٥٣
أوراق مالية بالتكلفة المطفأة	٤,٠٣٠	٤,٣٧٥
إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	**١٨٧,٤٤٧**	**١٧٩,٦٤٤**
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة لأوراق مالية بالتكلفة المطفأة	(١)	(١)
مجموع الاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	**١٨٧,٤٤٦**	**١٧٩,٦٤٣**

[1] تُشكل الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استثمارات استراتيجية لأغراض طويلة الأجل.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

13. استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة (تابع)

فيما يلي تحليل الاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة من حيث الفئة كما في تاريخ التقرير:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم			٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم		
	مدرجة	غير مدرجة	المجموع	مدرجة	غير مدرجة	المجموع
استثمارات في أسهم حقوق الملكية	١,١٨٧	٤,٣٠٨	٥,٤٩٥	١,٠٥١	٣,٥٠٢	٤,٥٥٣
استثمارات في سندات الدين	١٨١,٠٣٢	٩٢٠	١٨١,٩٥٢	١٧٤,٠٢٦	١,٠٦٥	١٧٥,٠٩١
إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	**١٨٢,٢١٩**	**٥,٢٢٨**	**١٨٧,٤٤٧**	**١٧٥,٠٧٧**	**٤,٥٦٧**	**١٧٩,٦٤٤**
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة لأوراق مالية بالتكلفة المطفأة	(١)	–	(١)	(١)	–	(١)
مجموع الاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	**١٨٢,٢١٨**	**٥,٢٢٨**	**١٨٧,٤٤٦**	**١٧٥,٠٧٦**	**٤,٥٦٧**	**١٧٩,٦٤٣**

تشتمل الاستثمارات المذكورة أعلاه على استثمارات الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بمبلغ ٨,٨٦٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٩,٧٣٥ مليون درهم).

بلغت قيمة الاستثمارات في سندات الدين وفقاً لاتفاقيات إعادة الشراء المدرجة ضمن الاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ٢٥,٦٦٠ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٨,٣٦٠ مليون درهم).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة المقاسة بالتكلفة المطفأة ما قيمته ٣,٨٦٧ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٤,١٥٤ مليون درهم).

14. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
فوائد مدينة	٣١,٨٥٤	٢٨,٠٧٧
أوراق القبول	١٢,٦٣٣	٧,٦٥٩
مدينون متنوعون وذمم مدينة أخرى	٤,٧٩٧	٥,٦٥٩
موجودات الضريبة المؤجلة	٤٢٣	٢٣٨
إجمالي الموجودات الأخرى	**٤٩,٧٠٧**	**٤١,٦٣٣**
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٦٧)	(٣٠١)
صافي الموجودات الأخرى	**٤٩,٤٤٠**	**٤١,٣٣٢**

لا ترى المجموعة أن الفوائد المدينة وأوراق القبول تحمل مخاطر ائتمان هامة.

تنشأ أوراق القبول عندما يترتب على المجموعة التزام بسداد دفعات مقابل سندات يتم سحبها بموجب اعتمادات مستندية. تصبح الأداة بعد القبول التزاماً غير مشروط لدى المجموعة، وبالتالي يُعترف بها ضمن المطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد (يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٢٢). ومع ذلك، لكل ورقة قبول حق تعاقدي مقابل للتعويض من العميل ويُعترف بها ضمن الموجودات المالية.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

15. استثمارات في شركات زميلة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
استثمارات في شركات زميلة	٤,٩٦٣	١,٥٠١
مجموع الاستثمارات في الشركات الزميلة	**٤,٩٦٣**	**١,٥٠١**

في ٩ يونيو ٢٠٢٣، أبرم بنك أبوظبي الأول اتفاقية مع الشركات الزميلة لشركة بروكفيلد لإدارة الأصول ("بروكفيلد")، وذلك مع شركاء آخرين في الاستثمار، بغرض استحواذ شركة بي سي بي ٦ نيبتيون بيدكو هولدينجز ليمتد على شركة نتورك إنترناشونال هولدينجز بي ال سي ("نتورك") مقابل ١٠,٣ مليار درهم (٢,٢ مليار جنيه إسترليني). وفقاً لسريان برنامج الترتيبات (بموجب القسم ٢٦ من قانون الشركات في المملكة المتحدة لسنة ٢٠٠٦)، استحوذ بنك أبوظبي الأول، في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤، مع شركة بروكفيلد وشركاء آخرين في الاستثمار، على نسبة ١٠٠٪ من رأس مال شركة نتورك ("الاستحواذ على شركة نتورك إنترناشونال") من خلال شركة بي سي بي ٦ نيبتيون بيدكو هولدينجز ليمتد.

وبموجب شروط الاتفاقية، قدم بنك أبوظبي الأول والأطراف الأخرى تمويلاً مقابل حقوق الملكية وتسهيلات تمويلية مؤقتة ومتجددة لتسهيل الاستحواذ على شركة نتورك إنترناشونال. بالإضافة إلى ذلك، أبرم بنك أبوظبي الأول اتفاقية مع بروكفيلد وشركاء آخرين في الاستثمار لتحويل استثماراه في شركة بي سي بي جروث هولدينجز ليمتد مقابل أداة قرض قابلة للتحويل، التي تتحول إلى استثمار حقوق ملكية في شركة نبتون بروجيكت هولدينج ١ ليمتد، بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية. وعند الانتهاء من التحويل، يكون لدى بنك أبوظبي الأول حصة فعلية بنسبة ٣٤٪ تقريباً في شركة نبتون بروجيكت هولدينج ١ ليمتد. وبناءً عليه، تم الاعتراف بحصة البنك في شركة نبتون بروجيكت هولدينج ١ ليمتد كاستثمار في شركة زميلة خلال السنة.

16. استثمارات عقارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
كما في بداية السنة	٨,١٦٢	٧,١٦٨
إضافات	٨	١,٥٦١
استبعادات	(٢)	(٥٦٨)
تعديل القيمة العادلة	١	١
كما في نهاية السنة	**٨,١٦٩**	**٨,١٦٢**

تستند القيمة العادلة للاستثمارات العقارية إلى التقييمات التي أجراها خبراء تقييم خارجيون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وتصنف جميعها ضمن المستوى الثالث في تسلسل مستويات القيمة العادلة.

فيما يلي المبالغ المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد فيما يتعلق بصافي إيرادات الإيجار من الاستثمارات العقارية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
إيرادات من تأجير استثمارات عقارية	٢١٢	١٦٣
مصاريف تشغيلية	(٦١)	(٥٤)
صافي الإيرادات من تأجير استثمارات عقارية	**١٥١**	**١٠٩**

يتم بيان الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تمثل المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق وفقاً لظروف السوق السائدة في تاريخ القياس.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

16. استثمارات عقارية (تابع)

تشتمل الاستثمارات العقارية للمجموعة على أراضٍ ومبانٍ في أبوظبي ودبي. وحددت الإدارة أن هذه الاستثمارات العقارية تتكون من فئتين من الموجودات التجارية وموجودات التجزئة، بناءً على طبيعة وخصائص ومخاطر كل عقار.

يتمتع خبراء التقييم بمؤهلات مهنية معترف بها وملائمة وخبرة حديثة في موقع وفئة الاستثمارات العقارية موضوع التقييم. تم تحديد القيم العادلة بناءً على نماذج تقييم متنوعة ترتكز على الاستخدام المزمع للاستثمارات العقارية وفقاً لمعايير التقييم الصادرة عن المعهد الملكي للمسّاحين القانونيين.

فيما يلي وصف لأساليب التقييم والمعطيات الرئيسية المستخدمة في تقييم الاستثمارات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣:

النوع	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	أسلوب التقييم	المعطيات الهامة غير الجديرة بالملاحظة	العلاقة بين المعطيات الرئيسية غير الجديرة بالملاحظة
مبانٍ	٤,٤٦٩	طريقة المقارنة والقيمة المتبقية طريقة مقارنة المبيعات	المعاملات القابلة للمقارنة سعر السوق الحالي لموجودات مماثلة	لا ينطبق
أرض	٣,٧٠٠	طريقة المقارنة والقيمة المتبقية	تكلفة البناء أرباح المطور تكاليف التمويل	لا ينطبق

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

17. موجودات غير ملموسة

	الشهرة مليون درهم	علاقات العملاء مليون درهم	ودائع أساسية مليون درهم	الرخصة مليون درهم	العلامة التجارية مليون درهم	المجموع مليون درهم
التكلفة						
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١٨,٦٩٣	١,٧٧٨	٧٠٤	٣٦٩	٢٢	٢١,٥٦٦
إضافات	–	–	–	–	–	–
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١٨,٦٩٣**	**١,٧٧٨**	**٧٠٤**	**٣٦٩**	**٢٢**	**٢١,٥٦٦**
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	١٨,٦٩٣	١,٧٧٨	٧٠٤	٣٦٩	٢٢	٢١,٥٦٦
إضافات	–	–	–	–	–	–
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١٨,٦٩٣**	**١,٧٧٨**	**٧٠٤**	**٣٦٩**	**٢٢**	**٢١,٥٦٦**
الإطفاء المتراكم						
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	–	٩٢١	٣٠١	–	١١	١,٢٣٣
المحمّل للسنة	–	١٣٦	٦٠	–	١	١٩٧
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**–**	**١,٠٥٧**	**٣٦١**	**–**	**١٢**	**١,٤٣٠**
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	–	١,٠٥٨	٣٦١	–	١٢	١,٤٣١
المحمّل للسنة	–	١٣٧	٥٨	–	١	١٩٦
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**–**	**١,١٩٥**	**٤١٩**	**–**	**١٣**	**١,٦٢٧**
القيم الدفترية						
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١٨,٦٩٣**	**٧٢١**	**٣٤٣**	**٣٦٩**	**١٠**	**٢٠,١٣٦**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**١٨,٦٩٣**	**٥٨٣**	**٢٨٥**	**٣٦٩**	**٩**	**١٩,٩٣٩**

ينطوي اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة على قدر كبير من الأحكام. ويشمل ذلك تحديد وحدات توليد النقد المستقلة وتخصيص الشهرة لهذه الوحدات بناءً على طبيعة الوحدات التي من المتوقع أن تستفيد من عملية الاستحواذ. عند اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة، تُقارَن القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد المخصص لها الشهرة مع القيم الدفترية ذات العلاقة. وتُمثّل القيمة القابلة للاسترداد القيمة العادلة لوحدة توليد النقد ناقصًا تكاليف الاستبعاد أو قيمتها قيد الاستخدام، أيّهما أعلى.

لأغراض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم تخصيص الشهرة إلى وحدات توليد النقد المستقلة للمجموعة والمتمثلة في الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار بمبلغ ١٣,٢٢١ مليون درهم والخدمات المصرفية للأفراد بمبلغ ٤,١٤٩ مليون درهم وأعمال بنك أبوظبي الأول مصر بمبلغ ١,٣٢٣ مليون درهم.

تم احتساب القيمة القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد بناءً على قيمتها قيد الاستخدام، ويتم تحديدها عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع أن تنشأ عن الاستخدام المستمر لوحدات توليد النقد والموجودات والاستبعاد النهائي لها بمعدل خصم يبلغ حوالي ٩,٥٪ سنوياً ومعدل نمو نهائي يتراوح بين ٥٪ و٧٪ سنوياً استناداً الى نمو عوائد وحدات توليد النقد.

قد تتغير الافتراضات الأساسية المذكورة أعلاه مع تغير الظروف الاقتصادية والسوقية. وتشير تقديرات المجموعة إلى أنه ليس من المتوقع أن تؤدي التغيرات الممكنة المعقولة في هذه الافتراضات إلى انخفاض القيمة القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد لما دون القيمة الدفترية. حُدِّدت القيمة القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد بناءً على حساب القيمة قيد الاستخدام، باستخدام توقعات التدفقات النقدية التي تغطي فترة خمس سنوات ومن خلال تطبيق معدل نمو نهائي بعد ذلك. وخُصمَت التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

17. موجودات غير ملموسة (تابع)

يتأثر حساب القيمة قيد الاستخدام لوحدات توليد النقد بصورة كبيرة بالافتراضات التالية:

- هوامش الفائدة.
- معدلات الخصم.
- الحصة السوقية خلال فترة التوقع.
- معدلات النمو المتوقعة المستخدمة لاستقراء التدفقات النقدية بعد فترة التوقع.
- الناتج المحلي الإجمالي الحالي.
- معدلات التضخم المحلية.

يتم اختبار الشهرة لتحري الانخفاض في القيمة سنوياً وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد انخفضت قيمتها. لم يتم الاعتراف بأي خسائر انخفاض في القيمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: لا شيء) حيث إنه تم تحديد القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد على أنها أعلى من قيمها الدفترية.

18. مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية		
ودائع جارية وتحت الطلب وبإشعار سابق	٥,٩٦٩	٦,٧٥٩
ودائع هامشية	١٤,٨٩٣	١١,٩٤٦
ودائع ثابتة	١٥,٨٦٢	١٨,٥٧٦
	٣٦,٧٢٤	**٣٧,٢٨١**
مبالغ مستحقة إلى بنوك مركزية		
ودائع جارية وتحت الطلب	٢٤٥	٢١٥
ودائع هامشية	–	٧٠٥
ودائع ثابتة وشهادات إيداع	٣٤,٩٢٧	٣٣,٣٢٧
	٣٥,١٧٢	**٣٤,٢٤٧**
مجموع المبالغ المستحقة إلى البنوك والمؤسسات المالية	**٧١,٨٩٦**	**٧١,٥٢٨**

المبالغ المستحقة إلى البنوك والمؤسسات المالية مقومة بعملات مختلفة وتحمل معدل فائدة يتراوح بين ٠,٠٢٪ و٥,٥٤٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: بين ٠,٠٢٪ و٥,٣٢٪).

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

19. اتفاقيات إعادة الشراء

تدخل المجموعة في اتفاقيات إعادة شراء في سياق عملها الاعتيادي، حيث تقوم المجموعة بموجبها بتحويل الموجودات المالية المعترف بها مباشرة إلى أطراف أخرى.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك / المؤسسات المالية	٣٢,٣٢٩	٢٦,٠٩٦
مجموع اتفاقيات إعادة الشراء	**٣٢,٣٢٩**	**٢٦,٠٩٦**

بلغت القيمة الدفترية التي تمثل أيضاً القيمة العادلة للموجودات المالية المضمونة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغاً وقدره ٢٥,٦٦٠ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٨,٣٦٠ مليون درهم)، وبلغت المطلوبات المالية المرتبطة بها مبلغاً وقدره ٣٢,٣٢٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٢٦,٠٩٦ مليون درهم). يبلغ صافي الفرق بين القيمة العادلة للموجودات المالية المضمونة والقيمة الدفترية لاتفاقيات إعادة الشراء ٦,٦٦٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٧,٧٣٥ مليون درهم)، ويُمثّل هذا المبلغ موجودات مالية مرهونة تم استلامها كضمانات مقابل اتفاقيات إعادة الشراء العكسي أو من خلال ترتيبات اقتراض الأوراق المالية من أمين الحفظ.

20. أوراق تجارية

يوجد لدى البنك برنامج أوراق تجارية باليورو بحد أقصى يبلغ ٣,٥ مليار دولار أمريكي وبرنامج أوراق تجارية بالدولار الأمريكي بحد أقصى يبلغ ١٠ مليار دولار أمريكي.

بلغت السندات القائمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ١٧,٨٨٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٩,٦٥٩ مليون درهم) بفترة استحقاق أقل من ١٢ شهراً.

لم يكن لدى المجموعة أي حالات تعثر في سداد المبالغ الأصلية أو الفوائد أو أي مخالفات أخرى تتعلق ببرامج الأوراق التجارية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

21. حسابات العملاء وودائع أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
حسب نوع الحساب:		
حسابات جارية	٣٢١,١٧٦	٣٢٩,٨٢٦
حسابات توفير	٣٨,٧١٣	٣٠,٨٧٤
حسابات هامشية	٣,٥٥٢	٢,٦١١
ودائع بإشعار ولأجل	٣٨٥,٠٣٤	٣٦٢,٤٨١
	٧٤٨,٤٧٥	٧٢٥,٧٩٢
شهادات إيداع	٣٣,٩٠٤	٣٤,٠٧١
مجموع حسابات العملاء والودائع الأخرى	٧٨٢,٣٧٩	٧٥٩,٨٦٣

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
حسب الطرف المقابل:		
القطاع الحكومي	١٧٤,٥١٩	٢٠٣,٠٠٠
القطاع العام	٨٧,١٥٢	٧٢,٦٨٢
قطاع الشركات / القطاع الخاص	٣٥٨,٧٧٩	٣٣٧,١٠٠
قطاع الأفراد / التجزئة	١٢٨,٠٢٥	١١٣,٠١٠
	٧٤٨,٤٧٥	٧٢٥,٧٩٢
شهادات إيداع	٣٣,٩٠٤	٣٤,٠٧١
مجموع حسابات العملاء والودائع الأخرى	٧٨٢,٣٧٩	٧٥٩,٨٦٣

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
حسب الموقع:		
الإمارات العربية المتحدة	٥٦٢,١٢٠	٥٦٢,٩٨٥
أوروبا	٨١,٨٨٢	٥٩,٤٩٦
الدول العربية	٤٥,٢٠٩	٥١,٠١١
الأمريكتان	٣٦,٥٩٣	٣٥,٠١٩
آسيا	١٨,٧١٢	١٥,١٣٧
أخرى	٣,٩٥٩	٢,١٤٤
	٧٤٨,٤٧٥	٧٢٥,٧٩٢
شهادات إيداع	٣٣,٩٠٤	٣٤,٠٧١
مجموع حسابات العملاء والودائع الأخرى	٧٨٢,٣٧٩	٧٥٩,٨٦٣

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

21. حسابات العملاء وودائع أخرى

ودائع إسلامية للعملاء
تشتمل حسابات العملاء والودائع الأخرى المذكورة أعلاه على الودائع الإسلامية التالية للعملاء:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
ودائع وكالة	٩,٠٣٧	٦,٥٥٨
ودائع مضاربة ادخارية	٥,٣٨٩	٣,٨٥٦
حساب جاري	٢,٦٣٨	٢,٠٢٦
ودائع مرابحة	٦٨٦	٤٣٧
ودائع هامشية	٨٢	٧٨
ودائع مضاربة لأجل	٥٢	٧٢
مجموع الودائع الإسلامية للعملاء	**١٧,٨٨٤**	**١٣,٠٢٧**

22. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
فوائد دائنة	٢٦,٧٧١	٢٤,٢١٧
أوراق القبول	٦,٠٣٤	٦,٨٣٢
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٣٩٥	٣٧٩
حسابات دائنة ودائنون متنوعون ومطلوبات أخرى	١٧,١٧٠	١٤,٩٠٩
ضريبة الدخل	٢,١٠٣	٥٩٥
مجموع المطلوبات الأخرى	**٥٢,٤٧٣**	**٤٦,٩٣٢**

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

التزامات المنافع المحددة
ترصد المجموعة مخصصاً لمكافآت نهاية الخدمة لموظفيها المستحقين. تم إجراء تقييم اكتواري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ للتحقق من القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة. وتم تعيين خبير اكتواري مسجل بدولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء هذا التقييم. وتم قياس القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة وتكاليف الخدمات ذات الصلة الحالية والسابقة باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة.

فيما يلي الافتراضات الرئيسية (معدلات المتوسط المرجح) المستخدمة لتقييم المطلوبات:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
معدل الخصم	٥,٨٠٪ سنوياً	٥,٤٨٪ سنوياً
معدل زيادة الرواتب	٢,٩٦٪ سنوياً	٢,٤٨٪ سنوياً

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

22. مطلوبات أخرى (تابع)

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (تابع)

التزامات المنافع المحددة (تابع)
استُخدمت الافتراضات الديموغرافية للوفيات والاستقالات والتقاعد عند تقييم المطلوبات والمنافع بموجب الخطة. ونظراً لطبيعة المنافع، التي تمثل مبلغاً مقطوعاً يُدفع عند ترك الخدمة لأي سبب، فقد تم استخدام معدل انخفاض فردي مجمع.

إن أي تغير في افتراض معدل الخصم بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس كان يمكن أن يكون له تأثير على المطلوبات بمبلغ ٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨ مليون درهم) ومبلغ ٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨ مليون درهم) على التوالي. وبالمثل، فإن أي تغير في افتراض معدل زيادة الرواتب بواقع +/- ٥٠ نقطة أساس كان يمكن أن يكون له تأثير على المطلوبات بمبلغ ٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٩ مليون درهم) ومبلغ ٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٨ مليون درهم) على التوالي.

كانت الحركة في التزام نهاية الخدمة للموظفين على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
الرصيد في بداية السنة	٣٧٩	٣٨١
صافي المحمّل خلال السنة	٥٩	٥٣
خسائر إعادة القياس في الدخل الشامل الآخر	١٣	١٠
المدفوع خلال السنة وتعديلات أخرى	(٥٦)	(٦٥)
الرصيد في نهاية السنة	**٣٩٥**	**٣٧٩**

خطة المساهمات المحددة
تقوم المجموعة بدفع مساهمات عن موظفيها المستحقين ويتم التعامل معها باعتبارها خطط مساهمات محددة. يبلغ مخصص هذه المساهمات للسنة ١٢٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٢٠ مليون درهم). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تم تصنيف المعاشات مستحقة الدفع البالغة ١٦ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٦ مليون درهم) تحت بند المطلوبات الأخرى.

ضريبة الدخل
قامت المجموعة برصد مخصص لضريبة الدخل وفقاً لتقدير الإدارة لمجموع المبلغ المستحق بناءً على معدلات الضريبة السارية أو التي ستسري بشكل فعلي بتاريخ التقرير. وحيثما كان مناسباً، قامت المجموعة بسداد دفعات الضرائب على الحساب فيما يتعلق بهذه المطلوبات المقدرة.

يتم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة على أساس صافي الأرباح المعدلة للسنة. وفيما يلي حركة هذا المخصص:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
الرصيد في بداية السنة	٥٩٥	٥٧٨
المحمّل للسنة	٢,٨١٨	١,٠٤٢
ضريبة الدخل المدفوعة، صافية من المستردات	(١,٤٤٦)	(١,٠٥٨)
حركات أخرى	١٣٦	٣٣
الرصيد في نهاية السنة	**٢,١٠٣**	**٥٩٥**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

22. مطلوبات أخرى (تابع)

ضريبة الدخل (تابع)

قانون ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة

أصدرت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، مرسوماً بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الضريبة على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات أو القانون) لفرض نظام ضريبة الشركات الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. أصبح نظام ضريبة الشركات نافذاً للمجموعة اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤. يُطبق معدل ٩٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز ٣٧٥,٠٠٠ درهم بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ١١٦ لسنة ٢٠٢٢.

يجب قياس الضرائب الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه أو استرداده من السلطات الضريبية استناداً إلى المعدلات والقوانين الضريبية التي تم سنها أو تطبيقها فعلياً في نهاية أي فترة تقرير. احتسبت المجموعة الضرائب الحالية في البيانات المالية للفترة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٤.

يجب قياس الضرائب المؤجلة استناداً إلى المعدلات والقوانين الضريبية، التي تم سنها أو تطبيقها فعلياً، في نهاية فترة التقرير، والتي من المتوقع أن تُطبّق في الفترات التي يتم فيها بيع أو تسوية الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالضرائب المؤجلة. أخذت الشركة في الاعتبار تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ وأي متطلبات لقياس الضرائب المؤجلة والاعتراف بها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إفصاحات الركيزة الثانية

تخضع المجموعة للقواعد النموذجية للركيزة الثانية وفقاً لمشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عدة بلدان تعمل فيها المجموعة.

في حين أعلنت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ٢٠٢٤ أنه سيتم تطبيق الحد الأدنى للضريبة الإضافية المحلية بنسبة ١٥٪ على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، إلا أن هذا الإعلان لا يُعتبر بمثابة تطبيق فعلي حيث لم يُعلن عن اللوائح أو الإرشادات المتعلقة به. وقد طبّقت فرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة الحد الأدنى للضريبة العالمية أو المحلية بنسبة ١٥٪، اعتباراً من سنة ٢٠٢٤ فصاعداً، بينما ستطبق البحرين وماليزيا وسنغافورة الحد الأدنى للضريبة العالمية أو المحلية بنسبة ١٥٪ اعتباراً من سنة ٢٠٢٥ فصاعداً. وفي البلدان الأخرى التي يكون للبنك فيها نشاط ضريبي، بما في ذلك هونغ كونغ، فمن المقرر تنفيذ مشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي العالمي اعتباراً من سنة ٢٠٢٥ فصاعداً.

ونتيجة للشكوك المستمرة حول التطبيق، لا تستطيع المجموعة تقديم تقدير معقول في تاريخ التقرير، وتواصل تقييم تأثير تشريع ضريبة الدخل للركيزة الثانية على أدائها المالي في المستقبل. ويأخذ التقييم في الاعتبار عدداً من العوامل، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع تطبيق الحماية الانتقالية استناداً إلى أحدث الإقرارات الضريبية، والإفصاح الضريبي لكل دولة، والبيانات المالية للمنشآت ذات الصلة. وبالنسبة لتلك الدول التي طُبّق فيها الحد الأدنى للضريبة العالمية أو المحلية أو كليهما اعتباراً من سنة ٢٠٢٤ فصاعداً، لم يُعترف بأي تأثير مادي على مصروف الضريبة للبنك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

وقد طبقت المجموعة الإعفاء الإلزامي والمؤقت من الاعتراف والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بموجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ كما هو مطلوب بموجب التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ "الإصلاح الضريبي الدولي – القواعد النموذجية للركيزة الثانية".

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

23. قروض لأجل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
التكلفة المطفأة	٦٤,١٠٦	٦٣,٤٢٦
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٦٨٢	٥١٣
مجموع القروض لأجل	**٦٤,٧٨٨**	**٦٣,٩٣٩**

أصدر البنك خلال السنة سندات مختلفة بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة. وفيما يلي حركة القروض لأجل خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
في بداية السنة	٦٣,٩٣٩	٦٢,٦٣٥
إصدارات جديدة	١٤,٦٤٨	٨,١٤٠
مبالغ مسددة	(١٢,٤٦١)	(٨,٣٩٧)
تعديلات التقييم العادل وحركات صرف العملة وتعديلات أخرى	(١,٣٣٨)	١,٥٦١
في نهاية السنة	**٦٤,٧٨٨**	**٦٣,٩٣٩**

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

23. قروض لأجل (تابع)

العملة	(نطاق) معدل الفائدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
		حتى ٣ أشهر مليون درهم	٣ أشهر إلى سنة واحدة مليون درهم	١ إلى ٣ سنوات مليون درهم	٣ إلى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم	حتى ٣ أشهر مليون درهم	٣ أشهر إلى سنة واحدة مليون درهم	١ إلى ٣ سنوات مليون درهم	٣ إلى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
درهم إماراتي	معدل ثابت من ٤,٠٠٪ إلى ٦,٠٠٪ سنوياً	–	–	٦	–	–	–	–	٦	–	–
دولار أسترالي	معدل ثابت بنسبة ١,٨٧٪ سنوياً	–	–	١,٣٩٦	١٤٠	–	–	–	١,٣٨٥	١٥٠	–
دولار أسترالي	معدل مقايضة سندات البنوك بالدولار الأسترالي لمدة ٣ أشهر + حتى ٤,٤٥٩٪ سنوياً	٧٩٧	٦٨	٣٤٥	–	–	–	–	١,٣٢٨	–	٦٨
فرنك سويسري	معدل ثابت من ٠,٠٧٪ إلى ١,٠٧٢٪ سنوياً	–	٦٠٤	٣,٢٤٣	–	–	–	١,٠٥٠	٢,٣٣٠	–	–
رينمينبي صيني	معدل ثابت من ٢,٧٩٪ إلى ٤,٠٥٪ سنوياً	٦٩	٣٧٨	١,٣٩٨	٤,٥٩٩	٤٦	٩٤٣	٩٨	٤,٣٥٦	٧٨	–
يورو	معدل ثابت من ٠,١٢٥٪ إلى ٣,٠٠٪ سنوياً	–	–	١,٨٨٥	١,٠٧٢	٧٩	٤٣٣	–	٣,٢٢٢	١,٩١١	١٦٤
جنيه إسترليني	معدل ثابت من ٠,٨٧٥٪ إلى ٢,٢٠٥٪ سنوياً	–	–	٨٢٥	٤٣٢	–	–	–	٢,٩٠٦	–	٨٠
دولار هونغ كونغ	معدل ثابت من ٠,٨٥٪ إلى ٣,٩٤٪ سنوياً	–	–	–	٢٢٨	–	٥٢	–	١,٠٤٢	١٨٠	–
ين ياباني	معدل ثابت من ٠,٢٣٥٪ إلى ٢,٦٠٪ سنوياً	–	–	–	٢٢٨	–	٢٥٧	–	٢٥٧	–	–
بيسو مكسيكي	معدل ثابت بنسبة ٠,٥٠٪ سنوياً	–	–	–	–	١٠	–	–	–	–	١١
بيسو فلبيني	معدل ثابت بنسبة ٣,٨٠٪ سنوياً	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٤٦
دولار نيوزيلندي	معدل ثابت بنسبة ٥,٥٠٪ سنوياً	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٨٣
دولار أمريكي	معدل ثابت حتى ٦,٦٦٪ سنوياً	٣,٣٥٦	١٢٦	٦,٨٦٤	١,١٧٥	١٢,٨٨٥	٤,٥٨٦	٩٢٢	٥,٨٩٨	١,٩٨٣	٨,٠٣٢
دولار أمريكي	معدل ليبور لمدة ٣ أشهر + حتى ٥,٦٧٧٪ سنوياً	١٢٩	٤٥٩	١,٧٦٣	٤,٥٩٩	٧٩	١٨٤	١٨٤	٣,٩١١	١,٩٨٣	٨,٠٣٢
دولار أمريكي	معدل التمويل المضمون للليلة الواحدة بالدولار الأمريكي بفترة ملاحظة تغير ربع سنوية – ٥ أيام عمل + حتى ٥,٣٦٧٪ سنوياً	–	١٤٧	٢,٩٩٧	٨,١٠١	٧٥	–	١١,٢٤٥	–	٢,٨٧٩	–
مجموع القروض لأجل		٤,٣٥١	٧,٧٩٠	٢٣,٨٨٩	٢١,٢٧٠	٧٥	٥,٢٥٥	٦٤,٧٨٨	٣٠,٥٦٣	١,٧٦٣	١١,٣٣٢

تشتمل القروض المذكورة أعلاه على قروض الصكوك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بمبلغ ١٣,٦٥٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٣,٣٣١ مليون درهم).

23. قروض لأجل (تابع)

أصدرت المجموعة خلال السنة سندات مختلفة بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة، وفيما يلي القيمة الاسمية للسندات الصادرة خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
بمعدل ثابت		
درهم إماراتي	–	١,٣١٦
رينمينبي صيني	٤٤٤	–
يورو	٤٦	–
دولار أمريكي	٦,٣٨٧	٦,٣٥٣
دولار نيوزيلندي	–	٨٣
بمعدل متغير		
دولار أمريكي	٧,٧٤٩	١٦٩
	١٤,٦٢٦	٧,٩٢١

قامت المجموعة بالتحوط من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة والعملات الأجنبية على القروض لأجل. تبلغ القيمة الاسمية المتحوطة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ما قيمته ٥٨ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٦٤ مليار درهم)، ويبلغ صافي القيمة العادلة الموجبة للمخاطر الخاضعة للتحوط ٦,٥٩٩ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: يبلغ صافي القيمة العادلة الموجبة ٥,٥٠٧ مليون درهم). لم يكن لدى المجموعة أي حالات تعثر في سداد المبالغ الأصلية أو الفوائد أو أي مخالفات أخرى تتعلق بالقروض لأجل خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

24. سندات ثانوية

تاريخ الإصدار	العملة	معدل الفائدة	تاريخ الاستحقاق	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
١٠ ديسمبر ٢٠١٢	رينغيت ماليزي	معدل ثابت بنسبة ٤,٧٥٪ سنوياً	٩ ديسمبر ٢٠٢٧	٣٩٩	٣٨٥
٤ أكتوبر ٢٠٢٣	دولار أمريكي	معدل ثابت بنسبة ٦,٣٢٪ سنوياً حتى ٤ أبريل ٢٠٢٩، وإذا لم يتم الطلب، فمن ٤ أبريل ٢٠٢٩ إلى تاريخ الاستحقاق، معدل سندات الخزانة الأمريكية السائد لمدة ٥ سنوات + ١,٧٠٪ سنوياً.	٤ أبريل ٢٠٣٤	٣,٧١٥	٣,٨٠٦
١٦ يوليو ٢٠٢٤	دولار أمريكي	معدل ثابت بنسبة ٥,٨٠٤٪ سنوياً حتى ١٦ يناير ٢٠٣٠، وإذا لم يتم الطلب، فمن ١٦ يناير ٢٠٣٠ إلى تاريخ الاستحقاق، معدل سندات الخزانة الأمريكية السائد لمدة ٥ سنوات + ١,٥٥٪ سنوياً.	١٦ يناير ٢٠٣٥	٢,٧٤٧	–
مجموع السندات الثانوية				٦,٨٦١	٤,١٩١

قام البنك بالتحوط من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة والعملات الأجنبية على السندات الثانوية. لم يكن لدى البنك أي حالات تعثر في سداد المبالغ الأصلية أو الفوائد أو أي مخالفات أخرى متعلقة بسنداته الثانوية خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

25. رأس المال والاحتياطيات

رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
رأس المال المصرح به	١١,٠٤٨	١١,٠٤٨
أسهم عادية بقيمة درهم واحد للسهم	١١,٠٤٨	١١,٠٤٨
أسهم خزينة بقيمة درهم واحد للسهم[1]	–	٧

[1] راجع الإيضاح ٢٧.

وافق مساهمو البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٤ على توزيعات أرباح نقدية بواقع ٠,٧١ درهم للسهم العادي بقيمة إجمالية ٧,٨٤٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: توزيعات أرباح نقدية بواقع ٠,٥٢ درهم للسهم العادي بقيمة إجمالية ٥,٧٤٥ مليون درهم).

احتياطيات نظامية وخاصة

طبقاً للنظام الأساسي للبنك ومتطلبات المادة ٢٤١ من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، ينبغي تحويل ما لا يقل عن ١٠٪ من صافي الأرباح السنوية إلى كل من الاحتياطي النظامي والاحتياطي الخاص حتى يبلغ رصيد كل منهما ٥٠٪ من قيمة رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي النظامي والاحتياطي الخاص غير قابلين للتوزيع على المساهمين. ولم يتم إجراء أي عمليات تحويل خلال السنة لأن الاحتياطي النظامي والاحتياطي الخاص يعادلان ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

توزيعات الأرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
توزيعات الأرباح على الأسهم العادية المدفوعة خلال السنة	٧,٨٢٢	٥,٧٢٠

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

25. رأس المال والاحتياطيات (تابع)

احتياطيات أخرى

	احتياطي القيمة العادلة مليون درهم	احتياطي عام مليون درهم	احتياطي تحويل العملات الأجنبية مليون درهم	احتياطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – محدد مليون درهم	احتياطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – جماعي مليون درهم	المجموع مليون درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	(١,١٨٥)	٢٢٨	(٢,٩٢٥)	١,٢٢٢	٢,٨٦٨	٢٠٨
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	(١,١٣٩)	–	(١,٩١٩)	–	–	(٣,٠٥٨)
تحويل خلال السنة	–	٥٠	–	–	–	٥٠
حركة احتياطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩[1]	–	–	–	(١,٢٢٢)	–	(١,٢٢٢)
خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٥	–	–	–	–	٢٥
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	(٢,٢٩٩)	٢٧٨	(٤,٨٤٤)	–	٢,٨٦٨	(٣,٩٩٧)
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	(٢,٢٧٠)	٢٢٨	(٢,١٧٦)	١,٢٢٢	٢,١٦٠	(٨٣٦)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	١,٠٦٥	–	(٧٤٩)	–	–	٣١٦
حركة احتياطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	–	–	–	–	٧٠٨	٧٠٨
خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٠	–	–	–	–	٢٠
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(١,١٨٥)	٢٢٨	(٢,٩٢٥)	١,٢٢٢	٢,٨٦٨	٢٠٨

[1] خلال السنة، ووفقاً لمعايير إدارة مخاطر الائتمان الجديدة الصادرة عن المصرف المركزي، تم رصد مخصص محدد للأرباح المحتجزة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

25. رأس المال والاحتياطيات (تابع)

احتياطيات أخرى (تابع)

(١) احتياطي القيمة العادلة

يشمل احتياطي القيمة العادلة ما يلي:

- صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة للأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى أن يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات أو إعادة تصنيفها. يزيد هذا المبلغ بمقدار مخصص الخسائر.
- احتياطيات تحوط التدفقات النقدية.

	احتياطي إعادة التقييم – الأدوات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	احتياطي التحوط – تحوط التدفقات النقدية	المجموع
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	(٨٨٢)	(٣٠٣)	(١,١٨٥)
صافي التغيرات غير المحققة في القيمة العادلة	(٨٩٤)	(٤٢٥)	(١,٣١٩)
خسائر محققة من بيع أدوات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومُعاد تدويرها من خلال الربح أو الخسارة	١٥٠	–	١٥٠
خسائر محققة من بيع أدوات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومُعاد تدويرها من خلال حقوق الملكية	٢٥	–	٢٥
تأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة	٣٠	–	٣٠
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	(١,٥٧١)	(٧٢٨)	(٢,٢٩٩)
كما في ١ يناير ٢٠٢٣	(١,٥١١)	(٧٥٩)	(٢,٢٧٠)
صافي التغيرات غير المحققة في القيمة العادلة	٤٤٧	٤٥٦	٩٠٣
خسائر محققة من بيع أدوات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومُعاد تدويرها من خلال الربح أو الخسارة	١٢٨	–	١٢٨
خسائر محققة من بيع أدوات مُدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومُعاد تدويرها من خلال حقوق الملكية	٢٠	–	٢٠
تأثير الخسائر الائتمانية المتوقعة	٣٤	–	٣٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	(٨٨٢)	(٣٠٣)	(١,١٨٥)

يشتمل احتياطي التحوط على الجزء الفعال من صافي التغير المتراكم في القيمة العادلة لأدوات تحوط التدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات التحوط. وخلال السنة، لم يكن هناك أي تحويل هام من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الأرباح أو الخسائر.

(٢) الاحتياطي العام

يعد الاحتياطي العام متاحاً للتوزيع على المساهمين بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

25. رأس المال والاحتياطيات (تابع)

احتياطيات أخرى (تابع)

(٣) احتياطي تحويل العملات الأجنبية

يمثل احتياطي تحويل العملات الأجنبية فروق الصرف الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية.

(٤) احتياطي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

وفقاً لمعايير إدارة مخاطر الائتمان الجديدة الصادرة عن المصرف المركزي، يجب على البنوك التأكد من أن مجموع المخصصات المقابلة لجميع التعرضات ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لا يقل عن ١,٥٪ من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان على النحو المحتسب بموجب نظام رأس المال الصادر عن المصرف المركزي. وعندما تكون المخصصات الجماعية المحتفظ بها أقل من هذه النسبة، يمكن الاحتفاظ بالعجز في احتياطي مخصص لذلك غير قابل للتوزيع في الميزانية العمومية يسمى "احتياطي الانخفاض في القيمة – عام". يجب خصم المبلغ المحتفظ به في "احتياطي الانخفاض في القيمة – عام" من قاعدة رأس المال (الشق الأول من رأس مال البنوك) عند احتساب رأس المال التنظيمي.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، لا يقل مجموع المخصصات المقابلة لجميع التعرضات ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية عن ١,٥٪ من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان على النحو المحتسب بموجب نظام رأس المال الصادر عن المصرف المركزي.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	مليون درهم	مليون درهم
احتياطي الانخفاض في القيمة غير القابل للتوزيع – عام		
الحد الأدنى للمخصصات للمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي	٨,٣٦٠	٧,٦٩٧
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة للمرحلتين الأولى والثانية مقابل الإيرادات	(٥,٥٣٩)	(٤,٨٢٩)
الفائض/ (العجز) في مخصص المرحلتين الأولى والثانية لتلبية الحد الأدنى من متطلبات المصرف المركزي	٢,٨٢١	٢,٨٦٨
رصيد احتياطي الانخفاض في القيمة – عام كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,٨٦٨	٢,١٦٠
زائداً: احتياطي غير قابل للتوزيع خلال السنة (احتياطي الانخفاض في القيمة – عام)	–	٧٠٨
رصيد احتياطي الانخفاض في القيمة – عام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢,٨٦٨	٢,٨٦٨

راجعت لجنة المخاطر لدى المجموعة، المسؤولة عن الإشراف على المخصصات، عملية حساب المخصصات ومنهجيتها ونتائجها واعتمدتها. وعليه، قامت اللجنة بمراجعة رسمية لما قدمه رئيس إدارة المخاطر بشأن عملية حساب المخصصات ومنهجيتها ونتائجها. لذلك، قدم مجلس الإدارة أو الهيئة المفوضة من المجلس المخصصات مع الموافقة عليها، وفقاً للمادة ٩ (المعايير) من لائحة إدارة مخاطر الائتمان والمعايير المرفقة بها، التعميم رقم ٢٠٢٤/٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٥.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

26. سندات الشق الأول من رأس المال

الإصدار	العملة	سعر الفائدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
سندات الشق الأول من رأس المال الصادرة عن حكومة أبوظبي	درهم إماراتي	فائدة متغيرة بسعر إيبور لمدة ٦ أشهر زائداً ٢,٣٪ سنوياً	٨,٠٠٠	٨,٠٠٠
سندات الشق الأول من رأس المال بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي	دولار أمريكي	معدل ثابت بنسبة ٤,٥٠٪ سنوياً، يُعاد تحديده بعد ذلك في التاريخ الأول ثم كل ست سنوات، ثمّ على أساس إجمالي الهامش وتاريخ التحديد للست سنوات للأوراق المالية بالدولار الأمريكي ذات الصلة	٢,٧٥٥	٢,٧٥٥
مجموع سندات الشق الأول من رأس المال			**١٠,٧٥٥**	**١٠,٧٥٥**

سندات الشق الأول من رأس المال هي سندات دائمة ثانوية غير مضمونة وتحمل قسائم تسدد في نهاية كل ستة أشهر. ويحتفظ البنك بحق عدم دفع أي من الفوائد بناءً على تقديره الخاص. ولا يحق لحامل تلك السندات المطالبة بالفائدة، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد الفائدة حدثاً من أحداث التعثر، علاوة على تلك الحالات التي لا يُسمح فيها للبنك بدفع الفائدة في أي تاريخ دفع معين.

في حال اختار البنك عدم الدفع أو ظهر حدث يستوجب عدم الدفع، فإنه لا يحق للبنك: (أ) الإعلان عن أي توزيعات أو أرباح أو دفعها، أو (ب) استرداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الاستحواذ بأي وسيلة كانت على أي جزء من رأس المال أو أي أوراق مالية من البنك تكون مساوية للسندات أو أقل منها، باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها على الإلزام بالسداد أو التحويل إلى حقوق الملكية، في كل الحالات إلا إذا تم، أو لحين أن يتم، سداد دفعتين متتاليتين كاملتين لكل قسيمة. اختار البنك خلال السنة دفع قسائم بقيمة ٧٤٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٦٥٣ مليون درهم).

27. دفعات على أساس الأسهم

قامت المجموعة خلال سنة ٢٠٠٨ بإطلاق برنامج الدفعات على أساس الأسهم ("البرنامج") لنخبة من الموظفين بفترة استحقاق ثلاث سنوات، ويمكن ممارسة هذا البرنامج خلال الثلاث سنوات اللاحقة لفترة الاستحقاق. والشرط الرئيسي للاستحقاق هو أن يستمر حامل الخيار في عمله لدى البنك حتى نهاية فترة الاستحقاق. ويسقط حق استخدام الخيارات بعد مضي ست سنوات من تاريخ المنح، بصرف النظر عما إذا كان قد تم ممارسة الخيار أم لا.

قامت المجموعة بتأسيس شركة تابعة لإصدار أسهم عند ممارسة الخيار المكتسب من قبل الموظف. وتعامل هذه الأسهم معاملة أسهم الخزينة حتى ممارستها من قبل حاملي خيارات الأسهم.

وخلال السنة، صُفّيت أسهم الخزينة القائمة، وعُرضت الأرباح في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

28. إيرادات الفوائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
فوائد من:		
البنوك المركزية	١٣,٣٢٠	١٤,٣٤٨
البنوك والمؤسسات المالية	١,٤٨٧	١,١٥٩
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٣,٧٧٠	٣,٥٤١
قروض وسلفيات (باستثناء التمويل الإسلامي)	٣٠,٩٥٨	٢٨,٠٤٠
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	١٠,٠٣٩	٨,٧٦٠
مجموع إيرادات الفوائد	**٥٩,٥٧٤**	**٥٥,٨٤٨**

[1] راجع الإيضاح رقم ٥١ للتغيرات في الأرقام المقارنة.

29. مصاريف الفوائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
فوائد إلى:		
البنوك والمؤسسات المالية	٢,٩٤٦	٣,٢٦٢
اتفاقيات إعادة الشراء	١,٦٢٣	١,٦٧٤
أوراق تجارية	١,٠٢٠	١,٠١٣
حسابات العملاء وودائع أخرى (غير متضمنة الودائع الإسلامية للعملاء)	٣٢,٠٧٤	٢٩,٥٥٨
قروض لأجل	٣,٩٤٢	٣,٧٠٤
سندات ثانوية	٤٩٥	١٠٢
مجموع مصاريف الفوائد	**٤٢,١٠٠**	**٣٩,٣١٣**

[1] راجع الإيضاح رقم ٥١ للتغيرات في الأرقام المقارنة.

30. إيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
المرابحة	٢,١٧٣	١,٧٠٣
الإجارة	٨٢٤	٧٦٦
استثمارات الصكوك	٤١٠	٣٩٠
أخرى	٦٧	٥٢
مجموع الإيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية	**٣,٤٧٤**	**٢,٩١٠**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

31. توزيعات على الودائع الإسلامية للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
ودائع وكالة	٤٠٩	٣٧٥
ودائع مضاربة ادخارية وودائع لأجل	٢٤٧	١٧٥
سندات صكوك إسلامية	٦٦٢	٧٤٥
أخرى	١٨	١٠
مجموع التوزيعات على الودائع الإسلامية للعملاء	**١,٣٣٦**	**١,٣٠٦**

تحتفظ المجموعة باحتياطي مخاطر استثمار بمبلغ ٣٩ مليون درهم (٢٠٢٣: ٢٢ مليون درهم) حيث يمثل جزءاً من حصة المودعين في الأرباح المُخصَّصة كاحتياطي.

32. صافي إيرادات الرسوم والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
إيرادات الرسوم والعمولات:		
قروض الأفراد والشركات	٢,١٣٢	١,٧٥٨
البطاقات والخدمات الإلكترونية	١,٢٩٩	٧٦١
التمويل التجاري	١,٠٤٦	٨٩٢
عمولات على التحويلات	٢١٩	١٦٨
إدارة الموجودات وخدمات الاستثمار	١٥٦	١٠٤
إيرادات الوساطة	١١٠	١٢١
الخدمات المتعلقة بالحسابات	٧١	٨٢
خدمات التحصيل	٥٦	٤٧
أخرى	٤٣١	٣٥٠
مجموع إيرادات الرسوم والعمولات	**٥,٥٢٠**	**٤,٢٨٣**
مصاريف الرسوم والعمولات:		
رسوم بطاقات الائتمان	٩١٩	٦٩٣
قروض الأفراد والشركات	٣٣٥	٢٩١
عمولات الوساطة	٦٨	٥٦
التمويل التجاري	٥٨	١٣
أخرى	٣٨٢	٢٢٣
مجموع مصاريف الرسوم والعمولات	**١,٧٦٢**	**١,٢٧٥**
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	**٣,٧٥٨**	**٣,٠٠٨**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

33. صافي أرباح صرف العملات الأجنبية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
أرباح المتاجرة وإعادة التحويل من صرف العملات الأجنبية والمشتقات ذات الصلة[1]	١٩٣	١,٣٤٦
تعاملات مع العملاء	١,٦٣٩	١,٢٥١
مجموع صافي أرباح صرف العملات الأجنبية	**١,٨٣٢**	**٢,٥٩٧**

[1] نظراً لاستراتيجيات التحوط الفعالة، ينعكس تأثير مقاصة أدوات التحوط في صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات (إيضاح ٣٤).

34. صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
صافي الربح المحقق وغير المحقق من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمشتقات	٥,٥٢٣	٣,٧٣٠
صافي الخسارة من بيع استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	(١٥٠)	(١٢٨)
توزيعات أرباح وإيرادات أخرى	٢٦	١٠٢
مجموع صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات	**٥,٣٩٩**	**٣,٧٠٤**

35. إيرادات تشغيلية أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
إيرادات الإيجار	١٥١	١٠٩
إيرادات أخرى	٨٧٣	(٨٦)
مجموع الإيرادات التشغيلية الأخرى	**١,٠٢٤**	**٢٣**

36. ربح من استبعاد حصة في شركة تابعة وربح القيمة العادلة من الحصة المحتفظ بها

في ٩ سبتمبر ٢٠٢٣، وقع بنك أبوظبي الأول وشركة الدار العقارية اتفاقية لبيع الشركة التابعة المملوكة بالكامل لبنك أبوظبي الأول وهي شركة أبوظبي الأول العقارية ذ.م.م. وفقاً لشروط الاتفاقية، قام بنك أبوظبي الأول ش.م.ع ببيع ١٠٠٪ من شركته التابعة المملوكة له بالكامل، شركة أبوظبي الأول العقارية ذ.م.م، إلى شركة بروفس لإدارة العقارات ذ.م.م، وأصبح تحويل الأسهم سارياً وأُدرج في الرخصة التجارية لشركة أبوظبي الأول العقارية ذ.م.م بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣. وعليه، حُذفت شركة أبوظبي الأول العقارية ذ.م.م من البيانات المالية الموحدة لبنك أبوظبي الأول ش.م.ع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

37. مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
تكاليف الموظفين	٤,٠٣٢	٣,٥٧٠
مصاريف تقنية المعلومات	١,١٢٥	١,٠١٣
استهلاك	٨٦٣	٧٤٣
أتعاب مهنية	٥٤٩	٥٨٣
إطفاء موجودات غير ملموسة	٢٢٤	٢٣٨
مصاريف الاتصالات	٢١٩	٢٠٩
مصاريف المقرّات	٢١١	١٩٥
دعاية وإعلان	١٣٧	١١١
رسوم رعاية وتبرعات	٩٣	١٠٥
مصاريف عمومية وإدارية أخرى	٣٣٤	٣٥٨
مجموع المصاريف العمومية والإدارية والمصاريف التشغيلية الأخرى	**٧,٧٨٧**	**٧,١٢٥**

أتعاب مدقق الحسابات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
خدمات التدقيق	١٢	١٢
خدمات متعلقة بالتدقيق	١٠	٨
خدمات غير متعلقة بالتدقيق	١	٥
مجموع أتعاب مدقق الحسابات	**٢٣**	**٢٥**

خدمات التدقيق
تُمثل خدمات التدقيق الخدمات التي يُقدّمها مدقق الحسابات القانوني للمجموعة لتدقيق ومراجعة البيانات المالية أو تلك الخدمات التي يُقدّمها عادةً مدقق الحسابات القانوني فيما يتعلق بالتقارير القانونية والتنظيمية.

خدمات متعلقة بالتدقيق
الخدمات المتعلقة بالتدقيق هي خدمات أخرى غير "خدمات التدقيق" وتقع ضمن اختصاص مدقق حسابات المنشأة، ولا سيما عندما تكون تلك الخدمات مطلوبة بموجب القوانين أو التشريعات المتعلقة بموطن المنشأة المعنية وأنشطتها.

خدمات غير متعلقة بالتدقيق
الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق هي الخدمات التي لا تندرج ضمن فئتي الخدمة المذكورتين أعلاه ولا تشكل أيضاً جزءاً من الخدمات المحظورة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

38. صافي مخصص الانخفاض في القيمة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
مخصص الانخفاض في قيمة قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	٤,٤٣٠	٣,٠٣٩
موجودات مالية أخرى	(٣)	٣٦
تعرضات غير ممولة	٤٢	٢٤٢
أدوات غير مالية أخرى	–	٢
مستردات	(٧٢٦)	(٥٠٧)
حذف موجودات مالية تعرضت لانخفاض في قيمتها	١٨١	٢٦٦
مجموع صافي مخصص الانخفاض في القيمة	**٣,٩٢٤**	**٣,٠٧٨**

39. مصروف ضريبة الدخل
بالإضافة إلى التعديلات الخاصة بالضرائب المؤجلة، يتم احتساب المبلغ المحمّل للسنة على أساس صافي أرباح السنة المعدل وفقاً لمعدلات الضريبة المطبقة في المواقع الدولية المعنية. فيما يلي المبلغ المحمّل على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
المحمّل للسنة	٢,٨١٨	١,٠٤٢

فيما يلي التسوية الضريبية للمجموعة بناءً على الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة وفقاً للقوانين الضريبية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
الربح قبل الضريبة	**١٩,٩١٤**	**١٧,٥٥٢**
تأثير معدلات الضريبة	٢,٢٨٧	٥٧٠
التأثيرات الضريبية لـ:		
– الإيرادات غير الخاضعة للضريبة	(١٠٥)	(٣)
– مصاريف غير مقتطعة لأغراض الضريبة	١٥٤	٧٢
– الحركة في الضريبة المؤجلة غير المعترف بها	(١١)	٢
– تعديلات السنة السابقة	١٢	(٣٥)
– ضريبة الاستقطاع المخصومة من المصدر	٤٦٦	٤٣٢
– ضريبة الحوالات الإلزامية	١	٤
– أخرى	١٤	–
مجموع مصروف ضريبة الدخل	**٢,٨١٨**	**١,٠٤٢**

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

40. نقد وما في حكمه

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢١٤,٥٤٨	٢٣٣,٥٥٥
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٢٣,٧٧٤	٢٥,٣٢٤
	٢٣٨,٣٢٢	٢٥٨,٨٧٩
ناقصاً: الأرصدة لدى البنوك المركزية التي تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	(٦٩٠)	(٥٥٩)
ناقصاً: المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية التي تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	(٩٠٨)	(٣٣٥)
ناقصاً: الودائع المقيدة لدى البنوك المركزية للأغراض التنظيمية	(٨٩٦)	(٧٨٧)
مجموع النقد وما في حكمه	**٢٣٥,٨٢٨**	**٢٥٧,١٩٨**

يتضمن النقد وما في حكمه العملات الورقية والمعدنية في الصندوق والأرصدة غير المقيدة لدى البنوك المركزية والموجودات المالية ذات السيولة العالية بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ عليها.

41. عقود الإيجار

تستأجر المجموعة عدداً من مقرّات الفروع والمكاتب. وتسري عقود الإيجار عادة لمدة ١٠ سنوات مع خيار تجديد عقود الإيجار بعد ذلك التاريخ. بالنسبة لبعض عقود الإيجار، تتم إعادة التفاوض على دفعات الإيجار كل خمس سنوات لتعكس إيجارات السوق. وتنص بعض عقود الإيجار على دفعات إيجار إضافية تستند إلى التغيرات في مؤشرات الأسعار المحلية.

كما تستأجر المجموعة معدات تقنية المعلومات بموجب عقود إيجار تتراوح مدتها من سنة إلى ثلاث سنوات. وتعد هذه العقود قصيرة الأجل و/أو عقود إيجار لبنود منخفضة القيمة. اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار فيما يتعلق بهذه العقود.

مبين أدناه معلومات حول عقود الإيجار التي تكون المجموعة مستأجراً فيها:

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

41. عقود الإيجار (تابع)

عقود الإيجار كمستأجر

موجودات حق الاستخدام

فيما يلي الحركة في موجودات حق الاستخدام خلال السنة:

موجودات حق الاستخدام	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
الرصيد كما في بداية السنة	١٥٨	١٩٧
الزيادة/ (النقص) خلال السنة	٧٦	(١٣)
استهلاك وتعديلات أخرى	(٦)	(٢٦)
الرصيد كما في نهاية السنة	**٢٢٨**	**١٥٨**

مطلوبات الإيجار	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
تحليل آجال الاستحقاق – التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة		
أقل من سنة واحدة	١٠٩	١٤١
سنة واحدة إلى خمس سنوات	١١٨	١٧٦
أكثر من خمس سنوات	٤٣	٥
مجموع مطلوبات الإيجار غير المخصومة في نهاية السنة	**٢٧٠**	**٣٢٢**

المبالغ المعترف بها في الربح أو الخسارة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
فوائد على مطلوبات الإيجار	١٣	١٣
الاستهلاك المحمّل للسنة	٧٤	٧١
مصاريف متعلقة بعقود إيجار قصيرة الأجل وموجودات منخفضة القيمة	٦٤	٥١
مجموع المبالغ المعترف بها في الربح أو الخسارة	**١٥١**	**١٣٥**

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

42. التزامات ومطلوبات طارئة

تبرم المجموعة، في سياق عملها الاعتيادي، أنواعاً مختلفة من المعاملات التي تشمل التعهد بالتزامات معينة مثل الاعتمادات المستندية والضمانات والتزامات القروض غير المسحوبة.

لم يكن هناك أي تغيرات جوهرية أخرى في الالتزامات والمطلوبات الطارئة خلال السنة ما عدا تلك الناجمة في سياق العمل الاعتيادي.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
اعتمادات مستندية	٣٩,٧٥٢	٤٨,١٥١
ضمانات	١٣٨,١٩٨	١١٧,١١٨
مطلوبات طارئة تجارية	**١٧٧,٩٥٠**	**١٦٥,٢٦٩**
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٧٨,٩٦٢	٧٧,٨٤٣
التزامات نفقات رأسمالية مستقبلية	١,٦٢٢	١,٥٩٣
التزامات استثمارات مستقبلية في أسهم خاصة	٢,١٨١	١,٨٠٧
مجموع الالتزامات	٨٢,٧٦٥	٨١,٢٤٣
مجموع الالتزامات والمطلوبات الطارئة	**٢٦٠,٧١٥**	**٢٤٦,٥١٢**

خصائص مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه التسهيلات غير الممولة شبيهة إلى حد كبير بالتسهيلات الممولة المبينة في الإيضاح رقم ٥٠(أ).

تلتزم المجموعة بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ("المطلوبات الطارئة التجارية") بالدفع نيابة عن عملائها عند تقديم المستندات أو إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب شروط العقد.

تمثل التزامات منح الائتمان التزامات تعاقدية بتقديم قروض وسلفيات وتمويل إسلامي وتسهيلات ائتمانية متجددة. وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ صلاحية محددة أو شروط أخرى لإلغائها وقد تتطلب دفع رسوم. ونظراً لإمكانية انتهاء صلاحية هذه الالتزامات دون سحبها، فإن القيم التعاقدية الإجمالية لا تمثل بالضرورة متطلبات مالية مستقبلية.

	التزامات قروض غير مسحوبة		مطلوبات طارئة تجارية	
التركيز بحسب الموقع	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
الإمارات العربية المتحدة	٥٣,٠٢٢	٤٦,٤٩٣	١٢٢,٦٣٦	١١٤,٢١٥
أوروبا	٩,٦٠٢	١١,٧٦٣	١٤,٣٣٨	١٥,٠٣٨
الدول العربية	٤,٢٠٨	٧,٤٦٥	١٧,٠٨٦	١٣,٩١٩
الأمريكتان	٦,٠٥٧	٣,٥٤٦	٩,١٥٣	١٠,٢٣٤
آسيا	٢,٨٣١	٤,٠٣٩	١٣,٩٧٥	١١,٥٢٧
أخرى	٣,٢٤٢	٤,٥٣٧	٧٦٢	٣٣٦
مجموع التركيز	**٧٨,٩٦٢**	**٧٧,٨٤٣**	**١٧٧,٩٥٠**	**١٦٥,٢٦٩**

يعتمد التركيز حسب الموقع على مقر العملاء.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

43. الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة، ضمن سياق عملها الاعتيادي، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. تتمثل المشتقات في أدوات مالية تشتق قيمتها من أسعار البنود الضمنية مثل الأسهم أو السندات أو معدلات الفائدة أو معدلات صرف العملات الأجنبية أو هوامش الائتمان أو السلع أو حقوق الملكية أو المؤشرات الأخرى. إن هذه المشتقات تمكن المجموعة من زيادة أو خفض أو تعديل التعرض لمخاطر محددة مثل مخاطر أسعار الفائدة أو مخاطر الائتمان.

تستخدم المجموعة بشكل أساسي الأدوات المشتقة التالية لأغراض المتاجرة وإدارة المخاطر.

العقود الآجلة والعقود المستقبلية

العقود الآجلة والعقود المستقبلية هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أداة مالية معينة بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة تتداول خارج سوق المال. أما العقود المستقبلية، التي تشمل العقود المستقبلية للسلع، فتتداول وفقًا لمبالغ نمطية في الأسواق الرئيسية الخاضعة للرقابة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي.

تتمثل العقود الآجلة للعملات في التزامات شراء عملات أجنبية و/أو محلية، بما في ذلك المعاملات الفورية غير القابلة للتسليم (أي المعاملات التي تتم تسويتها على أساس الصافي). تتمثل اتفاقيات الأسعار الآجلة في أسعار الفائدة المتفاوض بشأنها بصورة فردية التي تتطلب تسوية نقدية في تاريخ مستقبلي للفرق بين سعر الفائدة المتعاقد عليه وسعر السوق الحالي، بناءً على المبالغ الاسمية الأصلية.

تتمثل العقود المستقبلية للعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة في التزامات تعاقدية بقبض أو دفع مبالغ صافية بناءً على التغيرات في أسعار العملات أو أسعار الفائدة، أو بشراء أو بيع عملات أجنبية أو أدوات مالية في تاريخ مستقبلي مقابل سعر محدد، في الأسواق المالية المنظمة. إن مخاطر الائتمان على العقود المستقبلية ليس لها أهمية تذكر حيث إنها مضمونة بنقد أو أوراق مالية متداولة في السوق، بالإضافة إلى أن التغيرات في قيمة العقود المستقبلية تخضع لتسوية يومية مع الأسواق المالية.

عقود المقايضة

عقود المقايضة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مراحل السداد مع مرور الوقت بناءً على مبالغ اسمية محددة متعلقة بالحركات في مؤشر أساسي معين مثل سعر الفائدة أو سعر العملة الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

تتمثل عقود مقايضة العملات ومعدلات الفوائد في التزامات بتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. تؤدي عقود المقايضة إلى تبادل اقتصادي للتدفقات النقدية الناتجة عن العملات أو معدلات الفائدة (مثل تبادل معدلات ثابتة بأخرى متغيرة) أو مجموعة منها جميعاً (أي عقود مقايضة معدلات الفائدة بين العملات). ولا يتم أي تبادل للمبلغ الأصلي فيما عدا بعض عقود المقايضة بين العملات. أما عقود مقايضة التعثر الائتماني، فهي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لسداد دفعات تتعلق بأحداث ائتمانية محددة، بناءً على مبالغ اسمية محددة. يشتري البنك عقود مقايضة التعثر الائتماني للتخفيف من خطر التعثر في السداد من الطرف المقابل للأوراق المالية ذات الصلة المشار إليها في عقد المقايضة. إن مخاطر الائتمان للمجموعة تمثل الخسارة المحتملة إذا لم تقم الأطراف المقابلة بتنفيذ التزاماتها. وتتم مراقبة هذه المخاطر بصورة مستمرة بالرجوع إلى القيمة العادلة الحالية والقيمة الاسمية للعقود وسيولة السوق.

عقود الخيارات

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية يقوم بموجبها البائع (المكتتب) بمنح المشتري (المالك) حقاً، وليس التزاماً، إما لشراء (خيار شراء) أو بيع (خيار بيع)، بتاريخ محدد أو خلال فترة معينة، قدر معين من الأدوات المالية بسعر محدد مسبقاً. يستلم البائع علاوة من المشتري مقابل تحمّل الخطر. وقد تكون الخيارات إما مُتاجر بها في السوق الرسمية أو متفاوض عليها بين المجموعة والعميل في السوق الموازية.

تُقاس المشتقات المتداولة في السوق المالية بالقيمة العادلة استناداً إلى الأسعار المعلنة في السوق. عندما يتم تداول المشتقات في السوق الموازية، تُشتق القيمة العادلة من أسعار عناصر المشتقات باستخدام نماذج تسعير أو تقييم مناسبة أو أساليب التقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة. يُرجى الرجوع إلى القسم ٤٩ (د) لمزيدٍ من التفاصيل حول أساليب التقييم.

يوضح الجدول المبين أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة، التي تعادل قيمها العادلة، بالإضافة إلى القيم الاسمية المصنفة من حيث الفترة حتى الاستحقاق. تمثل القيمة الاسمية قيمة السعر أو المؤشر المرجعي الأساسي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

43. الأدوات المالية المشتقة (تابع)
عقود الخيارات (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القيمة السوقية الموجبة	القيمة السوقية السالبة	القيمة الاسمية	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق			
				أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة	من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة	من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٣٣,٥٧٠	٣٣,٥٢٨	١,٧٠٤,٧٢٧	١٥٥,٥٤٦	٢٨٠,٨٦٨	٤٢٨,٤١٥	٣٦٧,٩٠٠	٤٧١,٩٩٨
عقود آجلة وعقود مستقبلية	١٨	٢٠	٨٢,٧٧٠	٤٥,٦٢٣	١٤,٧٢٢	٢٢,٣٣٣	٩٢	–
عقود خيارات وعقود مبادلة	٢٠٠	٣٤١	٤٩,٤٤٧	١,٦١١	٣,٧٤١	٢٠,٠٨٤	١٨,٩٥٢	٥,٠٥٩
مشتقات العملات الأجنبية								
عقود آجلة	٤,٠٢٧	٤,١٣٧	٤٦٨,٣٩٩	٢٨٥,٨٦٧	١٤٦,٥٥٠	٢٧,٠٠٦	٨,٩٥٥	٢١
عقود خيارات	١٢٨	٩١	٢١,٤٤١	١١,٣٦٨	٨,٠٨٠	١,٦٧٧	٣١٦	–
عقود مشتقات أخرى	١,٧١٥	٣,٣٤٥	٩٣,٩٣٠	٩,٥٦٤	٣٦,١٩٢	٣٢,٧٨١	١٣,٩٤٣	١,٤٥٠
	٣٩,٦٥٨	٤١,٤٦٢	٢,٤٢٠,٧١٤	٥٠٩,٥٧٩	٤٩٠,١٥٣	٥٣٢,٢٩٦	٤١٠,١٥٨	٤٧٨,٥٢٨
محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٥,٣٢٦	١١,٧٩٣	٥٠٥,٩٠٧	٢٠٥,٨١٥	٩٣,٣٩٠	٧٧,٦٦٨	٦٤,٥٤٥	٦٤,٤٨٩
	٥,٣٢٦	١١,٧٩٣	٥٠٥,٩٠٧	٢٠٥,٨١٥	٩٣,٣٩٠	٧٧,٦٦٨	٦٤,٥٤٥	٦٤,٤٨٩
محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٨٦٤	٥٠٣	٥٠,٠٢٧	–	٤,٢٢٤	٣١,٠٨١	١٢,٠٥١	٢,٦٧١
مشتقات العملات الأجنبية								
عقود آجلة	٤٥	–	٣,٠٩٩	٣,٠٩٩	–	–	–	–
	٩٠٩	٥٠٣	٥٣,١٢٦	٣,٠٩٩	٤,٢٢٤	٣١,٠٨١	١٢,٠٥١	٢,٦٧١
المجموع	٤٥,٨٩٣	٥٣,٧٥٨	٢,٩٧٩,٧٤٧	٧١٨,٤٩٣	٥٨٧,٧٦٧	٦٤١,٠٤٥	٤٨٦,٧٥٤	٥٤٥,٦٨٨

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

43. الأدوات المالية المشتقة (تابع)
عقود الخيارات (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القيمة السوقية الموجبة	القيمة السوقية السالبة	القيمة الاسمية	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق			
				أقل من ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة	من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة	من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
محتفظ بها لغرض المتاجرة:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٣٤,٩٠٨	٣٤,٧٦١	١,٦٠٤,٦٢٢	٢٢٧,٨١٨	٢٢٥,٠١٦	٤٤٢,٥٥٨	٢٥٢,٠٤٩	٤٥٧,١٨١
عقود آجلة وعقود مستقبلية	٣١	٢٤	١٩,٣١٠	١٤,٩١٣	٤,٣٩٧	–	–	–
عقود خيارات وعقود مبادلة	٢٨٧	٥٠٧	٨٣,٩٦٢	٢,٠٠٨	٣٧,١٥٨	١٣,٥٣٦	٢٥,٣٩٠	٥,٨٧٠
مشتقات العملات الأجنبية								
عقود آجلة	٢,٨٩٥	٢,٦٣٢	٤٠٠,٥٤٩	٢٥٩,٤٠٩	١١٧,٢٩٩	١٧,٨٥٦	٥,٩٦٧	١٨
عقود خيارات	٧٤	٥٣	١٤,٦٠٣	٧,٤٠٤	٥,٦٦٥	١,١٩٩	٣٣٥	–
عقود مشتقات أخرى	١,٩٥٦	٢,٣٧٠	٨٥,٤٣٠	١٦,٠٩١	١٢,٧٤٧	٣٤,٩٧٦	١٩,٣٣٨	٢,٢٧٨
	٤٠,١٥١	٤٠,٣٤٧	٢,٢٠٨,٤٧٦	٥٢٧,٦٤٣	٤٠٢,٢٨٢	٥١٠,١٢٥	٣٠٣,٠٧٩	٤٦٥,٣٤٧
محتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٥,٩٠٤	١٠,٠٩٩	٣٧٥,٨٠٢	٥١,٦٨١	١٤٦,٨٦٨	٥٨,٥٢٥	٦٤,٦٦٨	٥٤,٠٦٠
	٥,٩٠٤	١٠,٠٩٩	٣٧٥,٨٠٢	٥١,٦٨١	١٤٦,٨٦٨	٥٨,٥٢٥	٦٤,٦٦٨	٥٤,٠٦٠
محتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية:								
مشتقات أسعار الفائدة								
عقود مقايضة	٣٦٦	٥٣٢	٣٤,٣٢٩	–	٩,١٨٣	٢٠,٦٧٩	٤,٣٦٧	١٠٠
مشتقات العملات الأجنبية								
عقود آجلة	–	٢٤	٤,١٩٥	٤,١٩٥	–	–	–	–
	٣٦٦	٥٥٦	٣٨,٥٢٤	٤,١٩٥	٩,١٨٣	٢٠,٦٧٩	٤,٣٦٧	١٠٠
المجموع	٤٦,٤٢١	٥١,٠٠٢	٢,٦٢٢,٨٠٢	٥٨٣,٥١٩	٥٥٨,٣٣٣	٥٨٩,٣٢٩	٣٧٢,١١٤	٥١٩,٥٠٧

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

43. الأدوات المالية المشتقة (تابع)

إن القيم العادلة الموجبة / السالبة المتعلقة بالمشتقات تمثل الأرباح / الخسائر، على التوالي، الناتجة عن التقييم العادل لأدوات المتاجرة والتحوط ولا تشير إلى أي خسائر حالية أو مستقبلية. علاوة على ذلك، تم تعديل القيم الموجبة / السالبة حسب القيم الدفترية لتحوط القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي والاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة والقروض لأجل والسندات الثانوية التي تم تطبيق محاسبة التحوط عليها.

في حالة وجود اتفاقيات ضمان لبعض الأطراف المقابلة، ومن أجل التخفيف من أي تعرض ائتماني، سيحصل بنك أبوظبي الأول على ضمانات من هؤلاء الأطراف. استلمت المجموعة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ضمانات نقدية بمبلغ ١٢,٣٩٥ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٣,٨٤٤ مليون درهم) مقابل قيمة عادلة موجبة لموجودات مشتقة من بعض الأطراف المقابلة. وعلى الجانب الآخر، قامت المجموعة بتقديم ضمانات نقدية بمبلغ ١٤,٤٩٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٦,١٩٩ مليون درهم) مقابل قيمة عادلة سالبة لمطلوبات مشتقة.

مشتقات محتفظ بها لأغراض المتاجرة

تستخدم المجموعة المشتقات، غير المصنفة كعلاقات تحوط مؤهلة، لإدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومخاطر الائتمان، أو تبادر بأخذ مراكز يتوقع منها تحقيق أرباح من الحركة الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تشتمل الأدوات المستخدمة بصورة رئيسية على عقود مقايضة أسعار الفائدة والعملات والعقود الآجلة. والقيم العادلة لتلك المشتقات مبينة في الجدول الموضح أعلاه.

مشتقات محتفظ بها لأغراض التحوط

المشتقات المحتفظ بها كتحوطات للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة أدوات مالية مشتقة لأغراض التحوط الاقتصادي كجزء من استراتيجية إدارة الموجودات والمطلوبات الخاصة بها من خلال إجراء عمليات مقاصة للحد من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. كما تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة للتحوط للتغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن الموجودات المحددة خصيصاً أنها محملة بالفائدة مثل القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي والاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة والقروض لأجل والسندات الثانوية. وتستخدم المجموعة عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة وعقود مقايضة العملات لتغطية مخاطر العملات المحددة بصفة خاصة.

المشتقات المحتفظ بها كتحوطات للتدفقات النقدية

تستخدم المجموعة العقود الآجلة للتحوط لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن أدواتها المالية. وقد قامت المجموعة بمطابقة جوهرية للشروط الهامة للمشتقات لتحصل على علاقة تحوط فعالة.

44. معلومات القطاعات

يتألف الهيكل التشغيلي من ستة قطاعات أعمال رئيسية موزعة على قطاعات جغرافية تسهم في تحقيق استراتيجية الأعمال، والعروض القيمة للعملاء، وتطوير المنتجات وقنوات التواصل، وعلاقات العملاء بالإضافة إلى دعم الأداء المالي للمجموعة.

يتم تحديد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية حول مكونات المجموعة التي تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة (المسؤول الرئيسي عن اتخاذ القرارات التشغيلية لدى المجموعة) من أجل تخصيص الموارد اللازمة لكل قطاع وتقييم أدائه. تستند المعلومات المقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة لغرض تخصيص الموارد وتقييم الأداء على وحدات العمل الاستراتيجية التالية التي تقدم منتجات وخدمات إلى أسواق مختلفة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

44. معلومات القطاعات (تابع)

قطاعات الأعمال

الخدمات المصرفية الاستثمارية

يقدم قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية حلولاً مصرفية وتمويلية، بما في ذلك خدمات تمويل الشركات والتمويل الإسلامي، وأسواق رأس المال، والمعاملات المصرفية، والتجارة، وخدمات إدارة السيولة والنقد إلى جانب مجموعة كبيرة من حلول إدارة المخاطر لمنتجات الائتمان، والأسعار، والعملات الأجنبية، وأسواق المال. يركز فريق الخدمات المصرفية الاستثمارية على العملاء من المؤسسات، ويعزز توفير وتخصيص المنتجات في مختلف قطاعات العملاء التي تشمل القطاع الحكومي والقطاع السيادي والقطاع العام، وصناديق الثروة السيادية والجهات الراعية المالية، والموارد الطبيعية، والصناعات العالمية المتنوعة، ومجموعة المؤسسات المالية والشركات التابعة العالمية.

الخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية

يركز هذا القطاع على الشركات الكبيرة والمنشآت المتوسطة والصغيرة ويقدم منتجات متنوعة من خلال القطاعات الفرعية التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والتعاقدات والخدمات المصرفية التجارية ومجموعة العملاء المتميزين.

الأسواق العالمية – التداول

يضم قطاع الأسواق العالمية – التداول أنشطة التداول وصناعة السوق وإدارة المخاطر وإدارة الاستثمار من خلال المنتجات الخطية (العملات الأجنبية والأسعار والائتمان وتمويل الأوراق المالية) والمنتجات المهيكلة والسلع والاستثمارات. يُقدّم قطاع التداول في الأسواق العالمية أفضل الحلول في التداول وإدارة المخاطر، مما يوفر لعملائنا إمكانية الوصول إلى مجموعة كبيرة من المنتجات المالية. ترد إيرادات مبيعات الأسواق العالمية المتعلقة بالعملاء في قطاع الأعمال الأساسي المعني الذي يدير العلاقة مع العميل.

الخدمات المصرفية للأفراد

يستهدف هذا القطاع شريحة المستهلكين والنخبة عبر القطاعين التقليدي والإسلامي. تشمل نطاقات المنتجات المعروضة المنتجات المصرفية اليومية مثل الحسابات الجارية والودائع وبطاقات الائتمان والقروض ومنتجات الثروة وما إلى ذلك. توفر أعمال هذا القطاع مجموعة متنوعة من قنوات التوزيع والبيع، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت والفروع ووكلاء البيع المباشر ومن خلال الشركات المصرفية التابعة، بالأخص شركة أبوظبي الأول للتمويل الإسلامي.

الخدمات المصرفية الخاصة

تستهدف أعمال هذا القطاع العملاء الأثرياء وذوي الثروات الكبيرة عبر القطاعين التقليدي والإسلامي. تشمل نطاقات المنتجات المعروضة المنتجات المصرفية اليومية بالإضافة إلى حلول استثمارية متطورة وخدمات الوساطة والأوراق المالية. توفر أعمال هذا القطاع مجموعة متنوعة من قنوات التوزيع والبيع، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت والفروع ومديري العلاقات ومن خلال الشركات المصرفية التابعة، بالأخص شركة أبوظبي الأول للأوراق المالية.

المركز الرئيسي

توفر المجموعة الدعم المركزي من خلال أقسام الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والعمليات والشؤون المالية والاستراتيجية وعلاقات المستثمرين وإدارة المخاطر وإدارة الائتمان والاتصالات المؤسسية والشؤون القانونية والالتزام والتدقيق الداخلي والمشتريات وعمليات الخزينة والدعم الإداري لكافة وحدات الأعمال بالمجموعة. كجزء من نموذج الأعمال المتنوع للمجموعة، يشمل المركز الرئيسي أيضًا حصة من نتائج الشركات الزميلة وبعض الشركات التابعة المملوكة بشكل جزئي أو كلي للمجموعة، والتي تقدم الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات التكميلية من خلال خدمات إدارة العقارات والممتلكات. ومن هذه الشركات بنك أبوظبي الأول مصر ومصرف الخليج الأول الليبي وشركة مسماك وشركة أبوظبي الأول العقارية وشركة أبوظبي الوطنية للعقارات وبعض المحافظ الأخرى.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

44. معلومات القطاعات (تابع)
القطاعات الجغرافية

تدير المجموعة قطاعات الأعمال المختلفة لديها من خلال شبكة الفروع والشركات التابعة ومكاتب التمثيل داخل القطاعين الجغرافيين المحددين وهما الإمارات العربية المتحدة والقطاع الدولي. تمثل معلومات الميزانية العمومية وبيان الدخل المعروضة في هذا القسم بشكل أساسي المواقع التي تتواجد بها علاقات العملاء وتتم إدارتها فيها، وقد يختلف ذلك عن القسم الذي تُدرَج فيه هذه المعلومات للأغراض المالية.

	قطاعات الأعمال							القطاعات الجغرافية		
	الخدمات المصرفية الاستثمارية	لخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية	الأسواق العالمية – التداول	الخدمات المصرفية الخاصة	الخدمات المصرفية للأفراد	المركز الرئيسي	المجموع	الإمارات العربية المتحدة	القطاع الدولي	المجموع
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤										
صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية	٧,٩٧٤	٥,٥٠٢	٢٩٧	٩٩٧	٣,٢٩٨	١,٥٤٤	١٩,٦١٢	١٥,٦١٠	٤,٠٠٢	١٩,٦١٢
صافي الإيرادات غير المشتملة على الفوائد	٢,٨٩٩	١,٧٤٦	٢,٧٩٢	٣٤٩	١,١٨٥	٣,٠٤٢	١٢,٠١٣	٨,٨٦٢	٣,١٥١	١٢,٠١٣
الإيرادات التشغيلية	١٠,٨٧٣	٧,٢٤٨	٣,٠٨٩	١,٣٤٦	٤,٤٨٣	٤,٥٨٦	٣١,٦٢٥	٢٤,٤٧٢	٧,١٥٣	٣١,٦٢٥
مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى	١,٧٠٥	١,٠١٣	٤١٤	٥٣٧	٢,٤٩٩	١,٦١٩	٧,٧٨٧	٥,٧٧٦	٢,٠١١	٧,٧٨٧
صافي مخصص الانخفاض في القيمة	(١٦٣)	٢,٠٨٩	٧٠	١٩	٨٧٥	١,٠٣٤	٣,٩٢٤	٣,٥٩١	٣٣٣	٣,٩٢٤
الربح قبل الضريبة	٩,٣٣١	٤,١٤٦	٢,٦٠٥	٧٩٠	١,١٠٩	١,٩٣٣	١٩,٩١٤	١٥,١٠٥	٤,٨٠٩	١٩,٩١٤
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤										
مجموع موجودات القطاع	٣١٥,٥٩٨	١٧١,٦٢٠	٢٤٢,١٠٥	٢٨,٩٨٧	٦٩,٠١٥	٥٣٢,٥٧٨	١,٣٥٩,٩٠٣	٩٨١,٧٠٧	٣١٧,٨٦٠	١,٢٩٩,٥٦٧
أرصدة بين القطاعات							(١٤٦,٦٥٦)			(٨٦,٣٢٠)
مجموع الموجودات							١,٢١٣,٢٤٧			١,٢١٣,٢٤٧
مجموع مطلوبات القطاع	٤٣٣,٦٦٦	١٦٨,٣٠٧	٢٢٥,٠٤٤	٣٥,٣٩٩	٧٩,٦٣٠	٢٨٦,٩٨٢	١,٢٢٩,٠٢٨	٨٨٨,٩٠١	٢٧٩,٧٩١	١,١٦٨,٦٩٢
أرصدة بين القطاعات							(١٤٦,٦٥٦)			(٨٦,٣٢٠)
مجموع المطلوبات							١,٠٨٢,٣٧٢			١,٠٨٢,٣٧٢

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

44. معلومات القطاعات (تابع)
القطاعات الجغرافية (تابع)

	قطاعات الأعمال							القطاعات الجغرافية		
	الخدمات المصرفية الاستثمارية	لخدمات المصرفية للشركات والأعمال التجارية	الأسواق العالمية – التداول	الخدمات المصرفية الخاصة	الخدمات المصرفية للأفراد	المركز الرئيسي	المجموع	الإمارات العربية المتحدة	القطاع الدولي	المجموع
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣										
صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية	٦,٧١٥	٥,٥٨٩	٦١٤	٨٥٦	٣,٠٤٣	١,٣٢٢	١٨,١٣٩	١٥,٣٢٤	٢,٨١٥	١٨,١٣٩
صافي الإيرادات غير المشتملة على الفوائد	٢,٣٨٧	١,٣١٩	١,٨٥٢	٣٠٩	٧٦٣	٢,٧٠٢	٩,٣٣٢	٦,٧٤٣	٢,٥٨٩	٩,٣٣٢
الإيرادات التشغيلية	٩,١٠٢	٦,٩٠٨	٢,٤٦٦	١,١٦٥	٣,٨٠٦	٤,٠٢٤	٢٧,٤٧١	٢٢,٠٦٧	٥,٤٠٤	٢٧,٤٧١
ربح من استبعاد حصة في شركة تابعة وربح القيمة العادلة من الحصة المحتفظ بها	–	–	–	–	–	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	–	٢٨٤
مجموع الإيرادات بما في ذلك الربح من استبعاد حصة في شركة تابعة وربح القيمة العادلة من الحصة المحتفظ بها	٩,١٠٢	٦,٩٠٨	٢,٤٦٦	١,١٦٥	٣,٨٠٦	٤,٣٠٨	٢٧,٧٥٥	٢٢,٣٥١	٥,٤٠٤	٢٧,٧٥٥
مصاريف عمومية وإدارية ومصاريف تشغيلية أخرى	١,٥١٠	٨٧٠	٣٨٦	٥٠٦	٢,٢٤٣	١,٦١٠	٧,١٢٥	٥,٣٩٤	١,٧٣١	٧,١٢٥
صافي مخصص الانخفاض في القيمة	٥٣١	١,٢٨٩	٢٧	١٢	٧٧٨	٤٤١	٣,٠٧٨	٢,٠١٦	١,٠٦٢	٣,٠٧٨
الربح قبل الضريبة	٧,٠٦١	٤,٧٤٩	٢,٠٥٣	٦٤٧	٧٨٥	٢,٢٥٧	١٧,٥٥٢	١٤,٩٤١	٢,٦١١	١٧,٥٥٢
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣										
مجموع موجودات القطاع	٢٧٦,١٨٢	١٥٩,٩١٨	٢٢٤,٧٧٩	٣٠,٩١٢	٦٠,٤٥٥	٥٢٥,١٧٣	١,٢٧٧,٤١٩	٩٦٩,٣٤٩	٣٤٣,٨٤٩	١,٣١٣,١٩٨
أرصدة بين القطاعات							(١٠٨,٧٨٦)			(١٤٤,٥٦٥)
مجموع الموجودات							١,١٦٨,٦٣٣			١,١٦٨,٦٣٣
مجموع مطلوبات القطاع	٤٣٣,٦٦٠	١٦٠,٣٣٦	٢٠٧,٠٣٩	٣٣,٥١٧	٦٦,٠٢٠	٢٥١,٤٢٤	١,١٥١,٩٩٦	٨٧٢,٨١٥	٣١٤,٩٦٠	١,١٨٧,٧٧٥
أرصدة بين القطاعات							(١٠٨,٧٨٦)			(١٤٤,٥٦٥)
مجموع المطلوبات							١,٠٤٣,٢١٠			١,٠٤٣,٢١٠

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

45. ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم بقسمة صافي أرباح السنة بعد اقتطاع الفائدة على دفعات سندات الشق الأول من رأس المال على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة كما هو موضح أدناه:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ربحية السهم الأساسية والمخفّضة:		
صافي أرباح السنة (مليون درهم)	١٧,٠٥٥	١٦,٤٠٥
ناقصاً: دفعات سندات الشق الأول من رأس المال (مليون درهم)	(٧٤٣)	(٦٥٣)
صافي الأرباح بعد خصم دفعات سندات الشق الأول من رأس المال (مليون درهم)	**١٦,٣١٢**	**١٥,٧٥٢**
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية:		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية (بالملايين)	١١,٠٤١	١١,٠٤١
ربحية السهم الأساسية (بالدرهم)	**١,٤٨**	**١,٤٣**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ربحية السهم المخفّضة:		
صافي أرباح السنة لحساب ربحية السهم المخفضة (مليون درهم)	١٦,٣١٢	١٥,٧٥٢
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة لحساب ربحية السهم المخفضة (بالملايين)	١١,٠٤١	١١,٠٤١
ربحية السهم المخفّضة (بالدرهم)	**١,٤٨**	**١,٤٣**

46. الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أطرافاً ذات علاقة إذا كانت لطرف القدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة تأثير جوهري عليه عند اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين ومجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة بالمجموعة. يتألف كبار موظفي الإدارة من أعضاء اللجنة التنفيذية بالمجموعة الذين يشاركون في عملية التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات بالمجموعة. تتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة، وتُجرى المعاملات وفقاً للشروط المعتمدة من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة.

تعمل المجموعة في سوق تهيمن عليه المنشآت الخاضعة لسيطرة حكومة أبوظبي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال الهيئات والوكالات والكيانات الزميلة وغيرها من المؤسسات التابعة للحكومة، ويشار إليها مجتمعة بالمنشآت الحكومية. يوجد لدى بنك أبوظبي الأول معاملات مع منشآت حكومية أخرى ويتم إجراء هذه المعاملات في سياق العمل الاعتيادي وفقًا للشروط المعتمدة من مجلس الإدارة.

فيما يلي تفاصيل مكافآت مجلس الإدارة ومكافآت كبار موظفي الإدارة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة خلال السنة	٤٥	٤٥
منافع قصيرة الأجل	٧٣	٦٤
منافع طويلة الأجل	٤	٥

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

46. الأطراف ذات العلاقة (تابع)

فيما يلي الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة بتاريخ التقرير:

	مجلس الإدارة مليون درهم	المساهمون الرئيسيون مليون درهم	الإدارة العليا مليون درهم	الشركات الزميلة مليون درهم	المجموع مليون درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
الموجودات المالية					
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	–	٨١	–	–	٨١
اتفاقيات شراء عكسي	–	٣٤٧	–	–	٣٤٧
أدوات مالية مشتقة	–	١٧	–	–	١٧
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	٢,٦٥٢	٣٢,٢١٨	١٤٥	١,٠٤٢	٣٦,٠٥٧
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	–	٣,٥١٥	–	–	٣,٥١٥
موجودات أخرى	٢١	٤٣٣	٧	–	٤٦١
المطلوبات المالية					
أدوات مالية مشتقة	–	٢٦٧	–	٤	٢٧١
حسابات العملاء وودائع أخرى	٩,٧٣٦	١٩,٢٣٢	٦١	٦٣٦	٢٩,٦٦٥
مطلوبات أخرى	١٩٧	١٩١	١	–	٣٨٩
المطلوبات الطارئة					
مشتقات	–	١٠,٢١٨	–	٧٥٠	١٠,٩٦٨
اعتمادات مستندية	–	٤٣٣	–	–	٤٣٣
ضمانات	١٨١	٢,٠٥٨	–	–	٢,٢٣٩
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
إيرادات الفوائد	١٣٠	١,٨٩٤	٦	٥٩	٢,٠٨٩
مصاريف الفوائد	٤٢٩	٥٣٧	١	١٠٤	١,٠٧١
إيرادات الرسوم والعمولات	٩	١٥٩	–	٤٤	٢١٢
مصاريف الرسوم والعمولات	–	–	–	١٢٦	١٢٦
صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات	–	١٢١	–	(١٠٥)	١٦

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

46. الأطراف ذات العلاقة (تابع)

	مجلس الإدارة مليون درهم	المساهمون الرئيسيون مليون درهم	الإدارة العليا مليون درهم	الشركات الزميلة مليون درهم	المجموع مليون درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
الموجودات المالية					
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	–	٦١	–	–	٦١
اتفاقيات شراء عكسي	–	٥٣٩	–	–	٥٣٩
أدوات مالية مشتقة	–	٥٢	–	–	٥٢
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	٢,٨٤٦	٣٠,٩٨٣	١٠٦	٨٦٢	٣٤,٧٩٧
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	–	٣,٧٨٨	–	–	٣,٧٨٨
موجودات أخرى	٢٧	٥٦٨	٣	١	٥٩٩
المطلوبات المالية					
أدوات مالية مشتقة	–	٢٢٤	–	–	٢٢٤
حسابات العملاء وودائع أخرى	١٣,٠٣٨	٨,٦٤٩	٤٧	٨٢٥	٢٢,٥٥٩
مطلوبات أخرى	١٩٤	٤٤	١	–	٢٣٩
مطلوبات طارئة					
مشتقات	–	٨,٢٨٧	–	–	٨,٢٨٧
اعتمادات مستندية	–	٣٥٢	–	–	٣٥٢
ضمانات	٢٩	١,٠٧٣	–	١	١,١٠٣
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
إيرادات الفوائد	١٥٣	١,٧١٢	٣	٤٢	١,٩١٠
مصاريف الفوائد	٢٥٧	٦٣٥	١	٩٧	٩٩٠
إيرادات الرسوم والعمولات	٣	٦١	–	١٦	٨٠
مصاريف الرسوم والعمولات				١٣٢	١٣٢
صافي أرباح الاستثمارات والمشتقات	–	٩٣	–	٣٥	١٢٨

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتفظ به مقابل أرصدة الأطراف ذات العلاقة ٣٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣٤ مليون درهم).

47. أنشطة برسم الأمانة

احتفظت المجموعة بموجودات خاضعة للإدارة بصفة ائتمانية أو برسم الأمانة عن عملائها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بقيمة ٣٩,٨٨٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ١٣,٨٢٧ مليون درهم). بالإضافة إلى ذلك، تقدم المجموعة خدمات الحفظ الأمين لبعض عملائها.

إن الموجودات المعنية المحتفظ بها بصفة الحفظ الأمين أو على سبيل الأمانة يتم استبعادها من البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

48. المنشآت ذات الأغراض الخاصة

قامت المجموعة بإنشاء منشأة ذات غرض خاص بأهداف محددة لكي تقوم بمزاولة أنشطة إدارة الصناديق والاستثمار نيابة عن العملاء. إن حقوق الملكية والاستثمارات التي تقوم بإدارتها هذه المنشأة ذات الغرض الخاص لا تخضع لسيطرة المجموعة، وبالتالي لا تنتفع المجموعة من عملياتها بخلاف إيرادات العمولات والرسوم. إضافة إلى ذلك، لا تقدم المجموعة أي ضمانات ولا تتحمل المسؤولية عن أي مطلوبات مستحقة على هذه المنشآت. ونتيجة لذلك، لم يتم إدراج موجودات ومطلوبات ونتائج عمليات المنشأة ذات الغرض الخاص ضمن هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة. وهذه المنشأة هي كالتالي:

الاسم القانوني	الأنشطة	بلد التأسيس	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
وان شير بي ال سي	شركة استثمار	جمهورية أيرلندا	١٠٠٪	١٠٠٪

49. قياس القيمة العادلة

(أ) إطار التقييم

لدى المجموعة إطار رقابي لقياس القيم العادلة. كما يوجد لدى المجموعة عدة أقسام رقابية لدعم هذا الإطار (مثل وحدة الرقابة على التقييم ضمن قسم المالية وتحليلات مخاطر السوق ضمن أقسام المخاطر) التي تكون مستقلة عن الإدارة التنفيذية. يتم إبلاغ لجنة التقييم بالمجموعة التابعة للجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة بالأمور الجوهرية المتعلقة بالتقييم.

تشتمل الضوابط المحددة على ما يلي:

- التحقق المستقل من بيانات السوق والمعايير النموذجية المستخدمة في عملية التقييم ويتم تطبيق تعديلات على التقييم عند ملاحظة انحرافات جوهرية.
- مراجعة المعطيات الجوهرية غير الجديرة بالملاحظة والقديمة والتغيرات الجوهرية في قياس القيمة العادلة للأدوات ضمن المستوى الثالث.
- التحقق من النماذج الجديدة وعملية اعتمادها والمراجعة المنتظمة للنماذج الحالية أو عند إجراء التغييرات.
- عملية تحليل تخصيص الربح أو الخسارة للتغيرات في القيمة العادلة.
- المعايرة مقابل المعاملات السوقية الملحوظة.

إذا استُخدمت أي معلومات من طرف ثالث، مثل عروض الوسطاء أو خدمات التسعير، لقياس القيم العادلة، تقيّم وحدة الرقابة على التقييم وتوثق الأدلة التي تم الحصول عليها من أي طرف ثالث بما يدعم الاستنتاج بأن هذه التقييمات تلبي متطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية. ويتضمن ذلك ما يلي:

- التحقق من اعتماد المجموعة للوسيط أو خدمة التسعير لاستخدامها في تسعير نوع الأداة المالية ذي الصلة.
- فهم كيفية الوصول إلى القيمة العادلة، ومدى تمثيلها لمعاملات السوق الفعلية، وما إذا كانت تمثل سعراً معلناً في سوق نشطة لأداة مطابقة.
- عند استخدام أسعار الأدوات المماثلة لقياس القيمة العادلة، فهم كيفية تعديل هذه الأسعار لتعكس خصائص الأداة الخاضعة للقياس.
- إذا تم الحصول على عدد من عروض الأسعار لنفس الأداة المالية، فهم كيفية تحديد القيمة العادلة باستخدام هذه العروض من الأسعار.

يتم الإبلاغ عن مشكلات التقييم الجوهرية إلى لجنة التقييم لدى المجموعة.

(ب) تعديلات القيمة العادلة

تطبق المجموعة تعديلات القيمة العادلة التالية على إجراءات التقييم الأساسية الخاصة بها لتعكس بشكل أفضل الخصائص الفردية لعمليات التداول التي قد يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند التداول في هذه الأدوات أو تحديد أسعار محددة لها.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

49. قياس القيمة العادلة (تابع)

(ب) تعديلات القيمة العادلة (تابع)

تعديلات مخاطر التخارج:

تعكس هذه التعديلات تكاليف البيع والشراء التي يُحتمل تكبدها إذا تم إغلاق صافي المخاطر السوقية المتبقية في المحفظة فعلياً باستخدام أدوات التحوط المتاحة أو باستبعاد مركز أو حله. قد لا يكون للأدوات منخفضة السيولة مستوى يمكن ملاحظته بشكل مباشر من البيع والشراء. وفي مثل هذه الحالات، تُستنتج تعديلات أسعار التخارج من مستويات البيع والشراء الملحوظة لأدوات سائلة مشابهة أو تُحدد بمقارنتها مع أسعار مشتقة أو باستخدام سيناريو أو تحليل تاريخي.

تعديلات مخاطر الائتمان

يتمثل تعديل تقييم الائتمان في التعديل على تقييم العقود المشتقة في السوق الموازية بحيث تعكس احتمالية تعثر الطرف المقابل وعدم تحصيل المجموعة القيمة السوقية للمعاملات بالكامل. ويتمثل تعديل تقييم الديون في التعديل على تقييم العقود المشتقة في السوق الموازية بحيث تعكس احتمالية تعثر المجموعة وعدم دفع القيمة السوقية للمعاملات بالكامل.

يتم احتساب هذه التعديلات للأدوات المشتقة غير المضمونة والمضمونة لمختلف فئات الموجودات. ويتم احتساب تعديل تقييم الائتمان وتعديل تقييم الديون باستخدام تقديرات التعرض الإيجابي والسلبي المتوقعة على التوالي واحتمالية التعثر ومعدلات الاسترداد على مستوى الطرف المقابل. تتضمن الأطراف المقابلة (على سبيل المثال لا الحصر) المؤسسات المالية والشركات والحكومات والهيئات السيادية والشركات الدولية. يتم عادة تقدير التعرض المتوقع من خلال المحاكاة لعوامل المخاطر الأساسية باستخدام أساليب محاكاة مونت كارلو.

يتم بصورة عامة الحصول على المعلومات المتعلقة باحتمالية التعثر ومعدل الاسترداد من أسواق مقايضة التعثر الائتماني. وفي حالة عدم توفر هذه المعلومات أو كانت معلومات غير موثوق بها، يتم اتباع منهجيات بديلة استناداً إلى التصنيفات الداخلية للأطراف المقابلة بناءً على المنطقة وقطاع العمل.

التعديلات المتعلقة بالنماذج

تنطبق هذه التعديلات عندما تكون معطيات النموذج مبسطة بشكل كبير، أو عندما يكون النموذج محدوداً لاستنباط القيمة العادلة لمركز ما، أو في حالة عدم وجود إجماع عام في السوق على اختيار النموذج. يلزم إجراء هذه التعديلات لتصحيح نقاط الضعف أو أوجه القصور الموجودة في النموذج التي تم توضيحها أثناء عملية التحقق من صحة النموذج.

قد لا تعكس النماذج التي يطبقها البنك دائماً جميع خصائص السوق في نقطة زمنية معينة حيث لا يمكن إعادة معايرتها بنفس وتيرة ظروف السوق الجديدة. تنعكس هذه التعديلات المؤقتة في تعديلات عدم اليقين بشأن النماذج حتى يتم تحديث النماذج الأساسية.

(ج) معطيات التقييم

تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام تسلسل القيمة العادلة المبين أدناه الذي يعكس أهمية المعطيات المستخدمة في عمليات القياس.
المستوى الأول: المعطيات التي تمثل أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأدوات متطابقة.

المستوى الثاني: المعطيات، بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى الأول، الجديرة بالملاحظة إما بطريقة مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار). تشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام أسعار السوق المدرجة في أسواق نشطة لأدوات مماثلة، أو الأسعار المدرجة لأدوات متطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطاً، أو أساليب التقييم الأخرى بحيث تكون كافة المعطيات الهامة جديرة بالملاحظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بيانات السوق.

المستوى الثالث: المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. وتشمل هذه الفئة كافة الأدوات التي تتضمن أساليب تقييمها معطيات غير جديرة بالملاحظة ويكون للمعطيات غير الجديرة بالملاحظة تأثير جوهري على تقييم الأداة. تشتمل هذه الفئة على الأدوات التي يتم تقييمها استناداً إلى الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة حيث يقتضي الأمر إجراء تعديلات أو وضع افتراضات جوهرية غير جديرة بالملاحظة لكي تبين الفروق بين الأدوات.

تستند معطيات ومعايير النموذج إلى أسعار السوق الجديرة بالملاحظة، وتخضع للمعايرة بناءً على هذه الأسعار، بما في ذلك أسعار الوسطاء وأسعار المعاملات الحالية أو الأخيرة وأسعار السوق التوافقية، حيثما كان ذلك متاحاً. في حال عدم وجو د أسعار جديرة بالملاحظة في السوق، قد تكون البيانات الملحوظة و/أو الأحكام مطلوبة في عملية إجراء معايرة النموذج، والتي تكون ذاتية بطبيعتها ويمكن أن ينتج عنها مجموعة من المعطيات والتقديرات المحتملة للقيمة العادلة. تستخدم الإدارة أحكاماً رشيدة لاختيار أكثر النقاط ملائمةً في ذلك النطاق.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

49. قياس القيمة العادلة (تابع)

(د) أساليب التقييم

تتضمن أساليب التقييم نموذج صافي القيمة الحالية ونموذج التدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مماثلة توجد لها أسعار سوقية ملحوظة، ونماذج بلاك سكولز ونماذج تسعير الخيارات متعددة الحدود، ونماذج التقييم الأخرى. تشتمل الافتراضات والمعطيات المستخدمة في أساليب التقييم على أسعار الفائدة المعيارية والخالية من المخاطر، وفروق الائتمان، والعلاوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار ومؤشرات أسعار الأسهم والتقلبات المتوقعة في الأسعار وعوامل الربط بينها.

إن الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يوضح السعر الذي يمكن قبضه من بيع الأصل أو دفعه لتسوية الالتزام بموجب معاملة نظامية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.

تستخدم المجموعة نماذج تقييم معترف بها على نطاق واسع بغرض تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المعتادة والبسيطة مثل أسعار الفائدة وعقود مقايضة العملات التي لا تستخدم سوى بيانات السوق الجديرة بالملاحظة وتتطلب من الإدارة القليل من الجهود فيما يتعلق بوضع الأحكام والتقديرات. وعادةً ما تكون الأسعار الجديرة بالملاحظة أو معطيات النماذج متاحة في سوق سندات الدين وأسهم حقوق الملكية المدرجة، والمشتقات المتداولة في البورصة، والمشتقات البسيطة في السوق الموازية مثل مقايضات أسعار الفائدة. إن توفر أسعار السوق الملحوظة ومعطيات النماذج يقلل من الحاجة إلى قيام الإدارة بوضع تقديرات وأحكام وكذلك يقلل من عدم اليقين المرتبط بتحديد القيم العادلة. يختلف توفر أسعار السوق والمعطيات الملحوظة بناءً على المنتجات والأسواق، وتتعرض للتغيير بناءً على أي أحداث معينة أو ظروف عامة في الأسواق المالية.

بالنسبة للأدوات الأكثر تعقيداً، تستخدم المجموعة نماذج تقييم خاصة يتم تطويرها عادة من نماذج التقييم المعترف بها. وقد لا يمكن ملاحظة بعض أو كل المعطيات الجوهرية في هذه النماذج في السوق، وقد تكون مشتقة من أسعار أو معدلات السوق أو يتم تقديرها بناءً على الافتراضات. تشتمل أمثلة الأدوات التي تتضمن معطيات جوهرية غير جديرة بالملاحظة على بعض المشتقات المهيكلة في السوق الموازية التي لا يوجد لها سوق نشطة. تتطلب نماذج التقييم التي تستخدم معطيات هامة غير جديرة بالملاحظة درجة عالية من تقديرات وأحكام الإدارة عند تحديد القيمة العادلة. وعادة ما تكون هناك حاجة لتقديرات وأحكام الإدارة لاختيار نموذج التقييم المناسب المزمع استخدامه، وتحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأداة المالية التي يجري تقييمها، وتحديد احتمالية تعثر الطرف المقابل والدفعات المقدمة، وتحديد التقلبات والارتباطات المتوقعة، واختيار معدلات الخصم المناسبة. وفي الحالات التي تعتبر فيها المعطيات غير جديرة بالملاحظة، قد يلزم رصد مخصص إضافي للتحوط من ارتفاع عدم اليقين في التقييم.

تعدَّل تقديرات القيمة العادلة التي تم الحصول عليها من النماذج إذا كان هناك أي عامل خطر جوهري مفقود في نموذج التقييم بقدر ما تعتقد المجموعة أن أي طرف آخر مشارك في السوق سيأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تسعير المعاملة. تعكس القيم العادلة مخاطر الائتمان للأداة وتتضمن تعديلات لمراعاة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة والطرف المقابل، حيثما يكون مناسباً. ولقياس المشتقات التي قد تغير التصنيف من موجودات إلى مطلوبات أو العكس، على سبيل المثال مقايضات أسعار الفائدة، تراعي القيمة العادلة كل من تعديل تقييم الائتمان وتعديل تقييم الديون عندما يأخذ المشاركون في السوق ذلك في الاعتبار عند تسعير المشتقات.

تتم معايرة معطيات وقيم النماذج مقابل البيانات التاريخية والتوقعات المنشورة، والمعاملات الملحوظة الحالية أو الحديثة لأدوات مختلفة وأسعار الوسطاء، حيثما أمكن. تتسم عملية المعايرة بأنها ذاتية في الأصل ويترتب عليها نطاق واسع من المعطيات والتقديرات المحتملة للقيمة العادلة. وتضع الإدارة أحكاماً لاختيار النقاط الأكثر ملاءمة في ذلك النطاق.

المشتقات

تُستخدَم نماذج تقييم المشتقات في السوق الموازية لاحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بناءً على مبادئ "عدم المراجحة". بالنسبة للعديد من المنتجات المشتقة التقليدية، فإن أساليب النمذجة المستخدمة تكون موحدة على مستوى قطاع العمل. وفيما يتعلق بمنتجات الأدوات المشتقة الأكثر تعقيداً، فقد تكون هناك بعض الاختلافات في الممارسة داخل السوق. ويتم تحديد المعطيات الخاصة بنماذج التقييم من بيانات السوق الملحوظة حيثما أمكن ذلك، بما في ذلك الأسعار المتاحة من أسواق المال أو التجار أو الوسطاء أو مقدمي الأسعار التوافقية. وقد تكون بعض المعطيات غير ملحوظة في السوق مباشرة، ولكن يمكن تحديدها من الأسعار الملحوظة من خلال إجراءات معايرة النماذج أو يتم تقديرها من خلال البيانات السابقة أو غيرها من المصادر.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

49. قياس القيمة العادلة (تابع)

(د) أساليب التقييم (تابع)

أدوات حقوق الملكية

يتم تداول غالبية أدوات حقوق الملكية بفعالية في الأسواق المالية العامة مع توفر الأسعار بسهولة على أساس منتظم. ويتم قياس الوحدات المحتفظ بها في الصناديق بناءً على صافي قيمة الأصل المعلن، مع مراعاة أي قيود على الاسترداد أو غيرها من القيود.

الأسهم الخاصة

تحدَّد قيمة الاستثمارات في صناديق الأسهم الخاصة باستخدام صافي قيم الموجودات المستلمة من مدير الصندوق الخارجي. وقد يلزم إجراء تعديلات على صافي قيم موجودات الصناديق للحصول على التقييمات التي تأخذ في الاعتبار تكاليف التخارج الملحوظة في السوق الثانوية وتبين عدم اليقين الكامن في طبيعة الاستثمارات المحتفظ بها.

الأوراق المالية

تحدَّد القيمة العادلة باستخدام الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة إذا كانت متاحة. أما إذا كانت غير متاحة، تُستخدم الأسعار المعلنة في الأسواق الأقل نشاطاً. وفي حالة عدم وجود أسعار معلنة محددة لمركز ما، فيمكن تحديد القيمة العادلة من خلال المقارنة المعيارية للأدوات المشابهة.

السندات المهيكلة

تتألف أساساً من سندات مرتبطة بالائتمان وسندات مرتبطة بحقوق الملكية يصدرها البنك وتوفر للطرف المقابل عائدات مرتبطة بالجدارة الائتمانية للموجودات الأساسية المحددة. ومن الأمثلة على المعايير غير الملحوظة الارتباطات بين الموجودات الأساسية.

أدوات الدين

تمثل أدوات الدين أوراق مالية بمعدلات ثابتة أو متغيرة وقد تحتوي على خصائص مشتقات ضمنية. يستخدم البنك أسعار السوق النشطة عندما تكون متاحة، أو معطيات أخرى جديرة بالملاحظة في نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيمة العادلة المقابلة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

49. قياس القيمة العادلة (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – مع إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – دون إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة	التكلفة المطفأة	القيمة الدفترية
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	–	–	–	٢١٤,٤٠٤	٢١٤,٤٠٤
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥٦,٠٢٨	–	–	–	٥٦,٠٢٨
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	–	–	–	٢٣,٧٢٤	٢٣,٧٢٤
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	–	–	–	٦٩,٦٦١	٦٩,٦٦١
أدوات مالية مشتقة	٤٥,٨٩٣	–	–	–	٤٥,٨٩٣
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	–	–	–	٥٢٨,٨٩٧	٥٢٨,٨٩٧
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	–	١٧٧,٩٢٢	٥,٤٩٥	٤,٠٢٩	١٨٧,٤٤٦
موجودات أخرى	–	–	–	٤٧,٢٥٧	٤٧,٢٥٧
	١٠١,٩٢١	**١٧٧,٩٢٢**	**٥,٤٩٥**	**٨٨٧,٩٧٢**	**١,١٧٣,٣١٠**
المطلوبات المالية					
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية	–	–	–	٧١,٨٩٦	٧١,٨٩٦
اتفاقيات إعادة الشراء	–	–	–	٣٢,٣٢٩	٣٢,٣٢٩
أوراق تجارية	–	–	–	١٧,٨٨٨	١٧,٨٨٨
أدوات مالية مشتقة	٥٣,٧٥٨	–	–	–	٥٣,٧٥٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	–	–	–	٧٨٢,٣٧٩	٧٨٢,٣٧٩
مطلوبات أخرى[1]	١,٢١١	–	–	٤٧,٠٣١	٤٨,٢٤٢
قروض لأجل	٦٨٢	–	–	٦٤,١٠٦	٦٤,٧٨٨
سندات ثانوية	–	–	–	٦,٨٦١	٦,٨٦١
	٥٥,٦٥١	–	–	**١,٠٢٢,٤٩٠**	**١,٠٧٨,١٤١**

[1] تصنَّف المطلوبات الأخرى المحتفظ بها لغرض المتاجرة ضمن المستوى الأول من تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة.

ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لا تختلف جوهرياً عن قيمها العادلة كما في نهاية السنة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

49. قياس القيمة العادلة (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – مع إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – دون إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة	التكلفة المطفأة	القيمة الدفترية
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	–	–	–	٢٣٣,٣٩٠	٢٣٣,٣٩٠
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٤٥,٢٠٩	–	–	–	٤٥,٢٠٩
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	–	–	–	٢٥,٢٦٦	٢٥,٢٦٦
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	–	–	–	٧٨,٥٠٤	٧٨,٥٠٤
أدوات مالية مشتقة	٤٦,٤٢١	–	–	–	٤٦,٤٢١
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	–	–	–	٤٨٣,٩٥٤	٤٨٣,٩٥٤
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	–	١٧٠,٧١٦	٤,٥٥٣	٤,٣٧٤	١٧٩,٦٤٣
موجودات أخرى	–	–	–	٣٩,٧٦٧	٣٩,٧٦٧
	٩١,٦٣٠	١٧٠,٧١٦	٤,٥٥٣	٨٦٥,٢٥٥	١,١٣٢,١٥٤
المطلوبات المالية					
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية	–	–	–	٧١,٥٢٨	٧١,٥٢٨
اتفاقيات إعادة الشراء	–	–	–	٢٦,٠٩٦	٢٦,٠٩٦
أوراق تجارية	–	–	–	١٩,٦٥٩	١٩,٦٥٩
أدوات مالية مشتقة	٥١,٠٠٢	–	–	–	٥١,٠٠٢
حسابات العملاء وودائع أخرى	–	–	–	٧٥٩,٨٦٣	٧٥٩,٨٦٣
مطلوبات أخرى[1]	٩٧٢	–	–	٤٤,١٣٩	٤٥,١١١
قروض لأجل	٥١٣	–	–	٦٣,٤٢٦	٦٣,٩٣٩
سندات ثانوية	–	–	–	٤,١٩١	٤,١٩١
	٥٢,٤٨٧	–	–	٩٨٨,٩٠٢	١,٠٤١,٣٨٩

[1] تصنّف المطلوبات الأخرى المحتفظ بها لغرض المتاجرة ضمن المستوى الأول من تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة.

ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لا تختلف جوهرياً عن قيمها العادلة كما في نهاية السنة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

49. قياس القيمة العادلة (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة – تسلسل مستويات القياس

يوضح الجدول المبين أدناه تحليلاً للأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير حسب المستوى في التسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة:

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٢,٩٨٠	٣٨,٦٧٨	٤,٣٧٠	٥٦,٠٢٨
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – مع إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة	١٤٤,٨٢١	٣١,٣١٦	١,٧٨٥	١٧٧,٩٢٢
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – دون إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة	١,١٨٤	٤,٠٩٤	٢١٧	٥,٤٩٥
أدوات مالية مشتقة (موجودات)	٣٨٧	٤٥,٥٠٦	–	٤٥,٨٩٣
	١٥٩,٣٧٢	١١٩,٥٩٤	٦,٣٧٢	٢٨٥,٣٣٨
أدوات مالية مشتقة (مطلوبات)	١٣٣	٥٣,٥٣٠	٩٥	٥٣,٧٥٨
قروض لأجل	–	٣٢٨	٣٥٤	٦٨٢
	١٣٣	٥٣,٨٥٨	٤٤٩	٥٤,٤٤٠

	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٦,٧٠٨	٣٥,٣٥٧	٣,١٤٤	٤٥,٢٠٩
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – مع إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة	١٣٣,٥٤٢	٣٦,٢٥٥	٩١٩	١٧٠,٧١٦
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – دون إعادة التحويل إلى الربح أو الخسارة	١,٠٢٥	٣,٣٢١	٢٠٧	٤,٥٥٣
أدوات مالية مشتقة (موجودات)	٦٣٤	٤٥,٧٧٦	١١	٤٦,٤٢١
	١٤١,٩٠٩	١٢٠,٧٠٩	٤,٢٨١	٢٦٦,٨٩٩
أدوات مالية مشتقة (مطلوبات)	٩٣١	٥٠,٠٧١	–	٥١,٠٠٢
قروض لأجل	–	٢٦٠	٢٥٣	٥١٣
	٩٣١	٥٠,٣٣١	٢٥٣	٥١,٥١٥

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

49. قياس القيمة العادلة (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة – تسلسل مستويات القياس (تابع)

يوضح الجدول التالي التحويل بين تسلسل مستويات القياس:

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	المستوى الأول مليون درهم	المستوى الثاني مليون درهم	المستوى الثالث مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٦,٧٠٨	٣٥,٣٥٧	٣,١٤٤	٤٥,٢٠٩
التحويلات:				
تحويل من المستوى الأول إلى المستوى الثاني	(٥٤٢)	٥٤٢	–	–
تحويل من المستوى الثاني إلى المستوى الأول	٩٥٨	(٩٥٨)	–	–
تحويل من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث	–	(١٨)	١٨	–
	٤١٦	(٤٣٤)	١٨	–
صافي الحركات خارج المستوى	٥,٨٥٦	٣,٧٥٥	١,٢٠٨	١٠,٨١٩
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٢,٩٨٠	٣٨,٦٧٨	٤,٣٧٠	٥٦,٠٢٨

استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	المستوى الأول مليون درهم	المستوى الثاني مليون درهم	المستوى الثالث مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	١٣٤,٥٦٧	٣٩,٥٧٦	١,١٢٦	١٧٥,٢٦٩
التحويلات:				
تحويل من المستوى الأول إلى المستوى الثاني	(٤,١٣٠)	٤,١٣٠	–	–
تحويل من المستوى الثاني إلى المستوى الأول	٨٧٢	(٨٧٢)	–	–
تحويل من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث	–	(٥٧٨)	٥٧٨	–
	(٣,٢٥٨)	٢,٦٨٠	٥٧٨	–
صافي الحركات خارج المستوى	١٤,٦٩٦	(٦,٨٤٦)	٢٩٨	٨,١٤٨
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٤٦,٠٠٥	٣٥,٤١٠	٢,٠٠٢	١٨٣,٤١٧

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

49. قياس القيمة العادلة (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة – تسلسل مستويات القياس (تابع)

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	المستوى الأول مليون درهم	المستوى الثاني مليون درهم	المستوى الثالث مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٣,٥٤٥	٢٣,٠٢٠	٥,٢٥٢	٣١,٨١٧
التحويلات:				
تحويل من المستوى الأول إلى المستوى الثاني	(٩٥)	٩٥	–	–
تحويل من المستوى الأول إلى المستوى الثالث	(٩١)	–	٩١	–
تحويل من المستوى الثاني إلى المستوى الأول	٦٣٢	(٦٣٢)	–	–
	٤٤٦	(٥٣٧)	٩١	–
صافي الحركات خارج المستوى	٢,٧١٧	١٢,٨٧٤	(٢,١٩٩)	١٣,٣٩٢
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦,٧٠٨	٣٥,٣٥٧	٣,١٤٤	٤٥,٢٠٩

استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	المستوى الأول مليون درهم	المستوى الثاني مليون درهم	المستوى الثالث مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	١٢٣,٧٩٧	٣٩,٠٥٣	٤,٨١٢	١٦٧,٦٦٢
التحويلات:				
تحويل من المستوى الأول إلى المستوى الثاني	(٢,٨٣٠)	٢,٨٣٠	–	–
تحويل من المستوى الأول إلى المستوى الثالث	(٣)	–	٣	–
تحويل من المستوى الثاني إلى المستوى الأول	٨,١٧٩	(٨,١٧٩)	–	–
تحويل من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث	–	(٢)	٢	–
تحويل من المستوى الثالث إلى المستوى الأول	٣٨٤	–	(٣٨٤)	–
تحويل من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني	–	٣,٦٣٠	(٣,٦٣٠)	–
	٥,٧٣٠	(١,٧٢١)	(٤,٠٠٩)	–
صافي الحركات خارج المستوى	٥,٠٤٠	٢,٢٤٤	٣٢٣	٧,٦٠٧
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٣٤,٥٦٧	٣٩,٥٧٦	١,١٢٦	١٧٥,٢٦٩

ترى الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها في البيانات المالية الموحدة لا تختلف جوهريًا عن قيمتها العادلة.

يوضح الجدول التالي تسوية الأدوات المقاسة بالقيمة العادلة (الموجودات) والمصنفة ضمن المستوى الثالث:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
الرصيد كما في بداية السنة	٤,٢٨١	١٠,٠٦٥
إضافات / تحويلات	٣,٦٦٨	٩١٤
تعديلات القيمة العادلة وتعديلات أخرى	(١,٥٧٧)	(٦,٦٩٨)
الرصيد كما في نهاية السنة	٦,٣٧٢	٤,٢٨١

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

49. قياس القيمة العادلة (تابع)

(هـ) القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة – تسلسل مستويات القياس (تابع)

تتضمن الأدوات المالية من المستوى الثالث استثمارات في أسهم خاصة، وتستند تقييماتها إلى صافي قيمة الموجودات الأخيرة المنشورة من قبل مدير الصندوق. يتم تغطية أثر التغيرات في تقييمها كجزء من مخاطر أسعار الأسهم المدرجة في الإيضاح ٥٠ (ج). وتتضمن الأدوات المالية المتبقية أساساً أدوات الدين المسعَّرة باستخدام أحدث الأسعار المتاحة في السوق.

إن أي تغيير في واحد أو أكثر من المعطيات غير الجديرة بالملاحظة لبيان الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة لن يغير القيمة العادلة بشكل جوهري.

50. إدارة المخاطر المالية

إطار إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

إن الهدف الرئيسي للمجموعة هو إدارة المخاطر وتقديم عوائد معدلة بالمخاطر للمساهمين بما يلائم مستوى المخاطر المقبول. تتعرض المجموعة في سياق أنشطتها الاعتيادية للعديد من المخاطر، أبرزها (أ) مخاطر الائتمان، (ب) مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة التجارية ومخاطر العملة ومخاطر حقوق الملكية في المحفظة التجارية)، (ج) مخاطر السيولة، (د) مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية، (هـ) مخاطر رأس المال، (و) مخاطر التشغيل (بما في ذلك مخاطر الاحتيال والمخاطر القانونية ومخاطر الامتثال ومخاطر أمن المعلومات وخصوصية البيانات واستمرارية الأعمال ومخاطر التكنولوجيا) (ز) المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة، (ح) مخاطر النموذج، (ط) مخاطر الامتثال لقواعد الشريعة. إن وجود هيكل مُحكم لإدارة المخاطر والمسؤولية المرتبطة بها يضمن الإشراف والمساءلة عن فعالية إدارة المخاطر التي تواجهها المجموعة. ويتم تحديد أسلوب إدارة المخاطر على المستويات العليا من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقه من خلال هيكل وإطار مُحكم لإدارة المخاطر.

تشكيل مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التوجيه والإشراف والرقابة العامة على المجموعة. قام مجلس الإدارة بتفويض السلطة إلى لجان متخصصة تدعم مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته. كما قام مجلس الإدارة بتفويض إدارة العمليات اليومية للمجموعة إلى الرئيس التنفيذي واللجنة التنفيذية للمجموعة. ويتولى مجلس الإدارة كامل المسؤولية عن المجموعة بما في ذلك الاعتماد والإشراف على تنفيذ أهدافه الاستراتيجية واستراتيجية المخاطر وحوكمة الشركات والقيم المؤسسية ضمن إطار العمل المتفق عليه وفقاً للهياكل القانونية والتنظيمية ذات الصلة. وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً. يشغل كل عضو منصبه في المجلس لمدة ثلاث سنوات مع إمكانية التجديد لمدة ثلاث سنوات أخرى. كما أن مجالس إدارة الشركات التابعة للبنك يقع على عاتقها نفس المسؤوليات الموكلة تجاه شركاتهم ذات الصلة كما هو حال أعضاء مجلس إدارة البنك تجاه المجموعة.

إطار حوكمة الشركات

لدى المجموعة إطار حوكمة شركات شامل يتضمن القواعد والعمليات والسياسات التي يدير من خلالها مجلس الإدارة والإدارة العليا المجموعة. يقوم مجلس الإدارة بتوجيه عملية تطبيق معايير حوكمة الشركات، كما أنه له دور رقابي وفقاً لميثاقه يتمثل في الإشراف على إطار حوكمة الشركات لدى المجموعة. تحدد حوكمة الشركات لدى المجموعة أعلى المعايير المهنية وتتطلب من الشركات التابعة والفروع الدولية إعداد أُطر حوكمة محددة وخاصة بها، بما يتماشى مع إطار حوكمة المجموعة لتنظيم هذه الشركات والفروع. ويتولى رئيس حوكمة الشركات المسؤولية عن إطار حوكمة الشركات.

هيكل إدارة المخاطر

يقوم مجلس الإدارة باعتماد إطار إدارة المخاطر الخاص بالبنك وشركاته التابعة وشركاته الزميلة ومكاتبه الدولية بما في ذلك المكاتب التمثيلية والفروع الخارجية. ووفقاً للصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، تقوم لجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة، من خلال اجتماعات إدارة المخاطر لدى المجموعة التي تعقدها بشكل منفصل، بصياغة سياسات رفيعة المستوى لإدارة المخاطر التي تواجهها المجموعة، وممارسة الصلاحيات المسندة لها بشأن المخاطر، والإشراف على تطبيق إطار وضوابط إدارة المخاطر. ويتبع رئيس إدارة المخاطر بالمجموعة هذه اللجنة من الناحية الإدارية.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

هيكل إدارة المخاطر (تابع)

لجنة الإدارة المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتولى لجنة الإدارة المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد خطة عمل المجموعة والإشراف على تنفيذها وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بالإضافة إلى الإشراف على جوانب العمل الهامة لدى المجموعة ومراجعتها. تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر أو أكثر حيثما تقتضي الضرورة.

لجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة الإشراف وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعرض المجموعة للمخاطر الحالية والمحتملة في المستقبل واستراتيجية المخاطر وتقبل المخاطر وتحملها، بالإضافة إلى ثقافة المخاطر في المجموعة. تقوم اللجنة أيضاً بالإشراف على الأمور المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتقديم المشورة بشأنها إلى مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر أو أكثر حيثما تقتضي الضرورة. يخضع قسم إدارة المخاطر في المجموعة للتبعية المباشرة للجنة من خلال رئيس إدارة المخاطر بالمجموعة.

لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تتولى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على فعالية نظم الرقابة الداخلية وجودة ونزاهة البيانات المالية وإعداد التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة واعتماد والإشراف على برامج التدقيق الداخلي والخارجي، وتضمن التنسيق بين مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين. ويقوم رئيس قسم التدقيق بالمجموعة بتقديم تقارير إلى اللجنة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية. كما يقدم رئيس قسم الامتثال تقارير إلى اللجنة مباشرةً بشأن الأمور المتعلقة بالامتثال. تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر أو أكثر حيثما تقتضي الضرورة.

لجان على مستوى مجلس الإدارة لدى المجموعة

لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتقديم التوصيات والإشراف على تعيين وعزل أعضاء مجلس الإدارة وتخطيط التعاقب الوظيفي لأعضاء اللجنة التنفيذية لدى المجموعة، ويشمل ذلك تقييم مهاراتهم ومعرفتهم وخبرتهم اللازمة لضمان تنفيذهم لمسؤولياتهم بما يعود بالمصلحة على المساهمين والمجموعة. تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة إطار سياسة المكافآت لدى المجموعة وتقديم توصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة. كما تقوم اللجنة باعتماد والإشراف على إجراءات تحديد المكافآت وضمان مواءمتها وتوافقها مع ثقافة وقيم المجموعة وأداء الأعمال واستراتيجية إدارة المخاطر. تجتمع اللجنة مرتين على الأقل سنوياً أو أكثر حيثما تقتضي الضرورة.

لجان على مستوى الإدارة لدى المجموعة

يوجد عشر لجان على مستوى الإدارة. فيما يلي المهام الرئيسية للجان الإدارية العشر:

اللجنة التنفيذية لدى المجموعة

تمثل اللجنة التنفيذية لدى المجموعة أعلى لجنة على مستوى الإدارة وتعمل بموجب الصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس الإدارة. تتولى هذه اللجنة مسؤولية تحديد الأمور التي يلزم أو ينبغي تصعيدها إلى مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. تعمل اللجنة التنفيذية لدى المجموعة على دعم الرئيس التنفيذي للمجموعة في تحديد وتنفيذ استراتيجية المجموعة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تشتمل المسؤوليات الرئيسية للجنة على إصدار القرارات المتعلقة باستراتيجية البنك والموازنات السنوية وإدارة رأس المال وإدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الأكثر أهمية بالنسبة للبنك. قد تقوم اللجنة التنفيذية لدى المجموعة بمنح بعض الصلاحيات والسلطات إلى اللجان الإدارية والأفراد، ولكنها تحتفظ بصلاحية التعامل مع الاستراتيجية والموازنة السنوية والهيكل، وإعداد التقارير المالية والضوابط الرقابية، وإدارة رأس المال، والمخاطر والرقابة الداخلية، والعقود، والأمور المتعلقة بحوكمة الشركات، وسياسات مكافآت المديرين التنفيذيين وسياسات الموارد البشرية وسياسات المجموعة بشكل عام، والجمعية العمومية للمساهمين والاتصالات، وأي أمور أخرى تقع ضمن اختصاصاتها.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

لجان على مستوى الإدارة لدى المجموعة (تابع)

لجنة الائتمان لدى المجموعة

تقوم لجنة الائتمان لدى المجموعة بالمساهمة في وضع وتنفيذ استراتيجية المجموعة للاستثمار والائتمان والسياسات والإجراءات ذات الصلة. تتمثل أهداف لجنة الائتمان لدى المجموعة في الإشراف الائتماني العام للمجموعة واتخاذ القرارات بشأن السياسة الائتمانية والأمور المتعلقة بالحوكمة.

لجنة المخاطر لدى المجموعة

تساعد لجنة المخاطر لدى المجموعة في وضع ومراقبة استراتيجية المخاطر للمجموعة، والتعرضات للمخاطر ومستوى مخاطر المجموعة بطريقة فعالة. تتمثل الأهداف الأساسية للجنة في تحديد ووضع ومراقبة مستوى تقبل المخاطر لدى المجموعة وأطر ومنهجيات وسياسات المخاطر بشكل دوري. تقدم اللجنة تقارير عن الأمور المتعلقة بالمخاطر الجوهرية إلى اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة حسب الاقتضاء.

لجنة الامتثال لدى المجموعة

تقوم لجنة الامتثال لدى المجموعة بمساعدة اللجنة التنفيذية لدى المجموعة ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة في تحقيق هدفها المتمثل في الإشراف على المسؤوليات التنظيمية لدى البنك بالإضافة إلى ضمان امتثال البنك للقوانين واللوائح المعمول بها الصادرة عن مختلف السلطات التنظيمية على مستوى المجموعة.

لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة

تعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات هي القوة المحركة والجهة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات بشأن هيكل ونوعية الميزانية العمومية. تكون لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة بشكل مباشر أمام لجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة عن الإدارة الرشيدة للمخاطر الكامنة في مركز الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة.

اللجنة التوجيهية للموارد البشرية

تقوم اللجنة التوجيهية للموارد البشرية بمساعدة اللجنة التنفيذية لدى المجموعة ولجنة الترشيحات والمكافآت في تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والتشغيلية المتعلقة بالموارد البشرية لإضافة قيمة لمساهمي المجموعة على المدى الطويل. تعد اللجنة الراعي الرسمي لجميع مبادرات الموارد البشرية الهامة على مستوى المجموعة بما يتوافق مع عروض المجموعة القيمة للموظفين.

لجنة مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال لدى المجموعة

تعمل لجنة مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال لدى المجموعة على مساعدة اللجنة التنفيذية لدى المجموعة ولجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة في تنفيذ الأمور المتعلقة بإدارة مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال بالمجموعة. تتمثل المسؤوليات الرئيسية لهذه اللجنة في تحديد التوجيهات لتحديد وإدارة مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال في جميع المنتجات والعمليات والأنشطة الجديدة فضلاً عن تحديد النطاق والسياسة والأهداف والافتراضات والأدوار / المسؤوليات الخاصة بسياسات إدارة مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال بالمجموعة.

لجنة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات لدى المجموعة

تقوم لجنة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات لدى المجموعة بمساعدة اللجنة التنفيذية لدى المجموعة ولجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ الضوابط الأمنية وإطار استمرارية الأعمال لدى المجموعة ومراجعتهما واتخاذ القرارات المتعلقة بهما لضمان حماية موجودات المعلومات لدى البنك بشكل كافٍ وضمان الوقاية من المخاطر المحتملة الطبيعية أو البشرية والتعافي منها. كما تعمل لجنة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات لدى المجموعة كأداة حوكمة مستقلة وموضوعية تضمن كفاية وفاعلية إطار أمن المعلومات لدى المجموعة.

لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى المجموعة

تعمل لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى المجموعة على مساعدة اللجنة التنفيذية لدى المجموعة ولجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة في جميع الأمور المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بالمجموعة. يتمثل الهدف الأساسي للجنة في الإشراف علي استراتيجية وثقافة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتعزيز الوعي بشأنها على مستوى المجموعة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

لجان على مستوى الإدارة لدى المجموعة (تابع)

اللجنة التوجيهية التكنولوجية لدى المجموعة

تساعد اللجنة التوجيهية التكنولوجية لدى المجموعة على الوفاء بالمسؤوليات الموكلة إلى اللجنة التنفيذية لدى المجموعة بشأن الحوكمة والإشراف على جميع أنظمة التكنولوجيا والمعلومات على مستوى المجموعة وتدعم أعمال لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة في دورها الإشرافي على إطار حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالمجموعة. وتضمن اللجنة التوجيهية التكنولوجية لدى المجموعة مواءمة استراتيجيات الأعمال مع أولويات التكنولوجيا وتعمل على حماية استثمارات المساهمين في التكنولوجيا وتعزيزها.

إطار إدارة مخاطر المجموعة

لدى المجموعة أقسام مركزية مسؤولة عن إدارة المخاطر يترأسها رئيس قسم المخاطر بالمجموعة. يتكون قسم إدارة المخاطر من أقسام فرعية مثل المخاطر المؤسسية ومخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال ومخاطر السوق و مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر النموذج ومخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال والمخاطر القانونية ومخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات وخصوصية البيانات واستمرارية الأعمال واسترداد الائتمان وحوكمة الشركات ومخاطر الامتثال لقواعد الشريعة والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى المجموعة.

أنشأ البنك إطار إدارة المخاطر للمجموعة لدعم أهداف إدارة المخاطر لدى المجموعة. إن الهدف الرئيسي من إطار إدارة مخاطر المجموعة هو التأكيد بدرجة معقولة لمجلس الإدارة بأن المخاطر التي تؤثر على تحقيق المجموعة لأهدافها وقيمها الرئيسية قد تم تحديدها وقياسها ومراقبتها وإدارتها من خلال نظام فعال ومتكامل لإدارة المخاطر.

يتكون الإطار من سياسات تغطي جميع المخاطر الجوهرية في المجموعة، ويشمل ذلك سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، وسياسة تقبل المخاطر، وسياسة إدارة مخاطر السمعة، وسياسة إدارة المخاطر الاستراتيجية، والأُطر والسياسات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة، وسياسة إدارة رأس المال، والسياسات والأُطر المتعلقة بحوكمة الشركات، والسياسات المتعلقة بمخاطر الائتمان، والسياسات المتعلقة بمخاطر السوق ومخاطر السيولة، وسياسة إدارة مخاطر التشغيل، وسياسة مخاطر الاحتيال، وسياسة مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، وسياسة الحسابات الراكدة والسياسات المتعلقة بمخاطر الامتثال، والسياسات المتعلقة بمخاطر أمن المعلومات، وسياسة إدارة استمرارية الأعمال، وسياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وسياسة الإفصاح عن الركيزة الثالثة وسياسة اعتماد المنتجات الجديدة، وسياسة إدارة مخاطر النماذج، وإطار الحوكمة الشرعية. بالإضافة إلى هذه السياسات المتبعة لإدارة المخاطر، قامت المجموعة كذلك بتطبيق سياسات وإجراءات وبرامج تشغيلية مفصلة حيثما تقتضي الضرورة.

تطبق المجموعة نهجاً يتضمن ثلاثة خطوط دفاعية لإدارة المخاطر. تقوم وحدات الأعمال وأقسام التمكين، باعتبارها خط الدفاع الأول، بتحديد وإدارة المخاطر في أنشطتها اليومية من خلال التأكد من أن الأنشطة تقع ضمن نطاق تقبل المجموعة للمخاطر وتتبع جميع السياسات والإجراءات الداخلية ذات الصلة. يقوم قسم الائتمان بالمجموعة وقسم المخاطر بالمجموعة وقسم الامتثال القانوني بالمجموعة، باعتبارهم خط الدفاع الثاني، بوضع ضوابط المخاطر التي تتكون من السياسات والإجراءات مع توفير الإشراف والتقييم المستقل لخط الدفاع الأول. يتبع رئيس قسم المخاطر بالمجموعة مباشرةً لجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة لضمان استقلالية مخاطر المجموعة عن التدقيق الداخلي، باعتباره خط الدفاع الثالث، ويعمل على تقديم تأكيدات للإدارة والمجلس حول مدى فاعلية ممارسات إدارة المخاطر المطبقة بواسطة خطي الدفاع الأول والثاني. ويتبع رئيس قسم التدقيق بالمجموعة مباشرة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وكجزء من إطار إدارة مخاطر المجموعة، حدد بنك أبوظبي الأول مستوى تقبّل المخاطر بشكل رسمي بعد دراسة متأنية للموازنة بين المخاطر والعوائد.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

إطار إدارة مخاطر المجموعة (تابع)

تستند عملية مراقبة المخاطر وإدارتها بشكل أساسي إلى الحدود التي وضعتها الإدارة التنفيذية للمجموعة، حيث تعكس هذه الحدود استراتيجية أعمال المجموعة وبيئة السوق، بالإضافة إلى مدى تقبّل المجموعة للمخاطر. يتم جمع المعلومات من جميع أقسام المجموعة وفحصها ومعالجتها لتحديد المخاطر وتحليلها ومراقبتها. وتُقدَّم هذه المعلومات المتعلقة بمستوى المخاطر إلى لجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة المخاطر لدى المجموعة على أساس ربع سنوي. تغطي المعلومات المخاطر على مستوى المجموعة وتهدف إلى تمكين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من الحصول على جميع المعلومات اللازمة لتقييم التأثير المحتمل لهذه المخاطر على أعمال المجموعة بشكل مستقل. تستخدم المجموعة عدداً من التدابير للحد من المخاطر وإدارتها بما في ذلك استخدام تحليل السيناريوهات وأساليب الحد من مخاطر الائتمان (مثل الضمانات والكفالات والتسويات وما إلى ذلك) وآليات تحويل المخاطر للحد من التعرض للمخاطر. يتم استخدام التحوط للحد من بعض مخاطر الفائدة ومخاطر أسعار صرف العملات. ويُقيَّم مستوى المخاطر لجميع المعاملات الرئيسية ويُوافق عليه ممثلو الإدارة المعنيون قبل إبرام المعاملات. وتتم مراقبة فعالية جميع تدابير الحد من المخاطر عن كثب وتحديثها من قبل وحدة إدارة المخاطر. يتم تحديث أُطر واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى المجموعة بشكل فعال بناءً على اللوائح وأفضل الممارسات في السوق. كما تقوم المجموعة بصورة دورية بتنظيم تدريبات ومبادرات توعية لموظفيها وعملائها لضمان تعزيز ثقافة المخاطر.

(أ) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في إخفاق عميل أو طرف مقابل لأصل مالي في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية. تنشأ مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي، والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية، واتفاقيات إعادة الشراء العكسي، واستثمارات الدين لغير أغراض المتاجرة، والأدوات المالية المشتقة، وبعض الموجودات المالية الأخرى لدى المجموعة.

إدارة مخاطر الائتمان

يتم تحديد وتقييم مخاطر الائتمان التي تواجهها المجموعة من خلال آلية شاملة تتضمن ثلاثة مستويات للدفاع. يقع مستوى الدفاع الأول على عاتق وحدات الأعمال التي تتولى مسؤولية الحفاظ على الجودة الائتمانية للموجودات بما يتماشى مع استراتيجية الأعمال المعتمدة ومستوى تقبل مخاطر الائتمان. يقع المستوى الثاني للدفاع على عاتق وحدة الائتمان لدى المجموعة التي تقوم بتقييم المخاطر على مستوى الأفراد والتسهيلات وضمان التوثيق المناسب لوثائق الأفراد والتسهيلات والضمانات بالتنسيق مع وحدة إدارة المخاطر لدى المجموعة التي تقوم بتقييم مخاطر الائتمان على أساس المحفظة وتطبيق سياسات مخاطر الائتمان وتحديث نماذج تصنيف مخاطر الائتمان. يقوم التدقيق الداخلي بدور المستوى الثالث للدفاع من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتحليلات الائتمانية وأعمال إدارة المخاطر للتحقق من الامتثال للسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل المجموعة. كما تقوم الوحدة بمراجعة وثائق السياسات بشكل منتظم.

يتم إجراء مراقبة منتظمة للمخاطر على مستوى الأفراد والمحافظ ضمن إطار متابعة ومراقبة مخاطر الائتمان استناداً إلى عدة معايير تشمل الجودة الائتمانية ومستويات المخصصات وحدود التعرض من مختلف الأبعاد والأداء المالي والتشغيلي والسلوك المصرفي والاستخدام النهائي للأموال ومدى كفاية إجراءات الحد من مخاطر الائتمان والالتزام بالتعهدات المالية وغير المالية وأداء عمليات الاسترداد وأداء نظام التصنيف وغيرها.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

إطار إدارة مخاطر المجموعة (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل الجودة الائتمانية

يوضح الجدول التالي معلومات حول الجودة الائتمانية للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر دون مراعاة الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى. وما لم يذكر غير ذلك على وجه الخصوص، فإنه بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم الدفترية. وبالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

تقوم المجموعة بقياس مدى تعرّضها لمخاطر الائتمان استناداً إلى القيم الدفترية الإجمالية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ المخصومة والفوائد المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية أقصى تعرض لمخاطر الائتمان.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المشتراة او المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية		المجموع	
	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص	التعرض	المخصص
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
أرصدة لدى البنوك المركزية	٢١١,٢٧٣	٢٦	١,١٤٧	١١٨	–	–	٢١٢,٤٢٠	١٤٤
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٢١,٤٩٣	٩	٢,٢٨١	٤١	–	–	٢٣,٧٧٤	٥٠
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٦٩,٧٥٥	٩٤	–	–	–	–	٦٩,٧٥٥	٩٤
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي[1]	٥١٣,٥٨١	٢,٦١٨	١٠,٥٢٨	١,٧٧٨	٤٥٠	٣,٧٢٧	٥٥٠,٥١٣	١٣,٧٨٩
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة								
أوراق مالية بالتكلفة المطفأة	٤,٠٣٠	١	–	–	–	–	٤,٠٣٠	١
سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٧٧,٨٣٤	١٦٦	–	–	–	–	١٧٧,٩٢٢	١٧٠
موجودات أخرى[2]	٢٣,١٩٠	٢٢٤	٩	٦	١٢	٢	٢٣,٢٢١	٢٦٧
تعرضات غير ممولة	٢٥٠,٧٧٥	٣٠٠	٣,٨٤٢	١٥٤	٢٩٥	٢٤	٢٥٤,٩١٢	١,٠٦١
	١,٢٧١,٩٣١	٣,٤٣٨	١٧,٨٠٧	٢,٠٩٧	٧٥٧	٣٧	١,٣١٨,٦٤٧	١٥,٥٧٦

[1] يمثل التعرض إجمالي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي، بما في ذلك الفوائد المعلقة بمبلغ ٧,٨٢٧ مليون درهم على موجودات المرحلة الثالثة والموجودات التي انخفضت قيمتها الائتمانية المشتراة أو المنشأة. يُدرج مخصص الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

[2] بالنسبة لبعض الموجودات المدرجة كجزء من الموجودات الأخرى، تُحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس النهج المبسط.

تحسب المجموعة، بناءً على تقييمها الداخلي لجودة الائتمان، مبلغاً اسمياً بقيمة ٣,٦٦٤ مليون درهم عن التعثر في القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)
إطار إدارة المخاطر (تابع)
إطار إدارة مخاطر المجموعة (تابع)
(أ) مخاطر الائتمان (تابع)
تحليل الجودة الائتمانية (تابع)

فيما يلي الحركة في إجمالي التعرض:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية[٤]		المجموع	
	التعرض مليون درهم	المخصص مليون درهم	التعرض مليون درهم	المخصص مليون درهم	التعرض مليون درهم	المخصص مليون درهم	التعرض مليون درهم	المخصص مليون درهم
أرصدة لدى البنوك المركزية	٢٣٠,٥٩٨	٤٧	١,٠٣٧	١١٨	–	–	٢٣١,٦٣٥	١٦٥
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٢٣,٦١٠	١٧	١,٧١٤	٤١	–	–	٢٥,٣٢٤	٥٨
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٧٨,٥٩١	٨٧	–	–	–	–	٧٨,٥٩١	٨٧
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي[١]	٤٦٤,٧٨٧	١,٦٦٦	١٢,٩٣٨	١,٩١٩	٣,٩٩٢	٥٣٣	٥٠٤,٦٤١	١٣,٥٠١
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة								
أوراق مالية بالتكلفة المطفأة	٤,٣٧٥	١	–	–	–	–	٤,٣٧٥	١
سندات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر[٢]	١٧٠,٥٨٧	١٣٢	١٢٩	٨	–	–	١٧٠,٧١٦	١٤٠
موجودات أخرى[٣]	١٨,٦٦٢	٢٩٩	١١	–	–	–	١٨,٦٨٤	٣٠١
تعرضات غير ممولة	٢٣٧,١٣٠	٣٦٢	٤,٣١٣	١٦٤	٥	٣	٢٤٣,١١٢	١,٠٢٧
	١,٢٢٨,٣٤٠	٢,٥٧١	٢٠,١٤٢	٢,٢٥٠	٣,٩٩٧	٥٣٦	١,٢٧٧,٠٧٨	١٥,٢٨٠

[١] يمثل التعرض إجمالي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي، بما في ذلك الفوائد المعلقة بمبلغ ٧,١٨٦ مليون درهم على موجودات المرحلة الثالثة والموجودات المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية.

[٢] يُدرج مخصص الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.

[٣] بالنسبة لبعض الموجودات المدرجة كنزء من الموجودات الأخرى، تُحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس النهج المبسط.

[٤] تُحسب المجموعة، بناءً على تقييمها الداخلي لجودة الائتمان، مبلغاً اسمياً بقيمة ٣,٨٨٥ مليون درهم عن النقد في القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي.

قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	المستوى الأول مليون درهم	المستوى الثاني مليون درهم	المستوى الثالث مليون درهم	المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٤٦٤,٧٨٧	١٢,٩٣٨	٢٢,٩٢٤	٣,٩٩٢	٥٠٤,٦٤١
التحويلات:					
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٢,٩٢٠)	٢,٩٢٠	–	–	–
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(١,٧٩٠)	–	١,٧٩٠	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	٢,٢٠٠	(٢,٢٠٠)	–	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	–	(٣,٤٥٨)	٣,٤٥٨	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية	–	١,٤٥٣	(١,٤٥٣)	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى	١١٤	–	(١١٤)	–	–
	(٢,٣٩٦)	(١,٢٨٥)	٣,٦٨١	–	–
صافي المبالغ المحذوفة	(٦٩)	(٣٥٠)	(٣,٤٦٦)	(٢٢٠)	(٤,١٠٥)
صافي الحركات غير المرحلية	٥١,٢٥٩	(٧٧٥)	(٤٦٢)	(٤٥)	٤٩,٩٧٧
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٥١٣,٥٨١**	**١٠,٥٢٨**	**٢٢,٦٧٧**	**٣,٧٢٧**	**٥٥٠,٥١٣**

تعرض غير ممول	المستوى الأول مليون درهم	المستوى الثاني مليون درهم	المستوى الثالث مليون درهم	المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٣٧,١٣٠	٤,٣١٣	١,٦٦٤	٥	٢٤٣,١١٢
التحويلات:					
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(١,٨١٦)	١,٨١٦	–	–	–
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٧)	–	٧	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	١٩٥	(١٩٥)	–	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	–	(١,٠٧٩)	١,٠٧٩	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية	–	١٩	(١٩)	–	–
	(١,٦٢٨)	٥٦١	١,٠٦٧	–	–
صافي الحركات غير المرحلية	١٥,٢٧٣	(١,٠٣٢)	(٤٣٧)	(٤)	١٣,٨٠٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢٥٠,٧٧٥**	**٣,٨٤٢**	**٢,٢٩٤**	**١**	**٢٥٦,٩١٢**

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

إطار إدارة مخاطر المجموعة (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل الجودة الائتمانية (تابع)

قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية	المجموع
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٤٤١,٥٥٨	١٣,٢٦٢	٢٠,٨٩٨	٤,٠٠٧	٤٧٩,٧٢٥
التحويلات:					
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٤,٩٢١)	٤,٩٢١	–	–	–
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٢,٩٤٠)	–	٢,٩٤٠	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	٢,٠٧٨	(٢,٠٧٨)	–	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	–	(٣,٣٣٤)	٣,٣٣٤	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية	–	٨٠٤	(٨٠٤)	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى	٣٤٤	–	(٣٤٤)	–	–
	(٥,٤٣٩)	٣١٣	٥,١٢٦	–	–
صافي المبالغ المحذوفة	(٥٤)	(٣٩)	(٣,٤١٥)	(٨٨)	(٣,٥٩٦)
صافي الحركات غير المرحلية	٢٨,٧٢٢	(٥٩٨)	٣١٥	٧٣	٢٨,٥١٢
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٤٦٤,٧٨٧**	**١٢,٩٣٨**	**٢٢,٩٢٤**	**٣,٩٩٢**	**٥٠٤,٦٤١**

تعرض غير ممول	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية	المجموع
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٢٢٥,٨٨١	٤,٦٩٩	١,٣٤١	١١	٢٣١,٩٣٢
التحويلات:					
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٢,٤٩٨)	٢,٤٩٨	–	–	–
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٢٨٩)	–	٢٨٩	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	١,٢٧٣	(١,٢٧٣)	–	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	–	(١,٢٥٦)	١,٢٥٦	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية	–	٥	(٥)	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى	–	–	–	–	–
	(١,٥١٤)	(٢٦)	١,٥٤٠	–	–
صافي الحركات غير المرحلية	١٢,٧٦٣	(٣٦٠)	(١,٢١٧)	(٦)	١١,١٨٠
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٢٣٧,١٣٠**	**٤,٣١٣**	**١,٦٦٤**	**٥**	**٢٤٣,١١٢**

لم يكن هناك أي حركة جوهرية بين المراحل بالنسبة للموجودات المالية الأخرى للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

إطار إدارة مخاطر المجموعة (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل الجودة الائتمانية (تابع)

فيما يلي التصنيفات الائتمانية الخارجية للأوراق المالية لأغراض المتاجرة والاستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة:

	استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
AAA	٢٦,٢٤٨	٢٦,٦٠٤	٤٠٩	٦٩٤
AA إلى A	١٢٧,١٥٠	١١٧,٥٥٩	٢٤,٥٢٣	٢٤,٠٣٥
BBB إلى B	٢٧,١٧٠	٢٨,٨٨٥	٢٤,١١٧	١٤,٧٨٣
CCC فأقل	٥٦٨	٦٥٨	١٣٢	–
غير مصنّفة	٦,٣١١	٥,٩٣٨	٦,٨٤٧	٥,٦٩٧
	١٨٧,٤٤٧	**١٧٩,٦٤٤**	**٥٦,٠٢٨**	**٤٥,٢٠٩**
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١)	(١)	–	–
	١٨٧,٤٤٦	**١٧٩,٦٤٣**	**٥٦,٠٢٨**	**٤٥,٢٠٩**

تتكون الاستثمارات غير المصنفة بصورة أساسية من الاستثمارات في الأسهم الخاصة والاستثمارات في الأسهم التي لا تحمل مخاطر ائتمانية. إن الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ليست متأخرة السداد ولم تتعرض لانخفاض في القيمة.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يعتمد حجم ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف المقابل. يتم تطبيق مبادئ توجيهية تغطي قبول وتقييم كل نوع من أنواع الضمانات. فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها:

- بالنسبة لإقراض الأوراق المالية ومعاملات إعادة الشراء العكسي، يتم الحصول على النقد أو الأوراق المالية
- بالنسبة لإقراض الشركات والأعمال الصغيرة، يتم استخدام ضمانات الممتلكات العقارية والمخزون والذمم المدينة التجارية، وفي بعض الحالات الاستثنائية، يتم الحصول على ضمانات حكومية
- لإقراض الأفراد، يتم رهن العقارات السكنية.

قامت المجموعة بوضع إطار للحد من مخاطر الائتمان كوسيلة لخفض التعرض لمخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات، وذلك عن طريق ضمانات صافية من الأوراق المالية الملموسة والقابلة للتحقيق بما في ذلك الضمانات المعتمدة من أطراف أخرى أو التأمين. وتشمل أنواع إجراءات الحد من مخاطر الائتمان اتفاقيات التسوية والضمانات والكفالات والمشتقات الائتمانية والاعتمادات المستندية الاحتياطية. تتأكد المجموعة من أن جميع الوثائق المستخدمة في المعاملات الخاضعة للضمان والمستخدمة لتوثيق عمليات التسوية داخل وخارج الميزانية العمومية والكفالات والمشتقات الائتمانية والضمانات ملزمة لجميع الأطراف ونافذة قانونياً في جميع البلدان ذات الصلة. كما تتأكد المجموعة من أنه يتم مراجعة كافة الوثائق من قبل السلطة المختصة والحصول على الاستشارات القانونية المناسبة للتحقق من إمكانية تنفيذها وضمان ذلك. تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات على أساس الفترة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل الجودة الائتمانية (تابع)

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تابع)

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. ويرد أدناه تقدير للضمانات مقابل القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
مقابل التي لم تتعرض لانخفاض فردي في القيمة:		
العقارات	٢١٠,٧٦٨	٢١١,٩٥٧
الأسهم والسندات	٢٠٥,٣٢٠	١٩٣,١٣١
النقد	١٠,١٧٩	١٣,٧١٦
أخرى	٣١,٠٨٢	٢٦,٢٦٧
مجموع الضمانات مقابل التي لم تتعرض لانخفاض فردي في القيمة	**٤٥٧,٣٤٩**	**٤٤٥,٠٧١**
مقابل التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة:		
العقارات	١٥,٠٦٤	١٢,٤٨٣
الأسهم والسندات	١٣٤	١,٣١٠
النقد	٨٦	١١٨
أخرى	١٥٠	٢٩١
مجموع الضمانات مقابل التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة	**١٥,٤٣٤**	**١٤,٢٠٢**
مجموع الضمانات مقابل القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	**٤٧٢,٧٨٣**	**٤٥٩,٢٧٣**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
نسبة تغطية قيمة الضمان		
٠ – ٥٠٪	١١,١٣٨	١٢,٩٧٠
٥١ – ١٠٠٪	٣,٥٤٢	٥,٠٣١
أكثر من ١٠٠٪	٣,٨٣٤	١,٦٢٢
صافي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي الذي تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية	**١٨,٥١٤**	**١٩,٦٢٣**

تتمثل سياسة المجموعة في مصادرة الضمانات بطريقة منتظمة في الوقت المناسب. لم يطرأ أي تغيير جوهري على جودة الضمانات خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

رغم أن المجموعة لم تستحوذ على قدر كبير من الضمانات في سنتي ٢٠٢٤ و٢٠٢٣، فإن الاحتفاظ بحقوق الحيازة يساعد المجموعة في إعادة هيكلة وتسوية القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي الذي تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تحليل الجودة الائتمانية (تابع)

المشتقات واتفاقيات البيع وإعادة الشراء العكسي واقتراض الأوراق المالية

تعمل المجموعة على الحد من مخاطر ائتمان المشتقات واتفاقيات البيع وإعادة الشراء العكسي وإقراض الأوراق المالية من خلال إبرام اتفاقيات تسوية رئيسية والاحتفاظ بضمانات في شكل نقد وأوراق مالية قابلة للتداول.

يتم التعامل مع المعاملات المشتقة في الأسواق المالية مع أطراف المقاصة المركزية المقابلة، أو يتم الدخول فيها بموجب الاتفاقيات الرئيسية للجمعية الدولية للمقايضات والمشتقات. وبشكل عام، وبموجب هذه الاتفاقيات، وفي ظل ظروف معينة –على سبيل المثال عندما يكون هناك حدث ائتماني مثل التعثر– يتم إنهاء جميع المعاملات القائمة بموجب الاتفاقية مع الطرف المقابل، ويتم تقييم قيمة الإنهاء وفقاً لقواعد التسوية المعمول بها والمبلغ (المستحق أو مستحق الدفع) قيد التسوية مع الطرف المقابل. توفر مثل هذه الترتيبات تسوية صافية واحدة لجميع الأدوات المالية التي تغطيها الاتفاقيات في حالة التعثر في أي عقد من العقود. وعادةً ما تبرم المجموعة ملحقاً للدعم الائتماني بالتزامن مع اتفاقيات الجمعية الدولية للمقايضات والمشتقات، التي تُلزم المجموعة وأطرافها المقابلة بتقديم ضمانات للحد من مخاطر الائتمان المتعلقة بالطرف المقابل. يتم أيضاً تقديم ضمانات بشكل يومي فيما يتعلق بالمشتقات التي يتم التعامل بها في الأسواق المالية ومع أطراف المقاصة المقابلة.

تقوم المجموعة بإبرام عقود البيع وإعادة الشراء وعقود البيع وإعادة الشراء العكسي والمعاملات واقتراض وإقراض الأوراق المالية بموجب اتفاقيات رئيسية ذات شروط تسوية مماثلة لتلك الشروط الخاصة باتفاقيات التسوية الرئيسية للجمعية الدولية للمقايضات والمشتقات.

قروض وسلفيات وتمويل إسلامي

تعتبر الجدارة الائتمانية العامة للعملاء من الشركات أفضل مؤشر على الجودة الائتمانية لتسهيلات القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي المقدمة لهم، إلا أن الضمان يوفر حماية إضافية، ولذلك تطلب المجموعة بشكل عام من الشركات المقترضة تقديم ضمانات. قد تحصل المجموعة على ضمانات في شكل رهن من الدرجة الأولى على العقارات، ورهونات متغيرة على كافة موجودات الشركات، وغيرها من الرهونات والضمانات الأخرى.

نظراً لتركيز المجموعة على الجدارة الائتمانية للعملاء من الشركات، يتم تقييم الضمانات العقارية بشكل دوري بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

خارج الميزانية العمومية

تطبق المجموعة نفس سياسات إدارة المخاطر لمخاطر البنود خارج الميزانية العمومية على غرار ما تفعله بالنسبة لمخاطر البنود داخل الميزانية العمومية. في حالة وجود التزامات بالإقراض، يخضع العملاء والأطراف المقابلة لنفس سياسات إدارة الائتمان كما هو الحال مع القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي. ويمكن طلب ضمانات اعتماداً على مدى قوة الطرف المقابل وطبيعة المعاملة.

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة

المعطيات والافتراضات والأساليب المستخدمة في تقدير الانخفاض في القيمة

راجع السياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٦(أ)(٧).

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يُقيّم البنك ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف. عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر لأداة مالية قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة تنظر في المعلومات المعقولة والمؤيدة ذات الصلة والمتاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري، ويشمل ذلك المعلومات الكمية والنوعية والتحليل، بناءً على التجربة التاريخية للمجموعة وتقييم خبراء الائتمان، والمعلومات التطلعية.

يهدف التقييم إلى تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لأي تعرض وذلك بمقارنة:

- احتمالية التعثر عند البدء المعدلة وفقاً لفترة استحقاق القرض.
- احتمالية التعثر في تاريخ التقرير الحالي المعدلة وفقاً للعمر المتبقي للقرض.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

تحدد المجموعة الدوافع الرئيسية وراء التغييرات في مخاطر الائتمان للمحافظ. ويتم تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، بشكل عام، بناءً على تقدير احتمالية التعثر والنظر في العوامل الكمية، حيث تم تصميم كل منها لتعكس المعلومات المستقبلية على أساس كل أداة مالية على حدة.

وبالمثل، بالنسبة لمحفظة الأفراد، يتم استخدام الأداء الحالي والسابق للحساب لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

من المفترض في حال تجاوز المقترض ٣٠ يومًا في سداد التزاماته التعاقدية أن يكون شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان كمعيار للدعم، ما لم يكن من الممكن دحض هذا الافتراض بشكل معقول على أساس معلومات مستقبلية مدعومة.

يمكن كذلك اعتبار أن مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي استناداً إلى عوامل نوعية مرتبطة بعمليات إدارة مخاطر الائتمان لدى المجموعة والتي قد لا تظهر بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب. تعكس هذه التقييمات عادةً وضع هذه التعرضات ضمن فئات معينة، مثل وضعها على قائمة المراقبة. وفي هذه الحالات يتم احتساب احتمالية التعثر على مدى العمر.

إذا كان هناك دليل على أنه لم تعد هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يُعاد قياس مخصص الخسارة على الأداة على أساس احتمالية التعثر لمدة ١٢ شهرًا. قد تشير بعض المؤشرات النوعية على الزيادة في مخاطر الائتمان، مثل التأخر أو الإمهال، إلى زيادة مخاطر التعثر التي تظل لما بعد توقف المؤشر نفسه. في هذه الحالات، تحدد المجموعة فترة اختبار يجب أن يُظهر خلالها الأصل المالي سلوكاً جيداً كدليل على انخفاض مخاطر الائتمان المرتبطة به بشكل كاف. كما تلتزم المجموعة بكافة متطلبات فترة الاختبار المنصوص عليها من قبل البنوك المركزية المحلية في البلدان ذات الصلة.

بالإضافة إلى الفحص الكمي بناءً على الحركة في احتمالية التعثر، تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام ائتمانية موثوقة بغرض إدراج التأثير المقدر للعوامل التي لم يتم رصدها في نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تخصيص تصنيف لمخاطر الائتمان لكل تعرض عند الاعتراف المبدئي بناءً على المعلومات المتوفرة حول المقترض. وتخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى تصنيف مختلف لمخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بتخصيص تصنيف لمخاطر الائتمان للتعرض غير الأفراد بناءً على مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر وتطبيق الأحكام الائتمانية الموثوقة. يتم تحديد تصنيفات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر التعثر. وتختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات مخاطر الائتمان بحيث ترتفع مخاطر حدوث التعثر تصاعدياً كلما تفاقمت مخاطر الائتمان، لذا فإن الفرق في خطر التعثر بين درجتي مخاطر الائتمان ١ و٢ أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان ٢ و٣.

بالنسبة للتعرض للأفراد، يتم إجراء تقييم مخاطر الائتمان بوضع درجة لتصنيف مخاطر الائتمان بناءً على سمات المقترض وسلوك السداد السابق. تختلف عوامل درجات التصنيف تبعاً لطبيعة التعرض والمنتج. ويتم تحديد ومعايرة درجات تصنيف مخاطر الائتمان بحيث ترتفع مخاطر التعثر تصاعدياً كلما تدهورت الجدارة الائتمانية.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالتين التاليتين:

- يعتبر أن هناك تعثراً في السداد من قبل مدين ما عندما ترى المجموعة أنه من غير المحتمل أن يفي المدين بكامل التزاماته الائتمانية تجاه المجموعة، أو عندما يتأخر التسهيل أو أي التزام ائتماني جوهري تجاه المجموعة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. تستخدم المجموعة التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان للعملاء من الشركات والذي يعكس تقييمها لاحتمالية التعثر فيما يتعلق بمحفظة غير الأفراد.
- يتم التعامل مع بعض التعرضات للبنود خارج الميزانية العمومية، مثل الضمانات المصرفية والاعتمادات المستندية وغيرها، على أنها تعرضت للانخفاض في القيمة في حال اعتقدت المجموعة أنه من المرجح طلبها وأن العميل لن يتمكن من الوفاء بهذه الالتزامات. في حال كان التعرض للبنود خارج الميزانية العمومية في شكل عقود مشتقات وكان هناك شك بأنه سيتم استلام كافة التدفقات النقدية المستقبلية التعاقدية من الطرف المقابل، تقوم المجموعة بتقييم صافي تعرض السوق للطرف المقابل مع الأخذ بعين الاعتبار أي ترتيبات قائمة واجبة النفاذ متعلقة بالتسوية. ويتم اعتبار صافي المركز الذي تم الوصول إليه (إذا كان مستحقاً) على أنه قد تعرَّض للانخفاض في القيمة.

قد تتغير بمرور الوقت المعيطات المتعلقة بتقييم ما إذا كانت أداة مالية في حالة تعثر، وكذلك مدى أهمية هذه المعطيات، بما يعكس التغيرات في الظروف. ويتوافق تعريف التعثر إلى حد كبير مع التعريف الذي تطبقه المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي (إيضاح ٥٠ (هـ)).

استخدام المعلومات التطلعية

تراعي المجموعة المعلومات التطلعية عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت زيادة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وعند قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

تقوم المجموعة بصياغة ثلاثة سيناريوهات اقتصادية: حالة أساسية، وهو السيناريو المتوسط الذي يحتمل حدوثه بنسبة ٤٠٪، وسيناريوهين أقل احتمالية، هما التصاعدي والتنازلي، حيث يحتمل حدوث كل منهما بنسبة ٣٠٪. وتتوافق هذه السيناريوهات لسنتي ٢٠٢٤ و٢٠٢٣. تتضمن المعلومات الخارجية التي تم النظر فيها البيانات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الهيئات الحكومية والسلطات النقدية في البلدان التي تزاول فيها المجموعة نشاطها والمنظمات العالمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي وبعض المتخصصين في التوقعات من القطاع الخاص والأكاديميين.

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق الدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

أجرت المجموعة تحليل الحساسية حول كيفية تغير الخسائر الائتمانية المتوقعة للمحفظة الائتمانية إذا تم تغيير أوزان السيناريو الترجيحية المستخدمة في نموذج المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. وفقاً لتحليل الحساسية، إذا تم تغيير السيناريو التنازلي بنسبة +١٠٪/-١٠٪، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة كانت ستتغير بنسبة +٠,٦٪/-٠,٦٪ على التوالي. وفي الواقع، سيكون هناك ترابط بين مختلف المعطيات الاقتصادية، وسيختلف التعرض للحساسية باختلاف السيناريوهات الاقتصادية.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

استخدام المعلومات التطلعية (تابع)

تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ المؤشرات الرئيسية التالية للسنوات التي ستنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٩.

المنطقة	المتغير الكلي[٢،١]	السيناريو	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	سعر النفط	أساسي	-٦,٢٩٪	-٦,٠٨٪	-٠,٧٠٪	-٠,١٦٪	٠,١١٪
		تصاعدي	٠,٣١٪	-٨,٤٤٪	-٣,٣٠٪	-٠,٢٦٪	٠,٢٧٪
		تنازلي	-٢٩,٧١٪	١١,٧٣٪	٨,١٥٪	-٠,٢٢٪	٠,٧٥٪
	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإمارات	أساسي	٤,٠٣٪	٣,٤٦٪	٣,٨١٪	٣,٩٧٪	٣,٨٢٪
		تصاعدي	٦,٨٠٪	٤,٠٤٪	٣,٨١٪	٣,٩٧٪	٣,٨٢٪
		تنازلي	-٢,١٦٪	١,٣٥٪	٥,٧٠٪	٥,٢٧٪	٣,٩٤٪
	مؤشر سعر الإسكان بالإمارات	أساسي	٥,٥٩٪	٤,١٣٪	٥,٥٨٪	٦,٢٤٪	٥,١١٪
		تصاعدي	٨,٩٥٪	٥,٧٤٪	٥,٦٨٪	٥,٨٩٪	٥,٠٩٪
		تنازلي	-١١,٨٢٪	-٢,٤١٪	٦,١٢٪	٧,٩٧٪	٥,٨٧٪
	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمصر	أساسي	٤,٩٥٪	٥,٤٣٪	٥,٥٥٪	٥,٤٢٪	٥,٠٨٪
		تصاعدي	٧,٥٤٪	٥,٤٩٪	٥,٥٥٪	٥,٤٢٪	٥,٠٨٪
		تنازلي	-٠,١٦٪	٥,٥٠٪	٦,٤٧٪	٦,١٦٪	٥,٥٧٪
	مؤشر الأسهم بمصر	أساسي	١,٧٠٪	١,٨١٪	٣,٧٦٪	١,٩١٪	١,٧٢٪
		تصاعدي	١٤,٢٤٪	-١,٩٦٪	١,٠٨٪	٠,٠٣٪	١,٥٢٪
		تنازلي	-٣٧,٦١٪	٢٢,٩٧٪	١٩,٨٦٪	٨,٢٦٪	٣,٣٢٪
المملكة المتحدة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة المتحدة	أساسي	١,٢١٪	١,٢٨٪	١,٥٢٪	١,٦٢٪	١,٧٠٪
		تصاعدي	٤,٧٤٪	١,٥٣٪	١,٤٧٪	١,٦٥٪	١,٩١٪
		تنازلي	-٤,٥٥٪	١,٦١٪	٢,٧٧٪	١,٦٢٪	١,٦٢٪
	مؤشر الأسهم بالمملكة المتحدة	أساسي	١,٥٢٪	٢,٧٦٪	٣,٨٨٪	٣,١٤٪	٢,٢٦٪
		تصاعدي	١١,٨٢٪	٠,٠٩٪	١,١٦٪	١,٣٦٪	٢,٥٥٪
		تنازلي	-١٨,٢٠٪	١١,٧٠٪	١٠,١٦٪	٥,٠٢٪	١,٥٤٪

[١] يمثل متوسط الزيادة / النقص السنوي على مدى الفترة.

[٢] هناك عوامل كلية متغيرة إضافية تُستخدم لمناطق أخرى ذات صلة بسوقها.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

الموجودات المالية المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية لقرض ما لعدة أسباب، منها تغير ظروف السوق والإبقاء على العميل وعوامل أخرى لا تتعلق بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. وقد يتم إلغاء الاعتراف بالقرض القائم الذي تم تعديل شروطه والاعتراف بالقرض الذي أعيد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم ٦(أ)(٤).

عندما يتم تعديل شروط الأصل المالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، فإن تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأصل قد زادت بشكل جوهري تعكس مقارنة ما يلي:

- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر في تاريخ التقرير بناءً على الشروط المعدلة.
- مع الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر المقدرة بناءً على البيانات عند الاعتراف المبدئي ووفقاً للشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض بشأن القروض المقدمة إلى العملاء خلال الأزمات المالية (يُشار إلى ذلك باسم "أنشطة الإمهال") بغرض زيادة فرص التحصيل وتخفيض مخاطر التعثر. ووفقاً لسياسة الائتمان لدى المجموعة، يتم منح مهلة من سداد القرض على أساس انتقائي في حال كان المدين عاجزاً في الوقت الحالي عن الوفاء بديونه أو كانت هناك مخاطر هامة من التعثر، مع وجود دليل على أن المدين قد بذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويكون من المتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

عادةً ما تتضمن الشروط المعدلة مد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت دفعات الفائدة، وتعديل شروط التعهدات الخاصة بالقرض. تخضع قروض الأفراد وغير الأفراد لسياسة الائتمان. وتقوم لجنة الائتمان لدى المجموعة بمراجعة التقارير حول أنشطة الإمهال بشكل منتظم.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة الإمهال لدى المجموعة، فإن تقدير احتمالية التعثر يعكس ما إذا كان التعديل قد أسفر عن تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على تحصيل الفائدة والمبلغ الأصلي، وكذلك تجربة المجموعة السابقة بشأن إجراءات الإمهال المماثلة. وكجزء من هذه العملية، تقوم المجموعة بتقييم أداء السداد للمقترض وفقاً للشروط التعاقدية المعدلة، كما تراعي المؤشرات السلوكية المختلفة.

بصفة عامة، يعتبر الإمهال مؤشراً نوعياً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يكون توقع الإمهال بمثابة دليل على انخفاض القيمة الائتمانية للتعرض (الإيضاح ٦(أ)(٧)). ويتعين على العميل إظهار سلوك سداد جيد بشكل مستمر على مدى فترة زمنية قبل تصنيف التعرض على أنه لم يعُد في حالة انخفاض في القيمة الائتمانية أو في حالة تعثر.

القروض ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها

تتمثل القروض ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها في القروض التي تم إعادة هيكلتها بسبب تدهور المركز المالي للمقترض، حيث تكون المجموعة قد قدمت تنازلات هامة لم تكن لتقدمها في ظروف أخرى. وبمجرد إعادة هيكلة القرض، فإنه يبقى في هذه الفئة لفترة اثني عشر شهراً على الأقل لإنشاء سجل أداء مُرضٍ بموجب اتفاقية إعادة الهيكلة. تحدد المجموعة فترة الاثني عشر شهراً التي تبدأ من تاريخ توقيع اتفاقية إعادة الهيكلة. وكما في تاريخ التقرير، قامت المجموعة بإعادة التفاوض بشأن التعرضات التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
القروض ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها		
إجمالي القيمة الدفترية	١١,١٧٢	١٠,٣٠١
مبلغ الانخفاض في القيمة	٤,٤٥٨	٥,١٢٤
مخصص الانخفاض في القيمة	٣,٣١٣	٣,٣٥٧

إن تأثير خسارة التعديل على البيانات المالية الموحدة للمجموعة ليس جوهريًا.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المعطيات الرئيسية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (الإيضاح ٦(أ)(٧)):

- احتمالية التعثر.
- الخسارة الناتجة عن التعثر.
- مستوى التعرض الناتج عن التعثر.

يتم تحديد احتمالية التعثر على مدى العمر بناءً على آجال الاستحقاق. وتبين آجال الاستحقاق كيفية تطور التعثرات في المحفظة خلال العمر المتبقي للقروض.

احتمالية التعثر هي تقدير مدى احتمال التعثر على مدار فترة زمنية محددة، ويتم تقديره في وقت زمني معين. يرتكز الحساب على نماذج إحصائية مصممة لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. وتستند النماذج الإحصائية إلى البيانات الداخلية متضمنة كلاً من العوامل الكمية والنوعية وبيانات السوق (حيثما تكون متاحة). تقدَّر احتمالية التعثر بمراعاة الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات، ويستند التقدير إلى الظروف الراهنة والمعدلة لمراعاة تقديرات الأوضاع المستقبلية التي ستؤثر على احتمالية التعثر.

تتمثل الخسارة الناتجة عن التعثر في حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. تقوم المجموعة بتقدير معايير الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على الضمانات الحالية وقطاع العمل الذي يزاول فيه الطرف المقابل نشاطه والبلد المحتمل فيه التعرض للمخاطر وتكاليف الاسترداد التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. تتم إعادة معايرة تقديرات الخسارة الناتجة عن التعثر وفقاً لسيناريوهات اقتصادية مختلفة تتضمن تأثير التغير في معايير الاقتصاد الكلي. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر في التعرض المتوقع في وقت حدوث التعثر. تحدد المجموعة مستوى التعرض الناتج عن التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب الالتزامات التعاقدية. فيما يتعلق بالالتزامات غير المسحوبة والتسهيلات غير الممولة مثل الاعتمادات المستندية والضمانات، يتمثل مستوى التعرض الناتج عن التعثر في مبلغ التعرض عندما يصبح التسهيل مستحق الدفع ويرتكز التحويل الممول على العوامل المحددة في بازل.

إلا أنه بالنسبة لتسهيلات بطاقات الائتمان التي تتضمن قرضاً وعنصر التزام غير مسحوب، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الفترة التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان ويتم احتساب مستوى التعرض الناتج عن التعثر باستخدام نموذج داخلي. يمكن للمجموعة إلغاء هذه الحدود بأثر فوري، إلا أن هذا الحق التعاقدي لا يمكن تطبيقه خلال الأعمال الإدارية اليومية، ولكن يمكن تطبيقه فقط عندما تكون المجموعة على دراية بوجود زيادة في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات.

يتم وضع نموذج معيار القياس على أساس جماعي عندما يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تشمل:

- نوع الأداة.
- الأداء التاريخي.
- قطاع العمل.
- الموقع الجغرافي للمقترض.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

تخضع التجميعات للمراجعة المنتظمة للتأكد من أن التعرضات داخل مجموعة معينة تظل متجانسة على نحو مناسب.

مخصص الخسارة

توضح الجداول التالية مطابقات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة حسب فئة الأداة المالية. إن أساس تحديد التحويلات بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان مبين في السياسة المحاسبية للمجموعة. راجع الإيضاح ٦(أ)(٧).

	المرحلة الأولى[1] مليون درهم	المرحلة الثانية مليون درهم	المرحلة الثالثة مليون درهم	المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,٥٧١	٢,٢٥٠	٩,٩٢٣	٥٣٦	١٥,٢٨٠
التحويلات:					
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(١١٨)	١١٨	–	–	–
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٤٤)	–	٤٤	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	١٣٥	(١٣٥)		–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	–	(٤٥٨)	٤٥٨	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية	–	١٣٠	(١٣٠)	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى	٤٢	–	(٤٢)	–	–
	١٥	(٣٤٥)	٣٣٠	–	–
تأثير التغير في المخصص	٩٤٦	٦٠٣	٢,٧٤٣	١٧٧	٤,٤٦٩
حذوفات وتعديلات أخرى	(٩٤)	(٤١١)	(٣,٤٠٥)	(٢٦٣)	(٤,١٧٣)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣,٤٣٨	٢,٠٩٧	٩,٥٩١	٤٥٠	١٥,٥٧٦

[1] بالنسبة لبعض الموجودات المدرجة كجزء من الموجودات الأخرى، تُحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس النهج المبسط.

	المرحلة الأولى[1] مليون درهم	المرحلة الثانية مليون درهم	المرحلة الثالثة مليون درهم	المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٢,٢٩٥	٢,٩٨٨	٩,٥٨٤	٧٥٥	١٥,٦٢٢
التحويلات:					
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية	(٤١)	٤١	–	–	–
تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة	(٤١)	–	٤١	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى	١٠٩	(١٠٩)	–	–	–
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة	–	(١,٢٧٩)	١,٢٧٩	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية	–	١٧٣	(١٧٣)	–	–
تحويل من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى	٥٨	–	(٥٨)	–	–
	٨٥	(١,١٧٤)	١,٠٨٩	–	–
تأثير التغير في المخصص	٢٧٠	٥٥٨	٢,٥٧٦	(٨٧)	٣,٣١٧
حذوفات وتعديلات أخرى	(٧٩)	(١٢٢)	(٣,٣٢٦)	(١٣٢)	(٣,٦٥٩)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٥٧١	٢,٢٥٠	٩,٩٢٣	٥٣٦	١٥,٢٨٠

[1] بالنسبة لبعض الموجودات المدرجة كجزء من الموجودات الأخرى، تُحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس النهج المبسط.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون مراعاة أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات الميزانية العمومية بما في ذلك المشتقات. يتم بيان الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي، قبل تأثير التخفيف باستخدام اتفاقيات التسوية الرئيسية والضمانات.

	إيضاح	إجمالي الحد الأقصى للتعرض٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	إجمالي الحد الأقصى للتعرض٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
أرصدة لدى المصرف المركزي	٨	٢١٢,٤٢٠	٢٣١,٦٣٥
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٩	٥٠,٢٠٠	٤٠,٤٩٦
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	١٠	٢٣,٧٧٤	٢٥,٣٢٤
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	١١	٦٩,٧٥٥	٧٨,٥٩١
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	١٢	٥٥٠,٥١٣	٥٠٤,٦٤١
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	١٣	١٨١,٩٥٢	١٧٥,٠٩١
موجودات أخرى باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً		٤٧,٥٢٤	٤٠,٠٦٨
المجموع		**١,١٣٦,١٣٨**	**١,٠٩٥,٨٤٦**
مشتقات محتفظ بها لغرض المتاجرة	٤٣	٣٩,٦٥٨	٤٠,١٥١
مشتقات محتفظ بها لغرض التحوط	٤٣	٦,٢٣٥	٦,٢٧٠
المجموع		**٤٥,٨٩٣**	**٤٦,٤٢١**
مطلوبات طارئة	٤٢	١٧٧,٩٥٠	١٦٥,٢٦٩
التزامات	٤٢	٧٨,٩٦٢	٧٧,٨٤٣
المجموع		**٢٥٦,٩١٢**	**٢٤٣,١١٢**
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان		**١,٤٣٨,٩٤٣**	**١,٣٨٥,٣٧٩**

عندما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان، ولكنها لا تمثل أقصى تعرض للمخاطر يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مخاطر الائتمان (تابع)

تراقب المجموعة تركيزات مخاطر الائتمان على مستوى القطاع الاقتصادي والطرف المقابل والمنطقة الجغرافية. وفيما يلي تحليل تركيزات مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير:

التركيز بحسب القطاع الاقتصادي

	قروض وسلفيات وتمويل إسلامي		اتفاقيات إعادة شراء عكسي		استثمارات		التزامات قروض غير مسحوبة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
الزراعة	٣,٣٠١	٣,٥٦٢	–	–	–	–	–	١١٦
الطاقة	٤٠,٨٤٨	٣٦,٢١٨	–	–	٤,٤٠٩	٤,٤٠٩	٢٥,٧٩٢	١٧,٢٦٢
التصنيع	٢٨,٦٤١	٢٦,٣٩٩	–	–	١,٠٩٦	٨٣٩	٥,٢٥٧	٤,٢٠٨
الإنشاءات	١١,٠٣٣	١٠,٧٦٤	–	–	٨٣٩	٧٥٣	١,٢٥٨	٧٤٣
العقارات	٩٤,٤٠٨	٨٥,٨٠٦	–	–	١,٢١٥	٩٦٠	٧,٨٥٥	٥,٤١٨
التجارة	٢٤,٩٣٦	٢٢,١٧٧	–	–	٨٩	١٣٧	٣,٥٦٣	٢,٩٦٥
النقل والاتصالات	٤٠,٦٠٠	٣٧,٨٨٥	–	–	٣,٨٥٧	٤,١٧٢	٦,٤٥٠	١٤,٣٩٩
البنوك	١٧,٩٩٣	١٢,٦٠٧	٤٩,٩٤٤	٦٠,٩٤٣	٢٨,٣١٧	٢٦,٤١٥	٤٠	–
المؤسسات المالية الأخرى	٨٤,١٥٧	٨٣,٩٥٦	١١,٥٤٧	٩,٩٢٧	١٩,٠٥٤	٢٩,٩٦١	١٩,٤١٣	١٧,٧٢٧
الخدمات	٤٧,٣٥٨	٤٢,٤٧٠	–	–	٥,٦٣٧	٥,٤٥٨	٤,١٢١	٩,٤٦٥
القطاع الحكومي	٧٢,٨٣٠	٦١,٣١٠	٨,٢٦٤	٧,٧٢١	١٦٠,٣٤٠	١٦٥,٦٧٣	٥,٢١٢	٥,٥٠٦
القروض وبطاقات الائتمان للأفراد	٤٩,٤٧٢	٥٠,٤٤٠	–	–	–	–	–	٣٤
الرهن العقاري للأفراد	٣٤,٩٣٦	٣١,٠٤٧	–	–	–	–	١	–
	٥٥٠,٥١٣	**٥٠٤,٦٤١**	**٦٩,٧٥٥**	**٧٨,٥٩١**	**٢٢٤,٨٥٣**	**٢٤٣,٤٧٥**	**٧٨,٩٦٢**	**٧٧,٨٤٣**

يتم عرض المبالغ أعلاه على أساس الإجمالي ولم يتم تعديلها بالمخصصات أو الفوائد المعلقة، إن وجدت.

يتم إدراج أدوات حقوق الملكية ضمن الاستثمارات عندما لا تنطبق مخاطر الائتمان.

تشمل الاستثمارات على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة واستثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة.١

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(أ) مخاطر الائتمان (تابع)
التركيز بحسب الموقع الجغرافي للمقترض أو الطرف المقابل المسحوب في الإيضاح رقم ٤٢ من هذه البيانات المالية الموحدة.

	أخرى	آسيا	الأمريكتان	الدول العربية	المجموع
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
	–	٢٥٣	١١٢,٤٨٢	١٩,٦٨٤	٢١٤,٥٤٨
	٢٢٧	٧,٦٢٢	٣,٥١٢	٢٤,١٧٣	٥٦,٠٢٨
	٢٨	٣,٢٢٧	٣٣٥	٤,٣٣٠	٢٣,٧٧٤
	٣,٠٣٠	٢,٢٤٩	–	٤٠,٠٧٨	٦٩,٧٥٥
	٨٨	٢,٠٧٧	٤٦	١,٠٤٩	٤٥,٨٩٣
	٨,٥١٧	١٧,٩٥٨	٢٨,٥٠٥	٥٣,٥٠٩	٥٥٠,٥١٣
	١,٣١٩	٣٠,٥٨٨	٤٦,١٨٤	٢٩,٠٨٦	١٨٧,٤٤٧
	١٣,٢٠٩	٦٣,٩٧٤	١٩١,٠٦٤	١٧١,٩٠٩	١,١٤٧,٩٥٨
	–	١٦٢	١٤٨,٢٠٩	٢٠,٩٩٢	٢٣٣,٥٥٥
	٧	٤,٩٣١	٣,١٠٤	١٥,٠٨٧	٤٥,٢٠٩
	٢٧٩	٢,٥٦٤	٣٦٤	٦,١٤٧	٢٥,٣٢٤
	٦٢	١,١٩٣	٥١	١,٣٦٩	٤٦,٤٢١
	٦,٧٣٥	١٦,٢٩١	٢٦,٩٩٤	٥٠,٥٢٦	٥٠٤,٦٤١
	١,٦٤٦	٣٧,٤٧٢	٤١,٧٤٥	٢٨,٤٣٩	١٧٩,٦٤٤
	١٣,٤٦٢	٦٥,٣١٣	٢٢٠,٤٦٧	١٦١,٦٦٣	١,١١٣,٣٨٥

	الإمارات العربية المتحدة	أوروبا
	مليون درهم	مليون درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٨٠,٨٧٠	١,٢٥٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٧,٣٦١	٣,١٣٣
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٩٧١	١٤,٨٨٣
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	١٠,٧٦٩	١٣,٦٢٩
أدوات مالية مشتقة	١,١٢٢	٤١,٥١١
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	٣٩,١٨١	٥١,٨٤٣
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	٣٧,١٥٠	٤٣,١٢٠
	٥٣٨,٤٢٤	١٦٩,٣٧٨
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦٣,٨٤٩	٣٤٣
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٢٠,٠٢٢	٢,٠٥٨
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٨٩١	١٥,٠٧٩
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٨,٣٢٠	٢٣,٧٣٥
أدوات مالية مشتقة	١,٥٥٨	٤٢,١٨٨
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	٣٦٤,٨١٧	٣٩,٢٧٨
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	٣٢,٢٥٧	٣٨,٠٨٥
	٤٩١,٧١٤	١٦٠,٧٦٦

يتم قياس التركيز بحسب الموقع للاستثمارات وفقاً لموقع الجهة المصدرة للأوراق المالية، في حين يقاس التركيز بحسب الموقع للالتزامات غير المسحوبة والمخصصات أو الفوائد المعلقة، إن وجدت. يتم بيان التركيز بحسب الموقع للمقترض. يتم عرض المبالغ أعلاه على أساس الإجمالي ولم يتم تعديلها بالمخصصات أو الفوائد المعلقة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(أ) مخاطر الائتمان (تابع)
تصنيف الاستثمارات وفقاً للأطراف المقابلة لها:

	استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
القطاع الحكومي	١٢٠,٨٤٦	١٢٢,٧٨٦	٤٣,٧٣٦	٣٦,٥٥٧
المؤسسات الدولية	١,٠٧٢	٩٩٥	١٩	٢
القطاع العام	١٤,٠١٤	١٣,٤٩٤	٩٩٩	٦٧٨
القطاع المصرفي	٢٣,٦٨٣	٢٦,٦٨٥	٢,٧٣٢	١,٦٣٢
قطاع الشركات / القطاع الخاص	٢٧,٨٣٢	١٥,٦٨٤	٨,٥٤٢	٦,٣٤٠
	١٨٧,٤٤٧	١٧٩,٦٤٤	٥٦,٠٢٨	٤٥,٢٠٩
ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة لأوراق مالية بالتكلفة المطفأة	(١)	(١)	–	–
مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية لغير أغراض المتاجرة والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٨٧,٤٤٦	١٧٩,٦٤٣	٥٦,٠٢٨	٤٥,٢٠٩

مخاطر التسوية
قد تؤدي أنشطة المجموعة إلى نشوء مخاطر وقت تسوية المعاملات والعمليات التجارية. تتعلق مخاطر التسوية بالخسائر الناجمة عن إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بتوفير المبالغ النقدية أو الضمانات أو غيرها من الموجودات بحسب شروط التعاقد المتفق عليها. وأي تأخير في التسوية يعد نادر الحدوث ويخضع للمراقبة.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات
تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمال إخلال الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية، وتقتصر على القيمة السوقية الإيجابية للأدوات التي تكون في صالح المجموعة. يشار أيضاً إلى القيمة السوقية الإيجابية باسم "تكلفة الاستبدال" باعتبارها تقديراً لتكلفة استبدال المعاملات بأسعار السوق السائدة في حالة تعثر الطرف المقابل. تبرم المجموعة معظم عقود المشتقات مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى.

(ب) مخاطر السيولة
تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم امتلاك المجموعة لموارد مالية سائلة كافية للوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال تقديم النقد أو أصل مالي آخر. تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لاحتمالية عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزامات السداد عند استحقاقها نتيجة للتباين في توقيت التدفقات النقدية في ظل الظروف الاعتيادية والحرجة. ويمكن أن تحدث مثل هذه السيناريوهات عندما لا يكون التمويل اللازم لمراكز الموجودات غير السائلة متاحاً للبنك بشروط مقبولة. تنشأ مخاطر التمويل عندما لا يكون لدى البنك قاعدة تمويل متنوعة ومستقرة، مع تقليل تكلفته.

تنشأ مخاطر السيولة من التدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات والمطلوبات، بما في ذلك المشتقات والالتزامات الأخرى خارج الميزانية العمومية، والتي لا تتوافق من حيث العملة والحجم والمدة. تضمن المجموعة الوفاء بكافة المطلوبات عند استحقاقها في ظل الظروف الاعتيادية والحرجة للأعمال دون تكبد تكاليف غير ضرورية.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر السيولة (تابع)

إدارة مخاطر السيولة

حددت المجموعة مدى قابلية تحمّل مخاطر السيولة عند مستوى معين وذلك للتأكد من أن المجموعة لديها القدرة على التحكم في مخاطر السيولة وتوفر النقد الكافي أو ما يعادله للوفاء بالتزاماتها المالية في ظل كافة الظروف المستقبلية دون تكبد خسائر إضافية كبيرة لفترة ثلاثة أشهر متعاقبة. يتم دعم سياسة تحمّل المخاطر من خلال إطار إدارة المخاطر الشامل الذي يتضمن الحدود المعتمدة من لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة بشأن المقاييس الرئيسية للتمويل والسيولة، واختبار الضغط المالي، وخطة تمويل الطوارئ.

يتم كذلك تحديد مدى قابلية تحمّل مخاطر السيولة عند مستوى معين لضمان الالتزام المستمر بمتطلبات السيولة الحالية والمقترحة من الجهات التنظيمية المحلية والدولية، مع مواءمتها لدعم أهداف التصنيف الائتماني الخارجي للمجموعة.

تعد نسبة تغطية السيولة إحدى الوسائل الهامة لقياس مدى كفاية السيولة طبقاً للوائح العالمية الحالية. وقد اعتادت المجموعة الالتزام بلوائح دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة وفقاً لإطار بازل ٣ وقامت بإعداد تقارير بشأنها لفترة زمنية طويلة. وبالتالي قامت المجموعة بضخ استثمارات كبيرة لتطبيق إطار عمل يتضمن أنظمة وضوابط تضمن الامتثال لكافة الجوانب النوعية والكمية لإطار بازل ٣. تواصل المجموعة أيضاً قياس نسبة الموجودات السائلة المؤهلة وإعداد تقارير بشأنها وفقاً لما حدده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن الإقرارات المصرفية.

تم تحديد حدود السيولة على مستوى المجموعة وتعميمها على جميع وحدات المؤسسة بما يضمن امتثال المجموعة لدرجة تحمّل مخاطر السيولة المحددة. وبالمثل، يتم وضع الحدود الدولية لضمان الامتثال لأي متطلبات تنظيمية محلية إضافية عند إدارة السيولة. وتخضع كافة السياسات والإجراءات الخاصة بالسيولة لمراجعة وموافقة لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر السيولة (تابع)

التعرّض لمخاطر السيولة

فيما يلي تقرير حول عدم التوافق بين الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات دون الأخذ بالاعتبار المحتجزات السائلة لدى المجموعة.

آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	المجموع	حتى ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة واحدة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥	أكثر من ٥ سنوات	استحقاق غير محدد
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢١٤,٤٠٤	٢١٤,٣٦٨	٣٦	–	–	–	–
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥٦,٠٢٨	٢٠,٣٠٠	٢٠,٢٢٥	٧	٥٩٠	١,٨٥٨	٥,٣٢٨
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٢٣,٧٢٤	٢٣,٥٦٨	–	١٥٦	–	–	–
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٦٩,٦٦١	٢٣,٩٠١	٣١١	–	–	–	–
أدوات مالية مشتقة[1]	٤٥,٨٩٣	٣,٣٣٥	٢٨,٨٦٩	٢١,٩٨٣	١,٠٨٥	–	–
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	٥٢٨,٨٩٧	٨٩,١٠٧	٢٧,١١٣	١٢٥,٨٧٩	٩٥,٤٧٨	–	–
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	١٨٧,٤٤٦	٢٧,١١٣	٣٧,٠٨٠	٦٩,٥٦٤	٢٧,٩٠٥	٥,٤٩٥	٥,٤٩٥
موجودات أخرى	٤٩,٤٤٠	٣٧,٠٨٠	١٢,٣٦٠	–	–	–	–
استثمارات في شركات زميلة	٤,٩٦٣	–	–	–	–	–	٤,٩٦٣
استثمارات عقارية	٨,١٦٩	–	–	–	–	–	٨,١٦٩
ممتلكات ومعدات	٤,٦٨٣	–	–	–	–	–	٤,٦٨٣
موجودات غير ملموسة	١٩,٩٣٩	–	–	–	–	–	١٩,٩٣٩
	١,٢١٣,٢٤٧	**٤٣٨,٧٧٢**	**١٥٩,٤٩١**	**٢١٩,٤٤٠**	**١٣٢,٩٦٤**	**٧,٤٨٣**	**٤٩,٠٧٧**
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية	٧١,٨٩٦	٤٣,٣٦٢	١٠,٠٥٩	٧٧	١٨,٣٩٨	–	–
اتفاقيات إعادة الشراء	٣٢,٣٢٩	١٣,٧١٤	–	١٨,٦١٥	–	–	–
أوراق تجارية	١٧,٨٨٨	١٣,٥١٧	٤,٣٧١	–	–	–	–
أدوات مالية مشتقة[1]	٥٣,٧٥٨	٤,١٧٨	٤,١٥٤	٨,٨٩٣	٧,٦٦٤	–	–
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧٨٢,٣٧٩	٦٥٣,٩٥٣	١٢٨,٩٣٢	٦,٢٨٧	٨٩٦	–	–
مطلوبات أخرى	٥٢,٤٧٣	٣٩,٣٥٥	١٣,١١٨	–	–	–	–
قروض لأجل	٦٤,٧٨٨	٤,٣٥١	٧,٧٩٠	٢٣,٨٨٩	٢١,٢٧٠	٧,٤٧٨	٧,٤٧٨
سندات ثانوية	٦,٨٦١	–	–	٣٩٩	–	٦,٤٦٢	–
حقوق الملكية	١٣٠,٨٧٥	–	–	–	–	–	١٣٠,٨٧٥
	١,٢١٣,٢٤٧	**٧٧٢,٤٣٠**	**١٦٠,٤٢٤**	**٧٧**	**١٨,٣٩٨**	**١٣,٩٤٠**	**١٣٠,٨٧٥**
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٧٨,٩٦٢	٣٤,٢٨٢	٤٤,١٨١	٤٣	١٨٣	٢٧٣	–
مطلوبات طارئة تجارية[1]	**١٧٧,٩٥٠**	**٩٨,٧٧٤**	**١٣,٩٢٣**	**٢٩,٠٠٤**	**٢١,١٩٩**	**١٥,٠٥٠**	**–**

[1] تتم وفقاً للشروط التعاقدية. ومع ذلك، في حالة تغير الطرف المتعاقد، قد تكون مستحقة الدفع عند الطلب، مما يجعلها متداولة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ب) مخاطر السيولة (تابع)
التعرّض لمخاطر السيولة (تابع)

آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

	المجموع	حتى ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة واحدة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥	أكثر من ٥ سنوات	استحقاق غير محدد
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٣٣,٣٩٠	٢٣٣,٣٩٠	–	–	–	–	–
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسار	٤٥,٢٠٩	١٥,٢٥٨	٢١,٠١٠	٣,١٩٥	٤٥٧	٥٧٧	٤,٧١٢
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٢٥,٢٦٦	٢٥,٢٦٦	–	–	–	–	–
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٧٨,٥٠٤	٢٥,٦٦٧	٣٣,١٥٨	١٦,٥١٣	٣,١٦٦	–	–
أدوات مالية مشتقة[1]	٤٦,٤٢١	٢,٦٩٥	٣,٤٥٥	٩,٥٧٣	٨,١٦٦	٢٢,٥٣٢	–
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	٤٨٣,٩٥٤	٧٤,٣٤٩	٧٦,٣٧٥	١١٦,٨٦٠	٨١,٢٧٠	١٣٥,١٠٠	–
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	١٧٩,٦٤٣	٣٦,٩٦٦	٢٠,٩٨٢	٣٣,٢٧٥	٣٠,٩٠٤	٥٢,٩٦٣	٤,٥٥٣
موجودات أخرى	٤١,٣٣٢	٣٠,٩٩٩	١٠,٣٣٣	–	–	–	–
استثمارات في شركات زميلة	١,٥٠١	–	–	–	–	–	١,٥٠١
استثمارات عقارية	٨,١٦٢	–	–	–	–	–	٨,١٦٢
ممتلكات ومعدات	٥,١١٥	–	–	–	–	–	٥,١١٥
موجودات غير ملموسة	٢٠,١٣٦	–	–	–	–	–	٢٠,١٣٦
	١,١٦٨,٦٣٣	٤٤٤,٥٩٠	١٦٥,٣١٣	١٧٩,٤١٦	١٢٣,٩٦٣	٢١١,١٧٢	٤٤,١٧٩
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية	٧١,٥٢٨	٦٣,٥٠٤	٤,٣٥١	٣,٦٧٣	–	–	–
اتفاقيات إعادة الشراء	٢٦,٠٩٦	١٢,٩٣٦	٦,٢٦٩	٦,٨٩١	–	–	–
أوراق تجارية	١٩,٦٥٩	١٣,٨٢٧	٥,٨٣٢	–	–	–	–
أدوات مالية مشتقة[1]	٥١,٠٠٢	٣,٥٠٢	٢,٨٩١	٩,٦٩٩	٧,٨٦٢	٢٧,٠٤٨	–
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧٥٩,٨٦٣	٦٢٥,٥٠٣	١٢٧,٩٥٣	٥,٤٦٣	٧٢١	٢٢٣	–
مطلوبات أخرى	٤٦,٩٣٢	٣٥,١٩٩	١١,٧٣٣	–	–	–	–
قروض لأجل	٦٣,٩٣٩	٥,٢٥٥	٧,٨٤٦	٢٥,٠٧٠	١٧,٢٣٣	٨,٥٣٥	–
سندات ثانوية	٤,١٩١	–	–	–	٣٨٥	٣,٨٠٦	–
حقوق الملكية	١٢٥,٤٢٣	–	–	–	–	–	١٢٥,٤٢٣
	١,١٦٨,٦٣٣	٧٥٩,٧٢٦	١٦٦,٨٧٥	٥٠,٧٩٦	٢٦,٢٠١	٣٩,٦١٢	١٢٥,٤٢٣
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة	٧٧,٨٤٣	٦,٩٧٩	٦٦,٨٧٩	١,٦٩٧	٢,١١٩	١٦٩	–
مطلوبات طارئة تجارية[1]	١٦٥,٢٦٩	٨٣,٨٠٧	١٢,٨٧٤	٢٣,٣٣٨	٢٦,٣٦١	١٨,٨٨٩	–

[1] تتم وفقًا للشروط التعاقدية. ومع ذلك، في حالة تعثر الطرف المتعاقد، قد تكون مستحقة الدفع عند الطلب، مما يجعلها متداولة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ب) مخاطر السيولة (تابع)

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة.

	المجموع	إجمالي القيمة الاسمية للتدفقات النقدية	حتى ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة واحدة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤							
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية	٧١,٨٩٦	٧٢,٢٧٧	٤٣,٥٠٣	١٠,٢٩٤	٨٢	١٨,٣٩٨	–
اتفاقيات إعادة الشراء	٣٢,٣٢٩	٣٤,٣٣٦	١٣,٨٦٤	–	٢٠,٤٧٢	–	–
أوراق تجارية	١٧,٨٨٨	١٨,٠٥٥	١٣,٤٥٦	٤,٥٩٩	–	–	–
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧٨٢,٣٧٩	٨٠٤,٨٩٥	٦٧٠,٨٨٨	١٢٥,٤٤٦	٧,٠٠٧	١,٠٨٣	٤٧١
قروض لأجل[1]	٦٤,٧٨٨	٨٢,٩٩٨	٧,٠٣٠	٩,٤٥٩	٢٩,٢٧٠	٢٣,٢٢٩	١٤,٠١٠
سندات ثانوية	٦,٨٦١	٨,٦٢٥	٨٠	٣٣٢	١,٢٣٤	٧٧٤	٦,٢٠٥
	٩٧٦,١٤١	**١,٠٢١,١٨٦**	**٧٤٨,٨٢١**	**١٥٠,١٣٠**	**٥٨,٠٦٥**	**٤٣,٤٨٤**	**٢٠,٦٨٦**
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة[2]	٧٨,٩٦٢	٧٨,٩٦٢	٣٤,٢٨٢	٤٤,١٨١	٤٣	١٨٣	٢٧٣
مطلوبات طارئة تجارية	**١٧٧,٩٥٠**	**١٧٧,٩٥٠**	**٩٨,٧٧٤**	**١٣,٩٢٣**	**٢٩,٠٠٤**	**٢١,١٩٩**	**١٥,٠٥٠**
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣							
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية	٧١,٥٢٨	٧٢,٣١١	٦٣,٨٨٢	٤,٦٨٠	٣,٧٤٩	–	–
اتفاقيات إعادة الشراء	٢٦,٠٩٦	٢٧,٦١٥	١٣,٠٠٦	٦,٥٩١	٨,٠١٨	–	–
أوراق تجارية	١٩,٦٥٩	٢٢,٢٤٣	١٤,١٢٦	٨,١١٧	–	–	–
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧٥٩,٨٦٣	٧٨٣,٣٣٨	٦٤٢,٦٨٢	١٣٣,٣٤٢	٦,١٤١	٨٥٧	٣١٦
قروض لأجل[1]	٦٣,٩٣٩	٩٢,١٣٣	٥,٨٨٢	٩,٥٤٦	٢٩,٢٢١	١٨,٤٩٤	٢٨,٩٩٠
سندات ثانوية	٤,١٩١	٦,٤٨٨	–	٢٥١	٥٠٢	٨٨٣	٤,٨٥٢
	٩٤٥,٢٧٦	**١,٠٠٤,١٢٨**	**٧٣٩,٥٧٨**	**١٦٢,٥٢٧**	**٤٧,٦٣١**	**٢٠,٢٣٤**	**٣٤,١٥٨**
التزامات منح تسهيلات ائتمانية غير مسحوبة[2]	٧٧,٨٤٣	٧٧,٨٤٣	٦,٩٧٩	٦٦,٨٧٩	١,٦٩٧	٢,١١٩	١٦٩
مطلوبات طارئة تجارية	**١٦٥,٢٦٩**	**١٦٥,٢٦٩**	**٨٣,٨٠٦**	**١٢,٨٧٤**	**٢٣,٣٣٨**	**٢٦,٣٦١**	**١٨,٨٩٠**

[1] تتضمن القروض بخيار الاستدعاء التي يتم عرض التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة لها أعلاه بناءً على الاستحقاق التعاقدي النهائي دون مراعاة خيار الاستدعاء.

[2] يتم احتسابها حسب آجال الاستحقاق التعاقدية.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر حدوث تقلبات في إيرادات أو رأس مال المجموعة على إثر التغيرات في قيمة الأدوات المالية بسبب التحركات في عوامل السوق مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسعار السوقية للأسهم والسلع.

إدارة مخاطر السوق

تقوم المجموعة بتصنيف تعرضها لمخاطر السوق إلى محافظ استثمارية وتجارية وغير تجارية. تتم إدارة المحافظ التجارية والاستثمارية على أساس القيمة العادلة.

تكون لجنة إدارة الاستثمارات مسؤولة عن مراقبة وتوجيه الأنشطة الاستثمارية والتجارية في الأسواق العالمية. كما تعمل على ضمان الإدارة الفعالة لمخاطر السوق وفقاً للمبادئ المحددة في سياسة إدارة مخاطر السوق. كما تعد هذه اللجنة بمثابة لجنة فرعية للجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة التي تتمتع بالسلطة والمسؤولية الكاملة لإدارة مخاطر السوق.

إن لجنة إدارة مخاطر السوق بالمجموعة مسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات والمنهجيات التفصيلية الخاصة بمدى تقبل مخاطر السوق وإدارة المخاطر، بما في ذلك إطار الرقابة الذي يخضع للمراجعة من قبل لجنة إدارة الاستثمارات ويُقدَّم للاعتماد من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة ولجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

التعرض لمخاطر السوق – المحافظ التجارية

يستخدم البنك نماذج المحاكاة لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للمحافظ التجارية استنادًا إلى البيانات التاريخية. تعد القيمة المعرضة للمخاطر هي الأداة التحليلية الرئيسية المستخدمة في قياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق داخل المحافظ التجارية لدى المجموعة التي تشمل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمشتقات التجارية. تم تصميم نماذج القيمة المعرضة للمخاطر لقياس مخاطر السوق في بيئة السوق العادية. تتمثل القيمة المعرضة للمخاطر للمحفظة التجارية في الخسائر المقدرة التي سوف تتعرض لها المحفظة على مدى فترة زمنية محددة (فترة الاحتفاظ) نتيجة لحركة السوق السلبية وباحتمالية محددة (مستوى الثقة). تفترض النماذج أن أي تغييرات تحدث في عوامل المخاطر التي تؤثر على بيئة السوق العادية ستتوزع بشكل طبيعي.

يستخدم نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المحاكاة التاريخية على أساس مستوى ثقة ٩٩٪ بافتراض أن فترة الاحتفاظ هي يوم واحد. ومن خلال استخدام بيانات السوق من الأشهر الاثني عشر السابقة، والعلاقات الملحوظة بين الأسعار والأسواق المختلفة، يستخرج النموذج عددًا من السيناريوهات المستقبلية المقبولة للحركات في أسعار السوق. تشمل أسعار ومعدلات السوق التاريخية عوامل المخاطر المرتبطة بفئات الموجودات التالية: صرف العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة، والائتمان، والسلع، وحقوق الملكية العامة. وضعت المجموعة حدود القيمة المعرضة للمخاطر بما يشمل جميع وحدات المتاجرة. يخضع الهيكل العام لحدود القيمة التجارية المعرضة للمخاطر لمراجعة وموافقة لجنة إدارة الاستثمارات ومن ثم التصديق عليه من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة. ويتم تعميم هذه الحدود بعد ذلك على وحدات المتاجرة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

التعرض لمخاطر السوق – المحافظ التجارية (تابع)

تستند القيمة المعرضة للمخاطر إلى الملاحظات التاريخية الفعلية، ومن ثم فهي لا تمثل تقديراً للحد الأقصى للخسائر التي قد تتعرض لها المجموعة في ظروف السوق الحرجة. ونتيجة لهذه القيود، يتم دعم القيمة المعرضة للمخاطر بهياكل حدود الحساسية الأخرى، وإجراءات المخاطر بما في ذلك القيمة المعرضة للمخاطر المجهدة والعجز المتوقع لمعالجة مخاطر التركيز المحتملة في كل محفظة تجارية. وعلاوة على ذلك، يخضع النشاط التجاري بالمجموعة وعلى المستوى التنفيذي لدوافع تدخل الإدارة التي تمثل الحد الأقصى للخسائر التي تستدعي اتخاذ إجراءات من جانب الإدارة. وفيما يلي القيمة المعرضة للمخاطر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	مليون درهم كما في	مليون درهم المتوسط	مليون درهم الحد الأقصى	مليون درهم الحد الأدنى
القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة التجارية				
الكل	٣٣	٤٥	١١٤	٢٣
سعر الفائدة	٤٠	٤٦	١٤٦	١٦
الائتمان	٩	١٧	٣٩	٩
صرف العملات الأجنبية	٤٨	٣١	٧٢	١٠
حقوق الملكية	٣	٤	٢٩	١
السلع	١١	٢	١١	–
امتيازات التنويع	(٧٨)	(٥٥)	(١٨٣)	(١٣)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	مليون درهم كما في	مليون درهم المتوسط	مليون درهم الحد الأقصى	مليون درهم الحد الأدنى
القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة التجارية				
الكل	٩٣	٨١	١٣٥	٥١
سعر الفائدة	١٣٩	٨٥	١٦٧	٢٤
الائتمان	١٧	١٨	٢٨	١١
صرف العملات الأجنبية	١٠	١٤	٢٩	٥
حقوق الملكية	٣	٤	١٤	١
السلع	–	١	٩	–
امتيازات التنويع	(٧٦)	(٤١)	(١١٢)	١٠

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

التعرض لمخاطر السوق – المحافظ البنكية

إن التعرض لمخاطر السوق في المحافظ البنكية التي تتألف من استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة، واتفاقيات إعادة الشراء العكسي، وبعض الأدوات المشتقة المصنفة على أنها أدوات تحوط، ينشأ بصورة رئيسية من محافظ الاستثمارات وفجوات أسعار الفائدة في المحافظ البنكية ومراكز صرف العملات الأجنبية العامة لدى المجموعة.

تعد القيمة المعرضة للمخاطر هي الأداة التحليلية الرئيسية المستخدمة في قياس ومراقبة التعرض لمخاطر المتاجرة والاستثمارات لدى المجموعة. إن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر هو نفس النموذج المستخدم للمحافظ التجارية. تستخدم المجموعة حدود القيمة المعرضة للمخاطر لمراقبة مخاطر الاستثمار بشكل عام بما في ذلك جميع عوامل الخطر مثل صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة والأسهم وهوامش الائتمان. ويخضع الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للمخاطر البنكية لمراجعة وموافقة لجنة إدارة الاستثمارات، ومن ثمَّ التصديق عليها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لدى المجموعة. ويتم بعد ذلك تعميم حدود القيمة المعرضة للمخاطر على وحدات الاستثمار المختلفة. وفيما يلي القيمة المعرضة للمخاطر :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	مليون درهم كما في	مليون درهم المتوسط	مليون درهم الحد الأقصى	مليون درهم الحد الأدنى
القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة البنكية				
الكل	١٩٣	٢٧٦	٤١٩	١٩٠
سعر الفائدة	١٢٤	٩٧	١٤٦	٥٨
الائتمان	٢٢١	٢٧٧	٤٢٣	٢٢١
صرف العملات الأجنبية	٩	٣٩	٢٠١	٦
حقوق الملكية	٢٠	٢٠	٢٦	١٦
امتيازات التنويع	(١٨١)	(١٥٧)	(٣٧٧)	(١١١)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	مليون درهم كما في	مليون درهم المتوسط	مليون درهم الحد الأقصى	مليون درهم الحد الأدنى
القيمة المعرضة للمخاطر – المحفظة البنكية				
الكل	٣٨٥	٣٥٨	٤١٣	٢٧٢
سعر الفائدة	١٠٠	١١١	١٧٦	٦٠
الائتمان	٤٠٢	٣٥٥	٤١٧	٢٥٢
صرف العملات الأجنبية	١٣٤	٨٢	١٦١	١٤
حقوق الملكية	١٨	١٧	١٩	١٥
امتيازات التنويع	(٢٦٩)	(٢٠٧)	(٣٦٠)	(٦٩)

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر صرف العملات الأجنبية بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية المقومة بالعملات الأجنبية. إن العملة الوظيفية لدى المجموعة هي الدرهم الإماراتي. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للمراكز حسب العملة. وتتم مراقبة المراكز عن كثب ويتم استخدام استراتيجيات التحوط لضمان المحافظة على المراكز ضمن الحدود الموضوعة. فيما يلي صافي التعرضات الجوهرية المقومة بالعملات الأجنبية للمجموعة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	صافي المركز الفوري (قصير) / طويل مليون درهم	المركز الآجل (قصير) / طويل مليون درهم	المجموع (قصير) / طويل مليون درهم
العملة			
دولار أمريكي	(١٠٤,٠٦٩)	٦٦,٣٨٨	(٣٧,٦٨١)
دينار بحريني	١٣,٤٥٢	(١٠,٤٧٣)	٢,٩٧٩
ريال سعودي	٦١٤	١٤٠	٧٥٤
دينار كويتي	٣٠٤	(١,٠٣٥)	(٧٣١)
ريال عماني	١١٣	(٨٣٣)	(٧٢٠)
جنيه مصري	٤,٨٥٣	(٤,١٨١)	٦٧٢
روبية هندية	١,٢٥٠	(٧١١)	٥٣٩
دينار ليبي	١٧٣	–	١٧٣
يوان صيني	(١,٥٩٠)	١,٧٤٨	١٥٨
ين ياباني	٣,٠٤٩	(٢,٩٠١)	١٤٨
دولار سنغافوري	٥,٥٨١	(٥,٤٧٠)	١١١
أخرى	١٤,٧٣٩	(١٤,٥٧١)	١٦٨

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	صافي المركز الفوري (قصير) / طويل مليون درهم	المركز الآجل (قصير) / طويل مليون درهم	المجموع (قصير) / طويل مليون درهم
العملة			
دولار أمريكي	٤,٨٣٠	٦١,٧٠٧	٦٦,٥٣٧
دينار بحريني	٩,٩٧٤	(٥,٩٣١)	٤,٠٤٣
ريال سعودي	١,٦٢١	(٤,٠٣٧)	(٢,٤١٦)
دينار كويتي	١٦٤	(٢٢٢)	(٥٨)
ريال عماني	٢٩٣	(٧١٦)	(٤٢٣)
جنيه مصري	١١,٦٣٨	(١٠,٦٩٧)	٩٤١
روبية هندية	١,٢٣٠	(١٦٩)	١,٠٦١
دينار ليبي	١٨٩	–	١٨٩
يوان صيني	(٥,٥٨٢)	٦,١٦٥	٥٨٣
ين ياباني	٤,٦٩٢	(٤,٦٩٦)	(٤)
دولار سنغافوري	١٢,٨٧٥	(١٢,٧٣٤)	١٤١
أخرى	٨,٠٤١	(٨,٨٢٢)	(٧٨١)

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر صرف العملات الأجنبية (تابع)

أسعار صرف الدرهم الإماراتي والريال السعودي والدينار البحريني مربوطة بالدولار الأمريكي، وبذلك تكون تعرضات المجموعة لمخاطر هذه العملات محدودة بسعر الربط. والتعرضات لباقي العملات الأجنبية غير هامة.

تشير الجداول أدناه إلى العملات التي تعرضت لها المجموعة بشكل جوهري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣ من موجوداتها ومطلوباتها النقدية وصافي المركز الآجل للمشتقات. يقدر التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول للدرهم الإماراتي مقابل العملات الأخرى، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

	دينار بحريني	ريال سعودي	دينار كويتي	ريال عماني	جنيه مصري
العملة					
التغير المفترض في أسعار الصرف	١٪	١٪	١٪	١٪	١٪
التأثير على صافي الإيرادات من سعر الصرف:					
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (مليون درهم)	± ٣٠	± ٨	± ٧	± ٧	± ٧
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (مليون درهم)	± ٤٠	± ٢٤	± ١	± ٤	± ٩

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣، كان تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الصرف على حقوق الملكية ضئيلاً.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تعرّض القيمة العادلة للأسهم للانخفاض نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. إن المجموعة معرضة لمخاطر أسعار الأسهم من استثمارات الأسهم سواء من خلال الاحتفاظ بأسهم في منشأة أخرى أو من خلال مشتقات الأسهم مثل العقود الآجلة أو عقود الخيارات أو عقود المقايضة. سوف تتعرض القيمة العادلة لهذه الأدوات للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسعار السوق لأدوات حقوق الملكية الأساسية. تُدير المجموعة هذه المخاطر من خلال وضع حدود دلتا وفيجا وجاما للأسهم. كما تقوم المجموعة بتنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي والتركيزات الخاصة بالقطاع.

يبين الجدول التالي تقديرات الحساسية تجاه التغير المحتمل في أسواق الأسهم على بيان الدخل للمجموعة. تتمثل حساسية بيان الدخل في تأثير التغير المفترض في المعايير المرجعية للأسهم على القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

	مستوى التغير المفترض	التأثير على صافي الإيرادات ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	التأثير على صافي الإيرادات ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	%	مليون درهم	مليون درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة			
المعايير المرجعية للأسهم:			
مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	٥٪	١٠١	٧٣
مؤشر سوق دبي المالي	٥٪	١	١
صافي قيمة موجودات الصناديق المُدارة والأسهم الخاصة	٥٪	١٦٢	١٥٧
أسواق أسهم أخرى	٥٪	٢١	٤
غير مدرجة	٥٪	٧	–
		٢٩٢	٢٣٥

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الأسهم (تابع)

مبين أدناه التأثير على حقوق الملكية نتيجة للتغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٢٠٢٣ بسبب التغيير المعقول المحتمل في مؤشرات الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة:

	مستوى التغير المفترض	التأثير على صافي الإيرادات ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	التأثير على صافي الإيرادات ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	%	مليون درهم	مليون درهم
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة			
المعايير المرجعية للأسهم:			
مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	٥٪	٣	١٢
مؤشر سوق دبي المالي	٥٪	٢	–
صناديق مدارة	٥٪	–	–
أسواق أسهم أخرى	٥٪	٥٤	٤٠
غير مدرجة	٥٪	٢١٦	١٧٦
		٢٧٥	٢٢٨

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الأدوات المالية المحملة بالفائدة، وتعكس احتمال التأثير السلبي للتغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية والإيرادات ذات الصلة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر بصورة رئيسية من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومطابقة آجال إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات. تتم إدارة المركز الكلي لمخاطر أسعار الفائدة باستخدام الأدوات المشتقة من أجل إدارة المركز العام الذي ينشأ من الأدوات المالية المحملة بالفائدة لدى المجموعة. إن استخدام المشتقات لإدارة مخاطر أسعار الفائدة مبين في الإيضاح رقم ٤٣.

يتم كذلك تقييم مخاطر أسعار الفائدة من خلال قياس تأثير التغير المعقول المحتمل في حركات أسعار الفائدة. تفترض المجموعة تقلباً في أسعار الفائدة بواقع ٥٠ نقطة أساس (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٥٠ نقطة أساس) وتستخدم نماذج داخلية خاصة بها / رؤية الإدارة لتقدير التأثير التالي على صافي أرباح السنة وحقوق الملكية بذلك التاريخ:

	صافي ربح السنة		حقوق الملكية	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
ارتفاع بمقدار ٥٠ نقطة أساس	٣١١	٤٤٩	٢٥٠	٥٦٠
انخفاض بمقدار ٥٠ نقطة أساس	(٣٦٢)	(٤٩٣)	(٢٢٢)	(٥٣٨)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت الموجودات المحمّلة بالفائدة ٧٤٩,٨٦٤ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٧٤٧,٨٥١ مليون درهم) وبلغت المطلوبات المحمّلة بالفائدة ٧٢٤,٣٥٣ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٧١٦,١٨٤ مليون درهم). يتم إعادة تسعير الموجودات / المطلوبات المحمّلة بالفائدة لمدة تقل عن سنة واحدة لتقييم التأثير على صافي الأرباح. يعتمد التأثير على حقوق الملكية كما هو موضح في الجدول أعلاه على حساسية الموجودات والمطلوبات المحملة بالفائدة للمحفظة البنكية. لا تتضمن الحساسية أي إجراءات يمكن أن تتخذها الإدارة للحد من تأثير حركات أسعار الفائدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ج) مخاطر السوق (تابع)
مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

فيما يلي فروق أسعار الفائدة ومركز حساسية أسعار الفائدة لدى المجموعة وفقاً لترتيبات التدفقات النقدية التعاقدية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	المجموع	حتى ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة واحدة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير محمّلة بالفائدة
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢١٤,٤٠٤	١٦٤,٠٩٨	٣٦	–	–	–	٥٠,٢٧٠
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٥٦,٠٢٨	١٩,٥٢٩	٢١,٠٣٧	٧,١٩٠	٥٨٦	١,٨٥٨	٥,٨٢٨
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٢٣,٧٢٤	١٧,٢٦٨	٣,٤٩٣	–	٤٧٢	–	٢,٤٩١
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٦٩,٦٦١	٢٣,٩٧٨	٢٤,٦١٠	١٩,٩٨٨	١,٠٨٥	–	–
أدوات مالية مشتقة	٤٥,٨٩٣	–	–	–	–	–	٤٥,٨٩٣
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	٥٢٨,٨٩٧	٣٩٢,٤١٨	٦٨,٠٦٢	٤٤,٥٠٠	١٧,٩٨٤	٥,٩٣٣	–
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	١٨٧,٤٤٦	٣٨,٦٢٤	١٧,٢٧٧	٣٨,٧٥٤	٢٧,٥٧٣	٥٩,٧٢٣	٥,٤٩٥
موجودات أخرى	٤٩,٤٤٠	–	–	–	–	–	٤٩,٤٤٠
استثمارات في شركات زميلة	٤,٩٦٣	–	–	–	–	–	٤,٩٦٣
استثمارات عقارية	٨,١٦٩	–	–	–	–	–	٨,١٦٩
ممتلكات ومعدات	٤,٦٨٣	–	–	–	–	–	٤,٦٨٣
موجودات غير ملموسة	١٩,٩٣٩	–	–	–	–	–	١٩,٩٣٩
	١,٢١٣,٢٤٧	٦٥٥,٩١٥	١٣٤,٥١٥	١١٠,٤٣٢	٤٧,٧٠٠	٦٧,٥١٤	١٩٧,١٧١
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية	٧١,٨٩٦	٤٠,٦٤٩	٦,٣٨٢	٧٧	١٨,٤٠٣	–	٦,٣٨٥
اتفاقيات إعادة الشراء	٣٢,٣٢٩	١٣,٧١٤	–	١٨,٦١٥	–	–	–
أوراق تجارية	١٧,٨٨٨	١٣,٥١٧	٤,٣٧١	–	–	–	–
أدوات مالية مشتقة	٥٣,٧٥٨	–	–	–	–	–	٥٣,٧٥٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧٨٢,٣٧٩	٤٩٥,٩٦٥	١٢٧,٦٥٥	١٤,٨١٩	١٤٣,٧٩٠	١٥٠	–
مطلوبات أخرى	٥٢,٤٧٣	–	–	–	–	–	٥٢,٤٧٣
قروض لأجل	٦٤,٧٨٨	١٦,١٤٢	٥,٩٢٦	١٨,١٣٣	١٢,٠٨٥	١٢,٥٠٢	–
سندات ثانوية	٦,٨٦١	٣٢	–	–	٦,٨٢٩	–	–
حقوق الملكية	١٣٠,٨٧٥	–	–	–	–	–	١٣٠,٨٧٥
	١,٢١٣,٢٤٧	٥٨٠,٠١٩	١٤٤,٣٣٤	٥١,٦٤٤	١٨١,١٠٧	١٢,٦٥٢	٢٤٣,٤٩١
فرق البنود المدرجة في بيان المركز المالي		٧٥,٨٩٦	(٩,٨١٩)	٥٨,٧٨٨	(١٣٣,٤٠٧)	٥٤,٨٦٢	(٤٦,٣٢٠)
فرق البنود غير المدرجة في بيان المركز المالي		(٢٩,٨٥٦)	٣٩,٣٢٠	٨,٦٣٠	٢٢,٥٨٤	(٤٠,٦٧٨)	–
مجموع فرق حساسية أسعار الفائدة		٤٦,٠٤٠	٢٩,٥٠١	٦٧,٤١٨	(١١٠,٨٢٣)	١٤,١٨٤	(٤٦,٣٢٠)
حساسية أسعار الفائدة المتراكمة		٤٦,٠٤٠	٧٥,٥٤١	١٤٢,٩٥٩	٣٢,١٣٦	٤٦,٣٢٠	–

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
50. إدارة المخاطر المالية (تابع)
(ج) مخاطر السوق (تابع)
مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

فيما يلي فروق أسعار الفائدة ومركز حساسية أسعار الفائدة لدى المجموعة وفقاً لترتيبات التدفقات النقدية التعاقدية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

	المجموع	حتى ٣ أشهر	٣ أشهر إلى سنة واحدة	١ إلى ٣ سنوات	٣ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير محمّلة بالفائدة
	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢٣٣,٣٩٠	١٩٤,٨٩٨	١٤٣	–	–	–	٣٨,٣٤٩
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٤٥,٢٠٩	١٥,٢٥٩	٢٢,١٤٩	٢,٠٥٤	٤٥٧	٥٧٧	٤,٧١٣
مبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	٢٥,٢٦٦	٢٠,٨٧١	٩٦	–	١٠٤	–	٤,١٩٥
اتفاقيات إعادة شراء عكسي	٧٨,٥٠٤	٢٥,٧٤٦	٣٣,١٥٨	١٦,٤٣٤	٣,١٦٦	–	–
أدوات مالية مشتقة	٤٦,٤٢١	–	–	–	–	–	٤٦,٤٢١
قروض وسلفيات وتمويل إسلامي	٤٨٣,٩٥٤	٣٤٩,٧١٧	٥٨,٧٤٨	٤٣,٣٤٢	٢٦,٧٩٤	٥,٣٥٣	–
استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة	١٧٩,٦٤٣	٤٣,٧١٥	٢٠,٧٥٩	٣٣,٣٨٦	٣٠,٥٨٥	٤٦,٦٤٥	٤,٥٥٣
موجودات أخرى	٤١,٣٣٢	–	–	–	–	–	٤١,٣٣٢
استثمارات في شركات زميلة	١,٥٠١	–	–	–	–	–	١,٥٠١
استثمارات عقارية	٨,١٦٢	–	–	–	–	–	٨,١٦٢
ممتلكات ومعدات	٥,١١٥	–	–	–	–	–	٥,١١٥
موجودات غير ملموسة	٢٠,١٣٦	–	–	–	–	–	٢٠,١٣٦
	١,١٦٨,٦٣٣	٦٥٠,٢٠٦	١٣٥,٠٥٣	٩٥,٢١٦	٦١,١٠٦	٥٢,٥٧٥	١٧٤,٤٧٧
المطلوبات وحقوق الملكية							
مبالغ مستحقة إلى بنوك ومؤسسات مالية	٧١,٥٢٨	٥٩,٨٢٢	٤,٣٥١	–	٢١٣	–	٧,١٤٢
اتفاقيات إعادة الشراء	٢٦,٠٩٦	١٢,٩٣٦	٦,٢٦٩	٦,٨٩١	–	–	–
أوراق تجارية	١٩,٦٥٩	١٣,٨٢٦	٥,٨٣٣	–	–	–	–
أدوات مالية مشتقة	٥١,٠٠٢	–	–	–	–	–	٥١,٠٠٢
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧٥٩,٨٦٣	٤٦٢,٤٣٠	١٣٢,٧٧٥	١٩,٠٣٣	١٤٥,٥٢٥	١٠٠	–
مطلوبات أخرى	٤٦,٩٣٢	–	–	–	–	–	٤٦,٩٣٢
قروض لأجل	٦٣,٩٣٩	١٤,٢٣٩	٣,٧٠٣	٢٠,٢٧٥	١٣,٤٨٥	١٢,٢٣٧	–
سندات ثانوية	٤,١٩١	–	–	–	٤,١٩١	–	–
حقوق الملكية	١٢٥,٤٢٣	–	–	–	–	–	١٢٥,٤٢٣
	١,١٦٨,٦٣٣	٥٦٣,٢٥٣	١٥٢,٩٣١	٤٦,١٩٩	١٦٣,٤١٤	١٢,٣٣٧	٢٣٠,٤٩٩
فرق البنود المدرجة في بيان المركز المالي		٨٦,٩٥٣	(١٧,٨٧٨)	٤٩,٠١٧	(١٠٢,٣٠٨)	٤٠,٢٣٨	(٥٦,٠٢٢)
فرق البنود غير المدرجة في بيان المركز المالي		٢٢,٩١١	١٥,٦٤٣	٤,٣٠٣	(١٣,٧٧٠)	(٢٩,٠٨٧)	–
مجموع فرق حساسية أسعار الفائدة		١٠٩,٨٦٤	(٢,٢٣٥)	٥٣,٣٢٠	(١١٦,٠٧٨)	١١,١٥١	(٥٦,٠٢٢)
حساسية أسعار الفائدة المتراكمة		١٠٩,٨٦٤	١٠٧,٦٢٩	١٦٠,٩٤٩	٤٤,٨٧١	٥٦,٠٢٢	–

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

إصلاح معدل الفائدة المعياري

تمت عملية النقل بالفعل لكافة القروض والسندات والبنود الأخرى المدرجة في الميزانية العمومية التي تتعرض لعملة الجنيه الإسترليني واليورو والين الياباني والفرنك السويسري إلى معدلات بديلة خالية من المخاطر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. بالنسبة للقروض والسندات والبنود الأخرى المدرجة في الميزانية العمومية التي تتعرض لعملة الدولار الأمريكي، لا يزال هناك القليل من المعاملات التي تعتمد على معدل الليبور الموازي للدولار الأمريكي، وستُستحق أو ستُنقل قبل تاريخ خضوعها لعملية إعادة التسعير التالية بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

(د) مخاطر التشغيل

يتم تعريف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسائر الناتجة عن قصور أو فشل العمليات أو الأشخاص والنظم أو عن الأحداث الخارجية.

طبق بنك أبوظبي الأول دورة فعّالة لإدارة مخاطر التشغيل، وذلك لضمان فعالية رقابة المخاطر بما يتماشى مع سياسة إدارة مخاطر التشغيل والإجراءات والمبادئ التوجيهية وإطار الحوكمة. تتضمن هذه الدورة تحديد مخاطر التشغيل وتقييمها والتخفيف منها والتحكم فيها ومراقبتها. يتم في البداية تحديد مخاطر التشغيل وتصنيفها من قبل أصحاب الأعمال من خلال مصفوفات مخاطر التشغيل، بما يتماشى مع اتفاقية بازل. يقيّم هذا التقييم المخاطر المرتبطة بجميع المنتجات والخدمات والعمليات والمشروعات وقنوات المنتجات والأنظمة، بالإضافة إلى الأنشطة التي ينفذها البنك سواء داخلياً أو من خلال التعاقدات الخارجية. يتيح هذا النهج الشامل إدارة استباقية ورقابة فعالة لمخاطر التشغيل على مستوى المنظمة بأكملها.

يعمل بنك أبوظبي الأول بموجب نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" لإدارة المخاطر، الذي يشكل الأساس لإطار إدارة المخاطر الخاص به.

- تشكل وحدات الأعمال/ الأقسام الداعمة خط الدفاع الأول، حيث تتحمل مسؤولية تحديد وإدارة المخاطر في العمليات اليومية. من خلال إدارة المخاطر في بدايتها، يضمن خط الدفاع الأول أن تظل المخاطر ضمن نطاق السيطرة على المستوى التشغيلي وتبقى ضمن حدود مستوى المخاطر المقبول لدى البنك.
- تشكل أقسام إدارة المخاطر والامتثال والرقابة خط الدفاع الثاني، حيث تضع الإطار والحوكمة وتقدم الاستشارات وتقوم بدور الرقابة المستقلة، مما يضمن إدارة المخاطر ضمن مستوى تقبّل المخاطر وامتثالها للوائح المعمول بها.
- يشكل قسم التدقيق الداخلي المستقل خط الدفاع الثالث، حيث يقدم التأكيد إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة لدى البنك.

من خلال اعتماد نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، يضمن بنك أبوظبي الأول وجود هيكل قوي ومحكم لإدارة المخاطر، مما يعزز وضوح المسؤوليات والشفافية في إدارة جميع أنواع المخاطر على مستوى المنظمة. يدعم هذا الإطار الامتثال التنظيمي ويعزز ثقافة الوعي بالمخاطر وتحمل المسؤولية في جميع المستويات.

وضعت المجموعة إطار لمخاطر التشغيل يتألف من سياسات وإجراءات تغطي تحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها ومراقبتها ورفع تقارير عنها. كما يوفر الإطار الخاص بمخاطر التشغيل الربط مع فئات الخطر الأخرى. تم تصميم إطار إدارة حوادث مخاطر التشغيل لضمان تحديد جميع حوادث مخاطر التشغيل بما في ذلك الحوادث التي كادت تقع، والإبلاغ عنها وتحليلها ومعالجتها في الوقت المناسب وبطريقة منظمة. يضمن الإطار معالجة متسقة للحوادث في جميع وحدات الأعمال مع تعزيز ثقافة إدارة المخاطر الاستباقية.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إطار إدارة المخاطر لدى البنك، ويضمن أن يعمل بنك أبوظبي الأول ضمن نطاق تقبل المخاطر المعتمد. يفوض المجلس بعض مسؤوليات الإشراف إلى لجنة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة وغيرها من اللجان المتخصصة كجزء من هيكل الحوكمة. تتولى لجنة مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال لدى المجموعة الإشراف على مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، في مجموعة بنك أبوظبي الأول. تضمن اللجنة أن يتم إدارة مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال بشكل مناسب وفعال على مستوى البنك بأكمله.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(هـ) إدارة رأس المال

تحدد لوائح المصرف المركزي متطلبات رأس المال التنظيمي للمجموعة، علاوة على ذلك قد تخضع الفروع والشركات التابعة الخارجية للإشراف المباشر من قبل الجهات التنظيمية المحلية التي تتبعها. إن عملية إدارة رأس المال لدى المجموعة ترتبط باستراتيجية الأعمال بشكل عام بما يضمن كفاية رأس المال على مستوى المخاطر الكامنة في الأعمال وفي إطار قابلية المجموعة لتحمّل المخاطر. تقوم المجموعة بتخطيط رأس المال بالتزامن مع إجراءات وضع الموازنة المالية.

يحدد كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا التوجه الاستراتيجي طويل الأجل للمجموعة، ويوفر ذلك إطاراً لوضع خطة شاملة استناداً إلى التوقعات من كل وحدة من وحدات الأعمال. وتمثل الخطة الشاملة أحد المعطيات في عملية وضع الموازنة السنوية ويتم تطبيقها على مستوى وحدة العمل والدولة. يتم دمج خطط الوحدات للحصول على خطة القسم ومن ثمّ خطة المجموعة ككل في نهاية المطاف. وتقوم وحدات الأعمال بكل قسم بوضع الميزانية العمومية وبيانات الدخل المتوقعة للسنة المالية التالية، بعد الأخذ بالاعتبار المعايير التالية:

- الأهداف قصيرة الأجل (لسنة واحدة)
- الاستراتيجية وقابلية تحمّل المخاطر
- معدل النمو المستهدفة
- العائدات المستهدفة

تهدف سياسات إدارة رأس المال لدى المجموعة إلى ضمان امتلاكها رأس مال كاف لتغطية المخاطر المرتبطة بأنشطتها وتخصيص رأس المال على مستوى المجموعة. ويتم بصورة سنوية تقييم مختلف المخاطر وتأثيرها المحتمل على مستوى المجموعة جنباً إلى جنب مع عملية تقييم مدى كفاية رأس المال. وكجزء من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، يحدد قسم المخاطر بالمجموعة المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المجموعة كجزء من عملياتها اليومية، ثم تقوم المجموعة بتقييم هذه المخاطر بناءً على السياسات والإجراءات الحالية وأُطر العمل والمنهجيات وخطط الطوارئ وإجراءات أخرى لقياس تأثير تلك المخاطر وإدارتها والحد منها. وأخيراً، تحدد المجموعة متطلبات رأس المال للتعرضات للمخاطر الجوهرية. فيما يلي الأهداف الرئيسية لعملية إدارة رأس المال لدى المجموعة:

- الاحتفاظ برأس مال كاف لتلبية الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- الاحتفاظ برأس مال كاف يدعم قابلية تحمّل المخاطر والأهداف الاستراتيجية لدى المجموعة وفقاً للخطة الاستراتيجية طويلة الأجل.
- الاحتفاظ برأس مال كاف لمواجهة تصورات الضغط المالي بما في ذلك المتطلبات المتزايدة لرأس المال المحددة من خلال عملية تقييم مدى كفاية رأس المال.
- دعم التصنيف الائتماني للمجموعة.

تقوم المجموعة بإجراء اختبارات ضغط بصورة دورية لتقييم مدى قدرة المجموعة على مواجهة تطورات السوق السلبية في ضوء سيناريوهات الضغط. تتأثر عوامل المخاطر باستخدام الافتراضات الموضوعة في ضوء السيناريوهات ذات الصلة، كما يتم تحديد التأثير المقابل على كفاية رأس المال. تستخدم المجموعة مختلف اختبارات الضغط للاقتصاد الكلي واختبارات الضغط الخاصة بغرض توقع احتياجات رأس المال ومستويات رأس المال في ظل سيناريوهات الضغط المتعددة. تعتبر اختبارات الضغط أداة مهمة في التخطيط الداخلي لرأس المال. أظهرت نتائج اختبار الضغط خلال سنة ٢٠٢٣ امتلاك المجموعة لرأس مال كاف حتى في حال وقوع أحداث سلبية.

كجزء من التطبيق التدريجي لبازل ٣ في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمعايير المرفقة بعنوان "معايير كفاية رأس المال للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة" التي نشرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠ بموجب التعميم رقم CBUAE/BSD/N/٤٩٨٠/٢٠٢٠، يُلزِم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بنك أبوظبي الأول الاحتفاظ بالحد الأدنى لإجمالي معدل كفاية رأس المال بنسبة ١٥,٠٪. وبموجب الحد الأدنى لإجمالي معدل كفاية رأس المال الذي حدده مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتعين على بنك أبوظبي الأول، باعتباره بنكاً محلياً ذا أهمية نظامية، أن يحافظ، اعتباراً من مايو ٢٠٢٤، على الاحتياطي المخصص للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية بنسبة ٢,٠٪ من حقوق الملكية العادية من الشق الأول. كما يتضمن الحد الأدنى لإجمالي معدل كفاية رأس المال بنسبة ١٥,٠٪ مصد حماية رأس المال بنسبة ٢,٥٪ من حقوق الملكية العادية من الشق الأول. بالإضافة إلى هذا الحد الأدنى لإجمالي معدل كفاية رأس المال، ينطبق مصد الحماية من التقلبات الدورية على بنك أبوظبي الأول، حيث يتم تحديده على أساس التوزيع الجغرافي للتعرضات الائتمانية ومصد حماية رأس المال من التقلبات الدورية المطبق في هذه البلدان.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(هـ) إدارة رأس المال (تابع)

بالإضافة إلى ذلك، سمح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من خلال التعميم رقم CBUAE/BSD/N/٢٠٢٠/٢٠١٦ بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٠ للبنوك بتطبيق مرشّح احترازي على مخصصات الخسارة المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، حيث سيسمح المرشّح الاحترازي للبنوك بأن تضيف مجدداً وجزئياً أي زيادة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (المرحلتين الأولى والثانية فقط) مقارنة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى رأس المال التنظيمي. وسيسمح ذلك بإدخال مخصصات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تدريجياً على مدى فترة خمس سنوات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وفقًا لمعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بتعريف رأس المال، سيتم خصم توزيعات الأرباح المتوقعة / المقترحة من حقوق الملكية العادية الشق الأول. وعليه، فإن معدل كفاية رأس المال كما تم حسابه أدناه يأخذ في الاعتبار تأثير توزيعات الأرباح المقترحة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مليون درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مليون درهم
الشق الأول من رأس المال		
رأس المال العادي	١١,٠٤٨	١١,٠٤٨
علاوة الإصدار	٥٣,٥٨٣	٥٣,٥٥٨
أرباح محتجزة	٤٦,١٧١	٣٦,٣٩٣
الاحتياطي النظامي والاحتياطي الخاص	١٣,٠٨٤	١٤,٠٩٩
الاحتياطي العام وبرنامج خيارات الأسهم	٥٢٧	٤٧٨
احتياطي القيمة العادلة	(٢,٢٩٩)	(١,١٨٥)
حصص غير مسيطرة	١٢٣	١١٠
احتياطي تحويل العملات الأجنبية	(٤,٨٤٤)	(٢,٩٢٥)
ناقصا: توزيعات الأرباح المقترحة[1]	(٨,٢٨٦)	(٧,٨٤٤)
الشق الأول من رأس المال المؤهل (أ)	١٠٩,١٠٧	١٠٣,٧٣٢
اقتطاعات:		
أسهم الخزينة	–	(٧)
موجودات الضريبة المؤجلة	(٤٢٣)	(٢٣٨)
شهرة وموجودات غير ملموسة	(٢٠,٩٩٦)	(٢١,٩٨٦)
اقتطاعات أخرى	(١٦٦)	(٢٧٠)
مجموع الاقتطاعات	(٢١,٥٨٥)	(٢٢,٥٠١)
	٨٧,٥٢٢	٨١,٢٣١
الشق الأول الإضافي		
سندات الشق الأول من رأس المال	١٠,٧٥٥	١٠,٧٥٥
	٩٨,٢٧٧	٩١,٩٨٦
الشق الثاني من رأس المال		
مطلوبات ثانوية مؤهلة	٦,٥١٠	٣,٨٩٩
مخصص الانخفاض الجماعي في القيمة	٦,٩٦٦	٦,٤١٤
	١٣,٤٧٦	١٠,٣١٣
مجموع قاعدة رأس المال التنظيمي	١١١,٧٥٣	١٠٢,٢٩٩
الموجودات المرجّحة بالمخاطر:		
مخاطر الائتمان	٥٥٧,٣٣١	٥١٣,١٤٧
مخاطر السوق	٣٥,٦١٤	٣٦,٣١٠
مخاطر التشغيل	٤٦,٦٢٩	٣٧,٩٩٢
الموجودات المرجّحة بالمخاطر	٦٣٩,٥٧٤	٥٨٧,٤٤٩
المعدلات ذات التأثير الانتقالي:		
معدل حقوق الملكية العادية الشق الأول	١٧,٧٪	١٣,٨٪
معدل الشق الأول من رأس المال	١٧,٥٪	١٥,٤٪
معدل كفاية رأس المال	١٧,٥٪	١٧,٤٪

التزمت المجموعة وفروعها وشركاتها التابعة الخارجية بكافة متطلبات رأس المال المفروضة من جهات خارجية لكافة الفترات المعروضة.

[1] تم احتساب معدلات كفاية رأس المال أعلاه وفقاً لتوجيهات بازل، وتخضع توزيعات الأرباح المقترحة لاعتماد المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(و) المخاطر المتعلقة بالدولة

تتمثل المخاطر المتعلقة بالدولة في احتمالية تأثير الأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دولة أجنبية بشكل سلبي على استعداد أو إمكانية العملاء في القطاع الخاص و/أو العام في تلك الدولة على دفع ديونهم عند استحقاقها.

تقوم المجموعة بإجراء تحليل نوعي مفصل يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالدولة كجزء من عملية اتخاذ قرارات الأعمال. تشمل هذه العوامل الاستقرار الاقتصادي واختبار الضغط للمحافظ المركزة والحدود المختلفة لكل دولة ولجنة إدارة المخاطر المتعلقة بالدولة، والاستقرار الاجتماعي والسياسي في كل دولة والسياسة النقدية وإجراءات مراقبة صرف العملات الأجنبية وشفافية المعلومات والهيكل المالي والسوقي واللوائح والتشريعات المصرفية والأنظمة القانونية والمعايير المحاسبية، من بين الأمور الأخرى. تتم مراقبة وإدارة المخاطر المتعلقة بالدولة باستخدام الحدود التي تم وضعها من قبل المجموعة لكل دولة. إن هذه الحدود متوافقة مع استراتيجية الأعمال العامة وكفاية رأس المال ومخصصات المخاطر المحتملة وتصنيف مخاطر كل دولة ومستوى تقبل المخاطر وفرص الأعمال في كل دولة.

(ز) المخاطر الاستراتيجية

تشير المخاطر الاستراتيجية إلى مخاطر التأثير الحالي أو المستقبلي على أرباح المجموعة أو رأس المال أو السمعة أو المكانة الناتجة من التغيرات في البيئة التي تعمل فيها المجموعة ومن القرارات الاستراتيجية السلبية والتطبيق غير المناسب للقرارات أو الافتقار إلى الاستجابة للتغيرات القطاعية أو الاقتصادية أو التكنولوجية. ولتحقيق التوافق بين الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، يتم وضع الاستراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف كما يتم توزيع الموارد لتحقيق تلك الأهداف بالإضافة إلى جودة التطبيق.

تستخدم المجموعة عدة عوامل لتحديد وتقييم تأثير المخاطر الاستراتيجية على محافظها، ويشمل ذلك مستوى دمج سياسات وممارسات إدارة المخاطر ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي، وصعوبة الأهداف الاستراتيجية وتوافقها مع استراتيجيات الأعمال الموضوعة، والدعم الرأسمالي للمبادرات الاستراتيجية بهدف الحذر من تقلبات الأرباح، وفعالية التواصل والاتساق في تطبيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والثقافة التنظيمية والسلوك على مستوى المجموعة.

تتم مراقبة وإدارة المخاطر الاستراتيجية كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي حيث تقوم المجموعة بمراجعة مدى التقدم في تحقيق المبادرات الاستراتيجية مقابل الخطة الموضوعة والنظر في ما إذا كان التقدم متوافقاً مع الخطة وبيئة العمل الخارجية. وتتم مراجعة الخطة الاستراتيجية بشكل دوري ويتم تحديثها بناءً على إجراءات الاعتماد التي تعتبر كذلك جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي.

(ح) مخاطر الامتثال

تُعرّف مخاطر الامتثال بأنها المخاطر الناجمة عن العقوبات القانونية أو التنظيمية، أو الخسائر المالية الكبيرة، أو الأضرار التي تلحق بسمعة المجموعة نتيجة إخفاقها في الامتثال للقوانين أو اللوائح أو القواعد، أو معايير التنظيم الذاتي ذات الصلة، أو قواعد السلوك المطبقة على أنشطتها البنكية.

تُدار مخاطر الامتثال وفقاً لإطار إدارة مخاطر الامتثال وضمن مستوى تقبّل المخاطر المحدّد. تقع المسؤولية الرئيسية عن إدارة مخاطر الامتثال على عاتق خط الأعمال الأول وأقسام التمكين لدى المجموعة وفقاً لنموذج خطوط الدفاع الثلاثة للحد من المخاطر والسيطرة عليها لدى المجموعة. يمثل قسم الامتثال لدى المجموعة خط الدفاع الثاني، ويُعدّ مسؤولاً عن الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال ووضع أطر وسياسات مخاطر الامتثال الداخلية. ويزاول قسم الامتثال لدى المجموعة عمله بالتعاون مع قسم إدارة المخاطر وقسم الشؤون القانونية، ويُشرف عليه قسم التدقيق الداخلي لدى المجموعة.

(ط) مخاطر السمعة

تتمثل مخاطر السمعة في المخاطر المتعلقة بالأرباح أو رأس المال التي تنتج عن الرأي العام السلبي بسبب أحداث خارجية أو داخلية.

تقوم المجموعة بتحديد وتقييم مخاطر السمعة من خلال التحديد الواضح لأنواع المخاطر التي يجب تسجيلها، وتحديد المصادر الرئيسية لمخاطر السمعة التي قد تتعرض لها بناءً على الظروف الفردية، ووصف المخاطر المحددة في ضوء طبيعة المخاطر والآثار المحتملة التي قد تلحق بسمعتها. تستند المجموعة كذلك إلى معلومات أخرى ذات صلة لأغراض تحديد المخاطر. وقد يتم الحصول على هذه المعلومات من تقارير وسائل الإعلام أو تقارير تحليل أصحاب المصلحة أو تقارير التدقيق الداخلي وتقارير الامتثال أو تقارير الإدارة عن المخالفات أو مؤشرات الإنذار المبكرة الأخرى.

بالنسبة لمخاطر السمعة، وبخلاف المراقبة الدورية للأحداث الخارجية والداخلية التي قد يترتب عليها مخاطر محتملة للسمعة، لدى المجموعة إجراءات لمتابعة المخاطر التي قد تؤثر على سمعتها. تتيح هذه الإجراءات لمجلس الإدارة والإدارة العليا اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية تهدف إلى المعالجة المبكرة لأي أحداث يتوقع أن تؤثر على السمعة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

50. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ط) مخاطر السمعة (تابع)
بهدف إدارة مخاطر السمعة، قامت المجموعة بتطبيق آلية تتضمن وضع خطط عمل لتحديد الأحداث المتعلقة بمخاطر السمعة وتسهيل المتابعة اللاحقة لما تم إنجازه. بالنسبة لتلك المخاطر التي يصعب أو تتطلب تكلفة عالية للقضاء عليها بشكل كامل، تتطلب الآلية وضع خطط طارئة كإجراءات استجابة.

(ي) المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة
يلتزم بنك أبوظبي الأول بتضمين الاستدامة في هيكله المؤسسي وتطبيق ممارسات العمل المسؤولة. كما أن الأطر والسياسات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى المجموعة تتضمن أهداف البنك والتزاماته المتعلقة بالاستدامة، وتشمل إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وإطار التمويل المستدام والسياسات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وسياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. تتوافق سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية لدى البنك. ومن خلال هذه السياسات، يلتزم البنك بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بمحفظة الإقراض الخاصة به. كما تم دمج المعايير الرئيسية الخاصة بهذه المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحكومة ضمن إطار تقبل المخاطر لدى البنك (مثل تركيز الائتمان للأطراف المقابلة في قطاعات ذات درجة عالية من المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحوكمة)، ويتم مراقبتها وعرضها على اللجان المعنية. وفي ضوء الاهتمام المتزايد بالمخاطر المتعلقة بالمناخ، وضع البنك في سنة ٢٠٢٤ إطار عمل وسياسة مستقلين لتحديد نهجه وهيكل حوكمته ومنهجيته المناسبة لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ بفعالية بما يتماشى مع الإرشادات التنظيمية.

(ك) المخاطر المتعلقة بالمناخ
قد يواجه البنك وعملاؤه مخاطر جوهرية متعلقة بالمناخ في المستقبل. تشمل هذه المخاطر تهديدات بتكبد خسائر مالية وآثاراً غير مالية سلبية تشمل التداعيات السياسية والاقتصادية والبيئية لتغير المناخ. تم تحديد المصادر الرئيسية لمخاطر المناخ على أنها مخاطر مادية ومخاطر انتقالية. تنشأ المخاطر المادية نتيجة الظواهر المناخية الشديدة مثل الأعاصير والفيضانات وحرائق الغابات، والتحولات طويلة الأجل في الأنماط المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة المستمر والموجات الحارة والجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر . وتنشأ المخاطر الانتقالية من التعديلات التي تسهم في توجيه الاقتصاد نحو صافي انبعاثات صفرية، على سبيل المثال، التغييرات في القوانين واللوائح والتقاضي بسبب الإخفاق في إجراءات التخفيف أو التكيف والتحولات في العرض والطلب على سلع ومنتجات وخدمات معينة بسبب التغيرات في سلوك المستهلك وطلب المستثمر. تخضع هذه المخاطر لتدقيق تنظيمي وسياسي ومجتمعي كبير، سواء داخل الدولة أو على المستوى الدولي. وفي حين أن بعض المخاطر المادية يمكن التنبؤ بها، إلا أن هناك عدم يقين كبيراً فيما يتعلق بمدى وتوقيت ظهورها. بالنسبة للمخاطر الانتقالية، لا يزال هناك عدم يقين بشأن تأثير التحولات التنظيمية والسياسية الوشيكة والتغيرات في طلبات العملاء وسلاسل التوريد. وعلى الرغم من التقدم المحرز، يقر البنك بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإدماج المناخ بشكل كامل في تقييمات المخاطر وبروتوكولات الإدارة لدى البنك.

51. الأرقام المقارنة
في السنة السابقة، صنّفت المجموعة الأرباح والخسائر من بعض أدوات التحوط ضمن إيرادات الفوائد أو مصاريف الفوائد اعتماداً على ما إذا كان صافي التأثير يشكل ربحاً أو خسارة. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لبعض أدوات التحوط، تم عرض الأرباح والخسائر على أساس الإجمالي ضمن إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد على التوالي. وعليه، أُعيد تصنيف المبالغ الواردة أدناه لتعكس طبيعة علاقة التحوط. يُعرض الجزء الفعّال من الأرباح أو الخسائر على أدوات التحوط التي تحوط الموجودات المالية ضمن إيرادات الفوائد، بينما يتم عرض تلك التي تحوط المطلوبات المالية ضمن مصاريف الفوائد.

تمت مقاصة إيرادات الفوائد من المشتقات، المصنفة سابقاً ضمن إيرادات الفوائد من البنوك والمؤسسات المالية (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣,٨٦٤ مليون درهم)، مقابل مصاريف الفوائد للبنوك والمؤسسات المالية (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣,٨٦٤ مليون درهم) في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تمت إعادة تصنيف إيرادات الفوائد من المشتقات، المصنفة سابقاً ضمن إيرادات الفوائد من البنوك والمؤسسات المالية (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣,٥٠٢ مليون درهم)، إلى إيرادات الفوائد من استثمارات في أوراق مالية لغير أغراض المتاجرة (٢,٦٩٩ مليون درهم) والقروض والسلفيات (باستثناء التمويل الإسلامي) (٦٥٧ مليون درهم) واتفاقيات إعادة الشراء العكسي (١٤٦ مليون درهم) في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

51. الأرقام المقارنة (تابع)
تمت إعادة تصنيف مصاريف الفوائد على المشتقات، المصنفة سابقاً ضمن البنوك والمؤسسات المالية (السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: ٣,٠٢٠ مليون درهم) إلى مصاريف الفوائد على القروض لأجل (٢,٠٥٠ مليون درهم)، وحسابات العملاء والودائع الأخرى (باستثناء الودائع الإسلامية للعملاء) (٩٤١ مليون درهم)، والسندات الثانوية (٢٧ مليون درهم) والأوراق التجارية (٢ مليون درهم) في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

لا تؤثر هذه التغيرات في العرض على بيان المركز المالي الموحد أو الدخل الشامل الآخر أو التغيرات في حقوق الملكية أو التدفقات النقدية.

52. الأحداث اللاحقة
لم تظهر أي أحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي كان يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

بنـــك أبـوظبـــي الأول

FAB

First Abu Dhabi Bank

صندوق بريد 40057 أبوظبي،
الإمارات العربية المتحدة
www.bankfab.com